جامعـــة العلـــوم الإسلاميـــة العالمية

كلّيّة الدّراسات العليا

قسم اللغة العربيّة

أحكام الواجب النّحويّ في المرفوعات

دراسة في التّفكير النّحويّ عند العرب

إعداد

عبدالكريم عبدالقادر عبدالله اعقيلان

إشراف

الدكتور محمود مبارك عبيدات

قُدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلّبات درجة دكتوراة فلسفة في

الدّراسات اللّغويّة في جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

عمّان– 1438هــ/2017م

The World Islamic Sciences University

Faculty of Graduate Studies

Arabic Department

Obligatory Provisions of Grammar in the Nominatives

The Study of the grammatical thinking among Arabs

Prepared By

Abdul Kareem Abdulqader Abdullah Okelan

Supervisor

Dr. Mahmoud Mubarak Obaidat

A Dissertation Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Linguistic Studies at World Islamic Sciences and Education University

Amman-1438H/2017AD

تفويض

أنا الموقّع أدناه/ عبدالكريم عبدالقادر عبدالله اعقيلان، أفوّض جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أوالمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص، عند طلبهم، بحسب التّعليمات النّافذة في الجامعة.

الاسم : عبدالكريم عبدالقادر عبدالله اعقيلان

التّوقيع : ______________

التّاريخ : 2017/07/13

أحكام الواجب النّحويّ في المرفوعات

دراسة في التّفكير النّحويّ عند العرب

Obligatory Provisions of Grammar in the Nominatives

The Study of the Grammatical Thinking among Arabs

إعداد

عبدالكريم عبدالقادر عبدالله اعقيلان

إشراف

الدكتور محمود مبارك عبيدات

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ: ١٣/٧/٢٠١٧م

أعضاء لجنة المناقشة:

		الجامعة	التّوقيع
الدّكتور محمـود مبارك عبيـدات	(مشرفًا ورئيسًا)	جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة	
الأستاذ الدّكتور ناصر إبراهيم النعيميّ	(عضوًا)	جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة	
الدّكتور حسين مصطفى غـوانمـة	(عضوًا)	جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة	
الأستاذ الدّكتور حسن خميس الملـخ	(عضوًا)	جامعة آل البيت	

الإهداء

الهدية هي **معنًى** قبل أن تكون مادةً تُقاس بمعيار الثمن، غالياً كان أم زهيداً

وإنني أحمل في أعماقي من الود والمحبّة ما يدفعني بشوقٍ إلى أن أسطر أحرف هذا الإهداء إلى شخصٍ واحدٍ

هو الذي رافقتني دعواته في الصباح والمساء

هو الذي عوّضني فَقْد والدتي – رحمها الله – صغيراً

ومنحني العطف والحنان والعزم والإصرار

هو الذي شدّ على يديّ، يدفعني إلى النهوض حين أقع، ويسندني حين أقف

جرت عروقي بحبّ العربيّة من دمه

وهو الذي خرّج الأجيال عبر أكثر من أربعة عقودٍ من الزمن

كلهم أحبّ العربيّة بسببه

والدي – الحاجّ الأستاذ عبدالقادر

إليك فيضُ هذه الكلمات

وإهداء هذا العمل

فاقبله منّي

بعيداً عن مقاييس الأثمان

واقبله منّي **معنًى** للبرّ الذي هو حقّك عليّ

شكر وتقدير

لقد كان إنجاز هذا العمل بفضلٍ من الله تعالى ومنّةٍ منه - جلّ في علاه - وقد بدأت بذرته بنقاشٍ مع واحدٍ من أساتذتي الذين تتلمذتُ على أيديهم، إنّه:

الأستاذ الدكتور/ ناصر إبراهيم النعيمي

فأخذت من فكره ورسمتُ معالم خطة العمل، فله منّي الشكر والتقدير على ذلك الوقت الثمين الذي منحني إياه، وعلى ذلك القبس الذي اهتديت به في تحديد موضوع الدراسة وعنوانها، وإني لأشكره أيضاً على قبوله مناقشتي في الموضوع ذاته الذي أوقد شعلته فاستنرت بنور قبسه.

وقدّر الله تعالى باختياره - سبحانه - أن يكون الإشراف على يديّ معلمي الذي شَرُفتُ بإشرافه من قبل وهو:

الدكتور/ محمود مبارك عبيدات

الذي أغدق عليّ سحائب فكره، فجرت سهولاً ووديانا، رُسمت معها معالم الرسالة في صورتها الأخيرة - عنواناً ومضموناً - فأذن لي بصناعة هذه الرسالة على عينيه، ولم يبخل عليّ بوقتٍ أو جهدٍ أو نقدٍ، حتى استوى هذا الأمر، فله مني جزيل الشكر والامتنان والحبّ على ما بذله معي في هذا المشروع.

ولا يفوتني أن أشكر عضوي لجنة المناقشة الكريمين:

الأستاذ الدكتور/ حسن خميس الملخ

والدكتور / حسين مصطفى غوانمة

على جهدهما في قراءة الرسالة ومناقشتها، وثمين ملاحظاتهما.

لكم جميعاً كل الشكر والتقدير

قائمة المحتويات

أحكام الواجب النّحويّ في المرفوعات - دراسة في التّفكير النّحويّ عند العرب

إعداد

عبدالكريم عبدالقادر عبدالله اعقيلان

إشراف

الدّكتور محمود مبارك عبدالله عبيدات

المُلخص

تاريخ المناقشة: 2017/07/13

سعى البحث إلى النّظر في التفكير النحويّ عند العرب في مسألة أحكام الواجب النّحويّ في المرفوعات، بتتبّع مجموعة من الشواهد النّحويّة التي اعتمدها نحاة اللغة العربية في تقرير القواعد النّحويّة الواجب الالتزام بها في باب المرفوعات، أو توصيفهم للحالة الإعرابيّة التي تمثّل المستوى النّحويّ الموافق لصوابيّة اللغة المستعملة، في ظلّ تنوّع الشواهد النّحويّة.

وقد أسس البحث لمفاهيم الحكم النّحويّ والواجب النّحويّ والمرفوعات، تمهيدًا لدراسة الحدود النّحويّة للمرفوعات النّحويّة، ودراسة أحكام الواجب النّحويّ في المرفوعات بين الشّاهد والتّقعيد، في التراث النحويّ العربيّ، وتقدّم البحث خطوةً باتجاه الرّبط بين القديم والحديث في الدراسات اللغوية، باستكشاف موقف اللسانيّات الحديثة من مفهوم الواجب النّحويّ بالنّظر في موقف (فردينان دي سوسير) في ثنائيّاته اللغويّة، وموقف (نعوم تشومسكي) في نماذج نظريّته التوليديّة والتحويليّة المتنوّعة، وموقف (جان جاك لوسيركل) في نظريّة المتبقّي في اللغة.

وتتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليليّ، الذي يقوم على دراسة الشواهد النحويّة وصولا إلى تكوين أبعاد متكاملة لعناصر الموضوع، تمهيداً للدخول في غمار تحليلها واستخلاص الروابط الفكرية الفلسفيّة التي تجمع بين القديم والحديث بشأن قضية الواجب النحويّ.

ومن أبرز نتائج البحث أن الحكم النحويّ الواجب عند العرب يدور في فلك الجمع بين الاعتماد على طبيعة اللغة من جانب، ودور النحاة ومستعملي اللغة من جانب آخر، بينما تنوعت نظرة الدراسات اللسانية الحديثة فمنها ما رأت الواجب النّحوي في طبيعة اللغة، دون أن يكون للنّحاة دورٌ في الدعوة للالتزام به، ومنها ما رأت الواجبَ حالة ذهنيّة تتعلق بقدرة مستعمل اللغة على صياغة التركيب اللغويّ وفق القدرة الكامنة لديه بما يضمن تحقيق الإدراك الصحيح عند المتلقي، ومنها ما رأت أن طبيعة اللغة ومستعمل اللغة أن يجنح كلٌّ منهما إلى الخروج عن نظام الواجب اللغويّ، وما على اللغويين سوى وصف هذا الواقع اللغويّ.

Obligatory Provisions of Grammar in the Nominatives

The Study of the grammatical thinking among Arabs

Prepared by

Abdul Kareem Abdul Qader Abdullah Okelan

Supervisor

Dr. Mahmoud Mubarak Abdullah Obaidat

Abstract

Date: 13/07/2017

The research has sought to examine the Arab grammarians' thinking through the issue of grammatical necessity in nominatives by tracing a range of grammatical evidence Arab grammarians have relied upon in deciding the grammatical rules to be observed in syntactical nominatives or their specification of the syntactical situation which represents the grammatical level corresponding to the correctness and the soundness of the language used, in light of the diversity of aspects of the Arab grammarians' reliance on grammatical evidence.

The research has established the foundations of grammatical concepts and necessity as well as nominatives, in preparation for the study of the grammatical boundaries of grammatical nominatives and a study of the grammatical necessity-terms in nominatives between the citation and the metalingual function in the Arabic grammar heritage.

The research has stepped a step toward establishing a link between the ancient and modern patterns in linguistic studies by exploring the modern linguistics from the concept of grammatical necessity by examining three positions of three linguistic scholars, namely: the position of (Ferdinand de Saussure) in linguistic binaries, the position (Noam Chomsky) in his generative and transformative theory, and the position of (Jean Jacques le Cercle) in his language remainder theory.

The research is following the Analytic Descriptive Study, which is based on the study of grammatical evidence to reach an integrated dimension of the elements of the subject; in order to enter into the analysis and draw the philosophical links that combine old and modern on the issue of obligatory provision of grammar.

The research has come to a number of results that highlighted the rotation of the grammatical rule required by the Arabs in the orbit of combining the dependence on the nature of the language on the one hand, and the role of the grammarians and language users on the other, while the modern linguistic studies have varied their view of some of them saw the obligatory provision in the nature of language, without any role to the linguists and the users in this commitment, and some of them saw the obligatory provision is the state of mind regarding the ability of the language user to formulate the language structure according to the potential to ensure the realization of the correct perception of the recipient, and some of them saw that the nature of language and language user should be each of them out Language system, and linguists only describe this linguistic reality.

المقدّمة

المقدّمة

الحمد لله وكفى، والصّلاة والسّلام على النبيّ المصطفى، محمّد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فهذا بحثٌ يتناول موضوعاً في التفكير النّحويّ عند العرب، انطلاقاً من نظام الإعراب الذي يُقسّم الحالات الإعرابيّة إلى أربع حالات، منها (المرفوع)، بما يحتويه من وظائف نحويّة تنتظمُ في علائق تركيبيّة، اجتهدَ النحاةُ في تأصيل الأحكام النحويّة التي أصدروها في معرض تقعيدهم للنّظام اللّغويّ العربيّ، فجاء عنوان البحث: "أحكام الواجب النّحويّ في المرفوعات- دراسة في التفكير النّحويّ عند العرب".

و يمكن القول بأنّ مشكلة الدّراسة تتمثل في التعارض الذي ينشأ من موقف النّحاة من الشواهد التي يعتمدونها لتقرير القاعدة النحويّة، إذ لا يقف عند حدٍّ ثابتٍ في الجزم بصوابيّة الاستعمال اللغويّ، في حين لا يترددون في الجزم اعتمادا على تلك الشواهد النحويّة ووصفها بأنها معيار الصواب وموطن الاستشهاد والقياس.

ويبرز التضارب في الموقف من الواجب النّحويّ حين يتجه النّحاة إلى توسيع دائرة ذلك الواجب الإعرابيّ، إذ تواجههم شواهد تطّرد في التفريع عن المقرر أصلاً، ويصبح واجباً إعرابيّا موازياً لما تفرّع عنه وانشقّ.

ولكي تبتعد الدراسة عن التقليد في المنهجية والغرض، فهي تتجه إلى معالجة هذه الظاهرة النّحويّة بالربط بين التفكير النّحوي العربيّ والغربيّ، حين تسقط أحدث النظريات اللسانيّة التي ترتبط بظاهرة الوجوب النّحويّ أو الخروج عنه، ومحاولة ترجيح الموقف اللّغويّ الأكثر صواباً في الاستعمال اللّغويّ، من حيث تقرير المنهجيّة الصحيحة في التعامل مع النظام اللّغوي، بشكلٍ عام، والنّظام النّحويّ بشكل خاص، لأنّه النظام الذي يربط بين جميع أنظمة اللغة، صوتاً، وبنيةً ودلالةً، إذ تتداخل هذه الأنظمة في تقديم الصورة التركيبيّة وتماسكها.

ولعل هذا الاتجاه في التفكير النّحويّ، يمثل مرحلةً جديدةً في التعاطي مع المسائل النّحويّة، ويمنح الدارسين مدىً أوسع في تقديم تصوّرهم للغةِ، وتقديم تفسيرٍ أدقّ للعمليّات العقليّة التي يجريها العقل ويتمثلها الجهاز الصّوتيّ؛ فتستوعب الفكر الإنسانيّ على اختلاف مشاربه وألوانه، من خلال ما تبرزه من دورٍ للسانيّات الحديثة في تقديم تفسيراتهم لحقيقة اللغة والتفريق بين النّظام اللّغويّ والقدرة اللّغويّة والاستعمال الحقيقيّ لها.

وما من شكٍّ في أنّ الجانب الدلاليّ لهذا البحث يمكن الإشارة إليه في معرض الشّواهد الخارجة عن ا لقاعدة المنصوص عليها؛ ذلك أنّ الحرص على الالتزام بتركيبٍ ما، هو مظنّة تحقيق دلالة معيّنة، يُعدُّ الخروج عن أصول هذا التركيب خروجاً من تلك الدلالة إلى دلالةٍ أخرى، إن بقي ذلك الخروج في دائرة القبول اللغويّ الذي تستسيغه مكونات الصّحة النّحويّة بأطرافها المتعدّدة من سياقٍ ومرجعيّةٍ تركيبيّةٍ أو قياسيّة، يقرّرها النّحاة.

وتحقق الدراسة جملة من الأهداف لعل من أهمها:

1. **توصيف المنهجيّة الفكريّة التي اعتمدها النّحاة العرب في تقرير الواجب النّحويّ**

وما من شكٍّ في أنّ هذا التوصيف الذي يمنحنا إضاءة حول الفكر النّحويّ العربيّ، يُضيف إلى محتوى المعرفة في ذلك الفكر ما يمكن الإفادة منه في تطوير مرجعيّة نحويّة تؤسّس لمرحلةٍ جديدةٍ من التعامل مع الواقع اللغويّ، يتعدّى مرحلة التنظير لتجديد النحو العربيّ إلى حدود رسم المعالم المنهجيّة التي تجعل من قضيّة العربيّة الفصحى والمستويات اللغويّة المتعددة ذات بعدٍ إنسانيّ يسهّل على المقبلين على تعلم العربيّة تلقّي هذه اللغة، وفهم بيانها، ويمكن تحقيق هذا الهدف بـ الغوص في مواقف النّحاة العرب من الواجب النّحويّ بالاطلاع على الشّواهد النّحويّة التي قرروا بها القاعدة، وما تفرّع عنها أو خالفها.

2. **توصيف الشّواهد النّحويّة التي اعتمدها النّحاة لتقرير الواجب النّحويّ**

ونسعى من ذلك إلى الوقوف على أبرز الشواهد النّحويّة التي كانت مستندًا في دعم القاعدة النّحويّة، وتوصيف مرجعيتها النّوعيّة وتحليل تأثيرها في رسم معالم النّظام النّحويّ العربيّ، وتحديد مقدار التوافق بين متلقّي ا للغة في تمثّل معياريّة هذه الشّواهد، ومحاكاتها.

3. **توصيف أبرز الشّواهد النّحويّة التي خرقت القاعدة النّحويّة**

وتكمن أهمّيّة هذا التوصيف في أنّه يضيء الطّريق أمام جملةٍ من القضايا التي تجعل من موقف النّحاة في فرض القاعدة النّحويّة أقلّ حدّةً مع مخالفيها، مما يجعل تقعيد النّظام اللغويّ يتجه نحو الاتساع في مستوى القبول اللغويّ، ويمكن لمسألة تعدد القراءات اللغوية أن تكون إشارةً بيّنة للنّحاة ليتوسّعوا في قواعدهم، كما أنّ الاستعمال فيه هذا الاتساع في الواقع اللغويّ.

4. **استجلاء موقف الدراسات اللسانيّة الحديثة من فكرة الواجب النّحويّ**

ونستند في ذلك إلى جملة من التظريّات اللسانيّة الحديثة التي قدّمت موقفها من فكرة الالتزام بالقاعدة التحويّة وقدّمت تفسيرها وتحليلها للموقف اللغويّ اعتمادًا على مرجعياتٍ فكريّة استطاعت بلورة فكرتها وصياغة مفرداتها واصطلحت على مفاهيمها، ومن ثمّ أقامت لنفسها مدرسة تقوم على نظريّة لغويّة إنسانيّة لا تقف في إمكانيّة تطبيقها عند حدود لغةٍ بعينها.

وتمثّل فكرة الواجب التحويّ ملمحًا بارزًا يلحظه الدارسون في الميدان التحويّ على صورةٍ جزئيّة كتناولها في الطّرح التعليميّ مسألة وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، ونحوها، وهي حاضرةٌ أيضاً بصورةٍ واضحة في الدراسات الأكاديميّة العليا موضوعاً للبحث.

وتأتي الدراسة التي أقوم بها في هذا الموضوع لتقدّم صورةً واضحةً لمفهوم الواجب التحويّ من توصيف هذا المفهوم بالاعتماد على الشّواهد المطابقة والشواهد المخالفة للقاعدة، بالإضافة إلى استحضار النظريات اللسانية الحديثة التي قدمت تفسيراتها لهذه الظاهرة وما ينبغي أن يكون عليه الموقف العام للغويين منها.

وبذلك تكون هذه الدراسة قد جمعت بين الأصالة والمعاصرة في الشكل والمضمون، مما يجعلها حريّة بالتّنفيذ، ومشجّعة على المضيّ قدمًا في تحقيق أهدافها السّالفة الذكر.

وقد وقفت في معرض البحث عن الدراسات السّابقة لهذا الموضوع على دراستين، صريحتين في العنوان إشارةً إلى فكرة الواجب التحويّ، مختلفتين في المنهج الذي يتناول الموضوع، بعيدتين عن الطريق التي اخترتها لهذه الدراسة، وهاتان الدراستان هما:

أوّلاً: دراسة بعنوان (الوجوب في التحو) لـ (حصّة بنت زيد الرّشود) من جامعة أمّ القرى، وهي بحث قدمته لنيل درجة الماجستير عام 1420هـ/2000م، وطُبعَ في السّنة نفسها، وكان محتوى هذا البحث قد أجمل أحكام الوجوب التحوي وحصرها بالآتي: الإعمال والإهمال، الذكر والحذف، الإضمار والتّقدير، التقديم والتأخير، الرّبط والفصل، التعريف، والتطابق.

وخلصت الباحثة إلى تقرير أنّ التّحاة العرب اعتمدوا في تقرير الواجب على الكثرة والفصاحة والاطّراد على نمطٍ واحدٍ، وعرّفت الوجوب في الصفحة الثالثة عشرة، بأنّه: "لزوم الكلمة حالةً تركيبيّة" ، وتنأى بالتحاة العرب عن أن يكونوا قد قالوا بالواجب التحويّ ضرباً من التحكم، أو ميلاً إلى الهوى الشّخصيّ.

ومن هنا، تبدو هذه الدراسة في صورتها أنّها قد تركزت على القول بوجود الظاهرة وبيان صورٍ من أحكامها، بشكل عام، دون أن تتخصّص في بابٍ من أبواب النّحو الإعرابيّة كالمرفوع أو المنصوب ونحوهما، مما جعل دراستها دراسة نظريّة في الجملة وإن مثّلت أو استشهدت للأحكام التي أبرزتها.

ومن جانب آخر، أهملت الباحثة النّظر في جوانب ما خالف الواجب النّحويّ، مكتفية بذلك الوصف الخاصّ بشواهد الواجب النّحويّ، مما يجعل من النتائج التي نتوقعها من الباحثة – وإن كانت صوابا- إلا أنها في هذا الموضوع قاصرة عن الإحاطة بشموليّة تشفي الغليل وتحيط بالمسألة من جميع جوانبها، فتسد الثّغرة التي يتطلبها البحث العلميّ.

وأخيرا، لم تحضر الدراسات اللسانيّة الحديثة في بحثها، ولم تعتدّ بالنّظريّات الحديثة التي قدمت تفسيراتها لظاهرة الواجب النحوي، مما يجعل من أضواء مسألة الأصالة والمعاصرة تخفت في بحثها، ويستدعي ضرورة البحث فيها واستجلائها.

وبذلك، يظهر كيف تأتي الدراسة التي أقوم بها جديدةً وحديثة في الهدف والغاية، والمنهجيّة البحثيّة، ترفعُ قواعدَ الأصالة، وتستنهض بنيان الحداثة، وتسبر غوار الماضي بقبسٍ من أضواء الحاضر، كما أوضحت الأهداف التي سعيتُ إليها سالفاً.

ثانياً: دراسة بعنوان: (أحكام الوجوب في كتاب سيبويه- دراسة في النّصّ والتعليل) للباحثة : (موزة المقبالي) ، وهي كتاب مطبوع عام 2009م، رسمت فيه الباحثة صورة وصفيّة محضة لكتاب سيبويه في مسألة الوجوب دونَ تخصيصها، بل جعلت الوجوب مطلقاً وهذا ما يُفسّر تناولها لملحق الأبنية الصرفية في آخر البحث، كما تناولت الوجوب النّحويّ في الفصل الثالث من الباب الثاني، ويمكن إضافة الحديث عن الباب الثالث، الذي عقدته بعنوان (الاعتراضات) ضرباً من الحديث عن الجانب النّحويّ بصورةٍ وصفيّة بعيداً عن أيّة تفسيراتٍ أو تحليلٍ لما تقدّمه.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد افتقرت دراسة (المقبالي) إلى الإفادة من معطيات الدّرس الحديث، وكيف يكون لها ذلك، وهي مكتفية بالوصف دون التفسير، الذي ربما كان سيدفعها إلى محاولة استجلاء الظاهرة وربطها بمعطيات الدّرس الحديث.

وإذا أردنا أن نفهم غاية الباحثة من دراستها، فقد صرّحت هي بذلك إذ تقول عن مضمون عنوانها في الصفحة العشرون أنّه: " يدرس أحكام الوجوب في الكتاب، دراسة تهتمّ بالنّصوص،

وارتباطها بتكوّن القواعد والأحكام"، وهذه العبارة تجلي بوضوح أيّ توهّم يمكن أن يتسرّب إلى ذهن الباحثين فيما يتصّل بالعنوان، وكأنّه يتجّه إلى فكرة الوجوب النّحويّ بذاتها ولذاتها.

ويتأكد ذلك الجلاء حين نتصفّح الكتاب لنتأكد بأنّ الباحثة لا تقصد إلى ذلك، بل تحاول أن تصف ما تجده في كتاب سيبويه من ملامح تكوين القاعدة والحكم، من خلال عباراته ومساجلاته المدونة هنا وهناك في ثنايا كتابه، فالباحثة درست عبارات الكتاب، وحاولت تسهيل مهمة الباحثين في قراءة الكتاب؛ وهي تلقي بذلك شيئاً من الحمل على عاتق المتلقي ليبدأ بالتفسير والتحليل لاستنتاج فلسفة فكرية خاصة بسيبويه فيما يتصل بهذا الشأن اللغويّ الأصوليّ.

ومن هنا، فإن ما قامت به الباحثة في هذا الكتاب، يعوزه كثير مما نحن بصدده، ولا يلتقي به إلا في الإطار العام الذي يحمل فلسفة الوجوب عنواناً، لتأتي دراستنا لتبعد الوهم عن مظنة الالتقاء بيننا وبينها، لتخصّص هذا العنوان الفضفاض بالجانب النحوي، وتخصّص الجانب النّحويّ بالمرفوعات، وتتبنى منهجيّة مغايرةً بالوصف والتحليل، اعتماداً على اتجاه واضح ومحدد في مادة الدراسة، وتسعى لجملة من الأهداف التي لم تقم دراسة الباحثة عليها.

تسعى هذه الدراسة في سبيل تحقيق الأهداف المرجوّة منها- بإذن الله تعالى- إلى اتباع المنهج الوصفيّ التحليليّ، الذي يقوم على استقراء الشّواهد التي تستجلي القاعدة النّحويّة الواجبة، والشّواهد التي تستجلي الخروج عن تلك القاعدة، وصولاً إلى تكوين أبعاد متكاملة لعناصر الموضوع، تمهيداً للدخول في غمار تحليلها واستخلاص الروابط الفكرية الفلسفيّة التي تجمع بين القديم والحديث بشأن هذه القضية النّحويّة، لترتسم معالم العلاقة المتكاملة بين الفكر واللغة، على صعيد المجتمع الإنسانيّ عامّة والعربيّ خاصّة.

ولذلك اقتضت هذه المنهجيّة السّعيَ لرسم معالم خطة البحث على النّحو الذي يتتبع هذه المنهجية؛ ليضمن – إن شاء الله- تحقيق أدقّ النتائج وأصوبها.

وقد جاء البحث وفق النسق الآتيّ:

- **الفصل الأول: دراسة في المفاهيم**

- المبحث الأوّل: مفهوم الحكم النحوي
- المبحث الثاني: مفهوم الواجب النّحويّ
- المبحث الثالث: المرفوعات النّحويّة

- **الفصل الثاني: المرفوعات بين المفهوم وأحكام الواجب النحويّ**

- المبحث الأوّل: الحدود النّحويّة لأحكام المفروعات
- المبحث الثاني: الواجب في المرفوعات بين الشّاهد والتقعيد

- **الفصل الثالث: دراسة في التفكير النحويّ العربي في ضوء اللسانيّات الحديثة**

- المبحث الأوّل: ثنائيّة اللغة والكلام عند (سوسير) وعلاقتها بالواجب النحويّ
- المبحث الثاني: النحو التوليديّ والتحويليّ عند (تشومسكي) وعلاقته بالواجب النّحويّ
- المبحث الثالث: نظريّة (المتبقي) لـ (لوسيركل) وعلاقتها بالواجب النحويّ

وفي الختام، أرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت في العمل الذي قمت به، وأن يَكتبَ له القبول والنّفع في المكتبة اللغويّة المعاصرة، إنّ الله سميعٌ قريبٌ مجيبٌ.

الفصل الأوّل

دراسة في المفاهيم

المبحث الأوّل: مفهوم الحكم التّحويّ

المبحث الثاني: مفهوم الواجب التّحويّ

المبحث الثالث: مفهوم المرفوعات

المبحث الأوّل: مفهوم الحكم النّحويّ

أولاً: مفهوم الحكم النّحويّ

انطلقت الدراسات النّحويّة في مقتبلها لتواجه تلك الأفواج الغفيرة من غير العرب الذين أقبلوا عليها حين اتّسعت رقعة اللغة العربيّة بانتشار الإسلام، ولترسمَ الطّريق أمام الحائرين ليبلغوا وجهتهم اللغويّة الصحيحة استعمالاً وفهمًا.

ولقد كانت فلسفة النّحاة العرب بما استندت إليه من تداخل فكريّ بين اللغة والدّين ذات أثرٍ في تبنّي النّحاة دور السّلطة التشريعيّة فجاءت مواقفهم الرّقابيّة للقضايا النّحويّة ذات طابعٍ يعرض المسائل النّحويّة محوطةً بالأحكام والفروض.

فقد كان استشعار المسؤوليّة لدى النّحاة أمام هذا الواقع، وبتأثيرٍ من السّلطة الدّينيّة، التي تُعنَى ببيان الحلال والحرام والواجب والمكروه، في منهجها الفلسفيّ المبثوث في ثنايا العلوم الدّينيّة التي تلقّاها هؤلاء النّحاة جنباً إلى جنبٍ مع علوم اللغة العربيّة، دفعهم ذلك إلى تبنّي المنهج الفكريّ الفلسفيّ نفسه في الموقف من الاستعمال الفنّي والشّعبيّ للغة، مما أظهر في مجمل توصيفهم اللغويّ تلك الأحكام النّحويّة المبثوثة في ثنايا مؤلفاتهم، فتشابهت ألفاظُها مع ألفاظ الأحكام التي أطلقها علماء العلوم الشّرعيّة بأنواعها.

ويمكن القول بأنّ التلاقي الفلسفيّ بين علوم اللغة وعلوم الشّريعة، أمرٌ لا يختلفُ عليه اثنان؛ ذلك أنّ معظم من اشتغل بالعربية من العلماء كان له سبقٌ في المعرفة بعلوم الشّريعة من فقهٍ وحديثٍ ونحوهما، وعلى رأس هؤلاء (سيبويه -180هـ) الذي " أخذ الفقه والحديث عن حماد ابن سلمة الذي كان السبب في إقباله على النحو"[(1)].

ويُضافُ إلى ذلك بأنّ التوجيه النّحويّ الذي تبنّاه النّحاة في موقفهم من حركة التقعيد اللغويّ، كان توجيهاً حريصاً على توصيف طبيعة اللغة في أرقى مستوياتها والإشارة إلى ضرورة الالتزام بمقتضيات توصيفهم، فعرّفوا النّحو بذلك على أنّه: " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[(2)].

---

(1) يوسف الشيخ محمد البقاعي، في هامشه على تحقيق أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للمؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، المعروف بـ(ابن هشام -761هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 121/1.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ): الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 35/1.

فقول ابن جنّي: " وإن شذ بعضهم عنها ردّ بها إليها" يشير إلى فلسفة الإلزام الحُكميّ التي تمنح النّحاة- ضمناً- سلطةً تخوّلهم بأنْ يحكموا على الاستعمالات اللغوية بالصّواب أو الخطأ، وتسوّغ لهم فرض الأحكام وتسميتها، بأيّ صورةٍ يشاؤونها.

ويلتقي هذا التفسير الذي أقدّمه لقول ابن جنّي السّابق مع ما تختزنه اللغة من معانٍ استعارها النّحاة ضمناً في مواقفهم وما يصدر عنهم في استعمال هذه الكلمة، فقد فسّر ابن فارس (395هـ) معنى الحكم بقوله: " الحَاءُ وَالكافُ وَالمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ المَنْعُ. وَأَوَّلُ ذَلِكَ الحُكْمُ، وَهُوَ المَنْعُ مِنَ الظُّلْمِ. وَسُمِّيَتْ حَكَمَةُ الدَّابَّةِ لأَنَّهَا تَمْنَعُهَا، يُقَالُ حَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا. وَيُقَالُ: حَكَمْتُ السَّفِيهَ وَأَحْكَمْتُهُ، إِذَا أَخَذْتَ عَلَى يَدَيْهِ"[1]، فيُلاحظ هنا أنّ المنع وهو معنى الحكم، يمثّل منطلقًا لإلزام طرفٍ ما للخضوع أمام موقفٍ معيّن سواءً أكانَ كلاماً أو سلوكاً.

إلا أنّ ذلك لا يعني أبداً، أنّ سلطة الأحكام النّحوية ذات مرجعيّة واحدة، بل لقيت تلك الأحكام من التضارب بين النحاة أنفسهم، حتى استفحل الخلاف بينهم، وطارت بذلك الأخبار، واحتدمت المعارك، وسعى كثيرٌ من المشتغلين بالدّرس النّحويّ إلى الإنصاف بينهم، على نحو ما نجد في الإنصاف لأبي البركات الأنباري (577هـ)، وهذا يدفعُ باتجاه تعريف الحكم النّحويّ، في اللغة وفي اصطلاح النحاة للوقوف على ماهيّته وبيان صوره.

ويمكن القول بـأنّ استخدام النحاة لمصطلح الحكم قد تعدّد في معناه، فقد جاء في كتاب سيبويه في معرض المقارنة بين النكرة والمعرفة، قوله: " وقد مضى الكلام في النكرة فأغنى عن إعادته في المعرفة، لأنّ الحكم واحد"[2]، فمعنى قوله: (الحكم واحد) أي: ما ينطبق على المعرفة من أحكامٍ نحويّة ينطبق على النكرة مثلها، وهذا في معرض حديثه عن " صفات المعرفة تجرى من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة"[3]، فمعنى الحكم هنا، الصورة النحويّة التي يجب أن تكون عليها الكلمة في التركيب، وفي مثل هذا المعنى ترد كلمة (بمنزلة)، كما في كلام سيبويه (180هـ): " ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقا، وليْتَ زيدا منطلقٌ؛ لأن هذا

(1) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين(395هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م، 91/2.

(2) سيبويه (180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، 8/2.

(3) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 8/2.

يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[1]، فهنا جاءت كلمة (بمنزلة) بمعنى الحكم، أي: الرجوع إلى هيئةٍ تركيبيّة لتكون مثالاً للواقع النّحويّ القائم في اللغة وفي الاستعمال.

ونتقدم مع معاني مصطلح الحكم لنطالع الأصول في النحو لابن السّرّاج (316هـ)، فيقول: " والنوع الثالث[2]: ما جاء شاذاً خلاف القياس أو السماع، ولكنه صدر عن عربي فصيح فلا يمكن رده أو الحكم عليه بالخطأ أو تضعيف روايته"[3]، فيُلاحظُ بأنّ معنى الحُكم هنا هو موقفٌ يصدر من النّحاة تجاه حدثٍ كلاميّ وفق رؤيتهم ومعرفتهم.

وعادة ما يُردَفُ هذا الموقف بمصطلحاتٍ تدلُّ على ماهيّة الحكم أو نوعه، كأنْ يكون واجباً أو جائزاً، ونحوهما، أو ببيان الصّواب الذي يتوجّب الأخذ به في اللغة، كما في قول ابن الورّاق (381هـ): " وَالوَجْه الثَّانِي: أن هَذِه الأَسْمَاء [يقصد: الأسماء السّتة] تُفرد فِي اللَّفْظ، فيصير إعرابها بالحركات، نَحْو قَوْلك: هَذَا أَب، وَرَأَيْت أَبَا، ومررت بأب. فقد لَزمت أوساطها الحركات، فلمَّا ردوهَا إِلَى أَصْلهَا فِي الإِضَافَة، وَقد كَانَت أوساطها تدْخلهَا حركات الإِعْرَاب، أَرَادوا أن يبقوا هَذَا الحكم فِيهَا، ليدل بذلك على أَنَّهَا مِمَّا يَصح أن يعرب بالحركات فِي حَال الإِنْفِرَاد، فَوَجَبَ أن يضموا أوساطها فِي الرّفع"[4]، فقوله: "أرادوا أن يُبقوا ..." هو موقف النّحاة في تعليلهم لواقع نحويّ، وقد أردفه بقوله: "فوجبَ" ؛ ليكون موقفُ النّحاة متكاملاً من حيثُ الإقرار بوجود حكمٍ في المسألة وتوضيح هذا الحكم.

---

(1) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق،23/1. ومقصود كلام سيبويه هو حديثه عن المسند والمسند إليه، فكما أنّ المبتدأ بحاجةٍ إلى الخبر، فهناك من التراكيب ما تحتاج إلى مابعدها كما يحتاج المبتدأ إلى الخبر فهي بمنزلتها أي: في حكمها، ومثّل لذلك بالأفعال الناسخة (كان) والحروف الناسخة (ليت).

(2) يقصد: النوع الثالث من أنواع صفات الكلام المنقول عن العرب.

(3) ابن السّرّاج (316هـ): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت ، 24/1.

(4) ابن الورّاق (381هـ)، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن: علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، 1999م، ص150-151.

وممّا سبق يتضح أنّ الحكم النحويّ يمثّل موقفاً نظاميّاً للغة ينطلق من اتجاهين:

الأوّل: مسلك اللغة نفسها ، وهو اتجاهٌ داخليّ، وفي هذا مثّل الحكم الواقعة النّحويّة القائمة في الاستعمال اللغويّ، ولها سلطة حضوريّة تتمثّل في شيوعها واطّرادها على ألسنة المتكلمين باللغة.

وفي هذا المسلك، يتضح أنّ النحاة أدركوا ما تمتلكه اللغة من نظامٍ خاصّ، يجبُ على المستعملين للغة إدراك كنهه وتمثّل صوابيّته وبرمجة سلوكهم اللغويّ ليحاكيه، وهم يستحضرون الشّواهد التي يستمدّون منها هذه الخلفيّة الإدراكيّة لطبيعة نظام اللغة، فكأنّ هذه الشّواهد هي المظهر السّلوكيّ الذي يعبّر عن ذلك النّظام؛ فوجبَ اتباعه ومماثلته في التركيب النّحويّ على يد المستعملين للغة، و هذا توجيهٌ ضمنيّ للمتلقين إلى إيجاد رقيبٍ داخليّ يحكم على الاستعمال بموافقة ذلك النّظام، أو مخالفته، ويُعتقدُ ضمناً أنّ هؤلاء النّحاة قد تمكنوا من هذا الرّقيب الدّاخليّ في أنفسهم قبل أن يحاولوا فرضه على الآخرين.

وما من شكٍّ في أن هذا المسلك في التفكير النحوي عند العرب، واستخدامهم لمصطلح الحكم، يمثّل تأسيساً لواقعٍ لغويّ تأخّر قروناً حتى تمّ الاعتراف بحضوره أو توصيفه ومنحه الاصطلاح اللغويّ المناسب وإبراز تأثيره في الدّراسات اللسانيّة كما حدث ذلك مع تأثير دراسات (دي سوسير)[1] في ثنائيّاته اللغويّة، وبالأخصّ (ثنائيّة اللغة والكلام)، ففي هذا المسلك عند العرب، تبرز هذه الثّنائيّة حين يكون الحكم النّحويّ باعتباره منزلةً نحويّة مختزنةً في حقيقة اللغة ونظامها، وفي مطابقة الاستعمال اللغويّ لهذا النّظام الحقيقيّ أو مخالفته.

ويمكن أنْ يندرج تحت هذا المسلك مفهومُ الحالة الإعرابيّة للتراكيب اللغويّة، فيُطلق مصطلح الحكم على الحالة الإعرابيّة أو الوظيفة النّحويّة[2]، ويتصل هذا المفهوم بمسلك اللغة كونه يعبّر عن الواقع اللغويّ الممارس أو الافتراضيّ.

الثاني: اتجاهٌ خارجيّ وهو مسلك النّحاة وتقريرهم لصوابيّة الاستعمال اللغويّ، من جانب، وتقعيد هذا الصواب من جانبٍ آخر من خلال تقرير القاعدة النّحويّة، وإطلاق الحكم بخصوص

---

(1) انظر: فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق العربيّة، بغداد، 1985م، ص37، وما بعدها.

(2) يكثر استعمال هذا المفهوم في كتب النحو الحديثة، وفي تحقيق الكتب القديمة، ومن ذلك، انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 234/2. وانظر: النحو الوافي لعبّاس حسن (1398هـ)، دار المعارف، ط15، 338/2، 566/3.

المسألة مصطلحين على هذا الحكم بالوجوب أو الجواز ونحوهما، أو تخطئة ما يتوفر لديهم من شواهد.

ويأتي هذا المسلك مصاحباً للقاعدة، وحكم درجة الالتزام بها، وجوباً أو جوازاً، أو منعاً، ونحوها، يأتي موجَّهاً إلى فئةٍ أخرى بالإضافة إلى طبقة المستعملين للغة، ألا وهم طبقة النّحاة القائمين على تقعيد اللغة، فمعرفة القاعدة وحكم الالتزام بها، يمثّل مرحلة انتقاليّة في التّعامل مع النّظام اللغويّ، وهو تعاملٌ يجعل من قوانينه المكنونة والمتضمّنة في أصلها تبرز بصورتها وبتسمياتها وأحكامها، وتوضعُ في أطرٍ واضحةٍ، يرجعُ إليها العلماء والمتعلمون في كلّ لحظةٍ يحتاجونَ إليها، وتمثّل مرجعهم النّاطق في ظلّ التّباعد الزّمني الذي يأتي على اللغة في حركتها التاريخيّة، وهو عملٌ مهمّ يبرز ذلك الإدراك الضّمني لدى النّحاة في موقفهم من هذه الحركة اللغويّة المستمرّة، بما تمثّله من ميلٍ نحو التّطوّر، الذي يبتعد عن المستوى اللغويّ الذي أقرّه النّحاة مرجعاً ومستنداً للغة في أصل نظامها الصّوابيّ المنشود في مستوياته النّحويّة والبلاغيّة وغيرهما.

و قد اتخذ هذا الإدراك الضّمني حيّزه في التفكير النّحوي من ذلك الاختلاف في الموقف الحازم تجاه (السّماع والقياس)(1)، فحين اتخذت المدرسة البصريّة التّشدّد فيهما، كانت المدرسة الكوفيّة ميّالة إلى توسيع دائرتهما، في ملاحظةٍ يمكن لها أن تعبّر عن تلك الفلسفة الفكريّة العربيّة التي تلتقي مع الانفتاح الوصفيّ للغة الذي أقرّته الدراسات اللغويّة الحديثة في مناهجها المتعدّدة، مما يؤكد على عمق وأصالة التفكير في الأحكام النّحويّة عند العرب.

وعلى الرّغم من ذلك الجهد المتمثّل في رسم أحكام النّحو العربيّ، إلا أنّ مصطلح الحكم النّحويّ بهذا الوصف المركب لم يُذكر في كتب النّحو، بل ورد على الشّاكلة التي أوردناها سابقاً كأن يُقال: (الحكم) مجرّداً، أو يقال: (بمنزلة) ، وأشباهها في المعنى، وهذا الاستعمال ليس خاصّاً بالنّحو وحده، بل استخدم هذا المصطلح في الصّرف مثل قول الأستراباذيّ (686هـ): " اعلم أن الحرف الغالب زيادتهُ إذا تعدد مع عدم الاشتقاق: فإما أن يمكنَ الحكم بزيادة الجميع وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً أولا يمكن"(2)، فكلمة (الحكم) هنا، استخدمت في بيان قاعدة صرفيّة، ويمكن أن يُعمّم هذا الاستخدام على بقيّة المسائل اللغويّة.

---

(1) انظر: شوقي ضيف (1426هـ): المدارس النّحويّة، دار المعارف، ص156.

(2) الأستراباذي (686هـ)، محمد بن الحسن الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (1093هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1975م، 386/2.

ومن هنا، يمكن القول بأنّ فلسفة الحكم في الدّرس اللغويّ عند العرب هي فلسفة جمعيّة، يشترك فيها المشتغلون باللغة جميعهم، طالما حرصوا على تقعيد النّظام اللغويّ وتأصيله، وبذلك يكون الحكم النّحويّ في علاقته بالأحكام اللغويّة الأخرى ذا بعدٍ تكامليّ يسدّ ثغرةً في الدّراسات اللغويّة، إلا أنّه يمتلك الأثر الأكبر في الواقع اللغويّ الذي يصوّر جانباً من فلسفة اللغة العربيّة لأنّه يمثّل الجانب الذي تسعى إليه جوانب اللغة الأخرى من صوتٍ وصرفٍ ودلالة، فهي في تكاملها تتجه إلى تكوين ذلك البيان المتكامل، وصولاً إلى الجملة وانتهاءً بالنّص المنجز.

ومن خلال ما سبق، يمكنني أن أصوغ تعريفاً للحكم النّحويّ، يكونُ جامعاً لكل ما يتعلّق به من مكونات تخدم مفهومه، فأقول بأنّ الحكم النّحويّ هو: وصفٌ يُطلقه النّحاة على التركيب اللغويّ بقصد بيان مقدار جريانه وفق النّظام اللغويّ، وتحديد مدى صحّته في الاستعمال، ضمن حدود ما تقرّره القاعدةُ النّحويّة المستندة إلى الشّواهد النّحويّة والقياس عليها.

وهذا التعريف هو الذي يجمعُ أطراف المسائل النّحويّة جميعها، بدءًا من اللغة في ذاتها بوصفها تمتلك نظامها الخاصّ الذي يميّز كلّ لغةٍ عن اللغات الأخرى، فهي بذلك تستحقّ أحكاماً خاصّة، وكذلك الحال مع الاستعمال اللغويّ وما يُطلقُ بشأنه من أحكام، فهو أيضاً بحاجةٍ إلى ما يضبطه ليبقى في حدود التوصيف اللغويّ الذي يماثل ذلك النّظام الدّاخليّ للغة.

وأمّا أطراف التعريف الأخرى، وهي: القاعدة والشّاهد والقياس، فهي العناصر التي تمثّل الإطار النّظريّ الذي يقصدُ منه النّحاة إلى بناء نظريتهم النّحويّة على أساسها، فهم يصدرون حكمهم استناداً إلى شواهدَ نحويّةٍ، بُغية وضع قاعدةٍ نحويّة، لتكون نموذجاً يُقاس عليه.

ولقد كانت الأحكام النّحويّة محطّ اهتمام البّاحثين في اللغة، وجرت تحتها جملة من الدّراسات اللغويّة، نظرت إليها نظراتٍ متنوّعة، فمنها ما استكشفها في القراءات القرآنيّة، كالبحث الموسوم بـ (الأحكام النّحويّة والقراءات القرآنيّة، جمعاً وتحقيقاً ودراسة، من سورة الفاتحة إلى غاية سورة الكهف)(1)، وهناك من سعى إلى إعادة دراسة الأحكام النحوية باتباع منهجيّة البحث المقارن كالدّراسة الموسومة بـ (ضوابط الأحكام النّحويّة في ضوء الدّرس المقارن- الأسماء السّتة أنموذجاً)(2).

ففي البحث الأوّل (الأحكام النّحويّة والقراءات القرآنيّة) ذكر الباحث موضوع دراسته فقال: " يترسّم هذا العمل... أحكام التجويز والمنع والخلاف بينهما، التي أطلقها النّحويّون في أثناء

(1) رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراة في النّحو والصّرف للمؤلف عليّ محمّد البنا، جامعة أم القرى، 1990م.

(2) بحث مقدّم إلى مجلة كليّة التربية الأساسيّة، جامعة بغداد، العدد2010/65م، للباحثين: حسام قدوري عبد، وحيدر عبد الزّهرة.

مدارساتهم للنّصّ العزيز، مستهدين بذلك بما يسوغ في اللغة وينقاس في النحو، فيوجّهها، ثمّ يحققها من جهةِ الرّواية..."(1) ، ولعل هذه الدّراسة تضيء ملمحاً من ملامح التفكير النّحويّ عند العرب في طريقة تناولهم للأحكام النّحويّة بتنوّع درجاتها وأنواعها، فهذا موقفهم من النّصوص القرآنيّة، وما يبثّونه من تفريعاتٍ على الحكم النّحويّ في ثنايا التعليق على الآية القرآنيّة، يمثل ذلك التوافق والانسجام السّلوكيّ اللغويّ الذي يتيح الفرصة للمتحدّث أن يطلق العنان لتعبيره اللغويّ دون قيودٍ تربك نموّه اللغويّ وتضعف من قيمة أدائه فيها.

وقد أكد الباحث في دراسته تلك حول القراءات أنّ موقف النّحاة في هذه المنهجيّة في التعامل مع القراءات القرآنيّة، لا يعني أنّهم يجيزون القراءة بما يجوز في اللغة كيفما كان، فيقول: " وهكذا تظلّ التجويزات مجرّد عرضٍ لأنماطٍ من الأبنية والتراكيب التي تستسيغها اللغة وحسب، ولا شأن لها بادئ الأمر، بالقراءات القرآنيّة، وهي تدلّ على سعة المجال النّحويّ وبالتالي، سعة العربيّة التي يُحتجُّ بها؛ لأنّ طرائقها متنوّعة وتراكيبها متعدّدة، وأنماطُها شتى، ...، وهي أوسع من القرآن وقراءاته "(2).

وما يهمّنا في هذا الجانب، هو ما يتعلق بالحكم النّحويّ وفلسفة النّحاة في تقريره، فإن كان الشّاهد اللغويّ قطعيّاً في وصف الحكم بالوجه النّحويّ، ونسبيّاً في القياس، إلا أنّ ثمّة مصادر أخرى لها شأنها في تقرير هذا الحكم أو التخفيف من حدّته، أو منعه، إذا واجه موقفاً لغويّاً لا يقبلُ التعدّد.

واستند التعدد في نوعيّة الأحكام النّحويّة إلى اختلاف الأساليب التي يستحضرونها من مستوى الشّواهد التي يعتمدون عليها، بحسب تنوّعها من قرآنٍ، وحديثٍ، وشعرٍ، ونثرٍ أدبيّ، فالأساليب النّحويّة تتنوّع في دلالتها، كما تتنوع في تراكيبها، فيكون التجوّز في التراكيب بمقدار الاقتراب أو الابتعاد عن الدّلالة المقصودة منها، وكذلك الحال في المنع أو الترخّص في التراكيب، أو مخالفة الأولى، ونحوها.

(1) عليّ محمّد البنا: الأحكام النّحويّة والقراءات القرآنيّة، مصدر سابق، ص (ب).

(2) السابق نفسه، ص (9).

ولعلّ ذلك ما يُفسّر تعدّد الأحكام النّحويّة في واقعها، فجاء منها : "واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء"[1]، وهناك " الرخصة "[2]، فجميع هذه الأحكام النّحويّة قد صدرت من النّحاة بالاستناد إلى شواهد موافقة للحدث اللّغويّ أو مخالفة له، حسب ما يراه النّحاة وفق رؤيتهم وخبرتهم، ولذلك كانت الأحكام موجّهة- في جانبٍ منها- إلى هذه الأساليب التي تنوّعت ما بين حذفٍ وذكر، تقديمٍ وتأخير، تأنيثٍ وتذكير، ونحوها.

ومن هنا، يمكن الإشارة إلى أنّ خبرة النّحاة وممارستهم اللّغويّة ودربتهم على السّماع من العرب الفصحاء، كل ذلك، منحهم القدرة على تذوّق ما يسمعونه من الكلام فأصدروا أحكامهم عليه بذائقتهم، ومما يدلّل على تدخّل الذائقة الشّخصيّة للنحاة في تقرير بعض أحكامهم، ما ذكره السّيوطيّ (911هـ) في حديثه عن الضرورات[3]، وتقسيمها إلى ضرورةٍ حسنةٍ، وضرورة قبيحةٍ، وتارةً ما يقول : "أسهل الضرورات" و "أشدّ ما تستوحش منه النفس" وغيرها من العبارات، فالقبح والحُسن، معياران ذوقيّان، تستأنس النفس بالأوّل وتستقبحُ الآخرَ، ولكننا في معرض الحديث عن دراسة الأحكام النحوية في القراءات القرآنيّة، لننزّه النحاة عن خوضهم في تجويزاتهم وأحكامهم هناك عن القول بآرائهم أو أذواقهم، بل إنّ الفهم الصحيح للغة العرب وأساليبهم هو واحدٌ من مقومات أحكامهم، وما هذه الملكة إلا نتاج دربتهم وخبرتهم، التي لا يسقطونها على آيات القرآن الكريم وأحكامه، ولا يعني ذلك أنّ الذوق هو الأساس في إصدار الحكم النّحويّ، بل إنّ الحكم النحويّ يخضع لمعايير دقيقة وأسس لغويّةٍ رصينة.

وإذا كانت دراسة (الأحكام النّحويّة والقراءات القرآنيّة)، تجمع بين مسلكيّ الحكم النّحويّ الدّاخليّ والخارجيّ فإن دراسة (ضوابط الأحكام النّحويّة في ضوء الدّرس المقارن)، التي أجريت بين العربيّة والأكديّة تمثّل المسلك الأوّل في تقرير الحكم النّحويّ ذلكَ أنّ مرجعيّة الأحكام النّحويّة التي وصفها الباحثان كانت اللغة نفسها بوصفها نظاماً داخليّاً، فقد قارنت الدراسة الأسماء السّتّة بين العربيّة والأكديّة، وأشارت الدّراسة إلى اللغات الثلاث فيها: (التمام، والنّقص، والقصر).

ولا يفوتنا أن ننوّه للباحث في دراسة (ضوابط الأحكام النّحويّة في ضوء الدّرس المقارن)، أنّ الدراسة المقارنة حتى تعطي نتائج دقيقة فيجب أن تستوعب جميع لغات المجموعة

(1) السيوطي(911هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق محمود فجال (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، 1989م، ص47. ولك أن تنظر في أمثلة هذه الأحكام في المصدر نفسه.

(2) " والرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسناً وقبحاً ". السّيوطيّ (911هـ): الاقتراح في أصول النحو، مصدر سابق، ص51.

(3) انظر: السّيوطيّ (911هـ): الاقتراح في أصول النحو وجدله، مصدر سابق، ص51.

التي تنتمي لها اللغة المدروسة، أما المقارنة بين لغتين فليس هدفها إلا بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين اللغتين وليس الوصول إلى حقائق علمية تخص اللغة المدروسة.

وبصرف النظر عن النتائج التي قدّمتها تلك الدّراسة، فإنّ أكثر ما يهمّنا هو أنّ دخول الدّراسات المقارنة ميدان القضايا النّحويّة يدفع باتجاه تقديم مزيدٍ من الإيضاحات حول واقع اللغة وتفسير ظواهرها النّحويّة، مما يجعل من إطلاق الأحكام النّحويّة أكثر دقة وأبعد عن مظانّ الخلاف بين النّحاة.

وقد أشارت دراسة (ضوابط الأحكام النّحويّة في ضوء الدّرس المقارن) إلى فكرة تجنّب الخلاف، وفيها: " وفي ضوء إعراب الأكديّة للكلمات بالحروف يمكننا أن نحكم أنّ إعراب العربيّة للأسماء السّتة- على وجه الخصوص- بالحروف هو من بقايا تلك الظاهرة، وبه يرتفع الإشكال في عدم إعراب العربيّة لبقيّة الأسماء بالحركات؛ لأنّه تطوّر في العربيّة، ميّزها عن الأكديّة، أي إنّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحروف- كما في الأكديّة- ثمّ تطوّر وأصبح الإعراب بالحركات- كما في العربيّة- وقد بقيت الأسماء السّتة محتفظة بالأصل الأوّل"(1).

فعبارة: (وبه يرتفع الإشكال في عدم إعراب العربيّة لبقيّة الأسماء بالحركات)، هو موقفٌ حياديّ من التحكيم النّحويّ الذي دبّ بين أطرافه الخلافُ ويجعل من أمر الحكم النّحويّ أبعد عن ذلك الخلاف، ويمنح اللغة دوراً في تقرير مصيرها وطبيعة أحكام تراكيبها، من خلال منح معطيات التوصيف اللغويّ حقها في تقرير القاعدة النّحويّة، وتقدير حكمها، تبعاً لذلك.

ومما سبق يمكن القول، بأنّ الحكم النّحويّ بطبيعته الفلسفيّة وعلاقاته التجاذبيّة ومنهجيّته الفكريّة القائمة على توصيف اللغة نظاماً واستعمالاً، فإنّه يمثّل بعداً مهمّاً في الدّراسات اللغويّة يجعل منها نقطة صلةٍ بين القديم والحديث، أصالةً وحداثةً، بما يفرضه هذا البعد من قضايا بحثيّة تدفع باتجاه التجديد في الدّرس النّحويّ وتأصيل كثيرٍ من المسائل النّحويّة التي يحتاج البحث العلميّ إلى استكشافها ورفع قواعدها، لاستكمال مسيرة العلم وتحديثها، أمام مسيرة الأفواج الدّاخلة في العربيّة، تعلماً وتعليماً.

(1) حسام قدوري عبد، وحيدر عبد الزّهرة: ضوابط الأحكام النحويّة في ضوء الدّرس المقارن- الأسماء السّتة أنموذجا، مجلة كليّة التربية الأساسيّة، جامعة بغداد، العدد65، 2010م، ص58.

المبحث الثّاني: مفهوم الواجب التّحويّ

ثانياً: الواجب النّحويّ

لقد أسفر النّظر في مفهوم الحكم النّحويّ عن تعدّد أحكامه، ولعلّ أبرز هذه الأحكام النّحويّة، التي يصدرها النّحاة في مسائلهم، هو الواجبُ النّحويّ الذي يمثّل البُعدَ التأصيليّ للقواعد النّحويّة؛ بما يحمله من مركزيّة في تبنّي الأحكام التي تصفُ العلاقات التركيبيّة، فما كانَ واجباً فسواه غير جائزٍ أو ممتنع، أو نحوهما، ولا يعني ذلك، خلوّ دائرة الأحكام النّحويّة من الخلاف، بل هي مظنّة الخلاف؛ لتعدّد مناهج البحث النّحويّ لدى النحاة، واختلافهم في طرق التأصيل، وتنوّع صورها.

إنّ الواجب النّحويّ في مفهومه عند النحاة يعبّر عن منهجيّة في تقرير القاعدة النّحويّة قد يراها الباحثون تمثّل موقفاً مغايراً- في الظاهر- لما وصلت إليه الدراسات اللغويّة الحديثة، التي اعتمدت المنهج الوصفيّ الذي يرى بأنّ" اللغة تخضع للوصف كما تخضع له كلّ المظاهر الاجتماعيّة الأخرى، إذ تُلاحظ وتُستقرأ ويقرر واقعها دون وجوبٍ أو جوازٍ أو قوانين ملزمة"(1).

غير أنّ المنطلق الفكريّ الذي نشأ في أحضانه هذان المنهجان: العربيّ والغربيّ، يُعدُّ مَفْرقًا يمكن له أن يسوّغ حضور هذا التفكير الذي يبدو كأنّه إلزاميّ في الموقف من التركيب اللغويّ عند النّحاة، ويُريدُ اللغويون الوصفيّون أن يتجنّبوا هذا الاتجاه في الدّراسات اللغويّة، فتأسيس النّحو العربيّ في أصول أحكامه استندَ إلى مرجعيّة فكريّة دينيّة تنظرُ إلى اللغة بقدسيّة النّظر إلى القرآن الكريم الذي اتخذته أصلاً من أصول أحكامها، وإن لم تُفرده في ذلك التأصيل؛ ولذلك، فإنني أتبنّى الرأي القائل بأنّ النّحاة اتجهوا لتفسير واستنباط ما يُسمّى بالعلل النّحويّة(2) للبحث عن الحكمة الإلهيّة في وجود تلك التراكيب النّحويّة بهيئتها وصيغها(3).

وهذا الاتجاه العربيّ في التفكير النّحويّ، لا يتعارض مع المنهج الوصفيّ الحديث، وذلك في أنّه يسعى إلى تأصيل القاعدة النّحويّة وفق أرقى المستويات اللغويّة التي يتناولها، وهو يعاين المستويات التي يبحث فيها والنّصوص التي يقيس عليها، ويفاضل بينها بما يمتلكه من فهمٍ ووعيٍ

(1) محمّد عيد: أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وفي ضوء علم اللغة الحديث، علم الكتب، القاهرة، 1989م، ص63.

(2) العلة النحويّة هي: " اسمٌ لكلّ صفةٍ توجبُ أمراً ما إيجاباً ضروريا، والعلة لا تفارق المعلول ألبتة، ككون النار علة الاحتراق، وأمّا السّبب فهو كلّ أمر فعل المختارُ فعلا من أجله". محمّد عيد: أصول النحو العربيّ، مصدر سابق، ص54.

(3) انظر: محمد عيد: أصول النحو العربيّ، مصدر سابق، ص124. وانظر: السّيوطيّ، جلال الدّين عبدالرّحمن: الاقتراح في أصول النحو، حيدر أباد، 1310هـ، ص54 وما بعدها.

للغة وطبيعتها[1] ؛ ويستدعي تجلية موقف النّحاة من الواجب النّحويّ وتقرير مفهومه لديهم، أن نتتبّع منطلقهم في إصدار ذلك الحكم، وماذا يعني قولهم "واجب" في مسألة نحويّة ما؟.

لقد ورد مصطلح الواجب في اللغة بمعانٍ، تلتقي بالأصل الثلاثيّ فيها، فـ " الواو والجيم والباء: أصل واحد، يدل على سقوط الشيء ووقوعه، ثم يتفرع، ووجب البيع وجوبا: حق ووقع، ووجب الميت: سقط، والقتيل واجب"[2].

وهذا التوصيف اللغويّ لمعنى الواجب يحمل معنى وقوع الأمر بصورةٍ لا تسمح له بالعودة إلى ما كان عليه، فهو واجب أي: حتميّ لازم، وهذا ما ينطبق على الميّت، الذي لا يعود إلى الحياة، وكذلك ما سقط وتفرّع فلا عودة إلى أصله الواحد، وهذا ما يرد صراحةً في مختار الصّحاح إذ يقول مؤلفه: "(وَجَبَ) الشَّيْءُ يَجِبُ (وُجُوبًا) لَزِمَ وَ (اسْتَوْجَبَهُ) اسْتَحَقَّهُ"[3].

وبتتبّع كتب النّحو نجد أنّ مصطلح الواجب ورد ببنيته اللغويّة هذه ولكنّه حمل معانٍ أخرى لها دلالتها النّحويّة التي تغاير ما نحن بصدده في هذا البحث.

ومن ذلك قول سيبويه (180هـ): " وسألته [يقصد الخليل بن أحمد (170هـ)] عن: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [4]، فقال: هذا واجب، وهو تنبيه، كأنك قلت: أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء، فكان كذا وكذا، وإنما خالف الواجب النفي؛ لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول: ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر، فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنه قد كان"[5]، فقوله: (هذا واجب) يعني: مثبت أوغير منفيّ، ويدلّ على ذلك العبارات التي لحقته، فسيبويه ينقل معنى (ألم تر أن الله أنزل)

---

(1) ينطبق هذا الكلام على النحو العربي ولكنه لا ينطبق على المنهج الوصفي فالمنهج الوصفي لا يختار أرقى المستويات ولا يعاين ولا يفاضل وإنما يتعامل مع اللغة كما هي.

(2) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (395هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسّلام هارون، دار الفكر، 1979م، 89/6.

(3) الرّازيّ (666هـ)، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي: مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5، 1999م، ص333.

(4) سورة الحجّ: آية (63).

(5) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 40/3.

وهو: (أتسمع أنّ الله أنزل) ، وهو بذلك يقرر صوراً من صور إثبات الفعل أو (إيجابه)، وهنا يبرز معنى الواجب بأنّه المثبت، نقيض المنفيّ.

وبذلك يظهر لكلمة واجب في اللغة عدّة معانٍ كما يأتي:

- الواجب بمعنى السّاقط، من السّقوط.
- الواجب بمعنى اللازم.
- الواجب، أي: المثبت، الذي هو ضدّ المنفيّ.

ولعلّ المعنى الذي يمثل مطلبنا في هذا البحث هو المعنى الثاني، أي: (اللازم)، على الرّغم من ورود بقيّة المعاني في استخدامات النّحاة، فنحن نبحث عن معنى الواجب بمعنى اللازم في الحكم النّحويّ، وإذا كان من الواضح أنّ مصطلح الواجب لم يخضع لتعريفٍ محدّدٍ في استخداماته، إلا أنّه لم يُفرّغ من معانيه اللغوية في تلك الأحوال التي اصطلح على ذكره في الأبواب النّحويّة.

وقد أشارت الباحثة (حصّة الرّشود) في إحدى الدراسات إلى غياب تعريف الواجب في الاصطلاح النّحويّ؛ وسعت إلى رسم معالم هذا المصطلح فجاء تعريف الواجب النّحويّ عندها، على أنه:" لزوم الكلمة حالةً تركيبيّة"(1)، أو هو: " التزام المتكلمينَ للغةٍ ما أحوالاً تركيبيّة لعلةٍ ظاهرةٍ أو محتملةٍ"(2).

ولعلّ ذينك التعريفين يتبنيان مفهوم اللزوم في التركيب الذي هو موطن الدّراسة النّحويّة، ويُلحَظُ من صيغة التعريفين اللذين ساقتهما أنهما قد جمعا بين مظهرين من مظاهر اللزوم:

المظهر الأوّل: اللزوم المنسوب للكلمة في التركيب، أوهو لزوم الحالة الإعرابية.

المظهر الثانيّ: اللزوم القائم في المستعملين للغة.

وهذان التعريفان، يؤكدان ما توصّلنا إليه في المبحث الأوّل، في أنّ تقرير الأحكام اللغويّة في عُرف النّحاة قد سلك مسلكين، أحدهما قائمٌ في اللغة، والآخر قائمٌ في المستعملين للغة، مما يفرض على قضيّة تقرير مفهوم الواجب النّحويّ أن لا يُغفلَ هذين الجانبين.

---

(1) حصّة مبارك الرّشود: الوجوب في النحو، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، 2000م، ص17.

(2) السّابق نفسه، ص17. تنسب الباحثة (حصّة الرشود) هذا التعريف لأستاذها (سعد الغامديّ).

ويُلاحظ أنّ مصطلح الواجب قد حضر رديفاً لمصطلح آخر، يمكن أن يُساعدَ في توضيح مفهومه في الاستعمال النّحويّ، فقد ورد لدى (تمام حسّان) قوله: " متى يكون الاستتار مطردًا (واجب) ومتى يكون غير مطرد (جائز)"[1]، إذ وضع كلمة (واجب) بين قوسين ردفاً لكلمة (مطّرداً) ومقابلة (غير مطّرد) بهما إلى جانب (الجائز) وهذا يشير بوضوح إلى أنّ مفهوم الواجب في النّحو أو اللّغة عموماً يحمل معنى الاطّراد، فيكون مفهوم الاطّراد أحد المقوّمات الأساسيّة التي يستندُ إليها النّحاة في تقرير أحكامهم، وليس لتقرير قواعدهم فحسب.

ومما يؤكد على وجود هذه الفكرة في البحث اللّغويّ عند العرب، تقسيمهم للمطرد والشّاذ إلى أربعة أضرب، قال ابن جنّي (392هـ) في الخصائص: " فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما، ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب "[2]، وهذا يقودنا إلى ملاحظة أمرين:

الأوّل: أنّ مفهوم الاطّراد يعني الكثرة، أي: كثرة جريانه في واقع اللّغة في الجانب الأوّل اعتماداً على شواهد قياسيّة قرّر النّحاة بها أحكامهم وأسّسوا عليها قواعدهم، ومن جانبٍ آخر، يكون الحكم بالاطّراد اعتماداً على المسموع الذي يتداوله المتحدّثون باللّغة، وفي هذا الأمر، نحن هنا أمام إشكاليّة في مفهوم الواجب النّحويّ: أهو ما يتقرّر في القاعدة القياسيّة؟ أم ما يكثرُ استعماله وإن خالفَ القياس؟.

وبرأينا، فإن هذه الإشكاليّة ناتجة من تنوّع المنهجيّة البحثيّة التي مارسها النّحاة قديماً، فمنهم من تشدّد في المسموع، ومنهم من توسّع، فلو كانت القاعدة قد تقرّرت على شاهدٍ، وورد شاهدٌ آخر كان مستبعداً وفق مبدأ التشدّد في الاستعمال، فإنّ ذلك مما يعزز الإشكاليّة التقريريّة للحكم النّحويّ.

الثاني: يقول ابن جنّي (392هـ) في المطّرد استعمالاً وقياساً بأنّه **"**هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة"[3] وهذه مقولة تدفعنا إلى محاولة فهم علاقة الواجب النّحويّ بالاطّراد، فأيّ غايةٍ

(1) تمام حسان عمر: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006م، ص218.

(2) ابن جني (392هـ)، أبو الفتح عثمان الموصلي: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 98/1. وهذه الأضرب هي: مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، ومطرد في القياس شاذ في الا ستعمال، والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، والشاذ في القياس والاستعمال جميعًا.

(3) السّابق نفسه، 98/1.

يطلبُها ابن جنّي؟ وأيّ مثابةٍ منوبةٍ يقصدها؟، ويمكن القول بأنّ العلاقة بين الاطراد والواجب النّحويّ تُبحث في مسار التأصيل والتقعيد النّحويّ.

فالواجب النّحويّ حكمٌ قرّره النّحاة بالاعتماد على شواهد قياسيّة، وهذه الشّواهد اعتُمدت وفق معايير أصوليّة حدّدت الزّمان والمكان والقبائل التي يُستقى منها؛ وبذلك، يمثّل تفكير النّحاة في تقرير الواجب النّحويّ مُستوعِباً للأصول النّحويّة، حين يستفيد القياس من معطيات المسموع، فيكون الواجب النّحويّ هو ما استندَ إلى هذين الأصلين- ضمنيًّا- اللذين يمثّلان دليلين من أدلّة النّحو المعتمدة في تقرير قواعده، ولعل هذا يُفسّر شيئاً مما يقصده ابن جنّي (392هـ) في وصفه المذكور سابقاً للمطّرد قياساً واستعمالاً، وهذا ما يُقال في فلسفة المعنى، بأنّ " الاطّراد معناه دوران الحكم مع الوصف وجوداً وعدماً"[(1)]، فكأنّ الاطّراد عاملٌ مساعدٌ في تقوية الحكم النّحويّ الواجب[(2)].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الواجب النّحويّ بهذه الصّورة التي رأيناها ليس واقعاً سلّم به النّحاة، فلم يكن الواجبُ المطّرد في القياس والاستعمال معاً، أمراً متّفقاً عليه بينهم؛ وذلك لاختلاف مواقفهم في تحديد القياس، من جانب، وفي الأخذ بالمسموع من جانبٍ آخر، والخلاف بين البصريّين والكوفيّين في هذين الأصلين مشهورٌ[(3)]، وهو يعكس مدى التنوّع الذي صاحب الدّراسات النّحويّة منذ نشأتها، وسعة الاتجاهات النّحويّة في تناولها للظواهر التركيبيّة والاقتراب من الواقع اللغويّ اقتراباً يمنحه الأهليّة للاستمرار ومقاومة الانحسار اللغويّ الذي تفرضه عليه القيود التي يقررها النّحويّون في سبيل سعيهم للوصول إلى المستوى الرّفيع للغة التي يدرسونها.

ويأتي وصف ابن جنّى (392هـ) بتقسيم الاطّراد والشّذوذ نفسه، بعد ذلك، ليثور على مفهوم الواجبِ النّحويّ من داخل هذه المساحة اللغويّة التي يستقي منها النّحاةُ أصولهم وأحكامهم، فماذا يعني أن يكون المطّردُ في القياس شاذًّا في الاستعمال؟، أو ماذا يعني الشّاذّ في القياس مطّردًا في الاستعمال؟ فهل الأوّل المُخالفُ للقياس خالفَ الواجبَ، فهو مرفوضٌ في حكم النّحويّين؟ وهل الآخرُ أوجبُ في الأخذِ به من دون الالتفات إلى القياس؟ فما فائدة التقعيد اللغويّ في هذه الحال؟!، وكيف يُمكن النّظرُ إلى الواجب النّحويّ الذي قرّره النّحاة في ضوء هذه المفارقات اللغويّة التي تصوّر حال التقعيد اللغويّ العربيّ وكأنّه بُني على أسسٍ مضطربة، وهو في الحقيقة غير ذلك؟!.

(1) محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (1158هـ): موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، 1996م، 221/1.

(2) القياس هو ما يستفيد من معطيات المسموع، أما الواجب فيبنى على القياس.

(3) الأفغانيّ، محمّد سعيد (1417هـ): من تاريخ النّحو العربيّ، مكتبة الفلاح، ص45 وما بعدها.

لقد أشارت الباحثة (موزة المقبالي) في دراستها لكتاب سيبويه إلى مجموعة من التراكيب اللغويّة التي استخلصتها من الكتاب[1]، ورأت أنها مرادفة لمعنى الواجب النّحويّ في المعنى، وبإعادة النّظر في هذه التراكيبُ يمكننا تقديم تفسيرٍ لمفهوم الواجب النحويّ[2]، يُساعدنا على فهم الإشكاليّة القائمة في تحديده ورسم معالمه.

وبرأيي، فأنا لا أتفق مع الباحثة في بعض ما جاءت به حول دلالة بعض التراكيب على الوجوب؛ وذلك لعدّة أسبابٍ منها:

أوّلاً: لقد اختزلت الباحثة التراكيب حين عنونتها بمعناها، فذكرت – مثلاً لا حصراً- تركيبَ: (لا يكون فيه إلا كذا)، وأشارت إلى وجوده في كتاب سيبويه بمثالٍ ذكرته، ونصّه: (لا يكون في ذاك[3] إلا النّصب)[4] فيُلحظ هنا الاختلاف في مطابقة التركيب الذي جعلته الباحثة عنواناً والتركيب الذي ذكره سيبويه أصلاً في الكتاب، وإن كان ظاهر هذه العنونة لا يشي بشيءٍ من الاختلاف في المعنى.

ثانياً: كان بإمكانها اختصار كثيرٍ من التراكيب التي ذكرتها نحو[5]: (لم يكن إلا كذا- لم يكن فيه إلا كذا- ليس فيه إلا كذا- لم يجز إلا كذا – لم يقل في ... إلا)، وغيرها، فهذه العبارات جميعها لها المعنى نفسه من حيث الأسلوب، فهي جميعها أسلوب حصر، فكان بالإمكان الإشارة إلى هذا الأسلوب ليكون علامةً على طريقة الإلزام التي تُستشَفُّ منها في التعبير عن التراكيب النّحويّة الصّحيحة، بل إنّ هذا التناول الشّامل لأسلوب سيبويه في التعبير عن اللازم النّحويّ يصوّر طريقة تفكير النّحاة في هذه المسألة، ويساعد في كشف مفهوم الواجب بصورة أوضح، إذ يُمكن أنْ يُفسّر هذا الحصر على أنّه محاولة لتقريب طرق التخاطب بين المستعملين للّغة، ليس على سبيل الإلزام وإنما من باب التقريب اللغويّ، خاصّة ونحنُ نعلم أنّ اللغة العربيّة بلهجاتها وحدود قبائلها ذات اتساع في الواقع الزمانيّ والمكانيّ، مما يدفع بهذا الاتجاه في الحصر لهذه الغاية النّبيلة.

(1) سترد بعض هذه التراكيب في التعقيب اللاحق على عمل (المقبالي).

(2) انظر: موزة المقباليّ: أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، مؤسسة الانتشار العربيّ، بيروت- لبنان، 2009م، ص91 وما بعدها.

(3) في الكتاب [ذا] بينما نقلت الباحثة المقبالي في كتابها [ذاك].

(4) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 313/2.

(5) انظر: موزة المقبالي: أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، مصدر سابق، ص 91-101.

ثالثاً: حينَ نتتبّع كتاب سيبويه يَظهَرُ ذلك التركيب العنوان(لا يكون فيه إلا كذا) بمعنًى قد لا يُفهم منه الوجوب، ومن ذلك قول سيبويه (180هـ): " ومما لا يُسنُّ فيه إلا النصب قولهم: سير عليه سحر، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفا، لأنهم إنما يتكلمون به فى الرفع والنصب والجر، بالألف واللام، يقولون: هذا السحر، وبأعلى السحر، وإن السحر خير لك من أول الليل، إلا أن تجعله نكرة فتقول: سير عليه سحر من الأسحار، لأنه يتمكن فى الموضع"[1]، فإنّ قولَ سيبويه: (لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفا) قد سُبِقَ بقوله: (ومما لا يُسنُّ فيه إلا النّصب) وهذان القولان في سياقٍ واحدٍ يدعمُ أحدُهما الآخر، وعبارة (لا يُسنّ) فيها من التخفف في الحكم ما يجعلُ مخالفتها أمراً يسيراً أو غيرَ متجرّئ على أمرٍ محظورٍ، بل من معاني السُّنّة أن يكون الأمرُ موجوداً في الأصل ولكنّه مغمورُ ويأتي من يُحييه ويبرزه، وهذا ما يُفهمُ مما ورد من معاني السّنّة في اللغة[2].

ولا يعني ذلك أنّ عبارات سيبويه (180هـ) التي ساقتها الباحثة لا تحمل معنى الوجوب، إلا أنّ هذه العبارات يمكن أنْ يُتخذَ منها مدخلٌ لتفسير طريقة النّحاة في بيان صورة المعاني التي يسعَون إلى تأصيلها وتحديد طريقة تأديتها، فهنا ملمحٌ من ملامح التفكير النّحويّ عند العرب يتمثّل في سعيهم إلى التركيز على الدّلالة اللغويّة وطريقة التخاطب الصحيحة في اللسان العربيّ، فكان تحديدهم لطرق تأدية هذه المعاني وسيلة من الوسائل التي اتبعوها لتحقيق ذلك، فكان الواجب النّحويّ في هذا الإطار هو الموقف اللغويّ الواجب اتباعه لتأدية معنًى محددٍ، فإذا خالفه المتكلم انصرفَ إلى معنًى آخر، ولعلّ هذا ما يُضافُ إلى جملة الأسباب في اختلاف النّحاة في تقرير الواجب النّحويّ، فما يراه بعضهم واجباً لتأدية هذا المعنى، يراه آخرون جائزاً من باب تعدّد طرق تأدية المعنى نفسه.

ومن الجدير ذكره، أنّ أسلوب الحصر في تقرير الواقع النّحويّ وُجدَ لدى نحاةٍ آخرين كما في المقتضب لـ(المبرّد- 285هـ)، إذ قال: "فَأما قَوْلك: زيد الْحسن وَجها، والكريم أَبَا - فَإِنَّهُ خَارج فى التَّقْدِير من بَاب الضَّارِب زيداً؛ لأَنَّك تَقول: هُوَ الْحسن الْوَجْهِ يَا فتى، وَإِن كَانَ الْخَفْض أحسن، وَكَذَلِكَ: هُوَ حسن الْوَجْهِ فَهَذَا لا يكون فِيهِ إِلَّا النصب، لأن التَّنْوين مَانع"[3]، ويظهرُ في قول

(1) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 225/1.

(2) يقول ابن فارس (395هـ): " السين والنون أصل واحد مطرد، وهو جريان الشيء واطراده في سهولة... فأما قولهم: سن إبله، إذا رعاها، فإن معنى ذلك أنه رعاها حتى حسنت بشرتها، فكأنها قد صقلت صقلا، كما تسن الحديدة" فقوله: (صقلت صقلا ، كما تُسنّ الحديدة) يدلّ على وجود الشّيء في أصله والسّنّ يأتي لإبرازه وإظهاره. انظر: ابن فارس (395هـ): مقاييس اللغة، مصدر سابق، 3/60-61.

(3) المبرّد (285هـ)، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، أبو العباس: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 38/3.

المبرّد استخدامه لعبارة (لا يكون فيه إلا النصب) وهي ذاتها التي وردت عند سيبويه (180هـ)، كما مرّ.

ونجدُ أسلوب الحصر- أيضاً- عند ابن السّرّاج (316هـ) إذ قال: "الرُبَّ رجل وأخيه، وهذا المضافُ إلى الضمير لا يكون وحده منفردًا نكرة، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتى يكون أول ما يشغل به "رُبَّ" نكرة ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة، وتقول: هذا رجلٌ معهُ رجل قائمين، فهذا ينتصب"[(1)]، فقوله: (لا يكون فيه إلا نكرة حتى يكون أول ما يشغل به (رُبَّ) نكرة) ، استخدامٌ لأسلوب الحصر في بيان ما ينبغي أن يكون عليه الحكم فيما يلي الاسمين من حيث الإفراد أو الدلالة عليهما جميعاً، فوضّح ابن السّراج متى يجوز ذلك باستخدام أسلوب الحصر.

ويُضافُ إلى موقفِ النّحاة من الأخذ بالواجب النّحويّ وتقريره في دراساتهم اللغويّة أنّهم سعَوا بفرض هذا الواجب، أو حصر الاستعمال اللغوي بطرقٍ معيّنة، سَعَوا إلى تقريب لغة التخاطب بين العرب من خلال تحديد صور التعبير وطرق تأدية المعاني، مما يساهم في توحيد المستوى اللغويّ وتقوية أطر فهم الأداء اللغويّ.

ويبدو واضحاً أنّ هذا المنطلق الفكريّ في التوحيد اللغوي قد حصل بتأثير القرآن الكريم الذي مثّل مستوىً لغويّاً وحّد العرب في لغةٍ مشتركةٍ بينهم، وأطر تداولهم اللغويّ، بهذا البناء المُحكم والبيان الفصيح، من كلام الله غير ذي العوج، الذي مثّل جانباً مهمّاً من جوانب الفلسفة الفكريّة لدى النّحاة في تقرير قواعدهم، فكان - بلا شكٍّ- أحرى بأن يكون مرجعهم في ابتكار خلفيّة اللازم أو الواجب النّحويّ وصوره.

---

(1) ابن السّرّاج (316هـ)، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي: الأصول في النحو، مصدر سابق، 40/2.

المبحث الثالث: مفهوم المرفوعات

ثالثاً: المرفوعات

تُعَدُّ المرفوعات ركناً في الجملة العربيّة، وقد رُفِعَ بنيانُ هذه الجملة في النّحو العربيّ على فكرة الإسناد، بما تشتملُ عليه من تقسيمٍ ثُنائيّ اعتُمدَ للجملة العربيّة، قال السّيوطيّ (911هـ) في الاقتراح: "والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"[1]، فالسّيوطيّ يعلّل إجراء حكم الرّفع على نائب الفاعل اعتماداً على علة الإسناد، وقد وضّح العكبريّ (616هـ) التعليل نفسه إذ قال: " وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل ليكون الفعل حديثا عنه إذ الفعل خبر ولا بد له من مخبر عنه ولما أقيم مقامه في الإسناد إليه رفع كما رفع الرافع له الفعل المسند إليه"[2].

وقد اعتُمد الإسناد وسيلةً لتقسيم أنواع الكلم في اللغة العربيّة، يقول ابن مالك (672هـ): " الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي حرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل"[3] ، فيُلاحظ كيف كان الإسنادُ وسيلةً في تحديد نوع الكلمة، وعُدَّ علامةً من علامات الاسم، دون غيره فعلاً أو حرفاً، وقد تجنّبَ معه النحاةُ منحَ القسم الثالث من أنواع الكلمةِ- وهو الحرف- خصوصيّة الاستقلال في التركيبِ النّحويّ واعتباره نوعاً ثالثاً من أنواع الجملة[4].

ولم يكن التقسيم الثنائيّ للجملة العربيّة بغافلٍ عن التبصّر في حقيقة مكوناتها، فإنْ كان ظاهر الجملة الاسميّة يقوم على المبتدأ والخبر[5]، وظاهر الجملة الفعليّة يقوم على الفعل والفاعل، فإنّ هذين الركنين يحملان في ثناياهما تركيباً عميقاً لم يغفل عنه علماء اللغة؛ ذلك حين يُستدعى الإسنادُ ضمنيّاً لتفسير ورود الخبر - مثلاً- على شاكلة ظرفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ، إذ يُقدّر النحاة

---

(1) السّيوطيّ (911هـ): الاقتراح في أصول النحو، مصدر سابق، ص181.

(2) العكبريّ (616هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، 1995م، 158/1.

(3) ابن مالك (672هـ)، محمد بن عبد الله الطائيّ الجيّانيّ: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م، 5/1.

(4) جديرٌ بالذكر أنّ المحدثين قد أشاروا إلى أن العلاقة بين الإسناد والرّفع هي علاقة تلازميّة، فأشاروا إلى أنّ (الرّفع، أو الضّمّة، علم الإسناد)، انظر في ذلك: أحمد عبدالسّتار الجوّاريّ: نحو المعاني، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، 2006م، ص23، ص38. وانظر: إبراهيم مصطفى(1962م): إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- جمهورية مصر العربيّة، 2014م، ص43.

(5) ويدخل في هذا التصنيف الجمل المنسوخة بالأفعال أو بالأحرف، فهي وإن نسخت الجملة الاسميّة من حيث الابتداء، إلا أنها تبقى في دائرة الأصل من حيث اعتماد الاسناد بين الاسم والخبر.

هنا فعلاً أو شبه فعل، قال ابن هشام (761هـ): " ويقع الخبر ظرفاً منصوباً كقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[1] وجاراً ومجروراً كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[2] وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره: مستقرٌ أو استقر"[3].

وتشير معاجم اللغة إلى عدّة معانٍ يتضمّنها الرّفع، فهو يدل على خلاف الوضع، أو الخفض، ويدلّ أيضاً على تقريب الشّيء، وكذلك يدلّ على إذاعة الشيء وإظهاره[4]، وأيّاً كانت هذه المعاني اللغويّة، فإنّ استعارة البنية اللفظيّة (مرفوع) وتوظيفها في المفهوم النّحويّ، هو محلّ اهتمام لتفسير هذا التوجّه الاصطلاحيّ لدى النّحويّين.

لقد اعترفت المعاجم اللغويّة اللاحقة بهذا المفهوم الاصطلاحيّ على نحو ما ذكره الجوهريّ (393هـ) في صحاحه، فقال: "الرَفعُ في الإعراب كالضمّ في البناء، وهو من أوضاع النحويين"[5] ، ولعل مقابلة الجوهريّ بينَ الرّفع والضّم، تتضمّن إحدى المسائل الثّنائيّة التي ألمحنا إليها آنفاً (ثنائية الإعراب والبناء) ، ممّا يدلل على التداخل اللغويّ والاصطلاحيّ بين المفاهيم، التي تواضعَ عليها النّحويّون.

ويمكنُ القول، بأنّ الثّنائيّة في التقسيم النّحويّ للجملة العربيّة قد مثّلت محوراً تعدّدت معه الثّنائيّات[6]، التي ألهبت الفكر النّحويّ العربيّ، فمن ذلك: ثنائيّة الإعراب اللفظيّ والإعراب المحلّي، وثنائيّة العامل والمعمول، وثنائيّة الإعراب والبناء، وثنائيّة الأصل والفرع، وقبل ذلك ثنائيّة المُسند والمسند إليه، وجميع هذه الثّنائيّات تلتقي بالمرفوعات النّحويّة وتساهم في منحها مفهومها النّحويّ وفلسفة وجودها في الفكر العربيّ، إلى جانب المفاهيم الإعرابيّة الأخرى.

---

(1) سورة الأنفال: الآية (42).

(2) وردت هذه الآية بهذا التركيب في القرآن الكريم ست مرات، كما يأتي: سورة الفاتحة: الآية (1)، سورة الأنعام: الآية (45)، سورة يونس: الآية (10)، سورة الصّافات: الآية (182)، سورة الزّمر: الآية (75)، سورة غافر: الآية (65).

(3) ابن هشام (761هـ)، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين: شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط13، ص120.

(4) انظر: ابن فارس (395هـ): معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، 2/423-424.

(5) الجوهريّ (393هـ)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1987م، 3/1221.

(6) تجدر الإشارة إلى أنّ بعض النحويّين قد تجاوزوا التقسيم الثّنائيّ في عملهم النّحويّ، وذلك مثل: الزّمخشريّ (538هـ)، وابن هشام (761هـ).

فالرّفع إذن! بمعنى الإظهار أوالارتفاع أوتقريب الشّيء وإشهاره، قد استُعيرَ ليكون اصطلاحاً نحويّاً وظّفه النّحاة في التركيب اللّغويّ، ويمكن تصنيف حضور مفهوم المرفوعات في عدّة محاور:

المحور الأوّل: اللفظ والمحلّ الإعرابيّ، وفيه اتجاهان:

الأوّل: اتجاه اللفظ، وفيه مُنِحت الكلمات في التركيبِ علامةً تميّزها في اللفظ فتكونُ علامةً على موقعها في التركيبِ، وهذا الاتجاه في النّحو قد تفرّع ما بين علاماتٍ أصليّة وعلاماتٍ فرعيّة، اعتُبرت فيها الضّمّة علامة الرّفع الأصليّة، وما سواها من العلامات فهي فرعيّة، مثل: الألف في الاسم المثنى، والواو في جمع المذكر السّالم، وثبوت النّون في الأفعال الخمسة[1].

الثاني: اتجاه المحلّ، أو الموقع الإعرابيّ، وفيه قُسّمت المواقع التي تشغلها الكلمات في التركيب النّحويّ إلى أربعة مواقع، هي: الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم، وخُصّصَ لكل موقع من هذه المواقع وظائف نحويّة تؤدّيها الكلمات التي تشغلها، كان للرّفع نصيباً معروفاً منها، من أمثلته: موقع اسم كان، وموقع المبتدأ، وموقع الفاعل، وغيرها.

إنّ هذين الاتجاهين اللذين تواضع عليهما النّحاة في تقرير المرفوعات النّحويّة، أو ظاهرة الإعراب عموماً يمثّلان فلسفةً فكريّة تمنح مستعمل اللغة العربيّة قدرةً كامنةً على توسيع دائرة التراكيب النّحويّة، وهو سعيٌ اجتهاديّ لا أظنّه تعليميّاً فحسب، بل هو تأصيلٌ يفسّرُ الكيفيّة التي يُمكن أن تُركبَ بها الكلمات، ويُراعى معها المقصودَ، أو التعبير؛ ليتحقق منها إفادة المتلقي وإدراكه للمنطوق، وليست حوادث اللّحن المشهورة في تاريخ النّحو العربيّ عنّا ببعيدةٍ، لتدلل على درجة أهمّيّة اللفظ والمحلّ في القبول اللّغويّ والاستعماليّ للتراكيب.

(1) وغير هذه العلامات مما اتخذ لغير الرّفع، كالفتحة للنصب، والكسرة للجرّ، والسّكون للجزم، علاماتٍ أصليّة، والعلامات الفرعيّة لها، مثل: الكسرة لنصب جمع المؤنث السّالم، والفتحة لجرّ الممنوع من الصّرف، وحذف النون لجزم الأفعال الخمسة.

المحور الثانيّ: أقسام الكلمة العربيّة

وهنا نجدُ أنّ مفهوم المرفوعات، قد استوعبَ صنفين من أصناف الكلمة العربيّة فقط، وهما الاسم والفعل، فهناك اسمٌ مرفوعٌ، وفعلٌ مرفوعٌ، واستثنيت الحروف من أن يكون لها حظٌّ في هذه المرفوعات، فضلاً عن أيّ وظيفةٍ إعرابيّة، أو موقع إعرابيٍّ آخر، ويمثّل الإسناد الجانب الأساسيّ في تقرير هذا الموقف، لما له من أهمّيّة في التفريق بين أنواع الكلم.

وجديرٌ بالذكر، أن استيعاب المرفوعات للاسم والفعل هو استيعابٌ محدود، يقف عند حدودٍ تجعل من هذين الصّنفين يخرجان إلى إعرابٍ آخر غير الرّفع، ويأتي هذا الخروج بفعل العلاقات الدّاخليّة للكلمات في التركيب، الذي يمثّل الأساس في منح الكلمة إعراباً في الجملة، فـ"الإعراب لا يُستَحقُّ إلا بعد العقد والتركيب"[1].

المحور الثالث: الإعراب والبناء

وهنا، يشمل مفهوم المرفوعات الكلمات التي تتفاعل مع المواقع الإعرابيّة من حيث علاماتِ آخرها، واصطُلح عليها بالمعرب فهي مرفوعة في الموقع الإعرابيّ ولها علامة تشيرُ إلى أنّها مرفوعة، وتلك التي تحتفظ بأواخرَ لا تتفاعل مع الموقع الإعرابيّ في آخرها، واصطُلح عليها بالمبنيّ، فهي مرفوعة في الموقع الإعرابيّ، وليست علامة آخرها بدليلٍ على أنّها مرفوعة.

فمفهوم الرّفع في هذا المحور، وإن تداخلَ مع محور اللفظ والمحلّ، إلا أنّه يختصُّ هنا بأنّه يشير إلى أنّ المرفوعات ترتبط في التراكيب بعلاماتٍ خاصّة، يُستغنى عن الاعتراف بها دليلاً حين تكون الكلمات من أصنافَ معيّنةٍ كالضّمائر[2]، وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وأسماء الشّرط، والأسماء الموصولة، فيكون لـلموقع والعلاقة بين الكلمات، الأثر الأكبر في تحديد المرفوع والحكم عليه بأنّه مبنيٌّ في محلّ رفع ولا يُحكم عليه بأنّه مرفوع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة فرقاً بين (الرّفع) و (المرفوع) في ضوء محور الإعراب والبناء، فـ (الرّفعُ) مصطلحٌ يدلُّ على المعنى العام للإعراب الذي هو علامة تلحق أواخر الكلم لتدل على إعرابه أو وظيفته الإعرابيّة، وهذا ما يدلّ عليه قول الزّمخشريّ (538هـ) في المفصّل: "وجوه الإعراب هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها عَلَمٌ على معنى: فالرفع علم الفاعلية...

(1) أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (538هـ): المفصل في صنعة الإعراب، علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، 1993م، ص43.

(2) يُستثنى من الأسماء المبنية المثنى من الضّمائر والمثنى من الأسماء الموصولة.

وكذلك النصب علم المفعولية"[1]، فقوله: (علمٌ على معنى)، يشير إلى فكرة العلامة التي تدلّ على المعنى أو الوظيفة الإعرابيّة، فمصطلح الرّفع داخلٌ في مفهوم البناء التأسيسيّ للموقع الإعرابيّ.

أمّا مصطلح (المرفوع) فهو وصفٌ للفظة المعربة التي تستحقُّ العلامة الإعرابيّة بخلاف الكلمة المبنيّة التي لا تملك علامةً لفظيّة تدل على أنّها مرفوعة، فمصطلح (المرفوع) هو تسمية للأسماء المعربة التي تأتي في محلّ رفع، ونحن في هذه الدّراسة نستخدم مصطلح (المرفوع) ليدلّ على الحالات الإعرابيّة التي تمثّل المواقع الإعرابيّة المرفوعة بشكلٍ عامّ، كالمبتدأ ونحوه.

المحور الرّابع: العامل في الرّفع

ويُعدّ هذا المحور إشكاليّاً في تاريخ النّحو العربيّ، وإن كانت نظريّة العامل النّحويّ قد شكّلت نقطة خلافٍ بين أرباب المدرستين: البصريّة والكوفيّة، إلا أنها كانت في ظل تلك الموجة الخلافيّة تعترفُ بالظّاهرة وجوداً، لكنّها اختلفت في تحديد هذه العوامل.

فالدّراسات النّحويّة في أوّليّتها نسبت الإعراب إلى عوامل لفظيّة وإلى عوامل معنويّة أخرى، وهي باقية في دائرة العلاقات بين الألفاظ في التراكيب، ومثّل هذا الاتجاه سيبويه (180هـ) في كتابه، ثمّ طرأ على التفكير النّحويّ في العامل تغييرٌ على يد ابن جنّيّ (392هـ) دون أن يُلغيَ ما قدّمه السّابقون، يقول ابن جنّي: "ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح"[2]، فقول ابن جنّي: (وهذا واضح) يُشير إلى أنّ التأثير اللفظيّ والمعنويّ ملموسٌ في الاستعمال، إلا أنّه يعدُّها آثاراً وليست عوامل، فهو يتبنّى نسبة العمل إلى المتكلّم.

ويمثّل ابن جنّي (392هـ) نموذج التطوّر في الفكر النّحوي العربيّ في هذا الموقف، فهو يدعو إلى منح الموقف الاستعماليّ، أو التداوليّ، حقه في تشكيل التركيب اللغويّ، بعيداً عن أيّة مظاهر جامدة تحبس المؤثرات الإعرابيّة في تضامّ الكلمات بعضها ببعضٍ، وكأنّ ابن جنّي يدعو إلى استخراج القوى العقليّة الكامنة لدى المتكلّم ليمنحها السّلطة في تقدير التعبير اللغويّ الذي

---

(1) الزّمخشريّ (538هـ)، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، 1993م، ص37.

(2) ابن جني (392هـ)، أبو الفتح عثمان الموصليّ: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 111/1.

يقصده المتكلم، ولا غرابة في هذا، فهو صاحب تعريف اللغة المشهور بأنها: "أصواتٌ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"(1).

وطرأ على الموقف الفكريّ من نظريّة العامل تحوّلٌ آخر على يد ابن مضاء القرطبيّ (592هـ)، في كتابه (الردّ على النّحاة)، إذ قال: " القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلاً وشرعاً"(2)، وهو ينسب الأصوات جميعها إلى الله تعالى(3).

ولا يعنيني هنا أن أناقش فكرة العامل بذاتها، وإنّما أردت الإشارة إلى أنّها تمثل حضوراً في تحديد مفهوم المرفوعات، التي أخذت نصيبها من العوامل، التي اعتمدها سيبويه (180هـ) ومن سار على نهجه من النحاة، وإن خالفوه في تحديد هذه العوامل، فاستحقّت بعض الكلمات الرّفع بفعل قرائنَ لفظيّة، وأخرى معنويّة.

فالفاعلُ مرفوعٌ بالفعل، وهو عاملٌ لفظيّ، والمبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وهو عاملٌ معنويّ، لا يُتجسّدُ في لفظٍ ما في الجملة، والخلاف في تقدير هذه العوامل قائمٌ بين البصريين والكوفيين.

المحور الخامس: الإسناد

وقد عقد سيبويه (180هـ) باباً خاصّاً حوله فقال:" هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك: الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"(4).

فسيبويه يقرّر أنّ الإسناد يمثّل العلاقة اللازمة بين الكلمات في التركيب، بحيث تحتاج الكلمة في التركيب إلى كلمة أخرى، وهذا ما يُفهمُ من قوله: (كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر)، ولكن! ينبغي لهاتين الكلمتين المتعالقتين أن ترتبطا إسناديّاً.

وليس في هذا الكلام ما يُلزمُ الترتيب بين الكلمات، فالتقديم والتأخيرُ، حاصلٌ في الجملة العربيّة، ولا يؤثر في العلاقة ا لإسناديّة من حيث وجودها أو عدمها، ومن أمثلة ذلك ما أورده

(1) ابن جني (392هـ): الخصائص، مصدر سابق، 34/1.

(2) ابن مضاء القرطبيّ (592هـ)، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي: الرّدّ على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979م، ص70.

(3) انظر: السّابق نفسه، ص69.

(4) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 23/1.

المبرّد (285هـ) إذ يقول: " وَتقول: منطلق زيد، فيجوز إذا أردْت بـ(منطلق) التَّأخِير؛ لأن زيداً هُوَ الْمُبْتَدَأ"[1] ، فيُلاحظُ أنّ التقديمَ والتأخيرَ لم يؤثّرا في العلاقة الإسناديّة بين الكلمات في التركيب، إلا أننا أمام تغيير مواقع الكلماتِ سنواجه الخلاف مجدّداً حين يكون التقديم والتأخيرُ بين الفعل والفاعل، في الجملة الفعليّة.

ويمثّل المسندُ إليه المرفوع في الجملة الفعليّة، دون المسند، في حين، يمثلان معاً المرفوع في الجملة الاسميّة، التي لم تتعرّض لنسخ ابتدائها بفعلٍ أو حرف، ففي هذه الحال، يكونُ المرفوع في الجملة المنسوخة بالأفعال هو المسندُ إليه فقط، ويتحوّلُ المُسندُ مرفوعاً في الجملة المنسوخةِ بالحرفِ، فليس المسندُ إليه هو المرفوع دائماً.

المحور السّادس: الأصل والفرع

تمثّل فكرة الأصل والفرع منهجاً اعتمده اللغويّون في علوم العربيّة جميعها، فضلاً على أنّ ها المنطلق الذي اعتمده النّحاة في قياسهم النّحويّ الذي يقوم عليه النّظام النّحويّ العربيّ، وقد " نظر النّحاة في اللغة العربيّة، فبنوا القواعد على الأكثر، ثمّ جرّدوا أصولاً نظريّة شدّوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل بابٍ نحويٍّ أصلاً عامّاً ينتظمُ ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب عدّة أدواتٍ متشابهة العمل، جعلوا واحدةً منها أصلاً تتفرّع عليه سائر أدوات الباب، وكانوا ربّما أتوا بملامح تاريخيّة يكون السّابق فيها أصلاً للاحق..."[2].

ويمكن القول بأنّ المرفوعات تأتي ضمن مسألة الأصل والفرع من حيث اعتبار الوجود التصوّريّ النّظريّ الأوليّ في تركيب الكلام، يقول سيبويه (180هـ): " واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء، وإنما يَدخل الناصبُ والرافع- سوى الابتداء- والجارُّ، على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تَدعَه، وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت (رأيتُ) عليه فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقا، أو قلت: كان عبدُ الله منطلقا، أو مررتُ بعبد الله منطلقا، فالمبتدأ- نظريّاً- أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرةُ قبل المعرفة"[3].

---

(1) المبرّد (285هـ)، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت، 127/4.

(2) حسن خميس الملخ: نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن، 2001م، ص25.

(3) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 23/1-24.

ويُفهمُ من قول سيبويه (180هـ): (واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء، وإنما يَدخل الناصبُ والرافع- سوى الابتداء- والجارُّ، على المبتدأ) أنه يمنحُ حالةَ الرّفع الأصالةَ بين الأحوال الأخرى، وهي مرتبطة بالاسم أوّلاً، كذلكَ، ويأتي هذا الموقف النحويّ من الرّفع متأثراً بفكرة العامل، فهي طارئة على التركيب، مما يجعل تأثيرها لا يتعدّى أن يكونَ فرعاً على الأصل الذي طرأت عليه، وهو الرّفع هنا.

وإذا كان الرّفع أصل الأحوال الإعرابيّة للأسماء، فليس الحال مع الأفعال كذلك؛ إذ نجدُ ما يشيرُ إلى موقفُ النحاة من الفعل المضارع، فقد عللوا إعرابه وتسميته بمشابهته لاسم الفاعل، قال المبرّد (285هـ): " الأفعَال إِنَّمَا دَخلهَا الإعْرَاب لمضارعتها الأسْمَاء وَلَوْلَا ذَلِك لم يجب أن يعرب مِنْهَا شَيْء وَذَلِكَ أن الأسْمَاء هِيَ المعربة وَمَا كَانَ غير الأسْمَاء فمآله لَهَا وَهِي الأفعَال والحروف وَإِنَّمَا ضارع الأسْمَاء من الأفعَال مَا دخلت عَلَيْهِ زَائِدَة من الزَّوَائِد الأرْبَع الَّتِي توجب الفِعْل غير ماضٍ وَلكنه يصلح لوقتين لما أنت فِيهِ ولما لم يَقع"[1].

وعليه، يمكن القول بأنّ فرعيّة الأفعال مقارنةً بالأسماء، تشترك بها فرعيّة الرّفع للفعل المضارع، ويشير ابن السّرّاج (316هـ) بصريح العبارة إذ يقول: " لأن أصل الأفعال السكونُ والبناءُ، وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها، وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع وما خلا من ذلك أسكنوهُ"[2]، وهكذا يتضح أنّ الرّفع بمفهوم الأصالة والفرعيّة طارئٌ على الأفعال في اللفظ والمحلّ الإعرابيّ، ويأتي للفعل المضارع بعلة مشابهته لاسم الفاعل.

يُفهمُ من كلام المبرّد أنّ الأسماء أصلٌ في الإعراب، والأفعال فرعٌ لها، فما أعربت الأفعال إلا حين شابهت الأسماءَ، ويُضافُ إلى ما سبق أنّ أصل إعراب الفعل المضارع هو الرّفع، يقول ابن جنّي(392هـ): " الفِعْل الْمُضَارع إِنَّمَا أعرب لمضارعته الأسْمَاء وَهُوَ مَرْفُوع أبداً لوُقُوعه موقع الاسْم حَتَّى يدْخل عَلَيْهِ مَا ينصبُه أو يجزِمه"[3]، وبذلك تكتملُ صورة التأكيد على أصالة الرّفع في الأسماء والفعل المضارع.

المحور السّابع: اللفظ المفرد واللفظ المركّب

وتأتي المرفوعات في هذا المحور شاملةً لكل وظيفةٍ إعرابيّةٍ شغل محلها لفظٌ مفردٌ، كـ (الفاعل) في جملة: (فاز المثابرُ)، أو جملة مركبة، كـ (الخبر) في جملة: (السّماءُ لا تُمطرُ ذهباً،

(1) المبرّد (285هـ): المقتضب، مصدر سابق، 1/2.

(2) ابن السّرّاج (316هـ): الأصول في النحو، مصدر سابق، 145/2.

(3) ابن جني (392هـ)، أبو الفتح عثمان الموصلي: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، ص124.

ولا فضّة) ، فالمرفوعات في هذا الجانب هي مواقع إعرابيّة تستدعي من يقوم بوظيفةٍ يشغلها سواءً أكانَ لفظاً مفرداً أم جملةً مركبة.

وإن كان ظاهر هذا المحور مشتركاً مع محور الإعراب اللفظيّ والإعراب المحليّ، إلا أنّ بينهما فرقاً يتمثّل في أنّ الحديث في هذا المحور يتعدّى الإعراب في حقيقته المتمثّلة بالحركة التي تظهر أو تُقدّر على آخر الكلمة، ليُشير إلى فكرة ارتباط اللفظ بسياق جملته وارتباط جملته بسياق النّص بأكمله، فتكون الغاية في هذا المحور بيان أن مفهوم المرفوعات يتسع في وجوده إلى أبعدَ من الحدود اللفظيّة المركبة في سياق جملةٍ مستقلة.

إذ دل هذا المحور على أنّ المرفوعات في حقيقة وجودها قد احتفظت بموقعها في الإعراب من خلال ثنائيّة اللفظ المفرد واللفظ المركب، فكانت ذات مدخلٍ يوسّع دائرة التفكير النّحويّ إلى أبعد من العلاقات بين الألفاظ التي تؤدي وظيفة فرديّة، ليصل إلى ربط الجمل بعضها ببعضٍ، تصبح معه اللفظ المفردة تؤدّي أدواراً متعدّدة في النّصّ، مما يوحي بأنّ تفكير النّحاة العرب كان يعي ظاهرة النّصّ اللغويّ المتكامل، وأنّ إعراب الجمل في المحلّ الإعرابيّ ما هو إلا مؤشّرٌ على الشّموليّة في التفكير النّحويّ عند العرب لمفهوم الجملة العربيّة.

وممّا سبق، يتضح أنّ مفهوم المرفوعات في الفكر النّحويّ العربيّ استند في واقعه إلى عدّة محاور اتخذ معها حضوراً مؤثّراً في التراكيب اللغويّة، وحرص النّحاة معها على توصيف حقيقة هذا المفهوم الذي تربّع على عرش المرفوعات من الأسماء.

ويتضح كذلك، بأنّ مفهوم المرفوعات يرتكز في أساسه على فكرة الإسناد، فالإسناد هو مظنّة وجود المرفوعات من حيث تأسيس ركني الجملة العربيّة، الذي يترتب عليه تحديد جميع ما يتعلّق بمفهوم المرفوعات في المحاور الأخرى كالبحث عن العامل، والإعراب اللفظيّ والإعراب المحليّ، والأصل والفرع، وإعراب اللفظ وإعراب الجملة.

وختاماً لصورة هذا المبحث، يُمكنُ إجمال المرفوعات النّحويّة على النّحو الآتي:

- المبتدأ والخبر
- الفاعل ونائبه
- اسم كان وأخواتها
- خبر إنّ وأخواتها
- اسم كاد وأخواتها
- اسم ليس وما عمل عملها من الحروف

- خبر (لا) النّافية للجنس

ولسنا هنا في معرض شرح هذه المرفوعات بقدر ما نسعى إلى تحديد الأحكام الواجبة بحقها، بقصد الوصول إلى رسم معالمها، وبيان فلسفة الفكر النّحويّ العربيّ في تأصيلها وطرق دراستها، ومواجهتها بما خالفها في التأصيل النّحويّ المضادّ، وفلسفة النّحو الحديثة.

الفصل الثاني

المرفوعات بين المفهوم وأحكام الواجب النّحويّ

المبحث الأوّل: الحدود النّحويّة لأحكام المفروعات

المبحث الثاني: الواجب في المرفوعات بين الشّاهد والتّقعيد

المبحث الأوّل: الحدود النّحويّة لأحكام المفروعات

الحدود النّحويّة لأحكام المرفوعات

ونعني بالحدود النّحويّة لأحكام المرفوعات التعريفات الأساسيّة التي تؤطر المرفوعات وتمنحها المعالم والملامح العامّة، وتحفظ لها مفهومها في ضوء الوظيفة النّحويّة لكل نوع من أنواع المرفوعات، وتمثّل المنطقة التي تدور في كنفها أحكام المرفوعات، فالمبتدأ- مثلاً- له قواعد أساسيّة تبيّن مفهومه في ضوء وظيفته النّحويّة، وثمّة أحكام تدور في فلك قواعد المبتدأ وتفرض نفسها على قواعده الأساسيّة.

ونهدف من بيان هذه الحدود إلى الكشف عن مناطق الأحكام النّحويّة الواجبة، وتقديم تصوّرٍ شاملٍ لهذه الأحكام من خلال الشّواهد النّحويّة التي استُخدِمت في توصيف هذا الواجب النّحويّ، وصولاً إلى تحليل موقف النّحاة وتفسيره ضمن دائرة الفكر الذي اعتمدوه في تقرير أحكامهم.

- **الحدود النّحويّة لـ (المبتدأ والخبر)**

أوّلاً: المبتدأ

وقد تعدّدت تعريفات النّحويين للمبتدأ، فمنها:

- تعريف ابن السّرّاج (316هـ): "المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه"(1).
- تعريف ابن الحاجب (646هـ): "المبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسندا إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر"(2).
- تعريف السّيوطيّ (911هـ): "المبتدأ كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً"(3).

والملاحظ على هذه التعريفات أنّها تجعل مفهوم المبتدأ يدور في فلك عدّة محاور تتمثّل في: الإسناد، والتعرية من العوامل، ويتفرّع من الإسناد مظهران أحدهما متعلق بما يُخبر عنه،

---

(1) ابن السّرّاج (316هـ): الأصول في النحو، مصدر سابق، 58/1.

(2) ابن الحاجب (646هـ)، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي: الكافية في علم النحو، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، 2010م، ص15.

(3) السيوطيّ (911هـ): الاقتراح في أصول النحو وجدله، مصدر سابق، ص305.

والآخر أن يكونَ وصفاً مكتفياً بما يرفعه، وهذا ما يمكن استخلاصه من التعريفات السّابقة التي تمثِّل نُخبةً من أقوال بعض النحاة حول المبتدأ.

وبذلك يكون مفهوم المبتدأ قائماً على ثلاثة اعتبارات، هي:

- الثبوت الدّلاليّ للكلمة، وهذا ما يمتلكه الاسم جامداً كان أم مشتقاً.
- الإسناد إليه، بما يفرضه من علاقة لازمة بين طرفي الجملة العربيّة.
- التجرّد من المؤثّرات ا للفظيّة، التي تغيّر من حركة آخر المبتدأ، ضمن دائرة العلاقات التركيبيّة بين الألفاظ.

وبالنّظر في هذه الاعتبارات الثلاثة؛ نجد أنها شكلت الحدود النّحويّة التي أحاطت بالمبتدأ بوصفه ذا وظيفةٍ نحويّةٍ خاصّة في جملته التي يرد فيها، وبأنه عضوٌ في جملةٍ اسميّة يؤدّي وظيفةً أعمّ على مستوى السّياق الكلي للنّصّ اللغويّ، مما يجعلها عماد جملة المبتدأ أينما وُجِدَ.

ومفهوم المبتدأ يمثّل الصّورة الأولى للاسم في الجملة العربيّة، وهذا المفهوم هو الخطوة الأولى في التأصيل النّحويّ لقواعد اللغة العربيّة، الذي يقصده سيبويه (180هـ) بقوله الذي أشرنا إليه في مفهوم المرفوعات: "الاسم أولُ أحواله الابتداء"، وهو الذي منح التصنيف الثّنائيّ للجملة العربيّة وصفها فنسبت إليه ونُعتت بـ (الجملة الاسميّة).

واعتبار أوّل أحوال الاسم الابتداء يمثّلُ حُكماً نحويّاً في قاعدة المرفوعات يشير إلى أنّ الجملة الاسميّة لها ترتيبٌ أصليّ لركنيها، فـ(الأصل أن تأتي الجملة الاسمية علي الترتيب الأصلي بأن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر)[1] ، فالجملة الاسميّة هي ما ابتدأت باسمٍ ابتداءً أصليّاً، فتتجه؛ بذلك، أبعاد هذا الحكم، إلى فرض قالبٍ لصورة الجملة الاسميّة، ولكنّه قالبٌ يتصف بالمرونة حيناً، وبالصّلابة حيناً أخرى، إذا كانت مرونته ستخرجه عن تحقيق الاعتبارات السّابقة.

ثانياً: الخبر

لقد جاء تعريف الخبر تالياً ومرتبطاً بتعريفات النحاة للمبتدأ، ومن هذه التعريفات:

- تعريف ابن السّرّاج (316هـ): "الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلامًا، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب"[2].

(1) محمد عيد، النحو المصفّى، مكتبة الشّباب، ص224.

(2) ابن السّراج (316هـ): الأصول في النحو، مصدر سابق، 62/1.

- تعريف ابن جنّي (392هـ): الخبر"هو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه"[1].
- تعريفُ ابن الحاجب (646هـ): "الخبر هو المجرّد المسند به المغاير للصّفة المذكورة"[2].

واعتماداً على ما سبق، يمكن القول بأنّ الخبر في مفهومه عند النّحاة، يُؤسّسٍ وفق ثلاثة اعتبارات:

- الإسناد، بمعنى أن يكون الخبر مسنداً إلى المبتدأ، ويكمل معه مفهوم الكلام.
- التعدد الشكلي للخبر، فمنه المفرد، ومنه الجملة، ومنه شبه الجملة.
- الاعتبار الفلسفي للخبر بأنّه يمثّل موقفاً من الواقع فإمّا أن يطابقه وإمّا أن يخالفه.

فيُلاحظُ أنّ هذه التعريفات قد ربطت تعريف الخبر بتعريف المبتدأ، من حيث الإسناد ومن حيث الإفادة، فالخبر مسندٌ إلى المبتدأ، وهو حديثٌ عن المبتدأ، وبه تكتملُ فائدة المبتدأ فيكون كلاماً مفيداً تامّاً.

ومن الملاحظِ أيضاً، أنّ تعريفَ الخبرِ، خلا من تحديد نوعية الخبر من حيث أنواع الكلم، فاكتُفيَ باعتباره المسند إلى المبتدأ؛ ليدخل فيه جملةٌ من أنواع الكلام الذي يتعدّد في صور إكماله للمبتدأ في جملته من حيث الفائدة في المعنى.

وليس التصديق أو التكذيب من صفات الخبر في ذاته، بل هي بمقدار مطابقته للواقع أو مخالفته، وهذا جانبٌ من جوانب التفريق بين نوعيّ الجمل في الفكر النّحوي العربيّ، من حيث الإخبارُ أو الإنشاء.

وإذا كان المبتدأ أساساً في تأصيل اسميّة الجملة العربيّة، فإنّ الخبر يمثّلُ أساساً في تأصيل الجملة العربيّة التي تنحاز بوجود الخبر إلى مبدأ التصديق أو المخالفة للواقع، مما يجعل من بُعدَي الجملة الاسميّة: المبتدأ والخبر، يشكلان فلسفةً يستقل معها كل طرفٍ بمعانيَ نحويّةٍ تتسع معها معالم التعبير وتتنوّع دلالاتها.

وتمثّل هذه الاعتبارات مدخلاً لاستخلاص المنطلق الذي يعتمده النّحاة في اتخاذ الحكم النّحوي تجاه هذا المفهوم، ويُمثّل الإسناد والتعدّد الشّكليّ ذلك المنطلق في تقرير الحكم؛ والسّبب

(1) ابن جني (392هـ): اللمع في العربية، مصدر سابق، ص26.

(2) ابن الحاجب (646هـ): الكافية في علم النحو، مصدر سابق، ص15. وبقصد بالصّفات المذكورة ما أوردها في تعريفه للمبتدأ الذي أشرنا إليه.

هو أنّهما مظنة الاحتكاك بالمبتدأ والتصادم في مسألة الترتيب، التي مثّلت منطلق الحكم النّحويّ في الجملة الاسميّة.

ولمّا كان التّرتيبُ ذا أهمّيّةٍ في تقرير حكم المبتدأ، كانت القواعد التي تضبطُ علاقة المبتدأ بشريكه الخبر تنطلقُ في جملتها من هذا الاعتبار، أيضاً، إذ كانت القضايا النّحويّة تنحو منحى الإلزام أو الوجوب في جانبين:

- الابتداء وشروط الكلمة التي تأتي مبتدأً.
- التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر.

وكما نُلاحظ فإنّ كلا الجانبين يتعلقان بمسألة ترتيب ركني الجملة الاسميّة، وهنا، نجدُ النّحويّين قد أصدروا جملةً من القواعد التي تضبطُ مسار الجملة الاسميّة بما يضمن الحفاظ على هذا الترتيب، ويجعله يسير وفق أطرٍ تسمحُ بها خصائص الكلمة المفردة في ذاتها حين ترشّح للابتداء، أو الجملة بأكملها حين ترشّح للتوسّع الاستعماليّ في التركيب، أو في ظلّ غياب أحد الرّكنين في الجانب التقديريّ للتركيب النّحويّ.

- **الحدود النّحويّة لـ (الفاعل ونائب الفاعل)**

أوّلاً: الفاعل:

يمثّل الفاعل ركناً في الجملة الفعليّة، ومن تعريفات النّحويّين له ما يأتي:

- تعريف ابن جنّي (392هـ): " الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"[1].
- تعريف الزّمخشريّ (538هـ): " الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً"[2].
- تعريف ابن هشام (761هـ): الفاعل: "هو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه"[3].

(1) ابن جنّي (392هـ): اللمع في العربيّة، مصدر سابق، ص31.

(2) الزّمخشريّ (538هـ): المفصّل في صنعة الإعراب، مصدر سابق، ص38.

(3) ابن هشام (761هـ)، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، ص204.

- تعريف شهاب الدّين الأندلسيّ (860هـ): " حدُّ الفاعل: ما أسندَ إليه فعلٌ تامٌّ فارغٌ غيرُ مصوغ للمفعول"(1).

ويُلاحظ على التعريفات السّابقة أنّها أقامت الفاعل على أساس العلاقة مع الفعل، أو شبهه، وربطت هذه العلاقة بجملة محدّدات، يمكن إجمالها كما يأتي:

- علاقة الإسناد، وما تفرضه من كون الفاعل هو المسند إليه.
- علاقة الترتيب، وهنا مُنحَ الفعل رتبة التقدّم على الفاعل لفظاً ومحلاً.
- علاقة المعنى، بما يفرضه من كون الفعل قائماً بالفاعل أو واقعاً منه.

وهذه العلاقات مثّلت جوهر تنظيم الأحكام النحويّة الخاصّة بالفاعل وفعله، بما أظهرته من تلازم الحضور النحويّ، الذي يستدعيه التركيبُ وإن تقدّم في المعنى ما يُشيرُ إلى الفاعل، وجميع هذه العلاقات حاضرةٌ في تعريفات النحاة كما مرّ معنا.

إنّ هذا الاتفاق الظاهر في إقرار هذه العلاقات بين الفعل والفاعل، لم يمنع من ظهور اتجاهٍ نحويّ يقبل بتجاهل، أو تفكيك، علاقة الترتيب بين الفاعل وفعله- من حيث تقديم الفاعل- مُكتفياً بعلاقتي الإسناد والمعنى.

ولو كانت المسألة في المخالفة تقف عند حدّ الاكتفاء بعدد العلاقات، لكان فيها سبيلٌ لتجاوز الخلاف، غيرَ أنّ علاقة الترتيب، التي تجاهلها ذلك الاتجاه، قد مثّلت عنصراً أساسيّاً في تقرير مفاهيم نحويّة أخرى، كالمبتدأ، الذي يفرض نفسه بامتلاكه لسلطة الصّدارة لفظاً، أو تقديراً، بخلاف الفاعل، الذي اعتمدَ له النحاة موقعاً ثابتاً، لا ينبغي له أن يُبارحه، ضمن حدود علاقته بالفعل، فموقعه ليس ثابتا إلا في أنه لا يتقدم على الفعل ولكن بالنسبة لعناصر الجملة الأخرى فلا.

فتقرير النحاة لمفهوم الفاعل ضيّق حدود حركته، فإذا تقدّم فعله قدّروا مكانه ضميراً مستتراً، وإذا غاب من الحضور كلياً أنابوا مكانه المفعول، أو الظرفَ، أو الجارّ والمجرور، وهذا ما لم يحصل مع المبتدأ الذي يبقى حاضراً غاب أو حضر، أو يُقدّرونه تقديراً.

وممّا سبق، تبرز أهمّية الترتيب في تقرير الأحكام النحويّة المتعلقة بالفاعل المرفوع، فبرز حكم الوجوب والإلزام في جانب الفاعل من حيث الترتيب، غيرَ أنّ هذا الإلزام يتجه نحو

---

(1) شهاب الدّين الأندلسيّ (860هـ)، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ: الحدود في علم النحو، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ/2001م، ص468.

التأويل في الإعراب وليس الإلزام في الاستعمال، ومن هنا، فإنّ التفكير النحويّ عند العرب كان مهتمّاً ومتأثراً بفكرة التأويل، وما فرضته عليه من تقريرٍ في الأحكام.

ثانياً: نائب الفاعل

البحث في تعريف (نائب الفاعل) في كتب النحو المتقدّمة يُظهِرُ أنه وُجد تحت مفهوم (ما لم يُسمّ فاعله)، ويُقصَد بالذي لم يُسمّ فاعله هو (المفعول)، وأوردُ فيما يأتي بعض ما كتب حول هذا المفهوم:

- ابن جنّي (392هـ): ذكر تحت عنوان (نائب الفاعل): " واعلم أن المفعول به في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل لأن الفعل قبل كل واحد منهما حديث عنه ومسند إليه"(1).
- ابن الحاجب (646هـ): كتب تحت عنوان (مفعول ما لم يُسمّ فاعله): " كلّ مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه"(2).
- السّيوطيّ (911هـ)، كتب تحت عنوان (نائب الفاعل) مسألة حذف الفاعل فقال: "يحذف لغَرَض كـ: علم وَجَهل وضعة ورفعة وَخَوف وإيهام وَوزن وسجع وإيجاز؛ فينوب عَنهُ المَفْعُول بهِ فِيمَا لَهُ"(3).

وتشير الأقوال السّابقة إلى مفهوم (نائب الفاعل) في ظلّ هيمنةٍ واضحةٍ لمفاهيم أخرى متعددة، ترتبط به، فيُفهَم من هذا أنّ كيان (نائب الفاعل) في أصله، كيانٌ مصطنَع لتغطية مفقودٍ في الجملة العربيّة، ويؤكد هذا الاتجاه حضورُه مرتبطاً بمفهوم المفعول به، ومنحُه أشكالاً متعدّدة في الوجود النحويّ، كأنْ يكون أصله مفعولاً به، أو ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً.

وقد أثر هذا التعدّد في الماهيّة النّحويّة لـ (نائب الفاعل) أن مُنِحَ أحكاماً نحويّة مقرّرةً مسبقاً للمنوبِ عنه، وهو الفاعل، فكانت أحكام نائب الفاعل هي هي أحكام الفاعل من حيث الترتيبِ أو الموقع الإعرابيّ، غيرَ أنَ تقدير إعراب نائب الفاعل يزاوج بين اللفظ والمحلّ وفق الشّكل النّحويّ الذي يرد فيه.

---

(1) ابن جنّي (392هـ): اللمع في العربيّة، مصدر سابق، ص33.

(2) ابن الحاجب (646هـ): الكافية في علم النحو، مصدر سابق، ص15.

(3) السّيوطيّ (911هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، 583/1.

وبالنّظر في جملة ما كُتب حول مفهوم (نائب الفاعل)، وفق رؤية النّحاة العرب، يمكن القول بأنّ حضوره الاصطلاحيّ قد نحا منحيين:

- الاعتماد على الفعل، باعتباره (ما لم يُسمّ فاعله) فالضمير في (فاعله) يُقصد به (المفعول)، وهذه التسمية هي أول ما عُرف به (نائب الفاعل).
- الاعتماد على الفاعل، باعتباره نائباً عنه، في التسمية الأخرى الأحدث نسبيّاً وهي (نائب الفاعل).

ولعلّ هذا الحضور المزدوج لـ(نائب الفاعل) من حيث المفهوم يعكس صورة التحوّل الدّاخلي المتكامل في الجملة العربيّة نحو المحافظة على التوازن الإسناديّ الذي تقوم عليه أساساً، وهذا التحوّل الدّاخلي فرض جملةً من التغييرات، تمثّلت في الآتي:

- تغيير بنية الفعل وتحويلها إلى ما يُعرف بـ (البناء للمجهول)، وهنا خطوة مشتركة ومتزامنة مع حذف الفاعل، إذ يستلزمُ الفعلُ أن يكون له ما يُسنَدُ إليه، فالتعويضُ في نائب الفاعل أمرٌ حتميٌّ؛ والنّيابة هي للفاعل.
- تحويل الوظيفة النّحويّة للمفعول به، أواستعارة تراكيب نحويّة في ظل غياب المفعول به لتكوين مفهوم (نائب الفاعل) وتقدير وجوده من هذه التراكيب، كالظّرف، والجارّ والمجرور، وهذا التحويل يَمَسُّ اللفظ والموقع الإعرابيّ، مع بقاء المعنى ضمن دائرة المقبول في الموقف التداوليّ لوقوع الفعل على المفعول به، ويترتب على ذلك التحويل استصدار مسمّى جديد للوظيفة الجديدة، وهي نائب الفاعل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التغييرات هي أقربُ إلى التفسيرات منها إلى القول بالتغيير؛ ذلك؛ أنّ المتكلّم حينَ يُصدرُ جملةً ما، فهو لا يبتدئها بالبناء للمعلوم، ثمّ يحوّلها للمجهول، بل ينطلقُ بإدراكه للفكرة والنّظام اللّغويّ الذي يقبل هذا النّوع من التعبير اللّغويّ، فيتوافق إدراكه للغة مع طرق التعبير عنها، فيكون مفهوم التغيير حاضراً في ظلّ وجود مقارنة بين جملتين، واحدةٌ مبنية للمعلوم، والثانية مبنية للمجهول.

ولمّا كان الأمر كذلك، فإنّ النّحاة قد قرّروا تلك الظروف النّحويّة التي ينبغي أن يتمثّلها المتكلّم في حال تعبيره في البناء للمجهول، بما يحمله من طبيعة حضوريّة تستدعي التّهيئة البنيويّة السّطحيّة، وما تختزله من تأويلاتٍ تمثّل بنًى عميقةٍ موازيةٍ للوجود الظّاهر بتأثيرها في المعنى وتقديراته.

وبأخذ الاعتبار لحدود التغيير في الجملة العربيّة بشأن البناء للمجهول؛ فإنّ التحويّين في تقريرهم لأحكام الواجب التحويّ بحقّ نائب الفاعل ينطلقون من أبعاد التغيير التي تحصل في الجملة، حين يرتبط مفهوم التغيير بالمقارنة بين الجملة المبنيّة للمعلوم والجملة المبنيّة للمجهول، بالإضافة إلى مفهوم العلاقة الإسناديّة بين ركني الجملة في واقعها الجديد المبنيّ للمجهول، بما يفرضه الإسناد من استدعاء للأحكام المقررة للفاعل، والاعتبارات التي يُقيمونها لإرساء دعائم أحكامهم التحويّة.

- **الحدود التحويّة لـ (المبتدأ المنسوخ)**

لقد آثرت إطلاق هذه التسمية الجامعة للاسم المرفوع بعد النواسخ التي ترفعُ المبتدأ، لاعتبارين، هما:

- الإشارة إلى الأصل الذي تمثّله الكلمة المنسوخة، من باب المقارنة بين الجملة المنسوخة والجملة غير المنسوخة، وما يُمكنُ لهذه الإشارة من أنْ تحمله من إضاءات حول الأحكام التحويّة التي يُقرّرها النحاة للاسم في حال نسخه أو ابتدائه.
- الإحاطة بأنواع النواسخ الرّافعة للمبتدأ وجعلها تحت بابٍ واحدٍ في هذا الحديث؛ لكي أتجنّبَ التكرار الذي يمكن أن يحصل حين أتحدّث عنها منفصلة، فهي جميعها تشتركُ في منح المبتدأ حكمَ النسخ والرّفع، ولا يعني ذلك ألا وجودَ لمانعٍ من اختصاص بعضها بأحكامٍ خاصّة بشأن ما يجب بحقٍّ مرفوعها.

وتبقى الإشارة إلى أنّ اعتبار الاسم المنسوخ، مبتدأً منسوخاً هو من قبيل المقارنة التي عقدها العلماء بين جملة المبتدأ والخبر وجملة النواسخ، وهو يُخَصّص باعتبار النواسخ إلى رأس الباب وهو اسم (كان) وأخواتها، وما أشبهها من الألفاظ التحويّة الآتي ذكرها.

إنّ الحديث عن (اسم كان) يحضر في ظلّ مفهوم (كان)، وأخواتها من حيث النسخ، وما يترتب على ذلك من أحكام واجبةٍ قرّرها النحاةُ لهذا الاسم، فإنّ المبتدأ المنسوخ بـ (كان) أو إحدى أخواتها، يُصبح خاضعاً لأحكامٍ خاصّة بهذه الأفعال الناسخة، علماً بأنّ لهذه الأفعال أحكاماً خاصّة في ذاتها أيضاً، ولكننا سنهتمّ بما يخصّ الاسم المرفوع فقط.

تمثّلُ التسمية (اسم كان)، اصطلاحاً عامّا للباب التحويّ الذي يشمل (كان وأخواتها)، ولا نجدُ في كتب النحو القديمة تعريفاً محدّداً لهذا الاصطلاح، بل يأتي الحديث عن (اسم كان) في

معرض الحديث عن (كان وأخواتها) ، أو الإشارات العابرة للأسماء المرفوعة، ومن أهمّ ما يمكن أن يُفيدنا في شأن **تعريف (اسم كان)** ما يأتي:

- ابن جنّي (392هـ)، ذكر في معرض الحديث عن عمل (كان وأخواتها) ما نصّه:" فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويصير اسمها وتنصب الخبر ويصير خبرها واسمها مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول"[1]، ويُلاحظ ربطه المجازيّ بين أجزاء الجملة العربيّة.
- الصّبّان (1206هـ)، ذكر(اسم كان) في حاشيته على شرح الأشمونيّ(900هـ)[2] في معرض الحديث عن معنى الفاعل: " (اسم كان) لم يسند إليه (كان)؛ لأن معناه ليس منسوباً إليه، وإنما هو منسوب إلى مضمون الجملة"[3]، وهو يُشير إلى أن مفهوم (اسم كان) لا يرتبط بعلاقة إسنادٍ بينه وبين (كان)، وإنما يحضر الإسناد في المضمون الكلي للجملة.

من الإشارات السّابقة حول (اسم كان)، يتضح لنا بأنّ وجود الإسناد في جملة (كان) يخضع لاعتباراتٍ تُخرجُ حضوره في صورةٍ مغايرةٍ لما هي عليه في واقع الجملة الاسميّة، والجملة الفعليّة، وذلك حاصلٌ بوجود عناصر في الجملة تحمل خصائص لنوع من أنواع الكلمة من غير أن تكتمل لها دائرة علاقاتها، وافتراض معنى النّقص في شأنها، هو واحدٌ من مؤشرات عدم اكتمال تلك الدائرة، فيبقى حضور الإسناد في هذا النّوع من الجمل حضوراً يُنسبُ إلى (مضمون الجملة) بأكملها، ومن شأن هذا الاعتبار لمفهوم الإسناد أن لا تُطلق تسمية (المسند إليه) لهذا الاسم المرفوع الذي هو (اسم كان) أو (المبتدأ المنسوخ).

إن التردد في إطلاق تلك التسمية على (اسم كان) نابعٌ من تداخل التعالقات معه في الجملة، فهو ذو ارتباطٍ بـ (كان) من جانب، ومرتبطٌ بـ (خبرها) من جانبٍ آخر، فأيّ الجزئين يصحّ أن يكونَ المسندُ: أهو (كان) الفعل الناسخ باعتبار الفعل مسنداً في الأصل بصرف النّظر عن تمامه ونقصه، أم خبرها، باعتبار الخبر مسنداً في الأصل كذلك؟.

---

(1) ابن جنّي (392هـ): اللمع في العربيّة، مصدر سابق، ص36.

(2) هو: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (900هـ).

(3) الصّبّان (1206هـ)، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، 1997م، 60/2.

ولعل هذه الإشكاليّة تفسّر لنا ذلك التماهيّ (الذوبان في متطلبات العلاقة مع النواسخ) الذي يمتلكه (اسم كان) في موقعه في جملة (كان)، فهو يتقدّم أحياناً مع احتفاظه بوظيفته وعلاقته التحويّة بـ (كان)، في حين إذا تقدّم الفاعلُ على الفعل في الجملة الفعليّة، انتقل إلى مركزٍ آخر في تصدّره وابتدائه، كما أنّ اعتبار الجملة اسميّة مع وجود (كان وأخواتها) يزيد من التماهيّ في جملتها بشكلٍ عام.

ويمكن القول بأنّ تشبيه ابن جنّي (392هـ) لـ (اسم كان) بـ (الفاعل)، و (خبر كان) بـ (المفعول) إنما هو من حيث الشّكل لا المضمون، فالجملة الفعليّة قد تشتملُ على فعلٍ ومرفوعٍ ومنصوب، كما أنّ جملة (كان) تشتمل على فعلٍ ومرفوع ومنصوبٍ، غير أنّ المفارقة بين الجملتين تتمثّل في المضمون، فالأولى جملة فعليّة، والثانية جملة اسميّة، والعلاقة بين أجزاء الجملتين متفاوتة كذلك.

إن محاولة تقديم مفهوم (اسم كان) باعتباره (مبتدأ) في الأصل، يمكن أن يُقبلَ في إطار تقديم جملتيهما بشكلٍ مقارنٍ لتوضيح الفوارق بينهما، إلا أنّ ذلك لا يعني أبداً تشابه مفهوم (اسم كان) بـ (المبتدأ) في حال واقعهما التحويّ، وإلا لما احتاج النّحويّون إلى استحداث هذه التسمية، ولأبقوا على مصطلح المبتدأ مع وجود (كان وأخواتها)!.

من هنا، يمكن القول بأنّ مفهوم (اسم كان) يسير في إطارين:

- إطار الإسناد الضمنيّ
- إطار التماهي مع الأفعال النّاسخة.

ويُفيدُنا هذا الفَهم في استكشاف البواعث التحويّة التي استند إليها النّحاة في إقرار الواجب التحويّ في علاقات (اسم كان)، ومن هنا، يتبدّين لنا أنّ منبع الاحتكام إلى الواجب يتصل بجوانب خارجة عن (اسم كان) في ذاته، فهي تتصلُ بالعلاقة الكليّة بينه وبين (كان وأخواتها) و العنصر الثانيّ، من عناصر الجملة.

ولعلّ ورود الحديث عن (اسم كان) في معرض أبواب (كان وأخواتها) يجعل من هذه التواسخ مركز القوّة التي تفرزُ الحكمَ التحويّ الواجب، وتفرضه، ولا عجبَ في ذلك، حين كانت هي ذاتها، تفرضُ نفسها حينَ نعقدُ مقارنةً بين جملتها وجملة الابتداء، وما نلحظُه من تأثيرها المباشر على جملة الابتداء بركنيها: المبتدأ والخبر، في نواحي الحركة الإعرابيّة، والدّلالة الن حويّة، والتسمية الاصطلاحيّة لركنيّ الجملة، وأخيراً، اعتبارات الإسناد الضّمنيّ، وهذه التواحي هي ملامح النّسخ التي تفرضها (كان) وأخواتها.

وما أوردته حول (اسم كان) من حيث المفهوم يكادُ ينطبقُ على اسم التواسخ الأخرى، من حيث الإسناد الضّمنيّ، والتماهيّ مع هذه النّواسخ، مع وجود الاختلاف في الأحكام الواجبة بين هذه التواسخ؛ وهذا ما جعل النّحاة يفردون هذه التواسخ بشكلٍ خاصّ وفي إطارها الخاصّ أيضاً، فحين نوسّع دائرة الحديث حول المبتدأ المنسوخ، نجده يشمل- بالإضافة إلى (اسم كان)- مفاهيم أخرى متعدّده نأتي على ذكرها تالياً.

- **اسم (ليسَ)،** يقول ابن يعيش في توصيف (ليس): " اعلم أنّ "لَيْسَ" فعلٌ يدخل على جملة ابتدائية، فينفيها في الحال، وذلك أنك إذا قلت: "زيد قائمٌ"، ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإذا قلت: "ليس زيدٌ قائمًا"، فقد نفيت هذا المعنى"[(1)]، وهو هنا يصتفها من الأ فعال، ويجعلها مختصّة بالدّخول على الجملة الاسميّة، وتدلّ على النّفي.
- **اسم (ما النافية) العاملة عمل (كان)،** وجاء في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسّيوطيّ(911هـ)، تحت باب (ما ألحق بـ "ليس")، إذ قال السّيوطيّ: " شبهها بـ (ليس) فِي كَونهَا للنَّفْي وداخلة على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر وتخلص الْمُحْتَمل للْحَال كَمَا أن (لَيْسَ) كَذَلِك وراعى هَذَا الشّبَه أهل الحجاز فأعملوها عَملهَا فرفعُوا بهَا الْمُبْتَدَأ اسْما لَهَا ونصبوا بِهِ الْخَبَر خَبرا"[(2)]، وتظهرُ إشارته إلى اعتبار الاسم بعد (ما النّافية) مبتدأ ومعه خبرُه، وهو يردّ إعمالها عند الحجازيين من باب المشابهة مع (ليس).
- **اسم (لا النّافية) للواحد،** فـ "(لا) تحتمل أنها دالة على نفي الوحدة مع احتمال نفي الجنس، وقد تكون دالة على التنصيص على نفي الجنس، فإذا قلت: لا رجلٌ في الدار، فهذه لا التي تعمل عمل ليس، وهي نافية، ولكن النفي هنا يحتمل أنه نفي للوحدة فحينئذٍ يصح أن تقول: لا رجلٌ بل رجلان أو بل رجال، ويحتمل أنه نفي للجنس، أي جنس الرجل ليس موجوداً في الدار، وحينئذ لا يصح أن تقول: لا رجلٌ في الدار بل رجلان أو بل رجال، لأنك نفيت جنس الرجال"[(3)].

---

(1) ابن يعيش(643هـ): شرح المفصّل للزّمخشريّ (538هـ)، مصدر سابق، 366/4.

(2) السّيوطيّ (911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، 447/1.

(3) الحازميّ، أحمد بن عمر بن مساعد: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، 2010م، ص578.

- **اسم (كاد) وأخواتها من أفعال المقاربة والرّجاء والشّروع**، ويرد اسم هذه الأفعال في باب المرفوعات، " وتسميتها أفعال المقاربة مجاز من باب تسمية الشيء باسم جزئه، تغليبا كتسميتهم الكلام كلمة، وذلك لأنها ثلاثة أقسام: قسم يدل على قرب الخبر...، وقسم يدل على ترجّي الخبر...، وقسم يدل على الشروع فيه...، وكلها مشتركة في رفع الاسم ونصب الخبر كـ (كان)"[1].

ومن اللافت أنّ المجموعة السّابقة من التواسخ تجمع صنفين من أصناف الكلمة، وهما: الفعل والحرف، ويأتي التركيبُ النّحويّ ليمنح الحرفَ العلاقة ذاتها التي تقوم بين الفعل والمبتدأ المنسوخ وخبره، وهذه المزاوجة بين الفعل والحرف كانت ظاهرةً في المنهج النّحويّ مكنت الحرفَ من الدّخول في علاقات تركيبيّة تماثل تلك التي يكونُ الفعلُ طرفاً فيها، في الوقت الذي تتسع فيه دائرة كلٍّ منهما بشكلٍ منفردٍ بحيثُ يختصّ الحرفُ بعلاقاتٍ لا يشاركه فيها الفعل، كما يختصّ الفعل أيضاً.

فيُلاحظُ أنّ بعض تلك التواسخ المذكورة، يحمل دلالة النفي، مثل: (ما) و (لا)، و(ليس)، وقد حملت هذه الأحرف[2] على (كان وأخواتها) بمقاييس اعتمدها النّحاة، تمثلت بالاستعمال وورودها في لهجات العرب، بذلك التأثير النحويّ، على اختلافٍ بينها، وقد أدّى حملها على (كان وأخواتها) إلى ذلك الالتقاء في العلاقة بينها وبين اسمها، مع اختلافٍ في ضوابط بعضها، وتوصيفٍ لاستعمالها بصورةٍ مشروطة.

وأمّا أفعال المقاربة والرّجاء والشّروع، فإنّ لها من الأحكام والمعاني ما يخصّصها بعلاقاتٍ نحويّة مع الاسم واعتباراته الإعرابيّة، إلا أنّها تبقى في دائرة التماهي معه، وقد لا تلتزمُ حدود الاختصاص بالنسخ للابتداء، فتتحوّل إلى الاعتبار الأصليّ لحقيقة كونها أفعالاً في جملة فعليّة، ومن ذلك (عسى) فقد تكون " بمنزلة (قرب)، فلا يكون لها إلا مرفوع، إلا أن مرفوعها (أن) مع الفعل في تأويل المصدر، كقولك: (عسى أن يخرج زيد)، في معنى قرب خروجه[3].

(1) الجوجريّ (889هـ) ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، 2004م، 1/374-375.

(2) (ليس) هي فعل.

(3) ابن يعيش (643هـ)، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي: شرح المفصّل للزّمخشريّ (538هـ)، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2001م، 4/372.

وما يهمّنا في تعداد هذه التواسخ هو علاقتها بالمبتدأ المنسوخ، ومواطن الاعتماد النّحويّ في تقرير الأحكام الواجبة بحقّ اسمها، وهي نفسها محور الانطلاق في ذلك التقرير، بما تمتلكه من اعتباراتٍ خاصّة تلتقي مع ما أشرنا إليه بحقّ (كان وأخواتها) في ملامح النّسخ النّحويّ.

وقد يزداد الأمر تعقيداً حين تجتمع المواقف الواجبة في الأحكام النّحويّة في جميع أركان جملة هذه النواسخ، فهناك أحكام خاصّة بالعناصر النّاسخة، وأحكامٌ خاصّة باسمها، وأحكامٌ خاصّة بخبرها ، وهنا، يحضر الالتزامُ بصورٍ متعدّدة، وهو الذي خرج معه النّحاة بإقرار بعض الشّروط للقبول بتراكيب هذه العناصر النّاسخة[1].

وعليه، يمكن القول بأنّ الشروط التي وضعها النّحاة في وصفهم للعلاقات القائمة بين النّواسخ والاسم والخبر، ليست مجرد ضوابط إلزاميّة يفرضونها على المتحدّث باللغة، بل هي توصيفٌ لطبيعة اللغة التي تنسجمُ التراكيبُ فيها بصورةٍ تتعدّد معها الدّلالات التي ينبغي تركيبها بعباراتٍ مناسبةٍ تؤدّيها ضمن حدودٍ اجتماعيّة خاصّة، فهذه (ما النّافية) التي استُعْمِلتْ (حجازيّة) و(تميميّة)، يُمكن أن نُرجع الاختلاف في إعمالها أو إهمالها إلى التسوية الدّلالية الاجتماعيّة[2] من خلال التعارف على دلالاتها بين الأفراد.

- **الحدود النّحويّة لـ(الخبر المنسوخ):**

لقد أشرنا من قبلُ إلى اختيار التسمية التي تضمّ المسمّيات التي نحن بصدد دراستها، فكانت هذه التسمية (الخبر المنسوخ) لتدلّ على تلك الأسماء التي يمكن مقارنتها بالخبر في الجملة الاسميّة وهي في حالها المقابل في الجملة المنسوخة.

وتتعدّد صور الخبر المنسوخ كما يأتي:

أولاً: خبر (إنّ وأخواتها)

وليس من تعريفٍ مباشرٍ لـ (خبر إنّ)، بل يأتي الحديث عنه في معرض دراسة (إنّ وأخواتها)، ومن أهمّ الإشارات حول (خبر إنّ)، ما يأتي:

- ابن يعيش (643هـ)، ذكر في معرض حديثه عن (إنّ وأخواتها) في شرحه على المفصّل: " اعلم أنّ هذه الحروف، وهي (إنَّ) وأخواتُها وهي ستةٌ: (إنَّ)، و(أنَّ)،

(1) يُنظر في هذه الحالات موضعها ضمن الدّراسة التطبيقيّة: الواجب في المرفوعات بين الشّاهد والتطبيق ص61 وما بعدها.

(2) نقصد بـ (التسوية الدلاليّة الاجتماعيّة): الإدراك الجمعيّ المتعارف عليه ضمن حـ دود مجتمع ما، إذ يمثّل هذا الإدراك الجمعيّ حالة من التوافق التواضعيّ على دلالات الكلام.

و(لَكِنَّ)، و(لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، و(كَأَنَّ) من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبرًا"[1]، وأضاف: " وهذه الحروفُ لما كانت في العمل فروعًا على الأفعال ومحمولة عليها، جُعلتْ دونها بأنْ قدّم المنصوب فيها على المرفوع حَطًا لها عن درجةِ الأفعال، إذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ، وتقديمُ الفاعل أصلٌ على ما ذُكر"[2]، وهو هنا يبرز (خبر إنّ) من حيث كونه مرفوعاً لها، وترتيبه التأخير عن المنصوب وهو اسمها، خلافاً لما عليه الأمر مع (كان وأخواتها)، ثم يشير إلى مسألة الترتيب في العلاقة بين أركان جملتها فيجعلها خاليةً من التقديم والتأخير، إذ يقول: " ولا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمِها عليها، ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم"[3].

- الجوجريّ (889هـ)، ذكرَ في تعريفه لـ (خبر إنّ): " من المرفوعات خبر هذه الأحرف الستة [يقصد إنّ وأخواتها]، التي تدخل على المبتدأ، فتنصبه ويسمى اسمها، وعلى الخبر فترفعه، ويسمَّى خبرها، وهذا طريقة البصريين من أنها عاملة في الجزأين، وطريقة الكوفيين، أنها ليست عاملة في الخبر، أي بل هو باق على رفعه"[4]، وهو لا يعرّف (خبر إنّ) في ذاته، بل يذكره في معرض علاقاته التركيبيّة، ووظيفته النّحويّة.

إنّ الإشارات السّابقة هي غيضٌ من فيض، وهي تعرضُ لأبرز المسائل التي نبحثها في موضوعنا هذا، من حيثُ علاقتها بالأحكام النّحويّة الواجبة بحقّ المرفوعات، وخبر إنّ واحدٌ منها.

والمُلاحظ على هذه الإشارات أنّها تقرّ بدايةً أنّ وجود (خبر إنّ) هو حادثٌ بدخول ستةٍ من الأحرف النّاسخة على الجملة الاسميّة، وهذا التصوير الحضوريّ لـ(خبر إنّ) بهذه الكيفيّة الطّارئة يعمّق من فكرة سعي العلماء نحو المقارنة التي تكشف طبيعة العلاقات التركيبيّة في مجموعة من الجمل اللغويّة، وهي مقارنة ذهنيّة أكثر منها تداوليّة.

ولم يمنع ذلك الحضور المقارن لـ (خبر إنّ) من أن يسعى العلماء إلى تقعيد صوره وتأطير أحكامه، التي استندت إلى جملةٍ من الاعتبارات، تمثّلت في الآتي:

---

(1) ابن يعيش (643هـ): شرح المفصل، مصدر سابق، 254/1.

(2) السّابق نفسه، 255/1.

(3) السّابق نفسه، 256/1.

(4) الجوجريّ (889هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، 381/1.

- الحدود النّحويّة التي يَمتلكها (خبر إنّ) ، متوافقة مع الخبر في الجملة الاسميّة، من حيث الرّفع، ومن حيث تعلقه بأجزاء الجملة المنسوخة الأخرى- الحرفُ والاسم- وهذه العلاقة ترتبط باحتياج كلّ جزءٍ للآخر، يمثّل الإسنادُ فيها ذلك الرّابط الضّمني الذي لا تستغني عنه الجملة العربيّة.
- محدوديّة تصوّرالحضور الترتيبيّ في الجملة المنسوخة، ومنحه موقعاً ثابتاً في التركيب ثالثاً بعد النّاسخ واسمه، وهذا التصوّر، هو تصوّرٌ ذهنيّ قائمٌ على المقارنة- كما أسلفنا- وهو بهذه الصورة يُتوقعُ له أن يتعرّض لجملةٍ من الاعتراضات؛ ذلك، أنّ التقديم والتأخير في الجملة العربيّة له حضوره وتأثيره، فالجزمُ بثبات الحضور الترتيبيّ لـ (خبر إنّ) يُعدُّ ابتعاداً عن التداوليّة اللغويّة، وانتهاجاً للمعياريّة البحتة.
- الإشارات السّابقة أعرضت عن تقديم تصوّرٍ خاصّ بمفهوم (خبر إنّ)، مكتفيةً بذكر تسميته ووظيفته وموقعه في الجملة؛ ولعلّ ذلك يُعزى إلى كون تسميةُ الخبر حاضرةً في الفكر النّحويّ العربيّ، وهي مشهورةٌ في حقّ الجملة الاسميّة، فالتعرض للمفهوم الخاصّ بـ (خبر إنّ) إنّما هو جزءٌ من ذلك المفهوم، خاصّة وأنّ صفاته العامّة المتصلة بعلاقته باسمٍ منسوخ، وحرفٍ ناسخ، لم تخرجه عن طبيعته التي يُعرفُ بها في حال كونه خبراً في جملةٍ ابتدائيّة، ويُضافُ إلى ذلك، أنّ (خبر إنّ) في جملته المنسوخة، يتعرّض لجملةٍ من التأثيرات الدّلاليّة التي ترتبط بالأحرف النّاسخة، مما يجعله مرتبطاً بتلك الأحرف وخادماً لحضورها، بالإضافة إلى التأثير المباشر للحرف النّاسخ الذي خصّص وجود الخبر بنسبته إليه، ومن هنا، كان مفهوم (خبر إنّ) مرتبطاً بالأحرف النّاسخة؛ لأنّ وجوده بهذه التسمية مرتبطٌ بها.

وفي البحث عن المواطن التي تمثّل نقطة الانطلاق في وجود الإلزام والحكم بالوجوب في العلاقات القائمة بين (خبر إنّ) وأجزاء جملة الأحرف النّاسخة، يمكن القول، بأنّها ترتبط أولاً بالحرف النّاسخ نفسه، الذي يستدعي علاقاتٍ نحويّة تستدعي نظاماً من العلامات الإعرابيّة.

فقد تمثّلت تلك العلاقات بحضور المنصوب فالمرفوع، على التوالي، وجعلت فكرة التقديم والتأخير أقلّ حضوراً في تصوّر النّحويّين؛ وبذلك، كانت الأحكام الواجبة تتجه نحو تنظيم هذه العلاقة، وتحقيق الانسجام التركيبيّ بين الأجزاء، مع حفظ الاعتبار لخصوصيّة الحرف النّاسخ الذي يمثّل الأساس في فرض الأحكام كونه صاحب الترتيب الأوّل في الحضور.

ويمكن ملاحظة هذه السّلطة الخاصّة بالحرف الناسخ حين نشير إلى دخول اللام على (خبر إنّ) ، وهي اللام التي أشار النحاة إلى أنها لام التوكيد التي تتصل بالمبتدأ، فوجود (إنّ) في الجملة منع أن تتصل اللامُ بالاسم بعدها، وسمح لـ (خبرها) أن يقيم هذه العلاقة الجديدة مع حرفٍ ليس له به أي خصوصيّة ارتباط سابقة، علماً بأنّ هذه اللام مختصّة بالدّخول على (إنّ) دون سائر أخواتها؛ و"إنما اختصت بخبر المكسورة من قبل أن كل واحدة من اللام ومن (إن) يجاب بها للقسم، وذلك قولك: (والله إن زيدًا قائم)، (والله لزيد قائم)؛ فلما اشتركتا في هذا الوجه، وكانت كل واحدة منهما حرف توكيد أدخلت اللام على خبر (إن) للمبالغة في التوكيد"[1]، وقد تتصل (اللام) بالاسم إذا كان متأخرًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾[2].

ومن اللافتِ أنّ جملة (إنّ وأخواتها) قد اشتملت على تركيبٍ نحويٍّ يجمع أقسام الكلمة الثلاثة في بعض صورها، حين يكون الخبر (جملة فعليّة)، فهناك، يكون أول الجملة حرفٌ، وثانيها اسمٌ، وثالثها فعلٌ، في تناغمٍ وتناسقٍ يمنح الصورة النحويّة تعددا في الأحكام.

ثانياً: خبر (لا) النافية للجنس

مما جاء في تعريف هذا الخبر ما يأتي:

- ابن الحاجب (646هـ) ذكر في الكافية: "خبر (لا) التي لنفي الجنس: هو المسند بعد دخولها، مثل: (لا غلام رجل ظريف فيها). ويحذف كثيرا، وبنو تميم لا يثبتونه"[3] ، وهو يمنح الخبر صفته الإسناديّة، التي يمتلكها في جملة المبتدأ، ويجعل حذفه من خصائص لهجة تميم.
- السّيوطيّ (911هـ) في همع الهوامع، أشار تحت باب (لا النافية للجنس) إلى مفهوم خبرها بقوله: "ويجب تنكير الخبر[يقصد:خبر لا النافية للجنس] وتأخيره ولو ظرفاً، وذكره إن جهل خلافاً لقومٍ، وإلا فحذفه غالباً، والتزمه تميم ويكثر مع إلا"[4]، وهو يجمع في قوله الإشارة إلى ملامح (خبر لا النافية للجنس) من حيث

(1) ابن جني (392هـ): سرّ صناعة الإعراب، مصدر سابق، 53/2.

(2) سورة يونس: الآية (67).

(3) ابن الحاجب (646هـ)، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي: الكافية في علم النحو، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، 2010م، ص17.

(4) السّيوطيّ (911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، 522/1.

الشّكل والمضمون، وموقعه في الجملة حضوراً وحذفاً، مما يعني خصوصيّةً لهذا الشّكل التركيبيّ، الذي يمتلكُ صفات الالتزام الوظيفيّ ضمن دائرة العلاقات الدّاخلية للتركيب اللغويّ.

إنّ مفهوم (خبر لا النّافية للجنس) ، يأتي استكمالاً لصور الإسناد في الجملة العربيّة، وما يحتمله هذا الإسناد من ارتباطات تركيبيّة تقتضي انسجاماً بين أجزائها، ويفرض سلسلةً من العلاقات التي تمثّل منطلق التفكير في إصدار حكمٍ نحويّ واجبٍ ينبغي التّقيّد به.

وقد صرّح النّحاة بجملةٍ من الشّروط التي يجب أن تتوفر في (خبر لا النّافية للجنس)، وتنظّم تلك العلاقات، ويظهر الاشتراط، الذي يمثّل منطلق التفكير في الواجب النّحويّ في (خبر لا النّافية للجنس) محيطاً بالجوانب الآتية:

- الترتيب، ويحتلّ الخبر موقعاً متأخراً عن (لا النافية للجنس) وعن اسمها، خلافاً للخبر في جملة المبتدأ، الذي يتمتع بحدودٍ تسمح له بتغير موقعه، وإن تشابها في الصّور الشّكليّة الموجبة لتقديم أحدهما.
- الصورة الشّكليّة للخبر، وهنا، يوصف (خبر لا النّافية للجنس) في حالته الاسميّة نكرةً، مشابهاً لـلاسم قبله بهذه الصفة، إذ ينبغي أن يكون نكرةً كذلك.

وأمام هذين الجانبين، لا يتردّدُ النّحاة في تقرير طبيعة الوجود الاستعماليّ لجملة (خبر لا النّافية للجنس) ، وما فيها من تنوّع في الذّكر والحذفِ، لهذا الخبر، وتحديد قبيلةٍ معيّنةٍ يطّرد حذف (خبر لا النّافية للجنس) عندها، وهي (تميم)، وهذا يعني الاعتراف بسلطةِ المسموع من كلام العرب على تقرير الأحكام النّحويّة، وأنها إنما تنطلقُ من هذه المستندات اللغويّة المعترفِ بفصاحتها، وصحّتها اللغويّة.

وقد أظهر الاستعمال اللغويّ تعدّداً لصور الحذف أو الذكر لـ (خبر لا النّافية للجنس)، مما يُلمحُ إلى قوّة الدّلالة النّحويّة لـ (لا النّافية للجنس)، بما تمتلكه من استقلاليّة في الاكتفاء باسمها المبنيّ في محل نصبٍ، أو السّماح لخبرها بالحضور ذكراً، فضلاً عن حضوره الضّمنيّ في التّقدير الدّلاليّ، ولا عجبَ بعد ذلك، من وجود تلك الضّوابط التي وصفها النّحاة ومثّلت حدوداً أخذت صورة الحكم النّحويّ الواجب.

المبحث الثاني: الواجب في المرفوعات بين الشّاهد والتّقعيد

أوّلًا: المبتدأ والخبر

- **المبتدأ والخبر**

لقد مثّلت العلاقة بين المبتدأ والخبر صورةً من الالتزام النّحويّ الذي فرض النّحاة له جملةً من الأحكام الواجبة، انطلاقاً من فكرتين، كما مرّ معنا، وهما: الشروط المتعلّقة بوصف المبتدأ والخبر، أوّلاً، وترتيب التركيب النّحويّ بين المبتدأ والخبر، ثانياً، وتتفرّع هاتان الفكرتان في واقعهما إلى عدّة صورٍ من الأحكام التي تنتظم العلاقة بينهما.

أولاً: التّعريف والتنكير

أشار النّحاة إلى فكرة التعريف والتنكير في المبتدأ والخبر، وقد عدّوا مجيء المبتدأ معرفةً هو الأصل، ومجيء الخبر نكرةً هو الأصل كذلك، قال ابن يَعيش (643هـ): "اعلم أنّ أصلَ المبتدأ أن يكون معرفة، وأصلَ الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادةُ المخاطَب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتَك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: "رجلٌ قائمٌ"، أو "رجلٌ عالمٌ"، لم يكن في هذا الكلام فائدةٌ؛ لأنّه لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائمًا وعالمًا، في ا لوجود، ممّن لا يعرفه المخاطَبُ، وليس هذا الخبرُ الذي تُنزّل فيه المخاطبَ منزلتَك فيما تعلم، فإذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ، فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبرُ النكرةَ؛ لأنك إذا ابتدأتَ بالاسم الذي يعرفه المخاطَبُ، كما تعرفه أنت، فإنّما ينتظر الذي لا يعلمه؛ فإذا قلت: "قائمٌ"، أو: "حكيمٌ"، فقد أعلمتَه بمثل ما علمتَ، ممّا لم يكن يعلمه، حتى يُشاركك في العلم"[1].

فيُلاحظُ على قول ابن يعيش السّابق: (فإذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ، فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبرُ النكرةَ) يُلاحظُ أنّ تأصيل الحكم في مسألة التعريف والتنكير يستندُ إلى العلاقة التركيبيّة بين المبتدأ والخبر، وهما في احتمالات التعريف والتنكير واردان بصورٍ شتى، ينبغي الإحاطة بها ومعرفة الواجبِ فيها، فلا تعدو أن تكون العلاقة بين المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير، واحدة من الآتي[2]:

1. كلاهما معرفة.
2. كلاهما نكرة.
3. أحدهما معرفة وترتيبه الأوّل والآخر نكرة وترتيبه الثّاني.

(1) ابن يعيش (643هـ): شرح المفصّل للزمخشريّ، مصدر سابق، 224/1-225.

(2) انظر في هذه الاحتمالات: ابن السّرّاج (316هـ): الأصول في النحو، مصدرٌ سابق، 65/1-67.

4. أحدهما معرفة وترتيبه الثاني والآخر نكرة وترتيبه الأوّل.

فأمّا **الاحتمال الأوّل**، فيفصّل السّيوطيّ (911هـ) الآراء في أحكام التركيب المكوّن من معرفتين، إذ يقول: "وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال أحدها- وعليه الفارسي وعليه ظاهر قول سيبويه-: أنك بالخيار فما شئت منهما فاجعله مبتدأ، والثاني: أن الأعم هو الخبر نحو زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره، والثالث: أنه بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله (من القائم)، فقيل في جوابه: (القائم زيد)، فالمجهول الخبر، والرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول الخبر، والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسابق، والسادس: أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر نحو القائم زيد"[1] ، فهذه ستة أقوال في تحديد أحقّ المعرفتين بحكم المبتدأ أو الخبر.

إذن! كانت تلك الأقوال محاولة لما يمكن تسميته (إزالة اللبس) عن المقصود في التركيب، ويُلاحظ عليها أنّها تسعى إلى تحليل المسموع من الكلام إلى عناصر نحويّة تمتلك مخزوناً دلاليّاً، يشترك به المخاطَبُ والمُخاطِبُ في تحقيق تلك الدلالة، فيكون للحدث الكلاميّ بمجمله تأثيرٌ في تحديد هذا التصنيف النحويّ، مع وجود عنصرٍ كامنٍ في اللغة نفسها يمنح الكلمات المركبة درجاتٍ في أحقيّة الابتداء، كالإشارة إلى عنصري الرّتبة و التصنيف الصّرفيّ للفظة، مما يدل على النظرة الشّموليّة التي يسعى إليها النحاة في توصيفِ اللغة وتأطيرها ضمن حدود القواعد النحويّة التي تفسّر المواقف اللغويّة.

ويمكن إضافة قولٍ سابعٍ في المسألة، يُساهم في رفع اللبس، ويتمثل في إبعاد الحدث الكلاميّ عن أيّة تأويلاتٍ في مثل هذه الحال، فقد يلجأ المُخاطِبُ إلى الفصل بين اللفظين ليتحدّد المقصود بوظيفة كلّ واحدٍ منهما، وقد ذكر ابن يعيش في فصل ضمير الفصل أو العماد، ما نصّه: " وإنّما اشترط أن يكون بين المبتدأ والخبر[يقصد: ضمير الفصل]، أو ما دخل عليهما ممّا يقتضي الخبرَ، وذلك من قِبَل أنّ الغرض به إزالة اللبس بين النعت والخبر، إذ الخبرُ نعتٌ في المعنى، وذلك نحوُ قولك: (زيدٌ هو القائمُ) ، لأنّ الذي بعده معرفة، يمكن أن يكون نعتًا لِما قبله، فلمّا جئت بـ (هُوَ) فاصلةً بَيَّنَ أنك أردتَ الخبرَ، وأنّ الكلام قد تَمَّ به لفَصْلك بينهما"[2].

وفي هذا الاحتمال اللغويّ الصّحيح، الذي يأتي معه كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً، يأتي الفاصلُ التركيبيّ ليوجّه العلاقة التركيبيّة إلى المقصد الذي يرغبه المتكلم، إذا كان يريد الإخبار،

(1) السّيوطيّ (911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، 380/1-381.

(2) ابن يعيش (643هـ): شرح المفصّل، مصدرٌ سابقٌ، 330/2.

علماً بأنّ عدمَ إضافة هذا الفاصل لا تعني خطأ التركيب اللغويّ، بل يتجه بغياب هذا الفاصل إلى مقصدٍ ارتباطيّ آخر يُقيم العلاقة بين الكلمتين المعرّفتين على التأويلات السّالف ذكرها، أو ربما يقودها إلى التبعيّة اللغويّة، التي تقتضي مزيداً من العناصر التركيبيّة لرفع اللبس.

وأمّا **الاحتمال الثاني،** فالنحاة يستبعدونه من الوجود أساساً؛ لما أشار إليه ابن يعيش (643هـ) في قوله السّابق حول هذا التركيب، إذ قال: (لم يكن في هذا الكلام فائدةٌ؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائمًا وعالمًا، في الوجود، ممّن لا يعرفه المخاطَبُ، وليس هذا الخبرُ الذي تُنزَّل فيه المخاطبَ منزلتَك فيما تعلم) ، فوجود كلمتين منكرتين في تركيبهما، لا تجدُ من يعترضُ على مضمونهما في الواقع كون المخاطبِ خالي الذهن من أيّ معلومةٍ عنهما، وهما في تنكيرهما لا يقدّمان فائدةً له، وهذا مخالفٌ لطبيعة اللغة التي تقتضي الإفادة في التعبير، وتنطلق من جانبٍ مشتركٍ بين المُخاطِبِ والمُخاطَبِ لبناء التراكيبِ اللغويّة، التي ينجحُ معها التواصلُ اللغويّ.

وفي **الاحتمال الثالث،** وهو تقديم المعرفة وتأخير النكرة، يحكمُ النحاة بمنح الكلمة ذات التعريفِ حكم المبتدأ، لما أشار إليه ابن يعيش أيضاً فقال: (لأنك إذا ابتدأتَ بالاسم الذي يعرفه المخاطَبُ، كما تعرفه أنت، فإنّما ينتظر الذي لا يعلمه؛ فإذا قلت: "قائمٌ"، أو: "حكيمٌ"، فقد أعلمتَه بمثلِ ما علمتَ، ممّا لم يكن يعلمه، حتى يُشارِكك في العلم)، فابن يعيش يشير إلى أنّ وجود تركيبٍ بين معرفةٍ ونكرة، يقتضي تقديم الكلمة المعرّفة لدى المُخاطب؛ حتى يحصل منك على الفائدة في الكلمة النكرة، فيشتركُ معك في هذه الفائدة، وهذا هو الأصل الذي يقرّه النّحاة في الترتيب بين المبتدأ والخبر، غير أنه تركيبٌ لا يختزلُ فكرة الابتداء في هذه الصّورة.

إذ تجدرُ الإشارة إلى أنّ ضابط الترتيب بين المبتدأ والخبر كان عاملاً مساعداً في تحديد أيّ طرفيّ التركيب هو المبتدأ وأيهما هو الخبر، وذلك حين كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، فكانت الكلمة المعرفة المتقدّمة هي المبتدأ، والنكرة المتأخرة هي الخبر، كأن تقول: (الرّجلُ قائمٌ).

ولكنّ الأمر لا يبدو سهلاً حين تتقدّم الكلمة النكرة، كأن تقول: (قائمٌ الرّجل)، وهذا هو الاحتمال الرّابع، ففي هذه الحال تتفرّع المسائل النحويّة، ويتدخّل النحاة في إيجاد مزيدٍ من الضّوابط التركيبيّة التي تسمح لهذه الصّورة النحويّة بأن تأتي على هذه الهيئة، وربما تتداخل هذه الضّوابط بجملةٍ من التأويلات النحويّة التي يلجأ إليها النحاة ليستقيم لهم الأمر مع أصولهم التي قرّروها من قبل في هذا الشّأن.

إنّ النحاة لا يستسيغونَ صرفَ الاعتبار عن ابتدائيّة الكلمة الاسميّة النكرة التي تأتي في صدر الجملة، ولكنّهم، في الوقت ذاته، لا يقبلون أن يتصدّر الجملةَ العربيّة كلمةٌ نكرةٌ، ومن هنا،

كانت الكلمة النكرة المتقدّمة في جملة المبتدأ والخبر، لا تتصدّر إلا بحضور عوامل مساعدة، تماماً، كما أنّ الكلمة المعرفة لم تكن مبتدأً إلا بمساعدة عامل الترتيب، الذي أكد جاهزيّتها لهذه المهمّة، ومثل ذلك، ما يخصّ الكلمة النكرة التي تقدّمت، فقد وجبَ دعمها بمساعداتٍ تؤهّلها للتصدّر.

ومن الجدير بالذكر أنّ عنصر التعريف والتنكير كان ذا أهمّيّة في توصيف المبتدأ والخبر في فكر النحاة العرب، فالتعريف والتنكير بوصفه عنصراً معنويّاً، يؤدّي إلى اعتماد جملة المبتدأ والخبرعلى عناصر معنويّة في تركيبها، مما يُساهم في رفع قيمتها الدّلاليّة، إذ تتداخل مجموعة من الوسائل يشتركَ فيها المتكلم والمخاطب في طريقة تأليف الجملة، وقد ظهر إدراك النّحاة لمثل هذا الارتباط واضحاً في تأويلاتهم المتعدّدة للحكم بالمستحقّ للابتداء في حال التساوي في التعريف، واعتمادهم على التصوّر المعنويّ الذي يُقدّمُ العامّ المعلوم في التركيب، في حال التباين بين المبتدأ والخبر.

ويُلاحظُ أنّ مسألة التعريف والتنكير قد اعتمدها النحاة في تقرير حكم الواجب النّحويّ في اتجاهين:

الأوّل: اتجاهٌ أصدر النّحاة به حكماً (بوجوب أن يكون المبتدأ معرفةً)، وكان الحكم النّحويّ الواجب في هذه المسألة مقتصراً على المبتدأ دون الخبر، الذي تتعدّد أشكاله، فيأتي ظرفاً أو جملةً، مما لا يستدعي مفهوم التعريف معه، في مثل هاتين الحالتين، وبذلك، كان التعريف حكماً واجباً بحقّ المبتدأ، وهذا ما عدّه النّحاة قياساً. قال ابن الحاجب (646هـ): "القياس يقتضي أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، لأن المبتدأ هو المحكوم عليه، فالأولى أن يكون معروفا عند المخاطب ليستفيد الحكم على معروف"(1).

الثاني: اتجاهٌ كان تأثير التعريف والتنكير فيه غائباً؛ لأنّه تداخل مع عنصرٍ آخر له أثره في تحديد المبتدأ والخبر، ألا وهو عنصر الترتيب، فقد يلتقي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، فلا يكون الحكم على الكلمة بالابتداء أو الإخبار، معتمداً على التعريف وحده، فيُصارُ إلى عنصر الترتيب لتحديد المبتدأ والخبر، وهنا، يدخل الحكم الواجب في المسألة منحًى آخر، ليس للتعريفِ والتنكير فيه حضورٌ.

(1) ابن الحاجب (646هـ)، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، 1989م، 832/2.

وبناءً على ذلك، يكون حكم الواجب النحويّ في مسألة التعريف والتنكير حصراً على المبتدأ دون الخبر، وهو القياس الذي يقوم عليه المبتدأ في أصل ما قرّره النحاةُ في هذه المسالة، و يرون أنّ التعريف يحمل في ارتباطه بالمبتدأ مفهوم العموم. يقول أبو البقاء العكبريّ (616هـ): " وإنما كان المبتدأ معرفة في الأمر العام لأن الفائدة لا تحصل بالإخبار عما لا يعرف"[1].

وفي البحث عن شواهد النحاة التي قرّروا فيها اعتماد وجوبَ تعريف المبتدأ، يُلحظُ أنّهم استخدموا أمثلةً مُجْتزأةً، أقرب ما تكون ألفاظاً للنحويّ نفسه؛ ليوضّح القاعدة التي يشير إليها، ومن ذلك قول ابن السّرّاج (316هـ) في أصوله: "المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمرو منطلق: وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام"[2]، فقوله: (عمروٌ منطلقٌ) مثالٌ أتى به لتوضيح الفكرة، أو القاعدة، وليس شاهداً من كلام العربِ الموثق شعراً أو نثراً.

ويمكن القول بأنّ هذا التمثيل، إنّما يقدّمه النحويّ، لتوضيح القاعدة التي قرّرها، بعد أن امتلكَ سعة الاطلاع على واقع الكلام العربيّ المستعمل، بالإضافة إلى ما يصل إليه النحويّ حين يحلّل ضرورة مجيء التركيب النحويّ لجملة الابتداء بأن يكون المبتدأ معرفة، فيقدّم التعليل الذي يفسّر طبيعة هذا التركيب ودلالته التي تترتب عليه، ومن أمثلة هذا ما أشرنا إليه في مقالة العكبريّ السّالفة الذكر.

ونرى في هذه المسألة، أنّها وصفت واقع التركيب النحويّ لجملة الابتداء من زاويتيّ النقل والعقل، فكان النقلُ مثبتاً لمجيء المبتدأ معرفةً، وكان العقلُ مفسّراً للسّبب الذي يستدعي هذا التعريف، مما يجعلنا نرى بأنّ الحكم الواجب بتعريف المبتدأ إنّما هو اجتهادٌ نحويّ، أجمع عليه النحاة، فلا تكادُ تجدُ من ينكرُ ذلك.

وقد استدعى هذا الحكم، أن يبحث النحاة في شواهد ما خالف هذا الحكم، وسطّروها في مؤلفاتهم، بوصف هذه الشّواهد دليلاً على قاعدةً استثنائيّة، وتقريراً لحكمٍ نحويٍّ بمستندٍ نقليٍّ، ولعلّ هذا يُقدّمُ تصوّراً لحضور مفهوم الشّاهد النحويّ في الفكر النحوي العربيّ، الذي يجتزئ من كلام العرب- على اتساعه- تركيباً نحويّاً؛ فيستقلّ به دليلاً على حكمه بصحّة هذا التركيب أو خطأ ما سواه.

(1) أبو البقاء العكبريّ (616هـ)، عبد الله بن الحسين بن عبد الله: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبدالإله النبهان، دار الفكر – دمشق، 1995م، 130/1.

(2) ابن السّرّاج (316هـ): الأصول في النحو، مصدر سابق، 65/1.

ثانياً: التّقديم والتّأخير

تُعدّ مسألة التقديم والتأخير من أهمّ المسائل التي سيّجت العلاقة بين المبتدأ والخبر، بما تمتلكه من أهمّيّةٍ في عمق التفكير النّحويّ القائم على دراسة التركيب اللّغويّ، وطرق تأليف الكلمات وتنسيق الترابط بينها.

ويُمثّلُ الترتيبُ عنصراً يحكمُ بصحّة التركيبِ أو خروجه عن الصّواب؛ بما يمتلكه من أثرٍ في دلالة التركيب النّحويّ حين تُقدَّم كلمةٌ وتؤخَّرُ أخرى، وقد انعكس ذلك على الاصطلاح النّحويّ في تسمية الاسم المتصدّر للكلام بأنّه مبتدأ.

إلا أنّ التناقض الشّكليّ الذي يمكن إثارته في هذه المسألة، حين نبقي على تسمية المبتدأ مع تأخّره في التركيب، وقولنا إنّه تناقضٌ شكليّ إنّما هو تمهيدٌ لتفسيرِ العلاقة بين ترتيب المبتدأ والخبر في التركيب والمفهوم الذي يقدّمه كلا هذين المصطلحين في الشّكل والمضمون الخاصّ بهذا التركيب.

فالعلاقة التي تحكمُ المبتدأ والخبر، تقوم على أساس الإسنادِ، والإسناد في حقيقته لا يعتمد على ترتيبٍ خاصٍّ ليربط بين ركنيه، فترتيب المسندِ في الجملة الفعليّة، مقدّمٌ على المسندِ إليه، في حين جرى العرف النّحويّ بتأخّر المسند عن المسندِ إليه في الجملة الاسميّة، وبذلك، فإنّ عنصر التقديم والتأخير في تركيب المبتدأ والخبر، هو عرضة للتغيّر؛ نظراً لكون العلاقة العميقة التي تربط بينهما- وهي علاقة الإسناد- لها في واقعها صورٌ من التقديم والتأخير بين ركنيها.

وعلى الرّغم من حضور فكرة الإسناد في عقليّة التفكير النّحويّ العربيّ، إلا أنّ النّحاة قد أنشؤوا قواعدهم النّحويّة التي تصوّر طبيعة التركيب النّحويّ للمبتدأ والخبر على أساس تقرير التقديم للمبتدأ والتأخير للخبر، وهذا الموقف النّحويّ الذي أُغفلت فيه فكرة الإسناد في تقرير أحكام العلاقة بين المبتدأ والخبر، لم يتغيّر، كما أنّه لم يغيّر من واقع الأحكام النّحويّة التي أقرّها النّحاة في هذا الشّأن.

وإذا ظنّ أحدهم بأنّ توجّهَ التفكير النّحويّ إلى المزاوجة بينه وبين الفكر البلاغي في نظريّة النّظم وما تقدّمه من تفسيرٍ للعلاقات القائمة بين الألفاظ المركبة وطرق صياغتها وانتظامها في التركيب، إذا كان الظنّ بأنّ هذا التفكير قد أزال حاجز الإلزام أو الوجوب في العلاقة بين المبتدأ والخبر، فلا نجدُ لهذا الظنّ إلى الحقّ سبيلاً، بل إنّه أضافَ إلى جملة الواجبات النّحويّة قيوداً، ما جعلها أكثرَ تعقيداً، لأنّ تلك النّظريّة قد سعت إلى جملةٍ من الضّوابط من خلال الاشتراك بين اللّفظ والمعنى في تحقيق الغاية التركيبيّة في الجملة.

وبعيداً عن البحث عن النقص في هذه النظرية، يفيدنا البحث في كيفيّة الاستفادة منها، وتقديم تصوّرٍ جديدٍ للعلاقة بين المبتدأ والخبر، أو المتلازمات بشكلٍ عامّ، فهي حين تقرّر أنّ الدلالات تأتي من الانتظام والتنسيق، فكان الأحرى أن نستفيد منها بدعم فكرة الإسناد، لنخرج بالمبتدأ والخبر من مفهوم الوجوب في التقديم والتأخير إلى مفهومٍ جديد يجعلُ من الواجبِ فيهما ينطلقُ من زاوية المقصد من الكلام، الذي ينتظمه المتكلم، فيخرجُ تركيبه (بأيّ صورةٍ ما شاء ركبها) ، ويبقى تقدير التقديم والتأخير بحسبِ ما يقصدُه أو يريده المتكلم.

ولعلّ هذه الفكرة قد أشار إليها الجرجانيّ(471هـ) إذ قال: " واعلمْ أنه ليس مِن كلام يعمدُ واضعُه فيه إلى معرفَتَيْنِ فيجعلُهما مبتدأً وخبراً، ثم يقدِّمُ الذي هو الخبرُ، إلاّ أشكلَ الأمرُ عليكَ فيه، فلَمْ تَعْلَمْ أنَّ المقدَّمَ خبرٌ، حتى ترجعَ إلى المعنى وتُحْسِن التدبُّرَ"(1)، والجرجانيّ في هذه المسألة يصف الموضع الذي يمكن أن ينشأ منه الإشكال، أوالحيرة في تحديد المقصد من الجملة، وتحديد ركنيها، من قبل المتلقي، وليس من قبل الواضع؛ لذلك تجده يتوسّع في توصيف المُعضلة، ويذكر تعدّد الأدوار التي يقوم بها المتلقي في معالجته لنظم الكلام، إذ يقول : "واعلمْ أنَّ الفائدةَ تَعْظُم في هذا الضربِ من الكلام، إذا أنتَ أحسنتَ النظرَ فيما ذكرتُ لك، من أنكَ تستَطيعُ أنْ تَنقُلَ الكلامَ في معناه عن صورةٍ إلى صورةٍ، من غير أن تغير من لفظه شيئاً، أو تحوّلَ كلمةً عن مكانها إلى مكانٍ آخرَ، وهو الذي وَسَّعَ مجالَ التأويلِ والتفسيرِ، حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحدِ تأويليْنِ أوْ أكثر، ويُفَسِّرون البيتَ الواحدَ عدَّةَ تفاسيرَ"(2).

ولا يفوتنا أنْ نشيرَ إلى أنّ النحاةَ أنفسَهم قد أقرّوا بما يتجاوز الترتيبَ في الجملة الاسميّة، ورصدوا الصّور التي جاء فيها التركيبُ بتقديم الخبر على المبتدأ، وعملهم بمجمله كانَ يسيرُ مع اللغة في واقعها فيصفُها، ويبني قاعدةً في كلّ مكانٍ يجدُ به متسعاً من الاستعمال الذي يمنح التركيبَ صفة الاطراد، فيستحقّ بذلك أن يُعترفَ به، فينقلونه من الواقع الوصفيّ إلى الواقع الافتراضيّ الذي يستند إلى المعياريّة التي تمثل القالب اللغويّ المتشكل في ذهن المتكلم والمستمع، بوصفهما شخصاً واحداً، بدخول المجموع الكلي للمجتمع، فكل فردٍ فيه هو متكلمٌ يُخاطبُ سامعاً، وسامعٌ يستمعُ لمن يُخاطبُه.

(1) الجرجانيّ (471هـ) ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني - القاهرة - دار المدني - جدة، ط3، ص373.

(2) السّابق نفسه، ص374.

ولقد كانت مسألة التقديم والتأخير ذات أهمّيّة كبيرةٍ في تركيب الجملةِ، فالمنهجيّة التي سار عليها النّحاة وهم يقرّرون أحكامهم استندت إلى جملةٍ من العناصر التي تضمنُ تحقيق الانسجام التركيبيّ بين مفردات الجملة والدّلالة المترتبة عليها، بعيداً عن أيّة إشكالاتٍ لفظيّة أو معنويّة، ومن أهمّ هذه العناصر أمن اللبس.

فحيثما أمِنَ اللبس في فهم التركيبِ، فليس ثمّة تشدّدٌ في الترتيب بين المبتدأ والخبر، والحكم بالوجوب لا يحضرُ في هذه الحال، وهو ما يُعبّرُ النحاةُ عن التسامح فيه بذكر جوازه، وأمن اللبس في تحديد المبتدأ من جانبين:

الجانب الأوّل: أمن التباس المبتدأ بالخبر، يقول ابن مالك (672هـ): " أصل الخبر التأخير لشبهه بالصفة من حيث هو موافق في الإعراب لما هو له، دال على حقيقته، أو على شيء من سببه، إلا أنه لم يبلغ درجة الصفة في وجوب التأخير، بل أجيز تقدمه، إن لم يعرض مانع، كخوف التباسه بالمبتدأ عند تساويهما في التعريف، أو التنكير كـ(زيد صديقك)، و(خير منك خير من زيد)"[1] ، ويُلحظُ في قول ابن مالك أنه مثّل للمبتدأ في حال كونه معرفةً (زيد صديقك)، وفي حال مجيئه نكرةً (خير منك خير من زيد)، فهو متساوٍ مع الخبر في التعريف والتنكير، وفي هذه الحال، يتدخّل عامل التقديم والتأخير ليحسم المسألة فيقتضي أن يكون المبتدأ مقدّماً والخبر متأخرّاً.

ومن الشّواهد على هذه الحال، قول الفرزدق (110هـ)[2]:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا   بنوهن أبناء الرجالِ الأباعدِ

فقد عرضت كتب النحو هذا البيت شاهداً على تقديم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا)، ونقل البغدادي(1093هـ) في خزانته: " وَهَذَا الْبَيْت اسْتشْهد بهِ النُّحَاة على جَوَاز تَقْدِيم الْخَبَر، والفرضيون على دُخُول أبنَاء الأَبْنَاء فِي الْمِيرَاث وَأن الانتساب إِلَى الآبَاء، وَالْفُقَهَاء كَذَلِك

(1) ابن مالك (672هـ)، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى- مكة المكرّمة، 366/1.

(2) البيت من البحر الطويل، والفرزدق هو همام بن غالب بن صعصعة التميميّ، صاحب النقائض المشهورة بينه وبين جرير بن عطيّة بن حذيفة اليربوعيّ، من تميم، وكلاهما توفيّ في عام 110هـ، انظر في ترجمة الفرزدق: معجم الشّعراء، أبو عبدالله محمد بن عمران المرزباني (384هـ) ، تعليق: (ف . كرنكو)، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1982م، ص486.

فِي الوَصيَّة، وَأهل المعَانِي وَالبَيَان فِي التَّشْبيه"[1]، والبغداديّ يُشيرُ إلى شيوع هذا البيت في واقع الدّراسات اللغويّة والأدبيّة والبلاغيّة، والشّرعيّة أيضاً.

ولعل هذا الشّيوع، وضعف نسبته إلى الفرزدق(110هـ)، يوحي بأنّه شاهدٌ مُصطنع، إلا أننا لا نستطيع الجزم بذلك، ويبقى موطن اهتمامنا فيه من قبل أنّه استُخدم شاهداً لتقديم الخبر على المبتدأ، في الوقت الذي قيل فيه أيضاً أنّه شاهدٌ على ترتيب الجملة الاسميّة على الأصل، أي: تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وكلا الترتيبين لم يناقض أحدهما الآخر في المعنى.

ويمكن الوصول إلى هذا التقريب بين الترتيبين بما جاء حول البيت من تفسيرات، إذ قال السّيوطيّ (911هـ) في تخريج شاهد البيت: " أصله: بنو أبنائنا مثل أبنائنا، فقدم وأخر، وترك كلمة (مثل) للعلم بقصد التشبيه، وأن المراد تشبيه أبناء الأبناء لا العكس"[2]، وقال ابن هشام(761هـ) في المغني: " ويضعف أن تقدر الأول مُبْتَدأ بنَاء على أنه من التَّشْبيه المعكوس للمُبَالغَة لأن ذَلِك نَادِر الْوُقُوع ومخالف للأُصُول اللَّهُمَّ إلا أن يَقْتَضِي المقام المُبَالغَة"[3].

ومعنى قول السّيوطيّ (وترك كلمة "مثل" للعلم بقصد التشبيه)، أنّ الوصول إلى معنى الشّطر الأوّل يكون بفهم الشّطر الثاني، فالمقصود في الشطر الثاني هم (بنوهنّ) وهم الأحفاد، والخبر عنهم بأنّهم (أبناء الرّجال الأباعد)، وهكذا، فالشّطر الأوّل بعد إعادة ترتيبه، يصبح: (بنو أبنائنا) المبتدأ، والخبر عنه أنّهم (بنونا)، لكي يتفق المعنى مع الشّطر الثاني الذي يُخبرُ عن الأحفاد، ولعلّ هذا الاختلاف في التشبيه بين الشّطرين هو الذي جعل ابن هشام يرى بأنّ تقدير الشّطرين على الترتيب الأصليّ ضعيفٌ، إذ يقتضي التأويل والتكلف في التشبيه إن صحّ التعبير.

وبالنّظر في هذا الشّاهد، يُمكنُ القول بأنّ تقدير الكلام على الترتيب الأصليّ هو الأولى، من عدّة جوانب، وأهمّها:

الأوّل: أنّ تحقيق الشّعريّة في هذا البيت - بوصفه شعراً ذا وزن وقافية- أقوى حين يكون المقصود في الشّطر الأوّل (الأبناء) ليس بمستوى المقصود في الشّطر الثاني (الأحفاد) وهذه

---

(1) البغدادي (1093هـ) ، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4، 1997م، 445/1.

(2) السّيوطيّ (911هـ) ، عبد الرحمن بن أبي بكر: شرح شواهد المغني، علق على حواشيه أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1966م، 848/2.

(3) ابن هشام (761هـ) ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م، ص589.

المخالفة المعنويّة، تتعارض مع المخالفة التركيبيّة، حين يحصل تغيير في الترتيب، إذ لن يحصل التوازي التركيبيّ بين الشّطرين، ففي الأوّل خبر فمبتدأ، وفي الثاني مبتدأ فخبر، ومن هنا، فالأولى تقدير الترتيب الأصلي في الشّطرين، لكي تتحقق الشّعريّة في جانبي التركيب (مبتدأ فخبر) في كلا الشّطرين، والمفارقة المعنويّة بين (الأبناء) و(الأحفاد)، بينما لا تتحقق الشّعريّة في حال مخالفة الترتيب الأصلي في هذين الجانبين.

الثاني: أنّ حصول اللبس في تقدير المعنى غير حاصلٍ في حال قدر الترتيب الأصليّ، فالإخبارُ عن (بنونا) بأنّهم (بنو أبنائنا) ، إشارةٌ إلى أنّ الأبناء يُنسبُون إلى آبائهم؛ ولذلك، كان (أبناءُ بناتنا) (بنو الرّجال الأباعدِ) ، فتقدير المبتدأ والخبر على الترتيب الأصليّ أقوى من جهة المعنى أيضا، وليس ثمّة لبسٌ في المعنى حين يُقدّر ذلك المعنى، وعليه؛ فالأولى أنْ نصير إلى تقدير الترتيب الأصليّ.

ومن هنا، يمكن القول بأنّ موقفَ النّحاة في مسألة أمن اللبس بين المبتدأ والخبر، كان متجوّزا فيه، بحيث حضر عامل التأويل، ليخفف من حدّة الخلاف فيها، مما أوجد التسامح في تقبّل رأيي التقديم أو التأخير، فلم يكن ثمّة حكمٌ واجبٌ نحويّ، طالما بقيت الأصول الإسناديّة للجملة تدور في فلك مفهوم الابتداء.

ويمكن القول بأنّ هذه المساجلة الفكريّة - إن جاز لنا التعبير- تعبّر عن انفتاح في التعاطي مع تحليل العناصر التركيبيّة، وربط التقديرات بجملةٍ من المكوّنات اللغويّة، الدّاخليّة، وهذا الملمح الفكريّ في منهج النحاة العرب، يعبّر عن إدراكٍ ضمنيّ لطبيعة هذه اللغة التي تتمتع بتحرّكٍ انسيابيّ عصيٍّ على التناهي التركيبيّ والمعنويّ، وهو أمرٌ يشكل تحدّيا أمام اللغويّ، الذي يسعى إلى توصيف هذه اللغة واكتشاف طرائق نظمها.

الجانب الثاني: الأمن من التباس المبتدأ بالفاعل، وهو الغاية الثانية لتحرّي ترتيب جملة المبتدأ على الوجه الذي يضمنُ بقاءها في دائرة الاسميّة، وتحقق الإسناد بين طرفيها حسب مفهوم الابتداء.

ولذلك كانت هذه المسألة ذات حدودٍ أكثرَ صرامة وتشدّدًا، إذ يؤثر عنصر التقديم والتأخير في طبيعة المفهو م المقصود لطرفيّ الجملة الاسميّة من جانب، وفي توسيع دائرة الإسناد في ذاته، من جانبٍ آخر، ويصرّح النّحاة بضرورة إيقاع الحكم النّحويّ الواجب في هذه المسألة، تحقيقا لمفهوم الإسناد، وحفاظا على كينونة الجملة الاسميّة، مع إبقاء المجال لتجاوزه حين لا يستدعي ذلك أي لبسٍ دلاليّ ممكنٍ، أو أيّ تحويرٍ في التركيب النّحويّ في الجانب الآخر.

ويشيرُ خالد الأزهريّ (905هـ) إلى هذه المسألة، فيقول: " مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) إذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو: (زيد قام، أو يقوم)، فلو قدم والحالة هذه، وقيل: (قام أو يقوم زيد) لالتبس المبتدأ بالفاعل"[1].

فيُلاحظُ بأنّ الأزهريّ (905هـ) قد صرّح بحكم الوجوب في مجيء الجملة على الترتيب الأصليّ، بحيث يكون الخبر متأخّراً عن المبتدأ، وهو يعزو هذا الوجوب إلى ضرورة تحقيق الصورة الإسناديّة الصّحيحة في التركيب، التي تقوم على منح الفعل- بوصفه (المسند)- مسنداً إليه، تالياً له في الترتيب؛ ليشكلا معاً عنصراً مسنداً إلى المبتدأ السّابق، وبهذه الصّورة، تتحقّق الصحّة الإسناديّة في التركيب الذي تتعدّد فيه العلاقات الإسناديّة.

وبخلاف ذ لك، يؤدّي التقديم والتأخيرُ في عناصر التركيب المتعدّد الإسناد إلى إلغاء واحدٍ منها، فلو قيل: (زيدٌ قامَ)، يكون الإسناد الأوّل في التركيب بين (زيد) و جملة (قام)، وأمّا الإسنادُ الثاني فيكونُ بين الفعل (قام) و(الضمير المستتر) العائد على المبتدأ (زيد)، وفي حال تأخير المبتدأ؛ لتكون الجملة: (قام زيدٌ)، فإنّ التركيب يستقرّ على علاقة إسنادٍ واحدة، بين الفعل والفاعل، وعليه، فإنّ التباس المبتدأ بالفاعل، لا يؤدّي إلى تغيير الوظيفة النّحويّة للمبتدأ فحسب، بل يؤثر في تقليص العلاقات الإسناديّة في التركيب أيضاً.

ولا نزعمُ بأنّ الفكر النحويّ العربيّ قد غفلَ عن فكرة تقليص احتمالات الترتيب في مسائل التقديم والتأخير، إذ نجدُ ما يقتربُ من هذا المعنى عند الجرجانيّ (471هـ)، إذ يقول: "واعلمْ أنَّ تقديمَ الشيء على وجهينِ: تقديمٌ يُقال إنه على نيَّةِ التأخير، وذلك في كلّ شيءٍ أقرَرْتَه معَ التقديم على حُكمِه الذي كان عليه، وفي جنسِهِ الذي كانَ فيه، كخبرِ المبتدأ إذا قدَّمْتَه على المبتدأ، والمفعولِ إذا قدَّمتَه على الفاعل كقولك: (منطلق زيد) و (ضرب عمرًا زيد)، معلوم أن (منطلق) و (عمرًا) لم يَخْرجا بالتقديم عمَّا كانا عليه، من كونِ هذا خبرَ مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكونَ ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله كما يكونُ إذا أخَّرْتَ، وتقديمٌ لا على نيَّةِ التأخيرِ، ولكنْ على أنْ تَنقُلَ الشيءَ عن حُكمٍ إلى حكمٍ، وتجعلَ له بابا غيرَ بابِهِ، وإعراباً غيرَ إعرابِهِ"[2].

---

(1) خالد الأزهريّ (905هـ): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 2000م، 214/1.

(2) الجرجاني (471هـ): دلائل الإعجاز في علم المعاني، مصدر سابق، ص106.

فالتّقديمُ على نيّة التأخير، يحفظُ العلاقة الإسناديّة بين أطراف التركيب جميعها، بينما يكون التقديم لا على نيّة التأخير، لاغياً لعلاقةٍ إسناديّة، قائمةٍ في التركيب، وهذا ما عبّر عنه الجرجانيّ بتغيّر الإعراب، أو الوظيفة الإعرابيّة للكلمة في التركيب.

ومن هنا، يتضحُ أنّ فكرة أمن اللبس، كانت وسيلةً من الوسائل التي اعتمدَ عليها النّحاة، في تقرير حكم الواجب النّحويّ، في العلاقة بين المبتدأ والخبر، واللبسُ المقصودُ في هذه المسألة هو خروج عناصر التركيب عن وظيفتها النّحويّة، سواءً أكان للخروج أثرٌ في تقليص العلاقات الإسناديّة في التركيبِ أم لا.

وبناءً على ما سبق، فإنّ التعاطي مع مسألة التقديم والتأخير من زاوية الأثر الفعليّ لهما على العلاقة الإسناديّة، ومراعاة العلاقات الدّاخليّة بين الكلمات، يُساهم بشكل فعّال في تقليص القيود النّحويّة، التي يُقرّها النّحاة للنّظام النّحويّ، مما يجعل من الحكم النّحويّ الواجب يتقلص في هذه المسألة وينحصر في أقلّ عددٍ ممكن من المسائل، فالتقديم والتأخيرُ بين المبتدأ والخبر، يدخلُ حيّز الجواز في حال تساويا في التعريف والتنكير، وتأخير المبتدأ وتقديم الخبر في حال كان الخبر جملة فعليّة، يستحيل أن يدخل حيّز الجواز؛ لما يقتضيه من ضرورة وجود رابطٍ يعودُ على المبتدأ، والعائد لا يعود على متأخر، وعليه فينبغي أن يكون للفعل مكمّلاته الإسناديّة التي لا تُلغي العلاقة الإسناديّة الكبرى في التركيب(1).

لقد كانت فكرة التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول به، حاضرةً في التفكير النّحويّ، وكان بحثها في عدّة أطر، من بينها اختلاف الوظيفة النّحويّة المترتب على التقديم والتأخير، واختلاف العلاقة الإسناديّة بناءً على ذلك، غير أنّ البحث النّحويّ لم يشر إلى حصول أيّ من هذين الإطارين: التغيّر في الوظيفة أوالعلاقة الإسناديّة، حين يكون التركيب مشتملاً على الجارّ والمجرور، أو الظرف، على الرّغم من أنّ هذين المكمّلين التركيبين قد يقعان موقع المسند، ويحصل لهما تغيّرٌ في الترتيب سواءً أكانا في جملةٍ اسميّة أم في جملةٍ فعليّة، كأن تقول: (ارتحل زيدُ صباحاً) وتقول: (الارتحالُ صباحاً)، فإنّ تقديم الظرف (صباحاً) في كل الجملتين لا يُغيّر من الوظيفة النحويّة، أو العلاقة الإسناديّة، فتبقى الجملتان في دائرة الاسميّة أو

---

(1) ثمّة مسألة، وهي أنّ بعض القضايا التركيبية قد تفرض نمطا من التفكير يجعل المتقدم فاعلا، وذلك نحو (الاسم بعد إذا الشرطية) ونحوها، مثل قوله تعالى في سورة الانفطار، الآية (1): (إذا السماء انفطرت)، فتركيب الشّرط هنا، يفرض تقدير فعل محذوف يفسّره المذكور(انفطرت)؛ مما يجعل من الاسم (السّماء) فاعلا؛ التزاما بفعليّة الجملة بعد (إذا الشّرطيّة). انظر: المراديّ (749هـ)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1992م، ص368.

الفعليّة كما هي، فتقول: (صباحاً ارتحلَ زيدٌ) و تقول: (صباحاً الارتحال)، ومثل ذلك، قل في الجارّ والمجرور.

ومن الجدير بالذكر في هذه المسألة ما أشار إليه النّحاة بأنّ ثمّة بنيةً عميقة في الظرف، والجار والمجرور، تمثل تركيباً مكمّلاً لكلّ منهما، ويقدّرونه بفعلٍ أو مشبّهٍ بالفعل، وقد تناولها النّحاة تحت عنوان (العاملُ في الاسم المَرفوع بعدَ الظّرف والجارِ والمَجرور)(1)، إذ تُعدّ هذه المسألة مثار جدلٍ حول فكرة تقدير الجملة أاسميّة هي، أم فعليّة؟.

وقد أشار العكبريّ (616هـ) إلى الخلاف في هذه المسألة، إذ يقول: " إذا لم يَعتمد الظرفُ وحرفُ الجَرّ على شيءٍ قبله لم يَعمل في الاسم الذي بعدَه، بل يكونُ الاسمُ مبتدأ والظّرفُ خبراً مُقدماً، وفيه ضَمير كما لو كانَ مؤخراً في اللفظ، وقالَ أبو الحَسن الأخفش والكوفيُّون: يرتفعُ الاسم بهما كما يرتفع بالفعل، ويخلوان عن ضميرٍ لعملهما في الظّاهر"(2)، فالخلاف الذي يكشفُ عنه العكبريّ يمثل التوجّه النحويّ نحو توثيق العلاقات القائمة في التركيب، وتعدد التصورات التي تفسر تلك العلاقات، غير أنّه لا يعدو مسألة العامل في الرّفع، أما مسألة الوظيفة النحويّة أو العلاقة الإسناديّة، فلم تكن مدار الخلاف في هذه المسألة.

وبناءً على ما سبق، يظهر بأنّ الفكر النّحويّ يميّزُ بين عناصر الكلام، ويصنّفها بصورةٍ ثنائيّة من حيث الاعتراف بسلطتها النّحويّة، الاسم والفعل، أمّا الحرف، فليس ذو سلطةٍ من حيث الاستقلال بالتركيب اللغويّ، وإن كان له من العلاقات التي تقوم بدورين مهمّين هما: التأثير الدلاليّ، والرّبط التركيبيّ، مع الطرفين الآخرين.

وهذه الثنائيّة هي التي صبغت الاتجاه النّحويّ في تعامله مع ترتيب أنسقة الكلام بحيث تشكلت العلاقة الإسناديّة بين الاسم والفعل، والاسم واسم آخر، مما يكشفُ عن ثغرةٍ في مفهوم الاسم، إذ لم يستحقُّ معه الظرفُ المصنّفُ اسماً في الإطار العام، على حقّه في الإسناد إلى الاسم الآخر، بحضور افتراض بنيةٍ عميقةٍ تتشكل بها العملية الإسناديّة مرتين: واحدة في العمق، وأخرى في السّطح الذي لا يتعدّى به الظرف حدود المسند.

ويمكن الاعتماد على العلاقة الإسناديّة في حل كثيرٍ من الإشكالات التي تظهرُ في مسائل المبتدأ وا لخبر، ومن ذلك مسألة تعدّد الخبر، فقد نظر النّحاة في هذه المسألة، وانقسموا إلى قسمين،

(1) انظر: العكبريّ (616هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، 1986م، ص233 وما بعدها.

(2) السّابق نفسه، ص233.

اعتماداً على جواز أو وجوب تعدّد الخبر، والجواز، يعني: إمكانية الخروج عن الخبريّة، بينما الوجوب يقصدُ إلى إلزاميّة الحكم بتعدّد الخبر، وامتناع خروجه إلى غير الإخبار.

وذكر ابن مالك(672هـ) تعدّد الخبر، فقال: " تعدد الخبر على ضربين: أحدهما: تعدد في اللفظ، والمعنى نحو: (زيد كاتب حاسب)، ونحو قوله تعالى: (وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ، ذُو العَرْشِ المَجِيدُ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[1]...، والثاني: تعدد في اللفظ دون المعنى، كقولك: (هذا حلو حامض) بمعنى: مز"[2]، ومعنى قوله: (في اللفظ والمعنى)، أي: أن يكون لكل لفظٍ معنىً مستقلّ يمثل خبراً جديداً للمبتدأ، وهذا الضّربُ مختلف فيه[3]، وأمّا (تعدّد اللفظ دون المعنى)، فيعني: أن يشترك اللفظان في معنًى واحدٍ، فيكون هذا المعنى المشترك هو الخبر المتمّم للمبتدأ، وهذا الضّربُ متفق على جوازه[4] ، كما يُطالعنا موقفٌ ثالثٌ لدى النّحاة يتمثل بالرّفض المطلق لفكرة تعدّد الخبر، ويُنسبُ هذا الموقف لـ (ابْن عُصْفُور- 669هـ)[5].

إن هذا التباين في مواقف النّحاة من مسألة تعدّد الخبر، أفرز خرقاً لمفهوم الواجب النّحويّ فيها، وجعله أقرب إلى التجاهل منه إلى اعتماده، خاصّة، وأنّ التأويل قد أخذ مأخذه في هذه المسألة، فالتأويل فتح المجال أمام تنويع الوظائف النّحويّة للفظ المتعدّد، كما قدّر النّحاة للأخبار المتعدّدة مبتدآتٍ متعدّدة، في البنية العميقة للتركيب، في حين تمثل الخلاف في تقرير الحكم النّحويّ في جانب تحديد الوظيفة النّحويّة للألفاظ المتعدّدة، فتداخل موقفهم ما بين تقرير الوظيفة النّحويّة، وتقرير الحكم الواجب في حقها، وهو ما ضَعُفَ أمام اتساع دائرة التأويل.

وبالنظر في مواقف النّحاة هذه، يمكن القول بأنّ القول الرّاجح فيها هو ما تُقدّرُ فيه بنية عميقة تمثلُ المبتدأ، لكل خبرٍ من الأخبار المتعدّدة؛ والسّبب في ذلك هو أنّ التركيب النحويّ يقوم على ركنين: المسند والمسند إليه، وهذا هو المتفق عليه في الفكر النّحويّ العربيّ، وهو صحيحٌ في الواقع التطبيقيّ كما هو في الجانب النّظريّ، ويمكن الاستفادةُ منه في حل الإشكال القائم في

---

(1) سورة البروج: الآيات (14-16).

(2) ابن عقيل (672هـ): شرح الكافية الشّافية، مصدر سابق، 372/1-373.

(3) انظر: المرادي (749هـ)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، 2008م، 490/1.

(4) السّابق نفسه، 490/1.

(5) انظر: ابن هشام (761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مصدر سابق، ص562.

التركيب التّحويّ الذي يعتمدُ مبتدأ واحداً في البنية السّطحيّة، ويعدّد جملةً من الألفاظ التي تتمّم معناه.

فإنّ اعتماد بنية عميقة في التركيب تمثّل المبتدأ لكلّ خبرٍ من الأخبار المتعدّدة، يجعل من التركيب أقوى دلالةً، وينقله من حالة الانفراد التركيبيّ- إن صحّ التعبير- إلى مرحلة التماسك النّصّيّ الذي يفترضُ علاقاتٍ متبادلةٍ بين الألفاظ في التركيب من جانب، وبين الجمل، من جانبٍ آخر، فتمثّل هذه النقلة الفكريّة في النحو العربيّ فضاءً رحباً يتسع إلى أكثر من قوالبَ تركيبيّة، بل وأكثر من نظريّة نحويّة، لتزاوج بين اللفظ والدلالة الكليّة، فيكون تقدير البنية العميقة أدعى للتفكر، وأرجى للارتقاء بمستوى التعبير والتواصل الذي يستعصي معه الخلل فيها أو يضعف عن تأدية المراد من تلك التراكيب.

وهذا الذي رأيناه هو واحدٌ من الأقوال التي أشار إليها سيبويه (180هـ) ، ناقلاً عن الخليل بن أحمد (170هـ)، إذ قال في باب (ما يجوز فيه الرّفع مما ينتصبُ في المعرفة): " وزعم الخليل- رحمه الله- أنّ رفعه [يقصد: هذا عبدالله منطلقٌ]، يكون على وجهين: فوجهٌ: أنك حين قلت: (هذا عبد الله) أضمرت (هذا أو هو)، كأنك قلت: (هذا منطلق أو هو منطلق)، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعا خبراً لهذا، كقولك: (هذا حلوٌ حامضٌ)، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمعَ الطعمين... وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفا على هذا كالوصف، فيصير كأنه قال: عبد الله منطلقٌ. وتقول: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على البدل"[1].

فيُلحظ في قول سيبويه أنّه جمع بين نقل آراء غيره، وتأويله هو أيضاً، فكان حكم الأسماء المتعددة بعد المبتدأ واحداً من أربعة في ما نقله: فهي إمّا خبرٌ لمبتدأ مقدّر، وإمّا خبرٌ للمبتدأ المذكور، وإمّا تخرج عن الإخبار إلى العطف أو البدليّة، ولكن! لماذا نحمّل التركيب التحويّ هذا الاتساع في التأويل، حين يُمكننا أن نوجّهه ضمن شبكة العلاقات التركيبيّة التي تنسجمُ والأصل التركيبيّ للجملة العربيّة؟.

كما أنّه قدّم الرأي القائلَ بتقدير مبتدأ لكل خبرٍ، فجعله أول الوجوه، في حين نجدُ أنّ إشارته إلى إمكانيّة العطف إنّما هي تقديريّة، فالجملة التي لا يوجد فيها حرف عطفٍ يستحيل أنّ نعدّ التعدد من باب العطف كون العطف غائباً في نسقه، وأمّا تقدير البدليّة، فهو خاضعٌ أيضاً لاعتباراتٍ أخرى كالجمود ونحوه، مما قد لا يتوفر في سياقاتٍ تركيبيّة معيّنة، فلم يبقَ إلا أن يكون أحد الوجهين الأوّلين، ونحن نميل إلى تقدير الابتداء في البنية العميقة، تحقيقاً لشبكة العلاقة

(1) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 83/2، 86.

الإسناديّة في التركيب، التي تمثّل منطلقاً لربط الجمل بعضها ببعض في مجمل النّصّ، من جانب، وإثراء النصّ بعمق الدلالة من جانبٍ آخر.

ومن الأبيات الشّعريّة الشّاهدة في هذه المسألة، ما أورده عليّ بن عدلان (666هـ)، في (الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب) وهو:

بعيري مسرعٌ جلدٌ جريءٌ   على الغمرات يقتحم الفراغ (1)

فقال ابن عدلان في موطن الشّاهد في البيت:" البعير معروف واشتقاقه ظاهر، وهو مبتدأ وقد تكرر خبره بعده"(2) ، فهو يورد البيت شاهداً على تعدّد الخبر، ويردفه ببيتٍ آخر أنشده سيبويه (180هـ)، وهو:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي (3)

قال السيرافيّ (385هـ) في شاهد هذا البيت: " والشاهد فيه أنه جعل (مقيظ) خبر ابتداء محذوف، كأنه قال: هو مقيظ"(4) ، وهذا التصريح من السيرافي بالبنية العميقة يؤكد ما ذهبنا إليه، من أنّ الميل إلى عدم تعدّد الخبر يمثل اتجاهاً فكرياً شائعاً في النّحو العربيّ، ويدعم توجّهنا في

(1) هذا البيت تكلفه السيرافي (385هـ) ، وقد صرّح بذلك فقال: " لم يقع إلي من هذا الحرف [يقصد قافية الغين] شيءٌ مما أروم ذكره فيه، فانخرطت في سلك من تكلف ممن تقدّم فقلت: بعيري مسرعٌ جلدٌ جريءٌ   على الغمرات يقتحم الفراغ". انظر: السيرافيّ(385هـ)، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد: شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1974م، 46/2.

(2) علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (666هـ): الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1985م، ص58.

(3) يُنسبُ هذا البيت لرؤبة العجاج (145هـ)، انظر: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المذيل لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وعنوان التحقيق: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980م،257/1، والبيت من الرّجز، وذكر الزّركلي في كتابه الأعلام، عن رؤبة ما نصّه: "رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة، مات في البادية". الزّركليّ (1396هـ)، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: الأعلام، دار العلم للملايين، 2002م، 34/3.

(4) السيرافيّ(385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 46/2. وقال في معنى البت بأنه: " كساء يعمل من الصوف، وجمعه بُتوت، ويقال لبائع البتوت: بتات".

هذه المسألة، مما يجعل من فكرة الواجب النّحويّ في باب المبتدأ والخبر تبتعدُ عن أيّة خروقاتٍ نظريّة تستجدُّ في العلاقة بينهما.

ولا يفوتنا أن نشير إلى مسألة مجيء الخبر مما يستلزم حصول معنيين مترابطين للمبتدأ، كقولهم: (هذا حلوٌ حامضٌ)، أي: مزّ، فإنّ التأويل يشير إلى الجمع بين هذين اللفظين المتغايرين في ا لمعنى، مع اشتراكهما في الحكم المتعلق بالمبتدأ، وأعتقد بأننا في هذه الحال نقصد العطف في المعنى، وبالتحديد العطف بـ (الواو) فهذا ما يدلّ عليه معناه، فإذا كان ثمّة إمكانيّة للتأويل، والتقدير، فلم لم يُقدّرِ النحاة حرف عطفٍ في هذه الحال؟ خاصّة وأنّ من العطف ما لا يستلزم الأحرف، وهوعطف البيان! ، ولسنا ندعو هنا إلى تبنّي تأويل العطف بين اللفظين في المثال السّابق؛ لوجود ما يمنع استبدال واحدٍ بالآخر، وهو لزوم المعنيين للمبتدأ، بخلاف عطف البيان الذي يسمح بالاستبدال.

وإننا إذ نلمح إلى هذه المغايرة في التأويل، نجد بأنّ ثمّة اختلافا في المنهجيّة التي اتبعها النحاة في تقدير البنية العميقة، فهم يعترفون بوجودها في الأسماء كتقدير مبتدأٍ لخبر متعدد، ويعترفون بوجودها في بعض الحروف، كحروف الجرّ التي يقدرون معها أفعالا، في حين لا نجد تقديرا لبنية عميقةٍ مع الأفعال! وهذا موضوعٌ خاصّ يمكن أن يكون بحثا مستقلا يفسر خصائص الفكر النحويّ العربي في تقدير البنية العميقة وأشكالها.

وممّا سبق يظهر كيف أفرزت مسألة تعدد الخبر خرقا لمفهوم الواجب النّحويّ فيها، وجعلته أقرب إلى التجاهل منه إلى اعتماده، خاصّة، وأنّ التأويل قد أخذ مأخذه في هذه المسألة.

ثانياً: الفاعل ونائب الفاعل

- **الفاعل ونائب الفاعل**

لقد مثلت العلاقة بين الفاعل والمبتدأ جدلاً أسفر عن اختلافٍ في المنهج التنظيريّ للنحو العربيّ، ففي حين يُعدُّ الفاعلُ مضارعاً للمبتدأ من حيث مجيء كليهما في موضع المسندِ إليه، والـ موقع الإعرابيّ، إلا أنّ هذه المضارعة لم تُسعفِ الفاعلَ في أن يبقى محتفظاً بوظيفته التركيبيّة حين يتقدّم على المسند، بخلاف المبتدأ، الذي يمتلكُ سلطة الاحتفاظ بوظيفته سواءً أتقدّم أم تأخّر، وما ينطبقُ على الفاعل في هذا الأمر، ينطبقُ على نائب الفاعل الذي يمثّل صورة الفاعل في الإسناد والإعراب.

ويمكن القول بأنّ توجّه النحاة نحوَ تأطير الأحكام المتعلقة بالفاعل ونائب الفاعل قد نحا منحيين، أحدهما يتعلق بترتيب أجزاء الجملة الفعليّة، والآخر يتعلق بصورة إسناد الفعل إلى المسند إليه.

أولاً: التقديم والتأخير

عند ا لحديث عن التقديم والتأخير في الجملة الفعليّة، فإنّ ثمّة ثلاثة أطرافٍ تحضرُ في هذه المسألة: الفعل والفاعل والمفعول به، أو شبه الجملة، وجانب الواجب النحويّ في هذه المسألة يتعلق بإلزاميّة ترتيب الجملة على نحوٍ يضمن سلامة المعنى المقصود بدرجةٍ أولى.

- ترتيب الفعل والفاعل:

وفي هذا الشأن، فإنّ النحاة في بداية التأصيل النحويّ قد قرروا وجوب تأخير الفاعل عن الفعل، واستمرّ هذا التأصيل، بالرّغم من تعرّضه لموقفٍ مخالفٍ خفّفَ من حدّة الترتيب، وأجاز تقديم الفاعل على الفعل، يقول ابن جنّي (392هـ) : " وَاعْلَم أن الْفِعْل لا بُد لَهُ من الفَاعِل، وَلا يجوز تَقْدِيم الفَاعِل على الفِعْل، فَإِن لم يكن مُظْهَرًا بعده فَهُوَ مُضْمَرٌ فِيهِ لا محَالة، تَقول: (زيد قامَ) فـ (زيد) مَرْفُوع بالابْتِدَاءِ، وَفِي (قامَ) ضمير (زيد) وَهُوَ مَرْفُوع بفِعْلِهِ، فَإِن خلا الْفِعْل من الضَّمِير لم تأت فِيهِ بعلامة تَثْنِيَة وَلا جمع؛ لأَنَّهُ لا ضمير فِيهِ، تَقول: (قامَ زيد) وَ(قامَ الزيدان) و(قامَ الزيدون) كله بلَفْظ وَاحِد فِي (قامَ)، فَإِن كَانَ فِيهِ ضمير جئت بعلامة التَّثْنِيَة وَالجمع، تَقول: (الزيدان قاما) و(الزيدون قامُوا)، فالألف فِي (قاما) عَلامَة التَّثْنِيَة وَالضَّمِير وَالوَاو فِي قامُوا عَلامَة الجمع وَالضَّمِير"(1).

(1) ابن جني (392هـ): اللمع في العربيّة، مصدر سابق، ص31-32.

ويمثّل قول ابن جنّي السّابق منهج النّحاة التأصيليّ بشأن ترتيب الفعل والفاعل في الجملة، فهو يقرّ بإلزاميّة وجود فاعلٍ لكل فعلٍ، ويقرّ كذلك بإلزاميّة تأخير الفاعل عن الفعل، وليس ابنُ جنّي ببعيدٍ عن الخلاف بشأن تقديم الفاعل واختلاف القول بإبقائه في دائرة الجملة الفعليّة، أو تحوّل التركيب إلى الاسميّة، وهو يتبنّى ما أصّله في أوّل كلامه، فالفاعل المتقدّم على الفعل خرج إلى الابتداء، ويترتب على هذا التقديم تعويض الفعل بفاعلٍ مضمرٍ، فإمّا أن يكون إضماراً بارزاً، كما في حالتي التثنية والجمع، وإما إضماراً مستتراً في حالة المفرد، وقد يكون الإضمار المستتر مع الجمع، كما في فاعل (نذهب) وهو واجب.

وعلى الجانب الآخر، نتناول الموقف النّحويّ الذي يُلغي الحدود المانعة من احتفاظ الفاعل أو نائب الفاعل بوظيفته النّحويّة، ويُجيز تقديم المسند إليه في الجملة الفعليّة على المسند، يقول الصّبان (1206هـ): " الفاعل لا يتقدم وفيه نظر، وإن أقره البعض وغيره؛ لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل"[1]، وهو هنا يُشير إلى اختلاف الآراء في الموقف من تقديم الفاعل على الفعل، فقوله: (فيه نظر) معناه ما ذكره مباشرة بعد ذلك، إذ قال: (الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل)، وهو حين يذكر هذين الاسمين (الكسائيّ 189هـ) و (الفرّاء 207هـ)، وهو عالمٌ من علماء القرن الثالث عشر الهجريّ، ليقصدُ أنّ علماء النّحو منذ القرون الأولى لديهم هذا التوجّه في تعدّد الآراء في أحكامهم النّحويّة، باختلاف المنهج النّحويّ الذي يتبعونه[2].

وقد ترتب على هذه المخالفة في الموقف من الاسم المرفوع المقدّم على الفعل تسويغ تركيبٍ نحويّ آخر، فالموقف المانع لتقديم الفاعل على الفعل، يُوجبُ أن (تَقول: (الزيدان قاما) و(الزيدون قامُوا)، فالألف فِي (قاما) عَلامَة التَّثْنِيَة وَالضَّمِير وَالْوَاو فِي قامُوا عَلامَة الْجمع وَالضَّمِير)، وهذا هو كلام ابن جنّي(392هـ) الذي سبق عرضه،"وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو: (الزيدان قام) و(الزيدون قام) جائزٌ عند الكوفيين، ممتنعٌ عندَ البصريين"[3].

وقد تعرّض النّحاةُ لهذه المسألة في الشّواهد الشّعريّة، ضمن أبوابٍ نحويّةٍ متفرّقة، تمثّل ملمحاً من ملامح المنهجيّة التي يُقيم النّحاة عليها أصولهم، فمن ذلك قول الشّاعر:

(1) الصّبان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 48/3.

(2) انظر: فوزي الشايب: تقدّم الفاعل على عامله بين وصفيّة الكوفيّين ومعياريّة البصريّين، مجلة دراسات العلوم الإنسانيّة، العدد2- الجزء 17، سنة 1990م، ص132-168.

(3) ابن جني (392هـ): اللمع في العربيّة، مصدر سابق، ص31-32.

صَدَدْتِ فأطوَلتِ الصُّدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدُومُ[1]

فقد أورد سيبويه (180هـ) هذا البيت في معرض حديثه عن "الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها"[2]، إذ يقول: "وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم"[3] ، وأورد هذا البيت شاهداً على ذلك التقديم، كما أنّه أورد البيت نفسه في معرض حديثه عن ما يُستَقْبَحُ من الكلام، وفي كلا الموضعين، يُلحظُ أنّ سيبويه يستخدمُ البيت شاهداً على موقفين نحويّين لا تعارضَ بينهما، مع الاعتراف ضمناً بأنّ موطنَ الشّاهد في البيت وهو: [وصالٌ] لا يخرجُ عن موطن الفاعليّة للفعل [يدومُ].

ويمثّل الموضعان النّحويّان جانبين من جوانب القواعد النّحويّة:

الأوّل: جانب اختصاص بعض الأحرف بالدّخول على الأفعال، والحرفُ هنا (ما) المتصلة بـ (قلّ)، غير أنّ هذا الاختصاص لم يمنع من مجيء الكلام على غير هذه القاعدة، إلا أنّ سيبويه يُجيزُه في الشّعر، كما أوردنا له سابقاً، وهذا يعني أنّ تقديم الاسم على الفعل مع بقاء الفاعليّة له، جائزٌ في ضرورة الشّعر، دون أن يكون ذلك جائزاً في غيره، ودون أن يُغيّر النّحاة موقفهم من منع الفاعل من التقدّم على فعله، ومثلُ ذلك قول المبرّد (285هـ): " وإنَّما قلما للفِعْل وعَلى هَذَا قالَ الشَّاعِر حَيْثُ اضطرّ"[4]، فهو يرى أنّ الحرف (ما) مختصٌّ بالدّخول على الأفعال، ويسوّغ دخولها على الاسم بأنّ من باب تقديم الفاعل على الفعل للضّرورة[5].

وممّا يُلاحظُ على تعليقات النّحويين حول الضّرورة هنا، بأنّهم اعتمدوا على جزئيّةٍ تركيبيّة وهي باب اختصاص بعض الأحرف بالأسماء لتسويغ مخالفة قاعدة أخرى اعتماداً على

(1) هذا البيت من الطويل، وهو البيت الثاني من أبياتٍ مطلعها:

عَرَفتَ وَلم تصرمْ وَأنتَ صَرومُ وَكيفَ تصابي مَنْ يُقالُ حَليمُ، وهو لـ (المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسيّ)، وهو شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، نسبته إلى (فقعس) من بني أسد بن خزيمة. انظر: الزّركليّ (1396هـ)، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، 199/7.

(2) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 114/3.

(3) السّابق نفسه، 115/3.

(4) المبرّد (285هـ)، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، 84/1.

(5) معنى الحروف في كلام سيبويه هو الكلمة على إطلاقها، وهو يقصد (قلما) لأن (ما) وهي الزائدة فقد يأتي بعدها الاسم والفعل والحرف فهي تتصل بـ (إن) فيليها الاسم والفعل، وكذلك تتصل بكثير من الأدوات فلا تختص بالاسم وعليه فالحرف في كلام سيبويه يساوي الكلمة.

هذا الشّاهد، فإن كان تعليق النّحاة هوعلى دخول (ما) على الفعل، إلا أنّهم وظّفوا ذلك للحديث عن ضرورة تقديم الفاعل على الفعل، مما يجعل من موقفهم الفكريّ في تحديد الواجبات النّحويّة شاملاً لجملةٍ من التداخلات بين القواعد النحويّة التي يقرّونها، ومن شأن هذه التداخلات أن تُحدث شيئاً من التناقض الذي يفرض البحث عن مخرج لتسويغه.

الثانيّ: جانب استقباح الكلام في التركيب والخروج من هذا القبح بالتأويل، إذ يقول سيبويه عن البيت السّابق نفسه: " ويحتمِلون قبحَ الكلام حتّى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقيض"[1]، ويؤوّلُ ترتيبَ الجملة في البيت بقوله: " وإنما الكلام: وقلَّ ما يَدوم وصالٌ"[2]، وهذا الموقف الذي يتبنّاه سيبويه هنا، هوَ مكمّلٌ لموقفه السّابق، الذي عدّ به تقديم الاسم على الفعل ضرورةً شعريّة، فمجيء ذلك التقديم في موطن اختصاص بعض الأحرف بالدّخول على الأفعال مستقبحٌ، وإن أجيزَ في ضرورة الشّعر.

وقد خرج آخرون بتأويلٍ غير تأويل سيبويه، إذ تأوّل ابنُ السّرّاج(316هـ) البيت بقوله: "والكلامُ: قلَّ ما يدومُ وصالٌ، وليْسَ يجوزُ أن يُرفع (وصالٌ) بـ (يدومُ) وقد أخَّرهُ، ولكنْ يجوزُ هَذا عندي على إضمارِ (يكونُ)، كأنهُ قالَ: قلَّ ما يكونُ وصالٌ يدومُ على طولِ الصدودِ"[3]، فالخروج من مأزق تقديم الاسم على الفعل بهذا التأويل يُبقي الكلامَ مستقيماً في نظر النّحاة.

وبناءً على ما سبق، يتبيّن أنّ الحكم التحويّ الواجبَ محوطٌ بجملةٍ من العناصرِ المساعدة في تقريره، وليس إجراء الحكم بمعزلٍ عن الواقع الذي تحضرُ فيه اللغة، في قوالبها الحرّة أو قوالبِها المقيّدة، وقد استُسمحَ في ترتيب الفاعل وفعله في القوالب المقيّدة، بينما استُقبحَ فيما سواها، من غير أن يُلغيَ النّحاة حكمهم النّحويّ الواجبَ تجاه موقع الفاعل من فعله، في الوقت الذي تبنّى آخرون التوسّع في الترتيب ومخالفة هذا الحكم.

ولا يفوتنا الإشارة إلى أنّ صياغة النّحاة للقواعد النّحويّة بالاعتماد على الشّواهد النّحويّة، قد تأثّر في منهجيّته، فهناك من لا يقيس إلا على المطرد، وهناك من يتجاوز ذلك ليقيس على النّادر، مما ترتب عليه ذلك الاختلاف الجوهريّ في تقرير حكم وجوب تأخير الفاعل عن فعله، ولولا ذلك الاختلاف المنهجيّ لاعتُمدَ هذا البيت شاهداً على إلغاء حكم الوجوب بشأن التأخير، إلا

(1) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 31/1.

(2) السّابق نفسه، 31/1.

(3) ابن السّرّاج (316هـ): الأصول في النحو، مصدر سابق، 466/3.

أنّ النّحاة، بحرصهم على الابتعاد عن التضارب والتناقض بين الأحكام، جنحُوا إلى التأويل، والقول بالضّرورة، وإبقاء التأصيل النحويّ بعيداً عمّا في هذا الشّاهدِ[1].

ومن الشّواهد الشّعريّة التي تتصل بمسألة تقديم الفاعل على عامله، قولهم[2]:

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُها وَئِيدَا **أجندلا يحملن أم حديدًا**[3]

وموطن الشّاهد هو: قول الزّبّاء (358 ق هـ): (مشيها وئيدا) حيث قدِّم الفاعلُ، وهو قولها: (مشيها) على عامله، وهو الصفة المشبهة (وئيدا)، وهذا ما قاله الكوفيون الذين أجازوا تقديم الفاعل على عامله، أما البصريون فخرّجوا البيت على أن (مشيها) مبتدأ، و(وئيدا) حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: (مشيها يظهر وئيدا)، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، أو على أن (مشيها) بدل من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا، وهما قولها: (للجمال)، ويروى البيت بنصب (مشيها) وجرها، وفي هاتين الروايتين ينتفي الشاهد[4].

- ترتيب الفاعل والمفعول به:

تتطلبُ المركزيّة في الجملة الفعليّة أنْ يُمنح الفعل موقعاً ثابتاً لكونه يستتبعُ فاعلاً ومفعولاً به، فلا فعل في الواقع إلا بفاعل، ويُضافُ المفعول به في تصنيف النحاة حين يكون الفعل متعدّياً، وبناءً على ذلك، جاءت الجملة العربيّة الفعليّة بجملةٍ من الترتيبات التي تُبقي على تصنيفها الفعليّ.

والمفعول به ليس كحال الفاعل، فتقديمُه لا يلتبسُ معه، لأنّه منصوبٌ والفاعل مرفوعٌ، ومن هنا، جاءت مواقف النحاة متعدّدة في أحكامها بشأن تقديمه، ما بين جائزٍ وممتنع وواجبٍ في بعض المواقف[5].

(1) انظر: فوزي الشايب: تقدّم الفاعل على عامله بين وصفيّة الكوفيّين ومعياريّة البصريّين، مصدر سابق، ص132-168. وانظر: مهدي المخزوميّ: في النحو العربيّ- نقد وتوجيه، دار الرّائد العربيّ، بيروت- لبنان، ط2، 1986م.

(2) تنسب هذه الأبيات لـ (الزَّبَّاء)، وهي: الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان ابن أذينة بن السميدع، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة. يسميها الإفرنج Zenobie، توفيت سنة (358 ق هـ). انظر: الأعلام للزّركليّ، مصدر سابق، 41/3.

(3) السير الوئيد: السير على مهل، الجندل: الصخر، والأبيات من الرّجز، قالتها الزباء لما رأت الجمال التي أتتها، وقد حُمِلتْ عليها الرجال في الغرائر، فأوهمها أن ذلك بضاعة. انظر: ابن هشام (761هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 81/2.

(4) انظر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 389/1.

(5) انظر: منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، للمحقق محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 97/2.

ومن هنا، كان الحديث عن هذه المسألة تتمّة للحديث عنّ موقع الفاعل في الجملة الفعليّة، وإن كان المرفوع محلّ اهتمامنا إلا أنّ صورة التقديم والتأخير تتطلب الحديث عن هذه المسألة، علماً بأنّ ورودها في كتب النحو يأتي تحت باب تقديم المفعول به.

ولعلّ موطن الواجبِ النّحويّ في هذه المسألة يحضر في الجانب الآتي:

- وجوب تقديم الفاعل على المفعول به:

وفي هذه المسألة يرى النحاة بأنّ وجوب تقديم الفاعل لا يكون إلا " إذا خيف اللبس نحو: سبق موسى عيسى"[1] ، وما سوى ذلك من تقديمٍ وتأخيرٍ بينه وبين المفعول به فمتجوّزٌ به، بل قد يكون الواجبُ تأخير الفاعل في بعض المواضع، ولكن! قد يُضافُ إلى جملة الواجبات النّحويّة في هذا الشّأن الحديث عن مجيء الفاعل والمفعول به من الضمائر المتصلة، وستتضّح هذه الحالات في العرض الذي يأتي تباعاً.

- وجوب تأخير الفاعل وتقديم المفعول به:

وفي هذه الحال، تجدرُ الإشارة إلى أنّ تقديم المفعول به له صورتان:

الأولى: تقديمه على الفاعل دون الفعل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾[2]، فـ(إبراهيم) في موضع مفعولٍ به مقدّمٍ و (رَبُّ) في موضع رفع على الفاعليّة، ويُلاحظُ في هذه الآية، أنّ الفاعل اتصل به ضميرٌ يعودُ على المفعول به، فبذلك كان تقديم المفعول به واجباً؛ لأنّ الضمير لا يعود إلا على متقدّم.

ويُضافُ إلى تلك الحالات، ما أوجزها سعيد الأفغاني (1417هـ)، وهي:"

1. إذا كان ضميرا والفاعل اسماً ظاهرا مثل: (أكرمني أخوك).
2. أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به مثل: (سكن الدارَ بانيها).

---

(1) محمّد علي السّرّاج: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة خير الدين شمسي باشا، دار الفكر – دمشق، 1983م، ص93.

(2) سورة البقرة: الآية (124).

3. أن يكون الفاعل محصوراً بـ (إنما) فيجب تقديم المفعول به مثل (إنما كسر الزجاج خالد)"[1].

والإيجاز الذي قدّمه الأفغانيّ، إنّما هو مظهرٌ من مظاهر الاختصار في التعامل مع القواعد النّحويّة، التي أرسى دعائمها الأوائل، بعيداً عن الخوض في الأقوال المتناثرة ما بين مجوّزٍ ومانعٍ، فهي خلاصة لا تذهبُ إلى معالجةِ المسألة، كما لو أنها في طور التأصيل، وهذا بدوره يُشيرُ إلى المرحلة الفكريّة التي وصلَ إليها النحو العربيّ، إذ تبنّى كثيرٌ من اللغويّين ما أصّله العلماء السّابقون في مراحل التقعيد الأولى.

والثانية: تقديمه على الفعل والفاعل معاً، ويُجملُ السّيوطيّ (911هـ) حالات وجوب تقديمه على الفعل والفاعل ويجعلها في سبع حالات إذ يقول: "وَقد يجب تَقْدِيمه عَلَيْهِ وَذَلِكَ فِي صور أحدهَا: إذا تضمن شرطا نَحْو: (من تكرم أكرمه) و(أيهم تضرب أضربه)، ثانِيهَا: إذا أضيف إِلى شَرط، نَحْو: (غُلام من تضرب أضْرب)، ثالِثهَا: إذا تضمن استفهاماً، نَحْو: (من رَأيْت؟) و(أيهم لقِيت؟) و(مَتى قدمت؟) و(أيْنَ أقمت؟) سَوَاء كَانَ فِي ابْتِدَاء الاسْتِفْهَام أم قصد بِهِ الاستثبات، هَذَا مَذهَب البَصريين، وَوَافقهُمْ الكوفِيُّونَ فِي الأول، وجوّزوا فِي الثانِي ألا يلْزم الصَّدْر؛ لما حكوا من قوْلهم: (ضرب من منا؟) و (تفعل مَاذَا؟) و (تصنع مَاذَا؟) و (إن أيْن المَاء والعشب؟) جواباً لمن قالَ: (إن فِي مَوضع كذَا مَاء وعشبا)- والبصريون حكمُوا بشذوذ ذَلِك- رَابعهَا: إذا أضيف إِلى اسْتِفْهَام، نَحْو: (غُلام من رَأيْت؟)، خَامِسهَا: إذا نَصبه جَوَاب (أما) إن لم يكن بينهما فاصل، نَحْو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾[2]، سادسها: إذا نَصبه فعل أمر دخلت عَلَيْهِ الفاء، نَحْو: (زيداً فاضْرب)، سابعها: إذا كَانَ مَعْمُول (كم) الخبرية، نَحْو: (كم غُلام ملكت) أي: كثيرا من الغلمان ملكت، وَحكى الأخْفَش أنه يجوز تَأْخِيره عَن الفَاعِل فِي لغَة رَدِيئَة، نَحْو: (ملكت كم غُلام)"[3].

ويُلاحظ على وصف السّيوطيّ السّابق ما يأتي:

إنّ جميع الحالات السّابقة تأتي تحت عنوانٍ واحدٍ هو ارتباط المفعول به بإحدى الكلمات التي لها الصّدارة في الكلام، مثل: أسماء الشّرط، والاستفهام، وهو يذكر الاختلاف بين الكوفيين

(1) الأفغاني (1417هـ) ، سعيد محمّد أحمد: الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر - بيروت – لبنان، 2003م، 267.

(2) سورة الضحى: الآية (9).

(3) السّيوطيّ (911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، 2/8-9.

والبصريين في منح هذه الكلمات الصدارة كما يقول: (وَوَافقهُمْ الكوفِيُّونَ فِي الأول، وجوّزوا فِي الثانِي ألا يلزم الصَّدْر)، وهذا الاختلاف هو مدخل للاختلاف في إقرار الحكم الواجب في هذه المسألة، إذ ينتفي الوجوب إذا انتفت مسألة القول بالتزام الصّدر لتلك الكلمات.

ومن جانبٍ آخر، يعرض السّيوطيّ مظاهر ورود تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، ويذكر الأحكام الصّادرة بحقه، بأنها من باب الشّذوذ، أو اللغة الرّديئة، وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلُّ على اتساع المساحة اللغويّة التي استعملها النّحاة في سبيل وصولهم لتقرير أحكامهم، وأنَّهم لم يقرُّوا بالواجب النّحويّ، بمجرّد تقرير القاعدة، بل كانت هناك أوجهٌ من التحليل للكلام وازنوا فيه بين الأقوال ورجّحوا منه ما ارتقى باللغة أسلوباً ومعنًى، وإن اختلفت منهجيّتهم ما بين متشدّدٍ في السّماع أو متوسّع فيه.

ومن الشّواهد النّحويّة التي استشهدَ بها النّحاة في مسائل أحكام الواجب النّحويّ في هذا الإطار، قول حسّان بن ثابتٍ[1]- رضي الله عنه:

وَلَوْ أنَّ مَجداً أخلدَ الدَّهْرَ واحِداً مِنَ النَّاس، أبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطعِما[2]

وموطن الشّاهد في البيت الشّعريّ، هو: [أبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطعِما]، إذ رأى النّحاة في هذا الموطن تأخيراً للمفعول به (الدّهر) عن الفاعل (مجدُه)، في حين كان الواجب أن يتقدّم لوجود ضميرٍ في الفاعل عائدٍ عليه، والضمير لا يعود على متأخر.

وقد كانت آراء النّحاة في هذا الشّاهد متباينة، فمنهم من عدّه من باب الشّذوذ، ومنهم من عدّه ضرورة لا تجوز إلا في الشّعر، ومنهم من أجازه وأقرّ بصحّته، ويُجمل المرادي (749هـ) هذه الآراء ، إذ يقول: " شذ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه؛ لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، قال المصنف: والنحويون -إلا أبا الفتح- يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسماع، وأنشد ستة أبيات، وأنشد غيره أبياتاً أخر، وذكر لجوازه وجها

(1) هو حسان بْن ثابت بْن المنذر بْن حرام بْن عمرو بْن زَيْد مناة بْن عدي بْن عَمْرو بْن مالك بْن النجار. واسمه تيم اللَّه، بْن ثعلبة بْن عَمْرو بْن الخزرج، الأنصَارِيّ الخزرجي، يكنى أبا الوَلِيد، وقيل: أَبُو عبد الرحمن، وقيل: أَبُو الحسام، لمناضلته عَنْ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويقال له: شاعر رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انظر: ابن الأثير (630هـ)، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين: أسد الغابة، دار الفكر – بيروت، 1989م، ص482.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو منسوبٌ لحسّان بن ثابتٍ رضي الله عنه، ومعناه:" أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر"، محمد محيي الدين عبدالحميد: منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، مصدر سابق، 108/2.

من القياس، وقد أجازه قبله وقبل أبي الفتح، الأخفشُ من البصريين، والطوالُ[1] من الكوفيين، وتأوّل المانعون بعض الأبيات بما هو خلاف الظاهر، وقد أجازه بعضهم في الشعر دون النثر، وهو الإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر"[2].

وبناءً على ذلك، يظهر جليّاً، كيف اختلفت أحكام النّحاة في الواجبِ النّحويّ، مع أنّ تصادمه بواجبٍ نحويّ آخر يقرّره النّحاة، وذلك حين يكون المستندُ الذي يستعمله النّحاة متمثّلاً في السّماع، وكما يذكرُ الصّبّان (1206هـ) في حاشيته أنّه " شاع في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه"[3] ، فلعلّ هذا الشّيوع هو الذي أشار إليه المراديّ من كثرة الشّواهد الشّعريّة على هذه الحالة النّحويّة، ولكنّه يعود فيرى أنّه من الإنصاف أن لا يتعدّى التجوّز في هذه المسألة حدود الشّعر طالما لم يوجد في غيره.

ولكنّ الدّعوة إلى اقتصار الأحكام النّحويّة المأخوذة من الشّعر على الشّعر وحده دون النّثر- وإن كانت مخصوصة في هذه المسألة- فهي قاصرةٌ عن أن تُعمّمَ على جميع المسائل النّحويّة الأخرى، إذ كان جُلُّ الأحكام النّحويّة قد اشتقت من الشّواهد الشّعريّة، ولو كان الأمر كذلك، لاضطرّ النّحاةُ إلى وضع قواعدَ خاصّةٍ بالأمثال، وأخرى خاصّةٍ بالأنواع الأدبيّة المتنوّعة، فالعالم النّحويّ في هذه المسألة، إنّما يُريدُ اقتراحَ حلٍّ للخروج من المعضلة التي شكلتها الشّواهد الشّعريّة أمام التّأصيل النّحويّ الذي فرض ترتيب الجملة الفعليّة بين الفاعل والمفعول به على نحوٍ يضمن سلامة التركيب والمعنى، على حدٍّ سواءٍ، كما يضمن للشعر حضوره على الوزن والقافية التي يُبنى عليها.

وعلى هذا، كان الواجبُ النّحويّ أمام قيود التّأصيل النّحويّ وقيود البناء الشعريّ على مفترق طريقٍ، لم يجد معه النّحاة من بدٍّ سوى الاعتراف بالواقع اللّغويّ والترخّص في الواجب النّحويّ أمام قيد الوزن الشّعريّ، الذي قد يستدعيّ الخروج عن المألوف في الواقع اللّغويّ ليساير

---

(1) انظر ترجمته في الهامش التالي.

(2) المراديّ (749هـ) ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، 2008م، 597/2. وقد ترجم المحقق لـ (الطوال) في المصدر نفسه، 597/2، فقال: " هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي، من أهل الكوفة وأحد أصحاب الكسائي والفراء، كان حاذقاً بإلقاء المسائل العربية، قدم بغداد وأقرأ فيها، وحذق عن الأصمعي، ولم يشتهر له تصنيف، ومات سنة 243هـ".

(3) الصّبّان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 83/2.

شعريّة الشّاعر في ما يصدر عنه من تراكيبَ لغويّة تؤثر فيها جملة من العوامل النفسيّة لحظة إنتاجها.

وأمّا وجه القياس الذي أورده المراديّ في شرحه على ألفيّة ابن مالك ضمن عبارة (وذكر لجوازه وجها من القياس)، فهذا "يعني أنه قاسه على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة"[1] ، ومحاولة النّحاة إقحام القياس في هذه المسألة هو محاولة للتقريب بين المسائل من جانب طريقة التفكير وليس الاستعمال ذاته.

ونقصد بطريقة التفكير هنا، تفكير عالم النحو، من خلال نظره إلى المسألة من زوايا مسائل أخرى، مع وجود مسوّغات لهذا الرّبط، بما يتوفر لديه من مكمّلات عمليّة القياس، وتفكير مستعمل اللغة، الذي يمتلك القدرة على إخراج الكلام وفق الترتيب النّحويّ الذي يجمع بين وضوح المعنى وموافقة الصّواب النّحويّ الكامن في اللغة.

فالقياس في هذه المسألة جاء بصورة قياس منقولٍ على منقولٍ، فحُكمُ النّحاةِ بصوابيّة تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على مفعوله المتأخر، هو حكمٌ بالاعتماد على منقولٍ في الشّاهدِ الذي أوردناه، وفي غيره من الشّواهد المشابهة التي أحلنا إليها، والمقيس عليه هو تلك الحالات التي أحلنا إليها، أيضاً، وتقدّم فيها الفاعلُ المتصل بضميرٍ يعود على مفعوله المتأخّر لفظاً ورتبةً، وهي منقولة أيضاً، فهذه صورةٌ من صور القياس في التفكير النّحويّ، بخلاف صورة القياس الأخرى التي تقيسُ غير المنقول على المنقول.

ويمكنُ القول بأنّ قياس النّحاة المنقولَ على المنقولِ إنما هو الشّكل الآخر للقياس المعتمد في تقرير الأحكام النّحويّة، فهم حين يقيسون بذلك القياس، كأنّهم يُصدرون حكماً بجواز المسألة حين يُواجهون بما يُوجب صورةً نحويّة ما، فيأتي قياسهم ليُخفف من حدود الواجب أو الممنوع، فتدخلُ المسألة حيّز الجواز، أو يُستسمحُ فيها.

ولا يعني ذلك، أنّ قياس غير المنقول على المنقول لا يدخلُ في باب تقرير الأحكام النّحويّة، فالقياس بشكلٍ عام، هو ثاني أصول النّحو المعتمدةِ في تقرير الأحكام النّحويّة، واستنباطها، ولكن كان جديراً أن نُبرزَ هذا التمايزَ في القياس في تقرير الأحكام، لما له من دورٍ في معرفة المنهجيّة الفكريّة التي يسير عليها النّحاة، في تقرير أحكامهم، وما يترتبُ على هذا التنويع في القياس من التأثير في التشدّد أو التخفف من الواجب النّحويّ.

(1) الصّبّان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 84/2. وانظر في المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، المصدر هذا نفسه 85/2-86.

وأمّا على صعيد التفكير الصّادر من عقليّة الإنسان المتحدّث باللغة، فنحنُ أمام رغبةٍ في التحرّر اللغويّ من الالتزام بترتيب الجملة الفعليّة، يمكن تصوّرها في موقف الشّاعر من حدود اللغة ونظامها وحدود الوزن الشّعريّ وقافيته، فهو يحاول أن ينتظم في موقفه اللغويّ أمام جملة من القيود، مع حرصه على تحقيق المعنى أو الدّلالة التي يرغب في إيصالها.

ومن هنا، لم يجد النّحاة بُدّاً من الاعتراف بمجموعة من الحقائق التي تواضع معها الواجبُ النّحويّ كاللهجات والضرورات الشّعريّة، وغيرها، مما أسفر عن تعدّدٍ في الأسس المنهجيّة في التفكير النّحويّ عند العرب.

ثانياً: إسناد الفعل إلى الفاعل ونائب الفاعل

يأتي إسناد الفعل إلى الفاعل أو نائبه، بجملةٍ من الأحكام، التي تضبط العلاقة بينهما في الجملة، ويمكن تسليط الضوء على هذه العلاقة من خلال مسألة التذكير والتأنيث، ويُقصدُ بذلك تذكير الفعل أو تأنيثه بحسب فاعله أو نائب الفاعل، ويكون ذلك بإدخال تاء التأنيث السّاكنة على الفعل الماضي، يقول ابنُ مالك (672هـ):

"تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي نحو: (أبت هند الأذى) لأن الأمر مستغنٍ عنها بالياء، والمضارع مستغن عنها بتاء المضارعة إذا أسند إلى غائبة، وكان حقها ألا تلحق الفعل، لأن معناها في الفاعل، إلا أن الفاعل كجزء من الفعل، فجاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بالفعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في: (تفعلان) و(تفعلون) و(تفعلين)، ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز أن يكون لفظا مؤنثا سمي به مذكر، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث"[(1)].

ويُفهَمُ من كلام ابن مالكٍ السّابقِ ما يأتي:

أوّلاً: التأنيث في الأفعال

إذ إنّ علامة التأنيث التي تدخلُ على الأفعال هي تاء التأنيثِ السّاكنة، ولا تدخلُ إلا على الفعل الماضي، ولا يعني ذلك أنّ فعل الأمر أو الفعل المضارع ليس لهما ما يدلّ على المؤنث، ولكن! هذه العلامة بالتحديد هي ثالثة العلامات المتفق عند النحاة على دلالتها على المؤنث إلى جانب الألف المقصورة والألف الممدودة، يقول ابن مالك (672هـ): "لما كان التذكير أصلا

(1) ابن مالك (672هـ): شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، 2/594-595.

استغنى عن علامةٍ، بخلاف التأنيث فإنه فرع فافتقر إلى علامٍ، وهي: تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة"[1].

وأمّا الفعل المضارع وفعل الأمر، فلهما ما يدلّ على المؤنّث ولكنّ ذلك ليس من علامات التأنيث وإنما تحمل دلالته بالإضافة إلى دلالةٍ أخرى، وذلك مثل: (تاء المضارع) فهي حرفٌ من حروف المضارعة الدّالة على الزّمان وتدلّ على المؤنث حينَ يكونُ فاعلها مؤنثاً، و(ياء المخاطبة) في الأمر وهي ضميرٌ متصلٌ من الأسماء المعرفة، وهي إلى جانب ذلك خاصّة بالمؤنثة المخاطبة.

ثانياً: التأنيث في الأسماء

ويُشيرُ ابن مالك إلى مسألة تأنيث الفاعل، وأنّه على درجةٍ غير موثوقةٍ، ويعني ذلك، أنّه قد يأتي اللفظ حاملاً لوا حدةٍ من علامات التأنيث ولكنّه يُستعمل في الدّلالة على المذكر، وهذا مما يُعبّر عنه في البحث النّحويّ بـ (الحقيقيّ والمجازيّ)، ويتفرّع عنه جملة من المسائل، يقول الأنباريّ (577هـ): " اعلم أن المُذكر أصل للمؤنث، وَهُوَ ماخلا من عَلامَة التَّأنِيث، لفظاً وتقديراً، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ: أحدهمَا حَقِيقِيّ، وَالآخر غير حَقِيقِيّ، فَأما الحَقِيقِيّ، فَمَا كَانَ لَهُ فَرْج الذّكر، نَحْو (الرَّجُل) و (الجَمَل)، وَأما غير الحَقِيقِيّ، فَمَا لم يكن لَهُ ذَلِك، نَحْو: (الجِدَار) و (العَمَل)، والمؤنث مَا كَانَت فِيهِ عَلامَة التَّأنِيث، لفظا أو تَقْديرا، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ حَقِيقِيّ وَغير حَقِيقِيّ، فَأما الحَقِيقِيّ، فَمَا كَانَ لَهُ فَرْج الأُنْثى، نَحْو (المَرْأة) و (النَّاقة)، وَأما غير الحَقِيقِيّ، فَمَا لم يكن لَهُ ذَلِك، نَحْو: (القِدْر) و (النَّار)[2].

ومن هنا، كانت العلاقة بين تأنيث الفعل والفاعل، أو نائب الفاعل، هي التي يسعى الحكم النّحويّ إلى تنظيمها وتحديد الواجب والممنوع فيها، وبذلك تبرز أهمّيّة الحديث عن هذه المسألة في هذا المبحث، ونجعلها على النّحو الآتي:

- **تأنيث الفعل مع الفاعل:**

ويُقصدُ بذلك إلحاق تاء التأنيث السّاكنةِ للفعل الماضي، أو تاء المضارعة مع الفعل المضارع أو ياء المخاطبةِ مع فعل الأمر، وذلك حين يكون الفاعلُ مؤنثاً مفرداً، كأن تقول:

(1) ابن مالك (672هـ): شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، 1733/4.

(2) الأنباريّ (577هـ) ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، ط2، 1996م، ص65.

اجتهدتْ فاطمةُ وتجتهدُ فاطمةُ، واجتهدي، مع مراعاة حال المثنى والجمع وفق الأحكام التي سبق الحديث عنها، وفق رأي ابن جنّي (392هـ).

ومن أبرز الحالات التي نتناولُ فيها تأنيث الفعل مع الفاعل ما يأتي:

1. أثر العلاقات التّركيبيّة في تأنيث الفعل مع الفاعل

يُمكنُ القولَ بأنّه وردَ في كلام النحاة قديماً ما يُعبّر عن هذه الفكرةَ، وقد شرحَ السّيرافيّ (385هـ) كلاماً لسيبويه (180هـ) في هذه المسألة[1]، فقد جاء في شرح أبيات سيبويه (180هـ) للسّيرافيّ (385هـ) ما نصّه: " قال سيبويه: ومثل قولهم: (من كان أخاك؟)؛ قول العرب: (ما جاءت حاجتك؟)، يريد: إنه مثله؛ لأن (من) مبتدأ، وفي (كان) ضمير ممن هو اسم كان، و(أخاك) خبر كان، وكذا: ما جاءت حاجتك: (ما) مبتدأ، وفي (جاءت) ضمير يعود إلى (ما)، و(حاجتك) خبر (جاءت)، و(جاءت) في الكلام بمنزلة صارت، وقال سيبويه: ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث صارت (الحاجة)، يريد: أن القياس أن تقول: (ما جاء حاجتك؟)، لأن (ما) اسم مذكر مبهم، يقع على كل شيء سوى ما يعقل، وينبغي أن يكون فعله مستعملاً على لفظ التذكير والإفراد لأن (ما) مذكر مفرد، وإن كان يقع على أشياء مختلفة: من مذكر ومؤنث واثنين وجماعة، وفي (جاء) ضمير يعود إلى (ما) فكان ينبغي أن يقول: ما جاء حاجتك، ولكنهم أنثوا الفعل وإن كان فاعله ضميراً مذكراً، لأن الخبر مؤنث، والخبر اسم هو الاسم، فلما كان الخبر هو الاسم والخبر مؤنث؛ أنثوا الفعل لأجل خبره، لأن الاسم والخبر لشيء واحد، وألزموا (جاءت) علامة التأنيث"[2].

فسيبويه-هنا- يريدُ بأنّ تأنيث الفعل واجبٌ وإن كان الفاعلُ ضميراً مذكراً، بسبب العلاقة التركيبيّة للكلمات في الجملة، فليست الكلمة بمنعزلةٍ عن تلك العلاقة، التي تقتضي أن تُضافَ لاحقةُ التأنيث للفعل بسببها؛ لتناسبَ الكلمة المؤنّثة اللاحقة، على الرّغم من كونها ليست هي الفاعل.

ومن هنا، يؤسّس سيبويه لمسألة تأنيث الفعل، باعتبارها مسألة تركيبيّة، تفرضُ قيودها على الفعل والفاعل، حين يقتضي الأمرُ ذلك، وإن كان القياس كما ورد في شرح السّيرافيّ أن يتطابق الفعل مع الفاعل في هذه المسألة، فالعلاقة التركيبيّة، لها أثرها في هذه المسألة.

(1) انظر: سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 50/1، وما بعدها.

(2) السّيرافيّ (385هـ) ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد: شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1974م، 40/1.

ومن المسائل الأخرى التي تعبّر عن أثر التركيب أو العلاقات التركيبيّة في تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث، مسألة الفصل بين الفعل والفاعل، يقول ابن مالك (672هـ): " وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[1] فمن أجل الفصل بالمفعول، مع أن (مؤمنات) صلة الألف واللام، والألف واللام بمعنى التي، وهي اسم جمع والفعل مسند إليه فلا تلزم التاء... وقولي: (ولحاقها مع الحقيقي المقيد) ، نبّهت به على أنّ الفصل بين الفعل والفاعل يبيح حذف التاء من فعل ما حقه أن يلازم فعله التاء، وأن الفصل إن كان بغير (إلا) فلحاق التاء أجود، وإن كان بـ(إلا) فإسقاطها أجود"[2].

فهذه المسألة وإن كانت لا تُعبّر عن وجوب تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث، إلا أنّها تدلل على أنّ التركيب له أثره في تحديد مدى الحكم بوجوب التأنيث أو بجوازه، إذ هو من المتعارف عليه- كما يُشير ابن مالك- أنّ تأنيث الفعل واجبٌ مع الفاعل المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً، إلا أنّ العلاقات التركيبيّة التي أزاحت المباشرة بين الفعل والفاعل قد كسرت الرّابطة التي تُلزمُ الفعل بمطابقة الفاعل في التأنيث، والآية التي استشهدَ بها ابن مالك واضحة في التدليل على هذا القول.

وبذلك يمكنُ القول بأنّ العلاقات التركيبيّة قد جعلت سلطة التأثير على الفعل تنتقل من الفاعل إلى غيره من المفردات ذات الوظائف النّحويّة الأخرى، فيؤنّث الفعلُ اعتماداً عليها وجوباً كما في كلام سيبويه في قولهم: (ما جاءت حاجتك؟)، وهنا يبرز الحكمُ النّحويّ الواجب في إلزاميّة التأنيث بالاعتماد على غير الفاعل في ذلك.

ومن جانبٍ آخر، يتخفف الوجوب النّحويّ في هذه المسألة حين تتدخّل الوظائف النّحويّة الأخرى في الفصل بين الفعل وفاعله، فيتجوّز النحاة في ذلك، كالفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به، كما مرّ سابقاً، وهذا مما يؤكد ما ذهبنا إليه من تأثير العلاقات التركيبيّة على تأنيث الفعل مع الفاعل وجوباً أو جوازاً.

ويتضحُ موقف النحاة من الحكم النّحويّ الواجبِ بتأنيث الفعل في تخصيصهم الواجبَ في مسألتين، ذكرهما الجوجريّ(889هـ)، إذ قال: " الأولى: أن يكون الفاعل أو نائبه ضميراً مؤنثاً، سواء كان تأنيثُ مفسره حقيقياً، نحو: (هندٌ قامت أو تقوم)، و(هند ضُربت أو تُضرب)، أو

(1) سورة الممتحنة: الآية (10).

(2) ابن مالك (672هـ) ، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م، 2/113-114.

مجازيا، نحو: (الشمس طَلعتْ أو تَطلُعُ)، و(أطلِعتْ أو تُطلع)... الثانية: أن يكون حقيقيّ التأنيثِ متصلاً بالفعل، نحو: (قامتْ هند أو تَقومُ هند)، و(ضُربتْ هند أو تُضرَب هند)... والتزمت (التاء) في فعل المثنى والمجموع المؤنث الذي واحده حقيقي التأنيث، نحو: (قامت الهندانِ والهنداتُ)؛ لسلامة نظم واحده"[1].

فمسألة تأنيث الفعل وجوباً حصرها النّحاة في كون الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقيّاً أو مجازيّاً، أو حقيقيّاً متصلاً بالفعل، وما سواهما فله حكمه النّحويّ الذي لا يصلُ إلى درجة الواجبِ، فيكون جائزاً راجحاً أو جائزاً مرجوحاً[2].

2. أثر كثرة الاستعمال في تأنيث الفعل مع الفاعل

وفي هذا الشأن، نُشيرُ إلى مسألة تأنيث الفعل مع الفاعل المذكر، وفي ذلك يوردُ السّيرافيّ (385هـ) في كتابه شرح أبيات سيبويه (180هـ)، ما نصّه: " قال سيبويه في باب (كان): وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق بعربيته: (اجتمعت أهل اليمامة)؛ لأنه يقول في كلامه: (اجتمعت اليمامة)، والمعنى: (أهل اليمامة) فأنث الفعل وجعله في اللفظ لليمامة؛ فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام، يُريد سيبويه أن العرب قالت: (اجتمعت) فأنثوا لأن الفاعل مؤنث وهو اليمامة، فأنثوا على اللفظ، ومعنى الإخبار هو عن أهل اليمامة، وقال بعضهم - بعد استمرار لفظهم على تأنيث الفعل في (اجتمعت اليمامة): (اجتمعت أهل اليمامة)، فترك علامة التأنيث، وقد جعل الفعل للأهل، وكان ينبغي أن يذكر؛ لأن الفاعل هو الأهل، والأهل مذكر، وهو في المعنى فاعل، فلم يذهبوا بالتأنيث إلى اللفظ ولا إلى المعنى، لأن الأهل مذكر في اللفظ والمعنى، ووجه قولهم: (اجتمعت أهل اليمامة)؛ أنهم لما أثبتوا التاء في قولهم: (اجتمعت اليمامة)، وأكثروا استعمال هذا الكلام، ثم أدخلوا الأهل؛ تركوا التاء في قولهم (اجتمعت) ثابتة على ما كانت عليه"[3].

إنّ الشّرح السّابق واضحٌ في عرضه للمسألة ابتداءً من رأي سيبويه (180هـ) ومروراً بواقع استعمال العرب، وتفسير ذلك الاستعمال، وانتهاءً بالتفسير الذي نجده من النّحاة في هذه المسألة، فالتأنيث واقعٌ في استعمال العرب فيما حقه التذكير، غيرَ أنّ النّحاة فسّروا هذه المخالفة على أنّها من كثرة الاستعمال الذي أوجدَ لدى المتحدّثين باللغة منهجاً متفقاً عليه فيما بينهم، في التخاطب والإدراك للمقصود من هذا التخاطب.

(1) الجوجريّ (889هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، 346/1.

(2) انظر: السّابق نفسه، 345/1.

(3) السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 97/1. انظر في كلام سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 53/1.

فيُلاحظُ بأنّ النحاة وقفوا أمام هذا الاستعمال موقف المعترفِ بفصاحة اللغة، أو صوابيّة اللغة- إن صحّ التعبير- ولم يبدُ منهم سوى تقديم التفسير الذي يوضّح سبب مجيء هذا التركيب على خلافِ القاعدة التي ارتضوها، ولذلك تجدُ سيبويه يحترزُ في كلامه الذي نقلناه سابقاً، إذ يقول: (وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق بعربيته)، فهو واثقٌ بأنّ هذا التركيب موثوقٌ به لكونه عربيّاً منقولاً عمّن يوثقُ بعربيّته، فلا يسع النّحويّ سوى القبول به والقول به، وبذلك، لا مجال لحكمٍ واجبٍ أو لحكمٍ جائزٍ على هذا القول، وإنّما يمثّل في ذاته أصلاً ومستنداً يُحكمُ به على صوابيّة ما سواه في الاستعمال الموافق له.

ومن هنا، كانت منهجيّة النّحاة تقرُّ بحركة اللغة وصيرورتها الزّمانيّة والمكانيّة، مما يجعلُ التأثيرَ الاستعماليَّ يصاحبُها ويغيّرُ من معالمها، ولعلّ هذا الفهمَ هو الذي أدّى بهم إلى التشدّد في تحديد الأماكن والأزمنة التي تقبلُ العربيّة المستعملة فيها أن تكونَ شاهداً يمكن تقعيدُ اللغة بالاعتماد عليه.

ولا يفوتنا أن نشيرَ إلا أنّ الاستعمال، لا يعني مخالفة الأصل، فالتفسير الذي قدّمه النحاة لمجيء الفعل مؤنثاً في مثل هذا الاستعمال، كان باعتبار الأصل، أي: أصل التركيب الذي كان الفعل فيه مؤنثاً مع المؤنث، وما دخول الفاعل المذكر هنا، سوى نوع من مجازيّة اللغة التي سوّغَ معها النّحاة هذا الاستعمال.

وممّا سبق، يظهرُ أنّ الفاعل قد ضعفت سلطتُه في جانب التأثير على تأنيث الفعل، حين تستدعي العلاقات التركيبيّة ذلك، غير أنّ ذلك لا يعني إلغاء وجوده وظيفيّاً أو تأثيراً بالكليّة، فإن حصل تأنيث الفعل بسلطةٍ غير سلطته، إلا أنّه يبقى حاضراً بوظيفته باعتباره ركناً من أركان الجملة الفعليّة.

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ تأنيث الفعل ناشئٌ عن تأنيث الفاعل أصلاً، وليس التأنيث أصلاً في الفعل، يقول ابن جنّيّ (392هـ): " الفعل لم يكن في القياس تأنيثه، ألا تراه مفيدًا للمصدر الدال على الجنس، والجنس أسبق شيءٍ إلى التذكير، وإنما دخل علم التأنيث في نحو: (قامت هند وانطلقت جمل)؛ لتأنيث فاعله، ولو كان تأنيث الفعل لشيءٍ يرجعُ إليه هو، لا إلى فاعله؛ لجاز: (قامت زيد وانطلقت جعفر)"(1).

(1) ابن جنّيّ (392هـ): الخصائص، مصدر سابق، 247/3.

- تأنيث الفعل مع نائب الفاعل

وتأنيث الفعل مع نائب الفاعل، هو تتمّة للحديث عن تأنيث الفعل في الجملة الفعليّة، وهي تتمّة لازمة تقتضيها طبيعة التغيرات التي تطرأ على الجملة الفعليّة حين تتحوّل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، فلو افترضنا وجود جملةٍ نحو: (ركبَ المسافرُ الطائرةَ) إذ نُلاحظُ تذكير الفعل؛ لكون الفاعلِ مذكراً، وحينَ نحذفُ الفاعلَ ونُنيبُ محله المفعول به (المؤنث)، فإن الجملة تصيرُ: (رُكبتِ الطائرةُ)، فيؤنث الفعل بذلك.

و تزدادُ المسألة تعقيداً، حين تحتوي الجملة على أكثرَ من مفعولٍ، أو حين ينوبُ عن الفاعلِ شبه جملةٍ متعلقة بنائب الفاعل، ولا يُقصدُ بتعقيدِ المسألة في الجانب الاستعماليّ- الذي يستدعي ملاءمة تأنيث الفعل ضمن علاقاته في الجملة- فحسب، بل ومن جانب النحاة، أيضاً، في تأويلهم لصاحب الأحقيّة في تأنيث الفعل أو تذكيره، أهي للمفعول الأوّل، أم للثاني؟ ونحو ذلك.

وللنحاة في هذه المسألة أقوالٌ من حيث المستحقّ للنيابة عن الفاعل، فهم يُجيزون نيابة المصدر والجارّ والمجرور والظرف، بالإضافة إلى المفعول به من غير هذه الأصناف، يقول الصّبّان (1206هـ): " إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لواحد منهما، وقيل: المصدر أولى، وقيل المجرور، وقال أبو حيان ظرف المكان"[(1)].

وكما يُلاحظُ، فإنّ آراء النحاة اتجهت إلى القول بوجود الأولوّية بتحقيق النيابة من هذه الأشياء حين تجتمع، ولم يَرِدْ إلزامٌ واجبٌ في تقديم أحدها على الآخر برأيهم- على خلاف- إلا حين ينبغي أمن اللبس في أداء المعنى وقبوله، يقول الصّبّان (1206هـ)، في تعليقه على جواز نيابة المفعول الثاني، ممثلاً: " نحو: (كُسِيَ زيدًا جبةٌ)، و(أُعطِيَ عمرًا درهمٌ)، بخلافِ ما لم يُؤمَنُ التباسُه نحو: (أعطيتُ زيدًا عمرًا)، فلا يجوز- اتفاقًا- أن يُقال فيه: (أُعطِيَ زيدًا عمروٌ، بَل يتعيّن فيه إنابة الأول؛ لأن كلاً منهما يصلحُ لأنْ يكونَ آخذًا"[(2)]، فالواجبُ في هذه المسألة إنابة المفعول الأوّل حين لا يُؤمنُ اللبس، وما سوى ذلك فلا وجوبَ في هذه المسألة[(3)].

وقد يُقالُ بأنّ مسألة تأنيث الفعل ستكون وسيلة من وسائل أمن اللبس في مثل هذه الحال، وهذا ما أشار إليه الصّبّان بأنه: " قد يُتوهَّمُ أنّه لو كان المفعولُ الثانِي مؤنّثاً وأُنيب منابَ الفاعل وأُنِثَ الفعلُ لذلك، أن اللبس يندفع، وليس كذلك؛ لأن غاية ما يدل عليه تأنيثُ الفعلِ أنَّ المؤنَّث هو

(1) الصّبّان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 98/2.

(2) السابق نفسه، مصدر سابق، 98/2.

(3) انظر: ابن هشام (761هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، ص207.

النائبُ، ولا يلزمُ من مجيئه نائباً، أنّهُ المفعولُ الثاني؛ لجواز أنه الأول"(1)، فهذا القول يوضّح مسألتين:

الأولى: أنّ أثر تأنيث الفعل لا يتعدّى الدّلالة على نائب الفاعل، كما هو الحال مع الدّلالة على الفاعل، وهذا تأكيدٌ لموقفِ النّحاة من علامة تأنيث الفعل بأنها ليست أصلاً، بل هي فرعٌ أُتيَ به لبيان جنس الفاعل أو ما يقومُ مقامه.

الثانية: يتضح من الكلام السّابق أنّ تأنيث الفعل لاحقٌ لإنابة الفاعل، وليس العكس، أي: أنّ اهتمام النّحاة هو بتحديد النّائب عن الفاعل أوّلاً، ثمّ يأتي الحديث عن مطابقِ الفعل له أو عدمها، فلا يُنظر إلى الفعلِ في الأهمّيّة البحثيّة قبل النّظر في المستحقّ للإنابة عن الفاعل.

ولكن! أين تذهب مسألة العلاقات التركيبيّة في هذه المسألة؟ وهل يجوزُ حصول التقديم والتأخير في ترتيب النائب عن الفاعل والمفعول الثانيّ؟.

إنّ الحديث عن هذا الجانب يستدعي الإشارة إلى أنّ العلاقة الإسناديّة بين الفعل ونائب الفاعل، لا تنتفي وإن اختلفت المطابقة في التأنيث أو التذكير، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، بأنّ الفاعل يبقى محتفظاً بوظيفته النّحويّة، وإن انتفت سلطته على تأنيث الفعل أو تذكيره.

وأمّا ترتيب الجملة المبنيّة للمجهول، التي تحتوي على نائب فاعلٍ ومفعولٍ، فقد أشار النّحاةُ إلى أنّ الجملة بهذه الحالة تأخذ الأحكام التي أخذتها الجملة المبنيّة للمعلوم، من جواز تقديم المنصوب وهو أحد المفعولين على المرفوع وهو نائب الفاعل الذي أخذ حُكمَه، وهذا واضحٌ من الأمثلة التي وردت في ما سبقَ، نحو: (أُعطيَ زيداً جبّة)، فهذا مثالٌ أورده النّحاة مجوّزينه من حيث انتفاء اللبس في تحديد المفعول به، ويمكن الاستفادةُ منه في القول بجواز التقديم والتأخير في ترتيب المفعول الثاني أو الأوّل بحسب ما تقتضيه الدّلالة، مع نائب الفاعل.

ولو افترضنا مثالاً نحوَ: (أعطيتُ فاطمةَ كتاباً)، لكان بناؤه للمجهول على النّحو الآتي:

- أُعطيَتْ فاطمةُ كتاباً.
- أعطيتْ كتاباً فاطمةُ.
- كتاباً أعطيتْ فاطمةُ.

فهذه ثلاثةُ احتمالاتٍ جائزةٍ في هذه الحال، مع ملاحظةِ أنّ تأنيث الفعل بقي مرتبطاً بالاسم المرفوع وهو (نائب الفاعل) على اختلافِ موقعه الترتيبيّ في التركيب، ويؤكد صحّة هذا المثال

(1) الصّبّان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 98/2.

الذي أوردناه قول ابنُ هشام (761هـ): " يُقام المَفْعُول بهِ مقام الفَاعِل فيُعْطى أحْكَامَه كلهَا، فيصير مَرْفوعاً بعد أن كَانَ مَنصُوبًا، وعمدة بعد أن كَانَ فضلة، وواجب التَّأخِير عَن الفِعْل بعد أن كَانَ جَائِز التَقدِيم عَلَيْهِ"(1)، فقوله: (فيُعْطى أحْكَامَه كلهَا) يعني جواز ما يجوز على الفاعل والمفعول به في الترتيب، وقد مرّ معنا كيف كانت مساحة العلاقة التركيبيّة ذات سعةٍ في ترتيب المفعول به والفاعل، فتارةً تأخّر المفعول به على الفعل والفاعل، كما هو الأصل، وتارةً تقدّم عليهما، وتارةً تقدّم عل الفاعل وحده.

وهكذا، يتضح لنا كيفَ كان الواجبُ النّحويّ في مسائل الفاعل ونائب الفاعل يأخذُ منحاه من أسس العلاقة الإسناديّة التركيبيّة، من جانبٍ، ومن جانبٍ آخرَ، اعتمد النّحاةُ على الواقع الاستعماليّ الذي يظهر على ألسنة المتحدّثين، مما يجعلُ تشدّدهم في تقرير الواجب النّحويّ يتزعزع أمام تنوّع الصور التركيبيّة، وتنوّع الوقائع الاستعماليّة، في انفتاح لغويّ يمثّلُ نموذجاً متبصّراً في التفكير النّحويّ الذي يؤطر اللغة ويُساير حركتها الدّائبة في تطورها واستمرارها.

(1) انظر: ابن هشام (761هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، ص207.

ثالثاً: المبتدأ المنسوخ

اسم كان وأخواتها

- **المبتدأ المنسوخ**[1]

يأتي الحديث في هذا المبحثِ ليستكشفَ الصّور التي عرضها النّحاة لمواطن الوجوب النّحويّ في مسألة المبتدأ المنسوخ، وقد سبق أن تناولنا حدوده النّحويّة، التي صُنّفت في خمسة عناوين متفرّعة منه، تدور في حلقة الإعراب المرفوع، وهي:

- اسم كان وأخواتها
- اسم (ليسَ)
- اسم (ما النافية) العاملة عمل (كان)
- اسم (لا النافية) للواحد
- اسم (كاد) وأخواتها من أفعال المقاربة والرّجاء والشّروع

وإن كانت هذه المفاهيم النّحويّة لا تنفصل في علاقاتها التركيبيّة عن قسيمها في الارتباط بالنواسخ، وهو الخبر المنسوخ، إلا أنّ اقتصارنا على إبراز هذه المفاهيم، هو من باب الالتزام بمجال بحثنا الذي نقوم به، ونسعى من خلاله إلى دراسة الجانب المرفوع في التراكيب النّحويّة بصورة متكاملة تضمن تشكيلَ تصوّرٍ شاملٍ لأبعادِ الوجوبِ النّحويّ فيها.

ولذلك؛ فإنّ دراسة هذه الوظائف أو الحدود النّحويّة يستلزم تحديد موقعها ضمن التركيب بأكلمه، مما يجعل من حديثنا عن الواجب النّحويّ في هذه المرفوعات يشملُ الجزء الآخر؛ بما يمتلكه من أهمّيّة في التركيب واكتمال صورة العلاقات بين مفردات ذلك التركيب، تماماً كما تعرّضنا للواجب النّحويّ في الفاعل، إذ لزمَ الأمرُ الحديثَ عن المفعول به، رغم كونه من المنصوبات، وكذلك الحديثَ عن الفعل، رغم كونه خارجاً عن اهتمام بحثنا.

أوّلاً: (اسم) كان وأخواتها

تُثير (كان وأخواتها) الحديث عن مسألة تصنيف الجملة العربيّة، أسميّة هي أم فعليّة؟ ولعلّ تسمية هذه الأفعال بـ (النّواسخ) توضّح الاعتبار النّحويّ الذي قدّمه النّحاة فارتأوا به أن تكون هذه الجملة اسميّة؛ كونها تنسخ المبتدأ والخبر، يقولُ ابنُ هشام (761هـ): "اسْم كَانَ وَأَخَوَاتهَا الاثنتي عشرَة الْمَذْكورَة فَإِنَّهُنَّ يدخلن على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فيرفعن الْمُبْتَدَأ وَيُسمى اسمهن

(1) انظر في اختيار مُسمّى المبتدأ المنسوخ، ما أوردناه في دراسة المفاهيم في الفصل الأوّل، ص48.

حَقِيقة وفاعلهن مجَارًا وينصبن الخَبَر وَيُسمى خبرهن حَقِيقة ومفعولهن مجَارًا"[(1)]، فكلامُ ابن هشام واضحٌ في الإشارة إلى اسميّة الجملة المدخول عليها بـ (كان وأخواتها)، وأمّا إشارته إلى الاعتبار الحقيقيّ والمجازي في تشبيه اسمها وخبرها بالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول، فهو مما أشرنا إليه سابقاً تشبيهٌ باعتبار الحركة الإعرابيّة، وهو نوعٌ من أسلوب التقريب في الفهم لدى النّحاة؛ لتسهيل تصور تركيب الجملة العربيّة بمختلف أصنافها.

كما أسموها أيضاً، أفعالاً ناقصة؛ كونها لا تكتفي بمرفوعها، وهذا القول، مع كونه شائعاً؛ إلا أنّه يعكس شيئاً من صور التفكير النّحويّ لدى العرب، الذي اهتمّ بتفسير طبيعة عمل الأدوات وتخصيص تسمياتٍ لها من واقع عملها.

ولذلك، فقد كانت (كان وأخواتها) موضعَ اهتمام النّحاة في تقدير الواجب والجائز فيما يتعلّق بأجزائها، ابتداءً بالفعل النّاسخ، ومروراً بالاسم المنسوخ، وانتهاءً بالخبر المنسوخ، مع ملاحظة تأثير التركيب النّحويّ على هذه الأجزاء الثلاثة، وأنّ الأحكام النّحويّة قد استوعبت العلاقات التركيبيّة القائمة بينها، وتعدّدت في صورها؛ بما يَفسحُ المجال لفهم منهجهم في تبنّي القاعدة النّحويّة، وتعميمها.

وبناءً على ما سبق، يُمكن القول بأنّ اتجاه الأحكام النّحويّة الواجبة في (اسم كان، وأخواتها)، قد سار في الجوانب الآتية:

1. التّعريف والتّنكير

تُعدّ مسألة التعريف والتنكير من أوّليات المسائل التي تخصّ الجملة العربيّة بشكلٍ عام، والاسميّة بشكلٍ خاص؛ ذلك أنّ النّحاةَ قد أجمعوا على أنّ أصل المبتدأ أن يكون معرفةً والخبرُ نكرةً، مع جواز مجيئ المبتدأ نكرةً في مسائل أشاروا إليها، وتعرّضنا لها عند الحديث عن الأحكام النّحويّة الخاصّة به.

وبذلك؛ يُتوقعُ في جملة (كان وأخواتها) أن يأخذَ هذا البعدُ مجراه كما في الجملة الاسميّة قبل نسخها، يقولُ المبرّدُ (285هـ): " اعْلَم أنه إذا اجْتمع فِي هَذَا البَاب معرفة ونكرة، فالَّذِي يُجْعَل اسمَ كَانَ المعرفة؛ لأن المَعْنى على ذَلِك؛ لأَنَّهُ بمَنْزِلَة الابْتِدَاء وَالخَبَر... ألا ترى أنّك لو قلت: (كَانَ

---

(1) ابنُ هشام (761هـ) ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، ص239.

رجلٌ قائِماً)، و(كَانَ إنسَانٌ ظريفاً) لم تفد بهَذَا معنى؛ لأن هَذَا مِمَّا يعلم النَّاس أنه قد كَانَ وَأنه مِمَّا يكون وَإِنَّمَا وُضعَ الخَبَر للفائدة"[1].

فيُلاحظُ على قول المبرّد أنّ الأصل في التعريف والتنكير الحاصل بين اسم كان وخبرها، هو الاعتبار ذاته الذي مُنحَ للمبتدأ والخبر من قبل، فالأوّل واجب التعريف، والتنكير للثاني، وأبرز ما يُحكمُ بهذا الحكمُ حين تجتمعُ النكرةُ والمعرفةُ في جملةٍ واحدةٍ، كما مثّل المبرّدُ لذلك.

وتُطالعنا بعض الشّواهد التي ساقها النّحاة على مسألة التعريف والتنكير في (اسم كان)، ويظهرُ لنا من هذه الشّواهد مخالفة ما جاء من اعتبار التعريفِ واجباً في حكم (اسم كان)، ومن ذلك:

كَأنّ سلافةً من بَيتِ رَأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وَمَاء[2]

لقد ورد هذا الشّاهد- إلى جانب شواهد أخرى- في موطنِ الإشارة إلى مجيء (اسم كانَ) نكرةً، يقول الخليل بن أحمد (170هـ): "وَرُبمَا جعلوا النكرَة اسْماً والمعرفة خَبراً فَيَقُولونَ: (كَانَ رجلٌ عُمَرا)، إلا أن النكرَة أشد تمَكنا من المعرفة؛ لأن أصل الأشْيَاء نكرَة وَيدخل عَلَيْهَا التَّعْرِيف، وَالوَجْه أن تجْعَل المعرفة اسْماً والنكرة خَبراً"[3].

وعلّل النحاة هذا الشّاهد حفاظاً على الأصل النحويّ، فيقولُ ابنُ الورّاق (381هـ)، مثلاً: "العَسَل نكرَة، وَهِي اسْم (كَانَ) ، والمزاج معرفة، وَهُوَ الخَبَر، وَإِنَّمَا حسن مثل هَذَا لأن العَسَل اسْم جنس، فتعريفه كتنكيره فِي المَعْنى، وقلما يُوجد فِي أشعارهم أن يكون الخَبَر معرفة مَحْضَة، وَالاسْم نكرَة مَحْضَة، لما ذكرْنَاهُ من قبح ذَلِك"[4] ، فيُلاحظُ أنّ ابن الورّاق يرى الحكم النحويّ في مجيء المبتدأ نكرةً في هذا الشّاهد أنّه (حسنٌ)؛ لعلّة مجيئه اسم جنسٍ، وغياب هذه العلة تجعله يحكم على مجيء (اسم كان) نكرةً بأنّه قبيح.

---

(1) المُبرّد (285هـ) ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس: المُقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، 88/4.

(2) هذا البيت لـ (حسّان بن ثابت- رضي الله عنه) ، وقد سـ بقت ترجمته، والبيت من البحر الوافر، ومعنى كلماته، كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافيّ (385هـ): "السلافة: أول ما يسيل من ماء العنب وهو أرق ما فيه، وبيت رأس: موضع بالأردن"، شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 38/1-39.

(3) الفراهيديّ (170هـ) ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط5، 1995م، ص146.

(4) ابن الورّاق (381هـ) ، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن: علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، 1999م، ص252.

وبناءً على ذلك، فإنّ ابن الورّاق (381هـ) يجعلُ التعريفَ في (اسم كان) واجباً ضمنيّاً، وإلا فلمَ حكمَ بالقبح على ما سوى الشّاهد الذي بين أيدينا؟ بالإضافة إلى أنّ حكمه (الحسن) على هذا الشّاهد، كان بعد تأويله للفظة (عسل)، وأنها اسم جنسٍ يتساوى فيه التعريفُ والتنكير؛ فهو بهذا التأويل، يُبقي الشّاهد في دائرة الصّواب النحويّ الذي أصّله النحاة من قبل، وهو تعريفُ (اسم كان).

وثمّة ملاحظة أخرى على كلام ابن الورّاق، في قوله: (قلما يُوجد فِي أشعارهم أن يكون الخَبَر معرفة مَحْضَة، وَالاسْم نكرَة مَحْضَة)، فهو يرى بأنّ مجيء (اسم كان) نكرةً محضة في شعر العرب إنما هو (قليل)، وهو بذلك يؤكد رأيه في استحسان مجيئه نكرةً غيرَ محضةٍ، وهذا الاستحسان هو موقفٌ حُكميّ، صادرٌ من النحاة، وهو متوافقٌ مع واقع الاستعمال الذي يصدر من المتحدّثين باللغة- برأي ابن الورّاق- الذي يُشير إلى قلة استعمال النكرة المحضة في وضع (اسم كان)، وبذلك يُزاوج ابن الورّاق حكمه بين موقف النحاة واستعمال أبناء اللغة، مما يجعل من الحكم أدعى للقبو ل، وأقرب للصّواب، وأدلّ على طبيعة التلاقي بين اللغة نظاماً واستعمالاً.

ومن التعليلات الأخرى، لهذا الشّاهد، ما خرج عن الاعتراف بمجيئه شاهداً على مجيء النكرة في موضع (اسم كان)، يقولُ السّيرافيّ (385هـ): "وقيل: قد قال بعضهم: (يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ)، يجعل في (يكون) ضمير الأمر والشأن، ويرفع (مزاجها) بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة في موضع (خبر يكون)، وهذان الوجهان لا يُدفع جوازُهما[1]، ولكنّ الرواية على ما أنشد سيبويه، ولم يقل سيبويه إنه لا يجوز غير ما أنشده، ولكنه أنشد البيت على الوصف الذي روته الرواة، وذكر وجه روايتهم"[2].

فموقف السّيرافيّ (385هـ) من هذا الشّاهدِ أساساً ينحو منحيين:

الأوّل: أنّه يحكمُ بأنه يَحسُنُ أن يأتي (اسم كانَ) نكرةً حين يكون من أسماء الأجناس، وهذا ما صرّح به عقب كلامه السّابق مباشرة، فيقول: " فالذي يحسن جعل النكرة في هذا البيت اسما، أن العسل والماء وما أشبههما من الأجناس تؤدي نكرته عن معرفته في المعنى، كما تقول: فلان يأكل خبزا ويشرب ماء، أو يأكل الخبز ويشرب الماء، يريد إنه يأكل من هذا الجنس ويشرب منه.

(1) يقصد السيرافيّ بالوجهين: (يكون مزاجُها عسلا وَمَاءُ) ، و(يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ) ، والحديث عنهما لاحقٌ فيما يأتي.

(2) السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 39/1.

فلو قال: يكون مزاجها العسل والماء، لكان بمنزلة قوله: عسل وماء"[1]، وهذا الاستحسان متوافقٌ مع مواقف النّحاة الآخرين، كابن الورّاق (381هـ).

الثاني: أنّ السّيرافيّ يحترزُ في حكمه، حينَ يُشيرُ إلى رواياتٍ أخرى للشّاهد، ومنها رواية المازنيّ (392هـ)، إذ "كانَ المَازِنيّ يروي: (يكون مزاجُها عسلاً وَمَاءٌ) يُرِيد: وَفِيه مَاءٌ"[2]،" يرفع (مزاجُها) بـ (يكون)، وينصب (عسلا) لأنه خبر يكون، يرفع (ماء) بإضمار فعل كأنه قال: ومازجها ماءٌ"[3] ، فهو وإن نقل هذه الرّوايات إلا أنّه يضعُ الرواية التي أنشدها سيبويه (180هـ) المنطلق الذي يحكمُ به، ويربط حكمه الذي أصدره به، مع التأكيد على أنّ بقيّة الرّوايات ليست مرفوضة، ولم يرد رفضُها عند سيبويه، وإنّما تعامل سيبويه مع الشّاهد كما سمعه هو، من الرّواة، وهذا يعني أنّ أساس الحكم النحويّ لدى النّحاة إنمّا يرتبطُ بالمسموع المرويّ من العرب الموثوق بعربيّتهم.

وبالنظرِ في موقفِ النحاة من مسألة التعريفِ والتنكير، يُلاحظُ بأنه لا حديث عن علاقة تعريف (اسم كان) بـ تعريف (المبتدأ)، أو مسوغات الابتداء بالنكرة، بل كانت مسألة تنكير (اسم كانَ) دائرةٌ في فلك الاستحسان والقبح، مع التأكيد على أصالة التعريفِ في (اسم كان، وأخواتها).

ويرى سيبويه (180هـ) في هذه المسألة أنّها من باب الضّرورة الشّعريّة، إن كانت في الشّعر، أو هي من سمات ضعف الكلام إن كانت في ما سواه، فيقول: "ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة، ألا ترى أنّك لو قلت: (كان إنسانٌ حليماً) أو (كان رجلٌ منطلقاً)، كنتَ تُلبسُ؛ لأنَّه لا يُستنكرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَءوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ، وقد يجوز في الشعر وفي ضَعْفٍ من الكلام..."[4]، فالحكم على المسألة برأي سيبويه يستندُ إلى عنصر اللبس في المعنى، فلذلك قرّر النّحاة أنّ البدء بالنّكرةِ ضعيفٌ في الكلام، إلا أنّهم أقرّوا بضرورته حين جاء في الشّعر، كما سبق الحديث عن ذلك في قول حسّان المذكور.

(1) السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 39/1.

(2) المبرّد (285هـ): المقتضب، مصدر سابق، 92/4. وانظر: السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدرٌ سابق، 39/1.

(3) السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 39/1.

(4) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 48/1.

وبملاحظة الأمثلة التي يسوقها سيبويه نجدُ أنّها تمثّل لأسماء الأجناس، التي حسّن السيرافي مجيئها في موضع التنكير، غير أنّ استعمال سيبويه لهذه الأمثلة، إنّما وردَ في باب كونها تسبّبُ اللبس، فهي بذلك ضعيفة، برأي سيبويه، وإن حسّنها السّيرافيّ.

وعلى ذلك، ظهر الحكمُ النّحويّ الواجب ضمنيّا في هذه المسألة، محوطاً بسياج الحسن والقبح، أو الضّرورة والضّعف، فالنحاة بإقرارهم بمثل هذه الأحكام، يعترفون بسلطة المسموع من كلام العرب، وكأنّه أقوى من قواعدهم، التي يسعون إلى تأصيلها، مع التأكيد على أنّ اعتمادهم على كلام العرب إنّما يجمع بين التركيبِ والدّلالة، وهذا ما يُفهمُ من موقفِهم من مسألة اللبس واعتباره من المسائل المهمّة في تركيب الكلام، وتحرّزهم من تركيبٍ دون آخر لما يترتب عليه من لبسٍ في الفهم، واعتمادهم عليه في الحكم بصوابيّة التركيب.

وهكذا، يظهرُ أنّ مسألة التعريف والتنكير في (اسم كان وأخواتها) إنّما تدور في فلك الواجب الضّمنيّ، الذي صرّح النّحاة بقبح التنكير حيناً، وحسنه حيناً أخرى، دون أن يتعدّى الضّرورة الشّعريّة حينَ يُقبلُ به، واقعاً لغويّاً، والاعتراف بضعفه حين يكون في غير الشّعر، مما يجعله ضمن التراكيبِ اللغويّة التي تُحفظُ ولا يُقاسُ عليها، وهذا منهجٌ في التفكير النّحويّ سار عليه النّحاةُ في أوّليّات الدّرس النّحويّ.

2. التّقديم والتّأخير

يمثّل الترتيب بين عناصر الجملة العربيّة بشكلٍ عام، أبرزَ القضايا التي تناولها النّحاة في دراستهم للجملة، ويأتي هذا الحضور المهمّ للترتيب انطلاقاً من الفكر النّحويّ نفسه، فهو يُعبّر عن الارتباطات التركيبيّة بين الألفاظ بتوزيعها على مواقع إعرابيّة، ويمنحها علاماتٍ ترتبطُ بهذه المواقع؛ وبذلك، تبرزُ فكرة الموقع وترتيب الألفاظ وصولاً لتحقيق تلك الصياغة النّحويّة المُعرَبة.

وليس هذا فحسب، بل يؤدّي العنصر الدلاليّ دوره في إبراز دور الموقع والارتباط التركيبيّ في تحقيق الدلالة اللغويّة، من خلال تأثيره في دلالة الجملة، التي تختلف باختلاف ترتيب مواقع الألفاظ فيها ما بين تقديمٍ وتأخير.

وهكذا، فنحنُ أمام تفكيرٍ نحويّ أسّسَ بنيانُه في تحليل التراكيب اللغويّة، في بعض صوره، على تصوّراتٍ خارجةٍ عن مادّية الكلمة، في ذاتها، وبرز فيها التفسير الإعرابيّ، والتفسير الدّلاليّ، بما يُمثّلانه من دورٍ في تحقيق الغاية الحقيقيّة للتعبير اللغويّ، القائمةِ على التواصلِ والتعبيرِ عما في النّفس.

والحديث عن ترتيب جملة (كان واسمها وخبرها) يحتمل الأوجه الآتية:

- تقديم الخبر على (كان) واسمها.
- تقديم الخبر على اسم (كان).
- البقاء على الترتيب الأصليّ: كان فالاسم فالخبر.

وهذه الاحتمالات كلها لها مواطنها التي أشار إليها النحاة في حديثهم عن (كان وأخواتها)، يقول ابنُ جنّي (392هـ): " وَيجوز تَقْدِيم أَخْبَار (كَانَ وَأَخَوَاتهَا) على أسمائها وَعَلَيْهَا أنفسهَا تَقول: (كَانَ قائِماً زيدٌ) و(قائِمًا كَانَ زيدٌ)"[1]، فقوله: (كَانَ قائِماً زيدٌ)، تقديمٌ للخبر على اسم كانَ، وقوله: (قائِمًا كَانَ زيدٌ)، تقديمٌ للخبر على (كان) واسمها.

وابنُ جنّي في كلامه هذا يصرّح بأنّ الأحكام النّحويّة الخاصّة بمسألة الترتيبِ تُجيزُ تقديم الخبرِ على (كان) واسمها، أو على (اسم كان)، غيرَ أنّ هذه المسألة فيها رأيٌ آخرَ خاصٌّ بتقديم الخبر على (كان) واسمها، حيث أورد ناظر الجيش (778هـ) أنّه "يحتاج جواز تقديم خبر (كان) إلى (صار) عليها إلى سماع من العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعاً في ذلك، لا يكادُ يوجد: (قائما كان زيد) وقد استدلَّ بعضهم على جواز ذلك بقوله عز وجلّ: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴾[2]، وبقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ﴾[3]، وبقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾[4]؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل"[5]، والمعمول المقصود في الآيتين: (أنفسَهم) مفعولٌ به للفعل (يظلمون)، وشبه الجملة (باللهِ) متعلقة بـ (تستهزئون)، فتقديمُ جزءٍ من التركيبِ هو بمثابة جواز تقديم التركيب، وهذا هو ما جعل النّحاةَ يُجيزونَ تقديمَ الخبر.

(1) ابن جنّي (392هـ): اللمع في العربيّة، مصدر سابق، ص37.

(2) سورة سبأ: الآية (40).

(3) سورة الأعراف: (177).

(4) سورة التوبة: (65).

(5) ناظر الجيش (778هـ) ، محمد بن يوسف بن أحمد: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1428هـ، 1125/3. وسمّي ناظر الجيش؛ لأنه ولي نظر الجيش في الديار المصريّة، في زمانه.

ويُشير ابنُ يعيش إلى تسويغ مسألة التقديم والتأخير في جملة الأفعال النّاقصة، فيقول: "واعلم أن هذه الأفعال، لمّا كانت متصرّفة تصرُّفَ الأفعال الحقيقية ومشبّهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير"(1)، فهو هنا يجعل من العلاقة التركيبيّة بين أجزاء جملة الأفعال النّاقصة مشابهة للعلاقة التركيبيّة بين الأفعال التامّة ومعمولاتها، بما تمتلكه هذه الأفعال من تصرّفٍ كتصرّف الأفعال التامّة.

غير أنّ المسألة لا تتوقف عند إقرار النّحاة بجواز التقديم والتأخير في جملة الأفعال النّاقصة، فهناك ضوابط تمثّل مدخل الواجب النّحويّ الذي يفرضُ حكمه سواءً في التقديم أو في التأخير، وقد فصّل الأنباريّ تعليل جواز التغيير في ترتيب أجزاء جملة النّواسخ، ومن ذلك يبرزُ الواجب النّحويّ في المسألة، كما يأتي:

- تعليل تقديم خبر الأفعال النّاقصة على اسمها: "لأنها لمَّا كانت أخبارها مُشَبَّهة بالمفعول، وأسماؤها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل؛ فكذلك ما كان مشَبَّها به"(2)، ولا حضور للواجب النّحويّ في هذه المسألة، إلا عندما يحتملُ وقوع اللّبس في المعنى، فهنا، ينبغي التحرّز.
- تعليل تقديم خبر (بعض) الأفعال الناقصة عليها: يقول الأنباريّ: "فإن قيل: فهل يجوز تقديم أخبارها عليها أنفسها؟ قيل: يجوز ذلك في ما لم يكن في أوله (ما)؛ نحو: (قائمًا كان زيد) و إنما جاز ذلك؛ لأنه لمّا كان مشبهًا بالمفعول، والعامل فيه متصرف؛ جاز تقديمه عليه كالمفعول؛ نحو: (عمرًا ضرب زيد)"(3)، ويحضر الواجبُ النّحويّ في هذه المسألة في وجوب الترتيب الأصليّ مع الأفعال النّاقصة التي تسبقها (ما)، وهي: (مازال)، و(ما دام).
- تعليل عدم تقديم اسم الأفعال الناقصة عليها، يقول الأنباريّ: " فإن قيل: فَلِمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها، كما يجوز تقديم أخبارها عليها؟ قيل: إنما لم يجز تقديم أسمائها عليها؛ لأن أسماءها مشبهة بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبّهًا به، وجاز تقديم أخبارها عليها؛ لأنها مشبهة بالمفعول، والمفعول

(1) ابن يعيش (643هـ): شرح المفصل، مصدر سابق، 345/4. وانظر: ابن الورّاق (381هـ): علل النحو، مصدر سابق، ص245.

(2) الأنباريّ (577هـ) ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات: أسرار العربيّة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1999م، ص116.

(3) السّابق نفسه، ص116.

يجوز تقديمه على الفعل"[1]، والواجبُ النّحويّ هنا، يُلزِمُ تأخير اسم الأفعال النّاقصة عنها مطلقاً.

ويظهرُ في هذه التعليلات منهجٌ في الفكر النّحويّ العربيّ يبني به النّحاة أحكامهم على القياس الذي يوظّفُ أحكاماً نحويّة خاصّةً بمسائل معيّنةٍ ويُطلقُها على مسائل أخرى، وهذا يقوّي من أنّه ثمّة مستنداتٍ غير السّماع يحتكم إليها النّحاة في تقرير الحكم الواجب، وأنّه مع ضعف السماع في هذه المسألة يقوى لدى النّحاة احتكامهم إلى القياس أو الإجماع وما سواهما.

كما يظهرُ كيف زاوجتْ مسألة تقديم الخبر بين الوجوب في الالتزام بالترتيب الأصليّ، والوجوب بمخالفة ذلك الترتيب، فيكونُ الواجبُ فيها الالتزامَ بالترتيب في حال المنع من التقديم، فالمنع يعني وجوب الترتيب الأصليّ، ومَثَلُ ذلك عندما تكون الأفعال النّاقصة مما يسبقها (ما) مثل: ما زال، وما دام، كما أوضحنا في علل الأنباريّ السّابقة.

وأمّا الوجوبُ في اختلاف الترتيب عن الترتيب الأصليّ، فمَثَلُهُ : وجوب تقديم الخبر عندما يكون من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، يقول العكبريّ (616هـ): " وَفِي حَدِيثه[2] قَوْله: " فَقالَ: (أي أب كنت لكم؟ قَالُوا: خير أب)، قالَ الشَّيْخ رَحمَه الله[3]:(أ) الصَّوَاب نصب (أيّ) على أنه خبر (كنت) وَجب تَقْدِيمه بِكَوْنِهِ استفهاما، (ب) وَأما قَوْلهم: (خير أب)، فالجيد نصب (خير) على تَقْدِير: (كنت خير أب)؛ ليَكُون مُوَافقا لما هُوَ جَوَاب عَنهُ، وَالرَّفْع جَائِز على معنى: (أنْت خير أب)"[4].

فالعكبريّ يُشير إلى اسم الاستفهام (أيّ) الذي يجب أن يُنصبَ خبراً لـ (كنت)، كونه من ألفاظ الصّدارة، فلا يصحّ أن تقول: (كنتُ لكم أيّ أبٍ؟)، وفي إشارته إلى توجيهه إعراب الجزء الثّاني، يُعبّر عن جواز وجهين فيه: أحدهما ما يكون موافقاً لما هو جوابٌ عنه، فيُقدّرُ بذلكَ (كان واسمُها)، والآخرُ الرّفعُ على تقدير مبتدأٍ محذوفٍ.

---

(1) الأنباريّ (577هـ)، أسرار العربيّة، مصدر سابق ص116-117.

(2) يقصد: حديث (أبي سعيد الخُدْريّ سعد بن مَالك)- رضي الله عنه - وهو صحابيّ، سمع النّبيّ صلّى الله عليه وسلم، وروى عنه، توفي سنة 74هـ. انظر: الكلاباذي (398هـ)، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تحقيق عبدالله اللّيثيّ، دار المعرفة – بيروت، 1407هـ، 1/302-303.

(3) يقصد: الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن - رحمه الله (398هـ).

(4) العكبريّ (616هـ) ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، 1999م، ص95.

3. الحذف والذكر

تأتي مسألة الحذف والذكر لتكملَ الحديث عن أحكام الواجب النحويّ في باب (كان وأخواتها)، في ضوء التأصيل النحويّ الذي يربطُ بينَ النّظام النّحويّ والواقع الاستعماليّ.

وقد استفتحَ النحاةُ هذه المسألة بالحديث عن الأصل الذي تُبنى عليه، فقال السّيوطيّ (911هـ): " قالَ أَبُو حَيَّان نَص أَصْحَابنَا على أنه لا يجوز حذف اسْم كَانَ وَأَخَوَاتهَا وَلا حذف خَبَرهَا لا اختصارا وَلا اقتصارا؛ أما الاسْم فلأَنَّهُ مشبه بالفاعل، وَأما الخَبَر، فَكَانَ قِيَاسه جَوَاز الحَذف؛ لأَ نَّهُ إن روعي أصله وَهُوَ خبر المُبْتَدَأ فَإِنَّهُ يجوز حذفه أو مَا آل إِلَيْهِ من شبهه بالمفعول فَكَذَلِك، لكنه صَار عِندهم عوضا من المصدر؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَاهَا، إذ القيامُ مثلا كَونٌ من أكوان زيدٍ والأعراضُ لا يجوزُ حذفها"[(1)].

فالسّيوطيّ في نقله يُشيرُ إلى أنّ الأصل الواجبَ في مسألة الحذف والذكر أنّ (اسم كانَ) و (خبرها) لا يُحذفان (لا اختصارا وَلا اقتصارا)، فهما واجبا الذكر؛ لعلة المشابهة التي أوجدها النحاة بين (اسم كان) والفاعل، وبين (خبر كان) وما يقابله في الجملة من الأعراض التي لا يجوز حذفها، مع الإشارة إلى وجود ما يسوّغ حذف الخبر إذا قيس بـ (خبر المبتدأ).

وهذا التأصيل الذي يُشيرُ إليه السّيوطيّ هو الإطار النظريّ للنّظام النحويّ الذي يفترضُه النحاةُ، ولذلك، تجدُه يذكرُ بعدَ ذلك، أنّ حصول الحذفِ في (خبر كان) في الضّرورة أو لوجود قرينةٍ تدلُّ عليه، وهو ليسَ موضع بحثنا كونه من المنصوبات.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأنّ احتمالات حضور الحذف والذكر في أركان جملة (كان وأخواتها)، كما يأتي:

1. ذكر جميع الأركان، وهذا هو الأصل.
2. حذف جميع الأركان.
3. حذفُ كان وحدها.
4. حذف خبر كان فقط.
5. حذف اسم كان فقط.
6. حذفُ كان واسمها فقط.
7. حذفُ كان والخبر فقط.

(1) السّيوطيّ (911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، 1/425-426.

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ هذه الصور هي احتمالاتٌ افتراضيّة، لا يُشترطُ وجودها في واقع الاستعمال أو واقع النّظام اللّغويّ، وقد أشار عبّاس حسن (1398هـ) إلى أربع صورٍ للحذف في جملة (كان)، إذ قال: " وصور الحذف أربعة؛ حذف (كان) وحدها، أو حذفها مع اسمها فقط، أو حذفها مع خبرها فقط، أو حذفها مع معموليها، وهذه الصور الأربع شائعة فى الكلام الفصيح شيوعاً متفاوتاً يبيح لنا محاكاته، والقياس عليه"[1].

وإنّنا نسعى من هذا الافتراض إلى تشكيل تصوّرٍ شاملٍ لمسألة الحذف والذّكر في حقّ (كان واسمها) كما عرضه النّحاة وتبيان مواطن الوجوب النّحويّ في هذا التصوّر؛ لنصلَ إلى ملامح الفكر النّحويّ الذي تبنّى الأحكام النّحويّة وحدّد مقاييسها.

ولا يعني وجودُ الحذفِ والذكر في مسألة (كان وأخواتها) أنّ الأمر واجبٌ، بل هو عارضٌ تأليفيّ تتعرّض له الجملة العربيّة لدلالاتٍ نحويّة تترتب على الذكر أو الحذف، وهذه الدّلالات هي ممّا يتسع مع الانفتاح في التأويل، فيجعلُ من تقدير المحذوف أمراً يتداخلُ بين الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، وتأويل المعنى تبعاً لذلك.

واهتمامنا في هذا الجانب يتناول المسائل المنتخبة الآتية[2]:

أوّلاً: مسألة حذف اسم كان فقط:

وتقوم هذه المسألة على تقدير (اسم كان)، واعتباره محذوفاً لا ذكر له في الجملة، ومن الشّواهد التي ساقها النّحاة على هذه المسألة، قول الشّاعر:

فإنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيٍّ لا إخالكَ رَاضِيَا [3]

(1) عبّاس حسن(1398هـ): النحو الوافيّ، دار المعارف، ط15، 582/1.

(2) سيقتصر البحث على خمسة مسائل في جانب الحذف والذكر في جملة (كان)؛ اكتفاءً بها.

(3) البيت من البحر الطويل، وهو للشاعر سوار بن المضرب السعدي من بني ربيعة بن كعب بن زيد مناة بن تميم، القائل: وإني لا أزال أخا حروب ... إذا لم أجن كنت مجن جان، انظر في هذه الترجمة: الآمديّ(370هـ) ، أبو القاسم الحسن بن بشر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، تحقيق ف. كرنكو، دار الجيل – بيروت، 1991م، ص241. والمُضرَّب لقب والده، عقبَة بن كعْب بن زُهَيْر بن أبي سلمى، وهو شَاعِر ابْن شَاعِر ابْن شَاعِر، لقِب بالمضرَّب؛ لأنَّهُ كانَ يشبب بامْرَأة، فضَربهُ أخُوهَا ضرباتٍ، وَلم يرِدْ قتله، فأثرت فِيهِ آثارا، وبرأ مِنْهَا، فسمى المُضرَّب، انظر في هذه الترجمة: ابن ناصر الدّين (842هـ)، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1993م، 187/8-188.

وموطن الشّاهد فيه قوله: (كَانَ لا يُرْضِيكَ)، إذ يرى النّحاةُ بأنّ (اسم كان) محذوفٌ هنا، فقد قال الأشمونيّ (900هـ): " وأوله الجمهور على أن التقدير: (فإن كان هو)، أي: ما نحن عليه من السلامة"[1] ، وهذا التأويل يفتح المجال أمام تقدير الوظيفة الإعرابيّة للاسم المحذوف.

وقد أشار النّحاة إلى جملةٍ من التأويلات في هذا الإعراب، فمن ذلك أنّهم أوردوا هذا الشّاهد تحت مسألة حذف الفاعل، فقد " ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل... واستدل عليه"[2] بهذا الشّاهد، والفعل المقصود في الشّاهد هو (يُرضيك).

وهناك من أشار إلى احتمال أن تكون (كان) فعلاً تامّاً وفاعلها محذوفٌ، وهذا ما أشار إليه الوقاد (905هـ) في كتابه (شرح التصريح على التوضيح) فقال: "ويجوز في (كان)...أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة"[3] ، مما يعني أنّ الشّاهد هو حذف فاعل الفعل (كان) التامّة، بالإضافة إلى حذف فاعل الفعل (يُرضيك).

وأمّا احتمال تأويل حذف (اسم كان) ، فهذا ممّا أشار إليه بعض النّحاة تلميحاً، وعلق عليه بعض المحققين تصريحاً، فمن التلميح ما أوردناه من قول الأشمونيّ السّابق، فقد قدّر بقوله: (وأوله الجمهور على أن التقدير: فإن كان هو)، فهذا تلميحٌ بأنّ (اسم كانَ) محذوفٌ هنا، وإن كان يصحّ أن يكون مقدّراً بالاستتار، لا بالحذف، إلا أنّه يبقى في دائرة التلميح.

وأمّا التصريح، فهذا مما وجدناه لدى المحققين، إذ صرّح (محمد عبد العزيز النجار)، بقوله، تعقيباً على هذا الشّاهد: " الشاهد: حذف مرفوع (كان) و(يرضيك)، وهو ضمير يعود على الحال المشاهدة"[4]، فقوله: (مرفوع كان) تصريحٌ بأنّه (اسم كان) على اعتبار أنّ (كان) تستلزم (اسماً وخبراً) كونها بابٌ من أبواب النواسخ، بالإضافة إلى اقتضاء المغايرة في العطف عليها بالفعل (يرضيك) الذي حُذفَ فاعله كونه فعلاً غير ناسخ.

---

(1) الأشمونيّ (900هـ) ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1998م، 388/1.

(2) أبو حيان الأندلسي (745هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مصدر سابق، 217/6.

(3) خالد الأزهريّ (905هـ) ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، 2000م، 399/1.

(4) محمد عبد العزيز النجار: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، 2001م، هامش الجزء الثاني/ ص6.

ومن النّحاة من استشهد بهذا البيت على مسألةٍ أخرى غير ما ذكرناه، إذ استشهد ناظر الجيش (778هـ) به في مسألة جواب الشّرط، إذ " الشاهد فيه: رفع جواب الشرط «لا إخالك» لأن فعل الشرط ماض وهو كثير"[1].

ويتضحُ من العرض السّابق أنّ الحديث عن الواجبِ النّحويّ ليس له حضورٌ في مسألة حذف (اسم كان) ، فهي حالة تركيبيّة حاضرةٌ في الاستعمال اللغويّ الشعريّ، وليس لها ضوابطُ إلزاميّة تفرضُ وجودها أو تمنعه، بل هي رهينةُ الضّرورة الشّعريّة، التي لا تتعارض مع الضّوابط النّحويّة التي يفترضها النّحاة، فواقعُ الحال الذي يسمح بالتخليّ عن بعض أجزاء الجملة، لدلالة الحال عليها، ولتحقيق دلالاتٍ بلاغيّةٍ معيّنةٍ، هو من صور التنوّع التركيبيّ، لا مخالفة النّظام.

ثانياً: مسألة حذفُ كان واسمها فقط:

يُشيرُ الأشمونيّ (900هـ) في هذه المسألة إلى أنّه يكثُرُ حذفُ (كان واسمها)، إذ يقول في شرحه: " (وَيَحْذِفُوْنَهَا) أي: (كان)؛ إما وحدها، أو مع الاسم، وهو الأكثر (وَيُبقُوْنَ الخَبَرْ) على حاله (وَبَعْدَ إنْ وَلوْ) الشرطيتين (كَثِيْراً ذَا) الحكم (اشْتَهَرْ)"[2]، ومعنى ذلك، أنّ حذف (كان واسمها) هو الأكثر مقارنةً بصور الحذف الأخرى، وهذه الكثرة مقترنةٌ بألفاظٍ مثل: (إنْ) و (لو).

ومن شواهد هذه الحال، قول الشّاعر:

قدْ قِيْلَ مَا قِيْلَ إنْ صِدْقاً وَإنْ كَذِباً   فما اعتذارُك منْ قولٍ إذا قِيلا[3]

---

(1) علي محمد فاخر، وآخرون (1428هـ): هامش تحقيق كتاب شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لـ (ناظر الجيش- 778هـ)، مصدر سابق، 4342/9.

(2) الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 246/1.

(3) البيت من البحر البسيط، للشاعر النعمان (الثالث) ابن المنذر (الرابع) ابن المنذر بن امرئ القيس اللخمي، أبو قابوس، وهو ممدوح النابغة الذبيانيّ وحسان بن ثابت وحاتم الطائي، وهو الذي تنصر وملك الحيرة اثنتين وعشرين سنة، وقتله كسرى أبرويز، وكانت أم المنذر يقال لها ماء السماء لحسنها. واشتهر المنذر بأمه، واسمها ماوية بنت عوف بنت جشم. انظر في ترجمته: الأعلام للزّركليّ (1396هـ)، مصدر سابق، 43/8، وانظر: السّيوطيّ (911هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: شرح شواهد المغنيّ، لجنة التراث العربي، 1966م، 189/1-190.

والشّاهد في هذا البيت: "(إن صدقا وإن كذبا)، حيث حذف (كان) مع اسمها وأبقى خبرها، بعد (إن) الشرطية، وفعل الشرط وجوابه محذوفان"[1]، وموطن الشّاهد ليس عليه خلافٌ بين النّحاة، كما أنّه ليس موطنَ وجوبٍ في هذه الحالة التركيبيّة، على الرّغم من اعتراف النّحاة بشيوعها إلا أنّهم جعلوها مرتبطةً بألفاظ شرطيّة مثل (إن) في هذا الشّاهد، و(لو) في شواهد أخرى، ومع (هلاّ) كذلك، وكان موقفهم بأن حكموا بالقلة أو الكثرة، فالكثرة مع (إن) و(لو)، والقلة مع ما سواهما، كما يقول الأشمونيّ (900هـ): " قل حذف (كان) مع غير (إن) و(لو)"[2].

وعلى الرّغم من أنّ إشارات النّحاة إلى القلة والكثرة في (حذف كان واسمها) في مثل هذه الأحوال التركيبيّة لا تصرّح بأنّ ثمّة واجباً نحويّاً فيها، إلا أنّ مبدأ الالتزام الشّائع في هذا التركيب يرفع من درجة الواجب النّحويّ لا على سبيل الالتزام بصياغة هذا التركيب ابتداءً، وإنّما يكون الواجبُ حين يتجه التركيبُ إلى الحذف، فهنا، يكونُ الحذفُ واجباً بسبب توافر جملةٍ من الشّروط، أو العناصر التركيبيّة[3] ، إلا أنّه لا بدّ من أن يُحتَرَزُ من أن يُقال بأنّ هذا التركيب واجبٌ نحويٌّ، خاصّة وأنّه تركيبٌ مغايرٌ للصّورة الأصليّة التي قامت عليها الجملة المنسوخة.

وجديرٌ بالذكر، أنّ الحكم بحذف كان، واسمها، خاضعٌ للتقدير، فتأويل الاسم المنصوب على أنّه خبرٌ لـ(كان) المحذوفة، إنّما هو تقديرٌ بالاعتماد على المعنى وسياق الحال، الذي افترض معه النّحاة معنى (كان) لتكتمل الصورة النّحويّة لذلك المنصوب، فهذا التأويل هو أقرب المعاني التي يصحّ معها التركيب النّحويّ.

وبذلك، يمكن القول بأنّ هذا التقدير، الذي يَحذفُ (كان)، قد صاحبه إلزامٌ بصورةٍ تركيبيّة، يظهر فيها الحذف واجباً نحويّاً، مما أظهر الحكم النّحويّ الواجبَ مستنِداً في إقراره على التقدير والتأويل، وهذه صورة تبيّن مقدار اعتماد النّحاة على التأويل، ليس في سبيل تسويغ الخروج عن القاعدة التي قرّروها فحسب، بل ويعتمدونه مستنداً لتقرير الحكم النّحويّ وتقدير الواجبِ فيه والجائز.

---

(1) محمد بن محمد حسن شُرَّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 2007م، 226/2.

(2) الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 248/1. وانظر في الشواهد الأخرى شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك.

(3) عباس حسن (1398هـ): النحو الوافيّ، دار المعارف، ط15، 583/1.

ثالثاً: مسألة <u>حذفُ كان والخبر فقط</u>:

إنّ الحديث عن هذه المسألة للوهلةِ الأولى، يُذكرُ بالاسم المبتدأ الذي يمتلك من السّلطة، ما يُمكنه من تصدّر الجملة واقتضاء الخبر، وقيامه بواجبات الإسناد في التركيب، ولذلك، نجدُ (اسم كان) وهو في الأصل (مبتدأ) يتصدّر المشهد التركيبيّ على ضوء غياب الفعل النّاسخ وخبره.

ولننظر في الشّاهد الآتيّ:

أسكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إذ هَجَا تميمًا ببطنِ الشأمِ أم مُتساكرُ[1]

فقد أشار النّحاة إلى أنّ موطن الشّاهد فيه هو: (أسكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ... أم مُتساكرُ)، ولهم في تحليل الشّاهد أقوالٌ كثيرة.

فسيبويه (180هـ) يقول: (فهذا إنشاء بعضهم، وأكثرُهم يَنصبُ السكرانَ ويَرْفع الآخِر على قطع وابتداء"[2] ، والملاحظ على قول سيبويه أنّه يصفُ الاستعمالات التي وردت في كلمة (سكران) ما بين نصبٍ ورفع، وذكر الاستعمال الأكثر ورودا، من بينها.

وقد أشار البغداديّ (1093هـ) في خزانة الأدب، إلى أنّ سيبويه (180هـ) مثّل بهذا الشّاهد للإخبار عن النّكرة بالمعرفة[3]، يقول البغداديّ(1093هـ) في شرح الشّاهد السّابق: "وَقوله: وَأكثرهم ينصب (السَّكرَان) أي: وَيرْفع (ابْن المراغة) على أنه اسْم كَانَ وَيكون الخَبَر مقدماً وَهُوَ (سَكرَان)، وعَلى هَذَا لا قبح، وَقوله: ويرْفع الآخر وهُوَ (متساكر) وَيكون رَفعه على القطع بجعله خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف أي: (أم هُوَ متساكر) فتكون أم مُنْقطِعَة، وَإِذا رفع (سَكرَان) وَنصب (ابْن المراغة)- وَهَذِه مَسْأَلتنَا- فَفِيهِ قبح؛ لضَرُورَة الشّعْر؛ لأَنَّهُ جعل (اسْم كَانَ) ضمير (سَكرَان) وَهُوَ نكرَة، وَيكون (ابْن المراغة) خبر كَانَ، فيكون قد أخبر بمَعْرِفة عَن نكرَة"[4].

ومما سبق، يتضح أنّ الشّاهد قد استُعملَ في مسألة الإخبار بالمعرفة عن النّكرة، علماً بأنّ هذا الاستعمال- برأي سيبويه- قبيحٌ لا يقع إلا عند الضرورة الشّعريّة، ولذلك كان الأكثر على

(1) "البيت للفرزدق، يهجو جريرا، وابن المراغة: هو جرير، والمراغة: أمه، لقب أطلقه الأخطل على أم جرير...، وجوّ الشام: داخلها، ويروى: بجوف الشام"، انظر: محمد بن محمد حسن شُرَّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مصدر سابق، 457/1.

(2) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 49/1.

(3) البغداديّ (1093هـ) ، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، 288/9.

(4) السّابق نفسه، 289/9-290.

نصب (سكران) خبراً مقدّماً تفادياً لهذا القبح، وهذا ما جعل البغداديّ (1093هـ) يعبّر بكلمة (مثل) في استخدام سيبويه (180هـ) للشّاهد بدلاً من(استشهد)؛ " لأن سِيبَوَيْهٍ لم يذهب إِلى أن هَذَا جَائِز فِي الاخْتِيَار حَتَّى يستشهد لهُ وَإِنَّمَا هُوَ قبيح خَاص بالشعر لم يرتضه فِي الْكَلَام"[(1)].

ومن الآراء الأخرى في الشّاهد قول ابن هشام (761هـ)، الذي عارض فيه من رأى بأنّ (كان) تشتمل على ضمير الشّأن، وأنّ (ابن المراغة) و(سكران) مبتدأ وخبر، فقال: " وَالصَّوَاب أن (كَانَ زَائِدَة) وَالأشْهر فِي إنشاده نصب (سَكرَان) وَرفع (ابْن المراغة) فارتفاع (متساكر) على أنه خبر لـ(هو) محذوفاً، ويروى بالعَكْس فـ(اسم كَانَ) مستتر فِيهَا"[(2)]، ورأي ابن هشام يُشير إلى أمرين:

الأوّل: أنّه لا احتماليّة لحذف (كان) والخبر، وبقاء الاسم، باعتبار أنّ (كان) زائدة، مع التأكيد على أنّ أكثر روايةٍ للبيت ما جاء فيها (سكران) بالنّصب، وأمّا **الثاني:** أنّه لا وجود للحذفِ مطلقاً، و(اسم كان) مستترٌ فيها، و(سكران) خبرٌ مقدّم.

وأمّا ابن جنّيّ (392هـ)، فكان له رأيٌ آخر، إذ يقول: " وقد حُذِفَ (خبر كان) أيضًا، في نحو قوله: **أسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هجا تميمًا ببطن الشأم أم متساكر**

ألا ترى أن تقديره: (أكان سكرانُ ابن المراغة)، فلمَّا حذف الفعل الرافع، فسَّره بالثاني فقال: (كان ابن المراغة)، و(ابن المراغة)، هذا الظاهر، خبر (كان) الظاهرة، وخبر (كان) المضمر محذوف معها؛ لأن (كان) الثانية دلت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني، الظاهر، دلَّ على الخبر الأول المحذوف"[(3)].

فابن جنّيّ يرى أنّ ثمّة (كان وخبرها) محذوفان، وهو إن لم يُصرّح بأنّ (سكران) هو (اسم كان) المحذوفة، فإن تقديره للجملة بقوله: (أكان سكرانُ ابن المراغة)، دليلٌ على هذا الاعتبار.

(1) البغداديّ (1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مصدر سابق، 290/9.

(2) ابن هشام (761هـ) ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م، ص637.

(3) ابن جنّيّ (392هـ): الخصائص، مصدر سابق، 377/2.

وبالنّظر في موقفه من (كان) الظّاهرة، يُلحظُ أنّه توسّع في تقدير الجملة، معتقداً بتعدّد صور التركيب فيها، ما بين تركيبٍ عميقٍ وتركيبٍ سطحيٍّ، دون أن يتعرّض إلى فكرة تعدّد روايات الشّاهد، والدّخول في احتماليّات أخرى.

وفي الوقت نفسه، لا يتعارض موقف ابن جنّيّ مع موقف سيبويه من الشّاهد، ففي حين عرضه سيبويه في مسألة الإخبار بالمعرفة على النكرة، مقرّراً قبحه، نجد ابن جنّيّ يسوقه شاهداً على حذف (كان وخبرها) ، وهو في هذه الحالة يتفق مع سيبويه، إذ إنّ تحليل ابن جنّي يتوافق مع فكرة سيبويه في ما قدم، وبين هذين الموقفين، تتفاوت الآراء من تقدير الزّيادة، والشّأنيّة في (كان) على خلافٍ لا يقلل من أهمّيّة القول بالحذف أو الاعتماد على رواية النّصب.

رابعاً: مسألة حذفُ كان وحدها:

أشار النّحاة إلى أنّ (كان) قد تُحذفُ وحدها، ويبقى اسمُها وخبرها، وقد عدّوا هذا الحذف واجباً نحويّاً، حين يأتي في صورة تركيبٍ يعوّض عنها لفظاً لا معنًى، يقول الأشمونيّ (900هـ) في شرحه لألفيّة ابن مالك (672هـ): " (وَبَعْدَ أنْ) المصدرية (تَعْوِيضُ "مَا" عَنْهَا) أي: عن (كان) (ارْتُكِبْ)، فتُحذف (كان) لذلك وجوباً؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض"[(1)].

والحذفُ في هذه الحال لا يُلغي العلاقات التركيبيّة بين جزأي جملتها، بل يأتي في التركيبِ اسمٌ مرفوعٌ، وخبرٌ منصوب، تعارف على ذلك النحاة، ولم يُخرجوا تقدير الجملةِ عن هذا التأويل، إذ لا يُقال في الاسم المرفوع بأنه مبتدأ، ولا يُمنحُ الاسم المنصوبِ وظيفةً نحويّةً سوى كونه خبراً لـ(كان) المحذوفة.

ومن الشّواهد التي ساقها النّحاة على هذه المسألة، قول الشّاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[(2)]

وموطن الشّاهد في هذا البيت قوله: (أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ)، يقول الجوجريّ (889هـ): "وأصله (افتخرت [عليّ] لأن كنت ذا نفر)، ثم قدمت العلة على المعلول؛ لإفادة الاختصاص، وقيل: (لأن كنت ذا نفر افتخرت)، ثم حذفت (كان) للاختصار فانفصل الضمير فصار (لأن أنتَ ذا نَفَرٍ)، ثم

(1) الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، 249/1.

(2) البيت من البحر البسيط، للشّاعر الصّحابيّ عباس بن مرداس ابن ابي عامر السلمي- رضي الله عنه، شاعر فارس من سادات قومه، كان من المؤلفة قلوبهم، نزل بادية البصرة وتوفي سنة 18هـ. انظر: ابن المستوفي (637هـ) ، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي: تاريخ إربل، تحقيق سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م، 241/2.

حذف لام العلة للاختصار أيضا، وقيل: (أن أنتَ ذَا نَفَرٍ) ثم زيدت (ما) للتعويض من (كان) المحذوفة وأدغمت فيها النون؛ لما بينهما من التقارب، فصار (أمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ)"[1].

والجوجريّ يُقدّم صور التأويل التي قيلت في موطن الشّاهد، وجميعها يُشيرُ إلى وجودِ (كان) محذوفة، بصرف النظر عن مسألة التعويض عنها أو تأويل تركيب الجملة وترتيبها في التقدير، ففي هذا الشّاهدِ يُوجدُ اسمٌ مرفوعٌ هو الضّميرُ المنفصل (أنت)، واسمٌ منصوبٌ هو كلمة (ذا)، وهذا التركيب المتتالي للمرفوع فالمنصوب هو صورة التركيب الخاصّة بجملةِ (كان)، التي تقتضي ذلك، فكان لابُدّ من تأويل الجملة وتقدير (كان)، ليَصِحَّ التركيبُ في لفظه ومعناه.

ولم يُشر النحاةُ في هذه الصّورة إلى مسألة الضّرورة الشّعريّة، بل، عدّوا حذف (كان) في مثل ذلك واجباً نحويّاً، في الشّعر وفي النثر، يقول ابن هشام (761هـ): " وَيَجِبُ حَذْفُ كَانَ وَحْدَهَا بَعْدَ (أمَّا) فِي نَحْوِ (أمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ)"[2].

وقد قال سيبويه (180هـ) في هذا الشّاهد: " فإنّما هى (أنْ) ضُمَّت إليها (ما)، وهى (ما) التوكيد، ولزمتْ؛ كراهيةَ أن يُجحفِوا بها؛ لتكون عوضاً من ذهابِ الفعل"[3]، والفعل الذي يقصده سيبويه هو (كان)، إذ يقول بعد ذلك: " فإن أظهرتَ الفعلَ قلت: إمَّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ، إنّما تريد: إنْ كنتَ منطلقا انطلقتُ"[4].

ويرى سيبويه أنّ حذف (كان) في هذا الموطن واجبٌ، لا يصحُّ معه أن (تُذكرَ)، ويعلل ذلك بقوله: "و(أمّا) لا يُذْكَرُ بعدها الفعلُ المضمَرُ؛ لأنَّه من المضمَرِ المتروكِ إظهارُه، حتّى صار ساقطاً...لأنَّ (أمّا) كثرت في كلامهم واستعملت حتّى صارت كالمثل المستعمَل"[5]، ويعني ذلك، أن كثرةَ الاستعمال تؤثِّرُ في صور الواجب النحويّ، التزاماً بالأصل أو خروجاً عنه، وهذا مَلمحٌ مؤثِّرٌ في فلسفةِ النحو العربيِّ، التي توسّعت في أحكامها؛ فكان الاستعمالُ القائم بين أفراد اللغة واحداً من الأسس القويّة التي تُبنَى عليها الأحكامُ النحويّة، ويُمنَعُ مخالفتها وإن جاءت على غير صورة الأصل النحويّ الذي قرّره النحاة.

(1) الجوجريّ (889هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، 366/1-367.

(2) ابن هشام (761هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، ص241.

(3) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 293/1.

(4) السّابق نفسه، 294/1.

(5) السّابق نفسه، 294/1.

وبذلك كانت شروط وجوب حذف (كان) وحدها مرتبطةً بما هو مستعملٌ في الواقع، بعيداً عن أيّة فلسفةٍ نحويّة قد يُدلي بها النّحاة في هذا الشّأن، يقول ابنُ هشامٍ(761هـ): " حذفهَا وجوبا دون اسْمهَا وخبرها... مشترطٌ بخَمْسَة أُمُور، أحدهَا: أن تقع صلَة لـ (أن)، وَالثَّانِي: أن يدْخل على (أن) حرف التَّعْلِيل، الثَّالِث: أن تتقدم الْعلَّة على الْمَعْلُول، الرَّابع: أن يحذف الْجَار، الْخَامِس: أن يُؤْتى بـ(مَا) كَقَوْلِهِم: (أما أَنْت مُنْطَلقًا انْطَلَقتُ)"[1]، فيُلاحظُ أنّ شروط وجوب حذف (كان) وحدها، قد أخذَت من ذلك الشّاهد تماماً، ولولا أنّهم أشاروا إلى مسألة كثرة الاستعمال في (أمّا)؛ لقلنا بأنّ هذا الشّاهدَ هو وحدَهُ، الذي اعتمده النحاةُ لتقرير هذه القاعدة.

خامساً: مسألة حذف جميع الأركان:

الحديثُ في هذه المسألة عن حذف (كان) ومعموليها، وقد تبدو للوهلةِ الأولى أنّها من باب الافتراض، إلا أنّ النّحاة قد استشهدوا على هذه المسألة بشواهدَ أصيلةٍ، وأوّلوها ضمن حدود النّظام النّحويّ الذي أسّسوه، وفي ذلك يقول الأشمونيّ (900هـ): " حذفت (كان) مع معموليها بعد (إن) في قولهم: (افعل هذا إما لا)، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فـ (ما): عوض عن (كان) و(لا): نافية للخبر"[2].

واستشهد الأشمونيّ على هذه المسألة، بأبياتٍ من الرّجز[3] هي:

أمْرَعَتِ الأرْضُ لوْ أنَّ مَالا... لوْ أنَّ نُوْقا لكِ أوْ جِمَالا... أوْ ثُلّةً مِنْ غُنمٍ إمَّا لا

وموطن الشّاهد في هذه الأبيات، قوله: (إمّا لا)، فـ " التقدير: إن كنت لا تجدين غيرها"[4]، وهذا التقدير كشفَ عن (كان) محذوفةٍ مع معموليها، مع وجود خلافٍ في الموقف من اعتبار وقوع الحذف على معمولي (كان)؛ ذلك أنّ (لا) في موطن الشّاهد، هي جزءٌ من الخبر المحذوف، وفي ذلك يقول الصّبّان (1206هـ) في حاشيته على شرح الأشمونيّ (900هـ): "قوله:

(1) ابن هشام (761هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، ص241.

(2) الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 250/1.

(3) الأبيات من الرّجز بلا نسبةٍ لراجز معيّن، ومعناها يدلّ على أنّ الأرض قد اخضرّت وامتلأت بالعشب، فيتمنى لو يكونُ هناك غنمٌ أو نوقٌ ترعى هذا العشب الوفير. انظر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 250/1.

(4) الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 250/1.

(حذفت كان) أي: وجوبًا، وقوله: (مع معموليها) جعله المصنّف من حذفها مع اسمها فقط؛ لأن (لا) من الخبر، فكأنّه لم يحذف بعضه"[1].

ومن هنا، يتضح في هذه المسألة عدّة أمورٍ، أهمّها:

الأوّل: أنّ حذف كانَ ومعموليها في الفكر النحويّ العربيّ واقعٌ ومعتمدٌ، ولكنّه واقعٌ ومعتمدٌ في أسلوبٍ معيّن، هو أسلوب الشّرط، وبصيغةٍ معيّنةٍ تتطلب حذف جواب الشّرط لدلالة ما قبله عليه[2].

الثاني: أنّ هذا الحذف في هذا الأسلوب وهذه الصّيغة يأخذ حكم الواجب النّحويّ، سواءً أكانَ ذلك في الشّعر أو النّثر، وموطن الوجوب في المسألة ليس في الأسلوب أو الصيغة، بل هو في التعويض الذي حصل لـ (كان) التي عُوّضَ عنها بـ (ما) المدغمة بـ (إن) الشّرطيّة، فالوجوب هنا، هو في حقّ (كان).

الثالث: عدم القطع بحذف معمولي (كان) في هذه المسألة، إذ أشار الصّبّان (1398هـ) إلى أنّ عبارة الأشمونيّ (900هـ) إنّما هي من باب (حذف (كان) مع اسمها فقط)؛ لأن (لا) من الخبر، فكأنّه لم يحذف بعضه، وهذا التردّد - إن صحّ التعبير- في القطع بحذف معمولي (كانَ) يجعل من الحكم الواجب في هذه المسألة يختصّ بأمر (كان) واسمها دون الخبر، فوجود بعض الخبر دليلٌ على وجوده.

ولكننا نرى في هذا التردّد توصيفاً للمسألة لا أكثر، فلا حرج في القطع بحذف الخبر إلى جانب (كان) واسمها في هذا الأسلوب؛ ذلك أنّ المسألة في أساسها تقوم على التقدير، هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر، فإنّ التقديرَ قد قطع بحذفِ الخبر والإبقاء على شيءٍ من توابعه، وهذا الأثر الباقي هو علامة على المحذوف، وهذا في حقيقته اعترافٌ صريحٌ بأنّ الخبر محذوفٌ.

(1) الصّبّان (1206هـ) ، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1997م، 360/1.

(2) انظر: عباس حسن (1398هـ): النحو الوافي، مصدر سابق، 585/1.

وليس ما ذكره سيبويه (180هـ)، دالاً به على أنّ (كان) قد تُحذفُ دون تعويضٍ، مما يتعارض مع ما قرّره النّحاة بشأن (كان) بأنّها تحذفُ وجوباً ويُعوّض عنها بـ (ما)، إذ قال: "وزعموا أنّ الراعي [1] كان يُنْشِدُ هذا البيت نصباً:

أزْمانَ قومِي والجماعة كالذي مَنَعَ الرِّحالة أنْ تَميلَ مَمِيلا[2]

كأنّه قال: (أزْمانَ كان قومي والجماعةَ)، فحملوه على (كان) أنّها تقعُ فى هذا الموضع كثيرا، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى حين يَحملون الكلام على ما يَرفع"[3]، فـ (كان) التي يقصدها سيبويه هنا هي (كان) التامّة، فالذي جرى في البيت أنّ الشّاعر "حذف (كان) التامة، وأبقى فاعلها وهو (قومي)، و(الجماعة) مفعول معه، والناصب له (كان) المحذوفة"[4].

وممّا سبق، يظهرُ أنّ الواجبَ النّحويّ في مسألة الحذف والذكر لـ (كان) ومعموليها، قد حكم به النّحاة في موضعين: الأوّل: بعد (أن) المصدريّة، كما في الشّاهد الذي عرضناه (أمّا أنت ذا نفرٍ)، وأشباهه في الاستعمال اللغويّ، والمحذوف هنا (كان) وحدها، وأمّا الثاني: فبعد (إن) الشّرطيّة، كما في الأسلوب (إمّا لا)، والمحذوف هنا (كان) ومعموليها، وفيما سوى هذين الموضعين، فالحذفُ جائزٌ وفق المسائل التي أوردناها سابقاً.

و يرى النّحاة في كلا الموضعين الواجب فيهما الحذفُ، بأنّ سبب الوجوب هو التعويضُ الحاصلُ بـ (ما) ، ولولا هذا التعويض لما حكم النّحاة بالوجوبِ، إذ إنّ حكم الحذف الجائز يعني إمكانية إعادة المحذوف إلى موقعه الأساسيّ، بينما في حكم الحذف الواجب، لا يصحُّ عودة المحذوفِ؛ كونه قد عُوِّضَ عنه بكلمةٍ أخرى، وبذلك يكون حكم الحذف الواجب في مسائل (كان) ومعموليها هو في حقّ (كان) وحدها، إذ لا عوض عن أحدهما في جميع مسائل الحذف السّالفة،

---

(1) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري (90هـ) ، أبو جندل، لقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل. وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد. وقيل: كان راعي إبل، من أهل بادية البصرة، عاصر جريرا والفرزدق، وكان يفضل الفرزدق، فهجاه جرير هجاءاً مرا. انظر: الزّركلي (1396هـ): الأعلام، مصدر سابق، 188/4.

(2) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ويفتخر بأن قومه التزموا الجماعة ولم تشملهم الفتنة ولم يكونوا مع الثوار الذين خرجوا على عثمان بن عفان- رضي الله عنه- ، والرحالة: الحل الذي يكون فوق ظهر الناقة. انظر: تحقيق علي محمد فاخر، وآخرون، على كتاب (شرح التسهيل المسمى : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، لـ (ناظر الجيش- 778هـ)، مصدر سابق، هامش 1172/3.

(3) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدرٌ سابقٌ، 305/1.

(4) خالد الأزهريّ (905هـ) ، ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2000م، 258/1.

وقد أشار النّحاة إلى مثل هذا المعنى، إذ يقول الصّبّان (1206هـ) في حاشيته: " قوله: فـ (ما) عوض عن (كان) قضيته أنها ليست عوضًا عن اسمها وخبرها أيضًا، فيكونان حذفًا بلا تعويض"[1].

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ (كان)، وحدها دون أخواتها، هي ما يجري عليها الحذفُ ويبقى عملُها، أمّا أخواتها فلا يقع الحذفُ على إحداهنّ فيبقى عملُها، وهذا ما أشار إليه عبّاس حسن (1398هـ)، فقال: " ليس بين النواسخ ... (كان وأخواتها) ما يجوز حذفه وحده، أو مع أحد معموليه، أو معموليه معاً، إلا: (ليس) و(كان)"[2]، وقد مررنا على صور هذا الحذف فيما سبق.

وقد تبيّنَ لنا أنّ الواجبَ النّحويّ في (اسم كان)، وأخواتها، قد حضر في أربع صورٍ:

الأوّلى: حضور الواجب النّحويّ بالاعتماد على أصالة (اسم كان) واعتباره (مبتدأً منسوخاً)، إذ يأخذ خصائص وأحكام المبتدأ من حيث التعريفِ والتنكير، وهذا الحضور، يمثّلُ حضوراً ضمنيّاً- كما أسلفنا- كونه دائراً في فلك الحسن والقبح وتأويل الشّواهد، مما يجعلُ من تأثير أصالة (اسم كان) في تحقيق الواجبِ النّحويّ ليسَ ذا أثرٍ يُذكرُ؛ لوجود تأثيرٍ أكبر يتمثّل في واقع المسموع عن العرب في هذه المسألة.

الثانية: حضور الواجبِ النّحويّ بالاعتماد على (كان واسمها) مشتركين، فقد حضر الواجبُ النّحويّ حضوراً فعليّاً في مسألة التقديم والتأخير، ونصّ النّحاة عليه، وبيّنوا الشروط اللازمة لتحقيقه، آخذين بعين الاعتبار أصالة (اسم كان) وكونه مبتدأً منسوخاً له أحكامٌ في التقديم والتأخير، وآخذين أيضاً، سلطة (بعض أخوات كان) واختصاصها ببنيةٍ معيّنة، مُنعَ معه تغيير ترتيب الجملة عن الأصل، مثل: (ما زال) و(ما دام)[3].

(1) الصّبّان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 360/1.

(2) عبّاس حسن (1398هـ): النحو الوافي، مصدر سابق، 582/1. سيأتي الحديث عن (ليس)، في موضعها، إن شاء الله.

(3) ذكر الأنباريّ (577هـ) أنه ثمّة خلافٌ في مسألة تقديم الخبر بين (ما زال) و (ما دام)، فقال: " وقد ذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها؛ وذلك لأن ما للنفي، وزال فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا، وإذا صار إيجابًا صار قولك: (ما زال زيد قائمًا) بمنزلة: (كان زيد قائمًا) وكما يجوز أن تقول: (قائمًا كان زيد) فكذلك يجوز أن تقول: (قائمًا ما زال زيد) وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها، وذلك؛ لأن(ما) فيها مع الفعل بمنزلة المصدر، ومعمول المصدر، لا يتقدّم عليه" المصدر: الأنباريّ (577هـ): أسرار العربيّة، مصدر سابق، ص117.

الثالثة: حضور الواجب النّحويّ بالاعتماد على (كان وأخواتها) فقط، دون أن يكون لـ (اسم كان) تأثيرٌ فيه، وقد تمثّل ذلك في مسألة الحذف والذّكر، وما ظهر فيها من تحقّق الواجبِ النّحويّ في حذف (كان) وحدها، حين يتوفّر لها من الشّروط ما يُغني التّركيبَ عنها في الحضور لفظاً لا تأثيراً.

الرّابعة: وإن كانت قد ذُكرت في ثنايا الصور السّابقة إلا أنّنا نرغبُ في إبرازها، وهي حضور الواجب النّحويّ في تفاوتٍ بين (كان وأخواتها)، فتارةً يكون الواجبُ النّحويّ خاصّاً بـ (كان) وحدها كما في مسألة الحذف والذّكر، وتارةً يكون خاصّاً ببعض أخواتها، كما في التّقديم والتّأخير، وبعضها يكونُ مشتركاً كما في مسألة التّعريف والتّنكير.

وهذه الصور الأربعُ جميعُها تُظهرُ أنّ الفكر النّحويّ العربيّ قد نوّع في صور المستند النّحويّ الذي يُعينه على تقرير الحكم الواجب، فهناك اعتمادٌ على المسموع، وهو ذو سلطةٍ عليا، لكنّه قد يُستقبحُ أويُكره حيناً، وذلك عند الاعتماد على مستند البنية التّركيبيّة للألفاظ وترتيبها، بالإضافةِ إلى مستندِ القياس على قواعدَ مقرّرةٍ سلفاً عند النّحاة، لها مستندُها المسموع الأقوى والأكثر شيوعاً.

اسم (ليس)

- **ثانياً: (اسم) ليس**

ثعدُّ (ليس) من الأفعال الناسخة التي تعملُ عملَ (كان) وأخواتها، وهي فعلٌ ماضٍ جامدٌ ليس له إلا هذه الصّورة التصريفيّة، وإنْ كانتْ أحكامه لا تختلفُ كثيراً عن أحكام (كانَ) وأخواتها، إلا أنّ له خصوصيّة تعرّض لها النّحاة حين أفردوه في مؤلفاتهم، فقد ذكر النّحاة كثيراً من المسائل الخاصّة بـ (ليس) واسمها، ومن ذلك:

- إضمار (اسم) ليس[1].
- اسم (ليس) ضمير الشأن[2].
- تقديم خبر (ليس) على اسمها[3].
- تأكيد خبر (ليس) بـ (الباء)[4].

وإن كان اهتمامُ نَا في هذه المسائل يتجه نحو تحديد مواطن الواجب النّحويّ التي حدّدها النّحاة، فلا يمنعُ ذلك من أن نُطالعَ موقفهم منها بشكلٍ عام وطريقة تناولهم لها، وصولاً إلى معرفة الحدود التي يرونها واجبة الالتزام أو جائزة.

المسألة الأولى: إضمار (اسم) ليس[5].

لعلّ تعرّض النحاة إلى مسألة الإضمار في (ليس)، أو مجيء (اسم) ليس ضميراً، هو محاولة منهم لاستجلاء الوقائع اللغويّة التي قد تَشكلُ على المتعلمين؛ ذلك أنّ الجمود الذي تتصفُ به (ليس) كونها فعلاً غير متصرّفٍ، قد يوحي بامتناعها عن بعض ما يجوز في غيرها من الأفعال ا لناسخة غير الجامدة، في حين يستند النحاة في هذه المسألة إلى ما يوضّحها ويبيّن أحكامها، ويجعل منها وسيلة لتوضيح ما لا يجوز في غيرها، من الأدوات المشبّهة بها من حيث العمل النّحويّ.

(1) ابن الحاجب (646هـ) ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين: أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، 1989م، 441/1.

(2) السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 122/1.

(3) العكبريّ (616هـ): اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، 168/1.

(4) السّابق نفسه، 173/1.

(5) سأجمع في الحديث بين مسألة (الإضمار، وضمير الشّأن) ، لتداخلهما.

ويُطالعنا سيبويه (180هـ) في كتابه، فيقول: "هذا باب الإضمار في (ليسَ) و(كانَ) كالإضمار في (إنّ)، إذا قلت: (إنه من يأتينا نأتِه)، و(إنه أمَةَ الله ذاهبةٌ)، فمن ذلك قولُ بعض العرب: (ليس خَلَقَ اللهُ مثله)، فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تَذكُرَ الفعلَ ولم تُعْمِله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثلُ ما في (إنَّهُ)"[1]، ويقصدُ سيبويه في تشبيهه أنّ (اسم) الفعل الناسخ يأتي ضميراً في كلٍّ من (ليس) و(كان)، كما يأتي ضميراً في الحرف النّاسخ (إنّ)، ويُدلِّلُ سيبويه على ذلك بالاعتماد على مستند التحليل العقليّ للمثال الذي أورده، فالجملة الفعليّة التالية لـ (ليس) لم يصحَّ أن تكونَ مكتملةَ الأركان بفعلها وفاعلها، إن لم يُقدّر لـ (ليس) اسماً مضمراً تتكاملُ معه صورة الجملة الكبرى، فتكون الجملة الفعليّة خبراً لـ (ليس).

وقد استشهدَ سيبويه على هذه المسألة بقول الشّاعر[2]:

فأصْبَحُوا والنَّوىَ عالي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كلَّ النَّوَى تُلقِي المسَاكينُ[3]

يقول سيبويه في هذا الشّاهد: " فلو كان (كلّ) على (ليس) ولا إضمارَ فيه، لم يكن إلا الرفعُ في (كلّ)، ولكنه انتصَب على (تُلقى)، ولا يجوز أن تَحملَ (المساكينُ) على (ليس) وقد قدَّمت فجعلتَ الذي يعْمَلُ فيه الفعلُ الآخِرُ يَلِى الأوّلَ، وهذا لا يَحْسُن"[4]، وهذا يعني أنّ سيبويه يحاول أن يؤكد أنّ (اسم) ليس غير مذكورٍ في الشّاهد، وأنّ احتماليّة أن يكون (كلَّ) أو (المساكينُ) مرفوضة في (كلّ) كونها منصوبة و(اسم ليس) يجب أن يكون مرفوعاً و(لا تحسنُ) في (المساكين)؛ أي لا يحسنُ أن يكون (المساكينُ) اسم (ليس)؛ لأنّ (كلّ) هي معمول الفعل (تُلقي)، وقد جاءت تالية للفعل (ليس)، فهذا التقديم لا يحسنُ – في نظر سيبويه.

---

(1) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدرٌ سابقٌ، 69/1-70.

(2) هو حُميدٌ الأرقط، شاعرٌ إسلاميٌّ، يُعدُّ من بخلاء العرب الأربعة: الحطيئة وحميد الأرقط وأبو الأسود الدؤلي وخالد بن صفوان، ولقب بالأرقط لآثار كانت بوجهه. انظر: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ): معجم الأدباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، 1993م، 1225/3.

(3) البيت من البحر البسيط، و"المعرّس: المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل، والتعريس: النزول فى ذلك الوقت، يقول: أصبحوا وقد غطى التوى لكثرته على منزلهم، فى زمان لا يلقى فيه المساكين أكثر التوى، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع"، المصدر: ابن الشّجريّ (542هـ) ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة: أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1991م، 498/2.

(4) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 70/1.

وقد أورد البغداديّ (1093هـ) رأي ابن هشام في (المساكين)، فقال : " بأنَّهُ لو كَانَ المَسَاكِين (اسْما) لكَانَ يجب أن يُقَال: (يلقون أو تلقي) وَإنَّمَا (كَانَ) فِيهِ ... مُسندَة إِلى ضمير الشَّأن"[1]، وهذا تأكيدٌ على ما يراه سيبويه (180هـ)، وتوضيحٌ لماهيّة (اسم ليس)، وهو ضمير الشّأن.

وقد فصّل ابنُ الشّجريّ (542هـ) ماهيّة الضّمير الذي عُدَّ (اسم) ليس في هذه الجملة، فقال: " فخلت؛ لذلك؛ الجملة من ضمير ظاهر أو مقدّر، يعود على مرفوع (ليس)؛ لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة المخبر بها عنه ضمير؛ لأن هذا المُخبَرَ عنه هو الخَبَر فى المعنى، وإنما يلزم أن يعود على المُخبَر عنه ضميرٌ من الجملة المُخبَر بها عنه إذا كان الخبر غير المُخبَر عنه... ولو رفعت (كلّ النوى) بـ (ليس) لزمك أن تقدّر ضميراً يعود إليه من الجملة، تريد: (وليس كلّ النوى يلقيه المساكين)، وحذف الضمير العائد من الخبر إلى المُخبَر عنه ضعيف"[2]، وهذا الضّعف الذي يراه ابن الشّجري(542هـ) يلتقي مع عدم استحسان سيبويه (180هـ)، وتوافق ابن هشام (761هـ) مع من سبقه من النّحاة في الموقفِ من هذا الشّاهد.

وبالنّظر في موقفِ النّحاة السّابق، يُلحظُ أنّهم لم يُصدروا حكم الواجب النّحويّ في مسألة مجيء الضمير اسماً لـ (ليس) ، فهم يعرضون إمكانيّة وقوعه، والشّاهد عليه، ويرون ذلك جائزاً، أي ليس بـ (واجبٍ)، ومن جانبٍ آخر، يُلحظُ أنّ مخالفة ذلك الجائز، يُعدُّ في هذا الشّاهد غير حسنٍ، أو ضعيفاً، أو قبيحاً.

وإن كان ثمّة ضعفٌ أو قبحٌ في المسألة، فليس ثمّة واجبٌ فيها، وإن كان التركيبُ يفرض إيجاد تصوّرٍ كاملٍ لعناصر الجملة، فيكون لـ (ليس) اسمٌ وخبرٌ، بعيداً عن ماهيّة هذا الاسم وذاك الخبر، وهذا التّصوّر هو الذي يدفع بالنّحاة إلى ضرورة تأويل التركيب، فقد يأتي (اسم ليس) في شاهدٍ آخرَ منفتحَ التأويل، يسمحُ بتعدّد احتمالات تحديد (اسم ليس)، مما يؤكد منع الواجبِ النّحويّ من أن يكون له موطئ قدمٍ، في هذه المسألة.

---

(1) البغداديّ (1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مصدر سابق، 270/9.

(2) ابن الشّجريّ (542هـ): أمالي ابن الشّجريّ، مصدر سابق، 497/2.

وقد ذكر ابن الحاجب (646هـ) من الشّواهد على (جواز إضمار اسم ليس)، قول الشّاعر[1]:

أبَنِي لُبَيْنى، لَسْتُمُ بِيَدٍ   إلاّ يَداً لَيْسَتْ لَها عَضُدُ[2]

فيقول ابن الحاجب: " يجوز أن يكون في ليس ضمير الشأن، ويجوز أن يكون فاعلها مضمراً يعود على اليد لما تقدم ذكرها، ويجوز أن يكون (عضد) اسمها، ولها: خبر لها، ومعناه: أنه يصفهم بعدم النصرة، وأن نصرتهم كلا نصرة، فإن اليد التي لا عضد لها لا نصرة لها"[3]، فهذه ثلاثة احتمالاتٍ جائزةٍ في بيان (اسم ليس):

- ضمير الشّأن
- ضميرٌ مستترٌ تقديره (هي) يعود على (يدٍ)
- أن يكون (عضد) اسم ليس، ولا إضمار في هذه الحال

فهذه الاحتمالات الثلاثة جميعها جائزٌ، وليس ثمّة واجبٌ يمنعُ تقديم أحدها على الآخر، في حين، كان في الشّاهد الأوّل (وليسَ كلَّ النَّوى...) مانعٌ من تقدير (اسم ليس) بغير ضمير الشّأن، ولكنّه مانعٌ لم يقل النّحاة معه بالواجبِ النّحويّ فيه، وإنّما اكتفوا بالحكم بقبحه أو ضعفه، مما يوحي بأنّ حساسيّة النّحاة تجاه الحكم بالواجب النّحويّ تستندُ إلى فلسفة فكريّة أوسع من تقرير قاعدةٍ نحويّة أو توصيفها.

ولا يفوتنا أن نُشيرَ إلى أنّ هذا الشّاهد قد وظّفه النّحاة في موطن الاستدلال على "مَا لا يكون الاسْتِثْنَاء فِيهِ إذا أبدل إلا على الموضع لامْتِنَاع اللَّفْظ مِنْهُ"[4]، أو "حمل البدل علي محلّ

(1) هو "طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، البكري الوائلي (60 ق هـ) ، أبو عمرو: شاعر، جاهلي، من الطبقة الأولى. ولد في بادية البحرين، وتنقل في بقاع نجد. واتصل بالملك عمرو بن هند فجعله في ندمائه، ثم أرسله بكتاب إلى المكعبر (عامله على البحرين وعمان) يأمره فيه بقتله، لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها، فقتله المكعبر، شابا، في (هجر) قيل: ابن عشرين عاما، وقيل: ابن ست وعشرين، أشهر شعره معلقته، ومطلعها: (لخولة أطلال ببرقة ثهمد ... تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد)"، المصدر: الزّركلي (1396هـ)، الأعلام، مصدر سابق، 225/3.

(2) البيت من البحر الكامل، وقد رُوي شطرُه الثاني رواية أخرى، وهي: (إلا يدًا مخبولة العضد-أي: فاسدة) ، ونسبت لأوس بن حجر المكنى بأبي شريح (2 ق هـ) ، وهو من الشعراء الجاهليين، لم يدرك الإسلام، وترجمته في معجم الأعلام للزّركليّ، 31/2. أمّا الرّواية الأولى فهي لطرفة بن العبد، و(لبينى): تصغير (لبنى) وهو اسم امرأة.

(3) ابن الحاجب (646هـ): أمالي ابن الحاجب، مصدر سابق، 442/1.

(4) المبرّد (285هـ): المقتضب، مصدر سابق، 420/4.

الجارّ والمجرور لا علي اللفظ"[1]، إذ يرون في هذا الشّاهد دليلاً على أنّ الاسم بعد (إلا) إذا كان بدلاً، فيجبُ أن يكون إعرابه على محلّ المبدل منه، وليس على لفظه، فـ (يداً) في الشّاهد منصوبة على محلّ (بيدٍ)، وهو خبر (لستم)، في حين أنّ إعراب لفظ (بيدٍ) الجرّ بحرف الجرّ الزّائد في خبر (ليس).

فيُلاحظُ أنّ ابن الحاجبِ (646هـ) وظّف الشّاهدَ في شطره الثّاني للاستدلال على جواز إضمار (اسم ليس)، في حين وظّف النّحاة، من قبله ومن بعده، الشّطرَ الأوّلَ للاستدلال على وجوبِ حمل البدل على محلّ الجارّ والمجرور لا على اللفظ، وقد ذكر محمّد شرّاب في كتابه (شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية) هذا الشّاهد موطناً للدلالة على حمل البدل على محلّ الجارّ والمجرور لا على اللفظ، أيضاً[2].

(1) ابن يعيش (643هـ): شرح المفصّل، مصدر سابق، 74/2.

(2) انظر: محمّد شرّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مصدر سابق، 354/1.

المسألة الثانية: تقديم خبر (ليس)

أشار النّحاةُ إلى هذهِ المسألةِ على خلافٍ بينَ البصريّينَ والكوفيينَ، فأجازَ البصريونَ ومنع الكوفيونَ وبعضُ البصريّينَ[1]، ولعلّ هذا الخلاف يكون علامةً على ضعف حضور الواجبِ النّحويّ في المسألة؛ ذلك، أنّ تعدّد الوجوه المحتملة للتركيبِ النّحويّ يوسّع صور الاستعمال اللغويّ، الذي يُعدّ بمثابة مستندٍ يُقيمُ النّحاة قواعدهم عليه.

ويُمكن القول بأنّ تقديم (خبر ليس) له جانبان:

الأوّل: تقديمه على (ليس واسمها)

الثاني: تقديمه على (اسم ليس)، أي: توسّطه بين (ليس) و (اسمها)

ومن الشّواهد التي تناولها النّحاة في بيان موقفهم من مسألة تقديم (خبر ليس) على (ليس واسمها)، قول الله تعالى: (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[2]، وقد علق العكبريّ (616هـ) على هذه الآية فقال: " فنصب (يوم) بـ (مصروف) و (مصروف) خبر (ليس)، وتقديم معمول الخبرِ كتقديم الخبرِ نفسِهِ؛ لأن المعمولَ تابعٌ للعامِلِ ولا يقعُ التابعُ في موضعٍ لا يقعُ فيه المتبوع"[3].

فالتقديم في هذه الآية لم يقع على (خبر ليس)، وإنما على معمول الخبر، ومن الواضح أنه لا يظهرُ (خبرُ ليس) في هذا الشّاهدِ متقدّماً بذاته عليها أو على اسمها، وإنّما هو تقديمٌ لمعمول (خبر ليس) على (ليس واسمها وخبرها) معاً، وبذلك؛ يظهرُ المعمول في فكر النّحاة العرب كأنّه

---

(1) ومِمّن منع تقديم الخبر أبو سعيد السيرافي، والأنباري (577هـ) ، كما نُسب المنع إلى أبي العباس المبرد(285هـ)، ومِمّن أجاز: أبو علي الفارسي (377هـ) وابن جني(392هـ)، و ابن بَرْهَان العُكبَري (456هـ) وعبد القاهر الجرجاني (471هـ) والزمخشري(538هـ)، وأبو البقاء العكبري (616هـ) وابن عصفور(669هـ). انظر: إبراهيم صالح الحندود: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - 1421هـ/2001م، ص436-437. وانظر: ابن مالك (672هـ): شرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، 351/1.

(2) سورة هود: الآية (8).

(3) العكبريّ (616هـ) ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، 1986م، ص316.

جزءٌ من العامل، وتقديمه دليلٌ على جواز تقديم عامله، ومن هنا، رأى بعضُ النّحاة جواز تقديم (خبر ليس).

وأمّا الذين منعُوا ذلك، فقد احتجّوا بعدّة أمور أهمّها غيابُ مستند السّماع لتقوية موقِفِهم، يقول ابن هشام (761هـ): " امْتنَاع ذَلِك فِي (خبر لَيْسَ) فَهُوَ اخْتِيَار الكوفِيّين والمبرد وَابْن السراج وَهُوَ الصَّحِيح لِأَنَّهُ لم يسمع مثل: ذَاهِبًا لست"[1]، فقوله: (لم يُسمع مثلُ : ذاهباً لستُ) يعني: لم يُسمع تقديمُ (خبر ليس) عليها وعلى اسمها، والسّماع هو الأصلُ النّحويّ الأوّل في تقرير الأحكام النّحويّة، فما دام مستندُ السّماع في هذه المسألة غائباً، فإنّه يمتنعُ استحداثُ شيءٍ لم يرد في لسان العرب.

ومن هنا، كان هذا الشّاهد الذي نُظرَ فيه إلى أجزاءِ التركيب النّحويّ الأخرى، وعلاقتها بـ (خبر ليس) ، مدخلاً يمكنُ الاعتمادُ عليه لتسويغ توصيف التركيب النّحويّ، وتوسيع دائرة العلاقات بين أجزائه، دونَ أن يفقدَ (خبر ليس) موقعه أو وظيفته، مما يجعل من موقف النّحاة في محاولتهم تسويغ ذلك الاتساع في التركيب قائماً على الافتراض، الذي يُضعِفُ من إمكانيّة الجزم بتقرير الوجوبِ النّحويّ في هذه المسألة.

ومن الشّواهد التي تصوّر تقديم (خبر ليس) على اسمها، أو توسّطه بين (ليس) و (اسمها) قول الشّاعر[2]:

سَلِي إن جهلتِ النَّاسَ عَنَّا وعنهمُ   فليْسَ سَوَاءً عَالمٌ وجهــولُ[3]

والشّاهد الذي اعتمده النّحاة في هذا البيت، قوله: (ليس سواء عالم وجهول)، " حيث قدم (خبر ليس)، وهو قوله: (سواء)، على اسمها، وهو (عالم)، فدل هذا على جواز تقديم خبر هذا

---

(1) ابن هشام (761هـ): شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، مصدر سابق، ص133.

(2) هو: السموءل بن غريض بن عادياء الأزدي، شاعر جاهلي حكيم. من سكان خيبر (في شمالي المدينة) كان يتنقل بينها وبين حصن له سماه (الأبلق)، توفي عام (65 ق هـ) أشهر شعره لاميته التي مطلعها: (إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه ... فكلُّ رداء يرتديه جميل). انظر في ترجمته: الأعلام للزّركليّ (1396هـ)، مصدر سابق، 140/3.

(3) البيت من البحر الطويل، ومعناه: " إن كنت تجهلين قدرنا بين الناس، فتقصي الأخبار عنا وعنهم لتتبيني الحقيقة، وتميزي بين الحق والباطل، لأن العالم والجهول لا يستويان"، الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، حاشية 230/1.

الفعل على اسمه"[1]، ومثل هذا الشّاهد الشّعريّ قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾[2]، إذ قرئت هذه الآية بنصب (البرّ) على أنّه خبرُ ليسَ مقدمٌ[3].

وإذا كانت الشّواهد السّابقة قد دلت على "جواز" توسّط خبر ليس، إلا أنّ للنحاة موقفاً آخر يكون توسط (خبر ليس) واجباً، إذ يقول ناظر الجيش(778هـ): " الخبر يجب توسيطه إذا كان ظرفا أو مجرورا والاسم نكرة لا مسوغ للإخبار عنها إلا كون الظرف والمجرور متقدمين عليهما"[4] ، وإن كان كلام ناظر الجيش، في معرض الحديث عن توسّط خبر كان وأخواتها، إلا أنّه يمكن إسقاط هذا الكلام على (خبر ليس)؛ ومن الشّواهد على ذلك قول الله تعالى: ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ ﴾[7]، فالشّواهد كثيرةٌ على توسّط (خبر ليس) في حال كونه شبه جملة والاسم والاسم نكرةٌ، وهذا مما رآه النّحاة واجباً نحويّاً.

وممّا سبق، يظهر الموقف النّحويّ في الحكم على (خبر ليس) بجواز تقديمه بشكلٍ عامٍ دون مانعٍ يمنعه، إلا أنّ هذا الجواز يستحيلُ واجباً في حقّ توسّط (خبر ليس)، وذلك حين يكون التركيبُ النّحويّ مشتملاً على علاقات نحويّة متعدّدة كعلاقات الظّرف أو الجارّ والمجرور، فحينها يقرّر النّحاة ضرورة تحقيق الواجب النّحويّ لضبط ذلك التعدد التركيبيّ.

---

(1) محمّد شرّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مصدر سابق، 211/2.

(2) سورة البقرة: الآية (177).

(3) انظر: ابن هشام (761هـ): شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، مصدر سابق، ص130.

(4) ناظر الجيش (778هـ): شرح التسهيل، مصدر سابق، 1114/3.

(5) سورة النور: الآية (61). وسورة الفتح: الآية (17).

(6) سورة التوبة: الآية (91).

(7) سورة المائدة: الآية (93).

وللإشارة إلى موطن التعدد التركيبيّ في (خبر ليس) فإنّ هذا التعدد على مستوى البنية السّطحيّة والبنية العميقة، فتركيب الجارّ والمجرور يتعلق ببنية عميقة، وكذلك الظرف، ويمكن اتخاذ هذا المفهوم للتأكيد على أنّ تقدّم متعلق الخبر أو معموله، دليل على جواز تقدم الخبر ذاته.

المسألة الثالثة: تأكيد خبر (ليس) بـ (الباء)

إنّ دخول (الباء) على (خبر ليس)، شائعٌ في اللسان العربيّ، وقد أشار النّحاةُ إلى كثرة استعمالها، فيقول خالد الأزهريّ (905هـ): "وتزادُ الباءُ بكثرة في (خبر ليس)، غير الاستثنائية"[1]، والتفريق هنا بين (ليس) الاستثنائيّة و(ليس) الناسخة، أنّ (الباء) "إِنَّمَا تدخل فِي خبر (لَيْسَ) على طَرِيق التوكيد للنَّفْي"[2]، ولا يقع ذلك في (ليس) التي للاستثناء وإن عُدّت من النواسخ.

وموقفُ النّحاةِ هو القولَ بجواز اقترانِ (الباء) بـ (خبر ليس)، فالمسألة ليست واجباً نحويّاً، وقد يتجهون إلى تأويل بعض النصوص أو التراكيب اللغويّة، بربطها بمفهوم (التوهم) حين يكونُ التركيبُ النّحويّ خالياً من (الباء)، والشّواهد على ذلك كثيرة، فمن ذلك قول الشّاعر[3]:

بَدَا لِي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابقٍ شَيئًا إذَا كَانَ جَائِياَ[4]

وموطن الشّاهد في البيت قوله: (ولا سابقٍ)، فقد أتى الشّاعر بـ (سابقٍ) على الجرّ، عطفاً على (مدرك)، على الرّغم من كونها (خبراً) لـ (ليس) منصوباً، فيرى النّحاة في هذه الحالة أنّ الجرّ هو على توهّم وجود حرف جرٍّ زائدٍ في (خبر ليس)؛ لكثرة ما يأتي (خبر ليس) مجروراً بـ (الباء) الزّائدة[5].

---

(1) الأزهريّ (905هـ): شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، 272/1.

(2) ابن الورّاق (381هـ): علل النحو: مصدر سابق، ص322.

(3) الشّاعر هو: زهير بن أبي سلمى المزني، شاعر جاهلي حكيم، ومن أصحاب المعلقات؛ له ديوان شعر مطبوع، كان أبوه شاعرا، وخاله شاعرا، وأخته سلمى شاعرة، وابناه كعب وبجير شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة، ولد في بلاد (مُزَينة) بنواحي المدينة، وكان يقيم في الحاجر (من ديار نجد) واستمر بنوه فيه بعد الإسلام مات سنة (13 ق هـ). انظر: الأعلام للزّركليّ (1396هـ)، مصدر سابق، 52/3.

(4) البيت من البحر الطويل.

(5) انظر: الأنباري (577هـ): أسرار العربيّة، مصدر سابق، ص126. ولم يُجز بعض النحاة ذلك خلافا لـ (سيبويه - 180هـ)، انظر: الصّبّان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 353/2.

وإذا كان الشّاهدُ السّابقُ قد عطفَ على توهّم حرف الجرّ في (خبر ليس)، فهناك شواهد على العطفِ مع وجود حرف الجرّ، إلا أنّ الحكم الإعرابيّ قد اعتمدَ على المحلّ لا على اللفظ، ومن ذلك قول الشّاعر[1]:

معاويَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فلسْنا بالجبال ولا الحَدِيدَا[2]

والشّاهد في البيت قوله: (ولا الحديدا)، إذ جاءت منصوبة على موضع (خبر ليس)[3]، مع أنّ لفظ (خبر ليس) مجرورٌ بحرف الجرّ الزّائد، ويرى سيبويه (180هـ)، أنّ بناء التركيب على النّصب، هو احتكامٌ إلى المعنى، يقول: " لأن الباء دخلت على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبا، ألا ترى أنَّهم يقولون: (حسبُك هذا) و(بحسبك هذا)، فلم تغير الباء مَعنى"[4]، وهذا يُشير إلى أنّ دور الباء في (خبر ليس) إنّما هو تأكيد النّفي.

وهذا الشّاهد يُظهرُ أنّ الأحكام الإعرابيّة المتعلقة بـ (خبر ليس) تتسع في حال اقترانه بالباء الزّائدة، لفظاً ومحلاً، هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر، فإنّ (خبر ليس) يمتلك تأثيراً في الاستعمال يجعل من بناء العلاقات التركيبيّة يفرضُ حضوراً ذهنيّاً في الإعراب اللفظيّ، وهذا الحضور الذهني هو بسبب حرف الجرّ الزّائد الذي بات حضوره (وهميّاً) مما يعدّ دليلاً على كثرة الاستعمال لهذه الصورة التركيبيّة وارتباطها بـ (خبر ليس).

وكما هو واضحٌ، فإنّ الواجبَ النّحويّ في هذه المسألة لا يرتبط بأيّ جزئيّةٍ فيها، فلا التزام تركيبيّ يُحتم ضمّ الباء إلى (خبر ليس)، أو إبعادها، ولعلّ كثرة الاستعمال وشيوع هذه العلاقة التركيبيّة بصورها المتعدّدة قد أثرت في الاتساع في الاستعمال وخفّفت من حدّة الواجب فيها.

(1) الشّاعر هو عقيبة الأسديّ. انظر: ابن عبد ربه الأندلسيّ (328هـ)، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم: العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ، 50/1.

(2) البيت من البحر الوافر، " ويقصد الشاعر معاوية بن أبي سفيان بن حرب، وأمه: هند بنت عتبة، ملك المسلمين بعد قتال دار بينه وبين علي كرم الله وجهه، ويطلب الشاعر من معاوية أن يترفق بهم فهم ليسوا جبالا ولا حديدا حتى يتحملوا". ابن جنّي (392هـ)، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2000م، هامش: 303/1.

(3) ابن جني (392هـ): سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، 141/1.

(4) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 67/1-68.

اسم (ما) النّافية، العاملة عمل (كان)

- **اسم (ما) النافية، العاملة عمل (كان)**

تمثّل (ما) النافية من حيث الوظيفة النّحويّة (كان وأخواتها) في جزءٍ من تصورها الفكريّ ليس في الفكر النّحويّ، وإنّما في الواقع الاستعماليّ؛ ذلكَ أنّ القبائل التميميّة لا تمنحُها أيّ أثرٍ فعليّ في التركيبِ النّحويّ من حيث تغيير مسار التركيبِ من الابتداء إلى النّسخ، كما يحدث ذلك في (كان وأخواتها)، بينما يُسجّل لـ (ما) النافية حضوراً فاعلاً في التأثير النّحويّ يماثلُ (كان وأخواتها) في الاستعمال الحجازيّ للغة[1].

ومن جانبٍ آخر، فإنّ موقف النّحاة من الوظيفة النّحويّة لـ (ما) اتجه نحو ربطها بـ (ليس)؛ ولعل ذلك راجعٌ إلى العلاقة النحويّة والدّلاليّة، فكلاهما يعمل عمل (كان)، وكلاهما يحمل دلالة النّفي؛ ويُضافُ إلى ذلك الشيوع الاستعماليّ لـ (ما) ضمن الحدود النّحويّة الحجازيّة، فيقول سيبويه (180هـ): " وأما أهلُ الحجاز فيشبّهونها بـ (لَيْسَ) إذ كان معناها كمعناها"[2].

ولم يمنع النّحاة هذا الارتباط الوثيق بين (ما) و (ليس) من أن يروا بأنّ القياس هو فك ذلك الارتباط؛ انطلاقاً من زاوية البنية الصّرفيّة للكلمة، فالاختلاف بين (ما) و (ليس) في البنية يتمثّل في كون الأولى (ما) حرفاً، بينما الثانية (ليس) هي فعلٌ، ولذلك عللوا ميل التميميين إلى إهمالها الوظيفيّ النّحويّ بمشابهتها لـ (أما) و(هل)، أي: الحروف التي لا تأثير نحويّ لها، مما جعل من البنية الصّرفيّة الحرفيّة لـ (ما) تكون قياساً في الفكر النّحويّ، رغم الالتقاء في العلاقة النّحويّة والدّلاليّة بين (ما) و (ليس) في الاستعمال الحجازيّ، يقول سيبويه (180هـ): " وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل)، أي لا يعلمونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ (ليس)، ولا يكون فيها إضمار"[3].

وفي قول سيبويه: (ولا يكون فيها إضمار)، أي: (ما)، دليل على أنّ العلاقاتِ التركيبيّة بين الكلمات تمثّل مرجعاً لتحديد الموقف الفكريّ من الوظائف النّحويّة، فليس التطابق بين (ما) و(ليس) حاصلٌ في حال اتصلت الضّمائر بهما، وهذا الاختلاف التركيبيّ بالإضافة إلى الاختلاف الصّرفيّ، في الاستعمال التميميّ، كان موازياً للتوافق الوظيفيّ والدّلاليّ في الاستعمال الحجازيّ.

(1) انظر: محمود فهمى حجازى: علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص233.

(2) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 57/1.

(3) السّابق نفسه، 57/1.

وقد أشار النّحاة أنّ العمل النّحويّ لـ (ما) إنّما هو من واقع الاستعمال لا القياس، يقول الصّبان (1206هـ): " والمثبت لإعمالها عمل (ليس) هو الاستقراء، وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل (ليس) لا أن المثبت قياسنا إياها على (ليس) وتلك المشابهة جامع القياس إذ لا قياس مع النص، فالاعتراض بأن هذا قياس في اللغة وهو ممتنع ساقط جدًا ... إنما يظهر التعليل بمشابهتها (ليس) في المعنى لو كان عمل (ليس) لما فيها من النفي، وليس كذلك؛ بدليل عملها مع انتقاض نفيها"[1]، فهذا الكلام يُشيرُ إلى أنّ الواقع الاستعماليّ فرض نفسه على الأحكام النّحويّة، ولم تقوَ تلك الأحكام على توثيق العلاقة بين (ما) و (ليس)؛ لوجود واقع استعماليّ يُخالفُ ذلكَ التشابه بينهما، ويمنع أن يكون القياسُ هو المشابهة، فقط، لوجود ما ينقض هذه المشابهة من حيث الاستعمال.

وعلى الجانب الآخر، يقدّم النّحاة تعليلهم لإهمال التميميين لـ (ما)، فيقول الأشموني (900هـ): " وأهملها بنو تميم، وهو القياس؛ لعدم اختصاصهم بالأسماء"[2]، ومعنى قوله: (لعدم اختصاصهم بالأسماء)، أي: الحروف المشبّهة بـ (ليس)، فإنّها تأتي مع الأفعال، كما تأتي مع الأسماء، وذلك كقوله تعالى: ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ ﴾[4]، فقد دخلت (ما) على الأفعال كما في الآيتين: (ما زادوكم)، و(ما أغنت).

ومع حكم النّحاة بقياسيّة اللهجة التميميّة، إلا أنّ القرآن الكريم قد جاء على الاستعمال الحجازيّ لـ (ما)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[6]، فقد نُصب (بشرا) و (أمّهاتِ) على الخبريّة لـ (ما).

(1) الصّبان (1206هـ): حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، مصدر سابق، 363/1.

(2) الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 254/1.

(3) سورة التوبة: الآية (47).

(4) سورة هود: الآية (101).

(5) سورة يوسف: الآية (31).

(6) سورة المجادلة: الآية (2).

وهذا الحضور الحجازيّ لـ (ما) في القرآن الكريم كان أقوى حجةٍ لاعتمادها وإقرار عملها، إلا أنّ النّحاة لم يتركوها دون ضوابط يمكن أن نعُدّها الشروط الواجبة للاعتراف بـ (ما) عاملة عمل (ليس)، وفقدان شرطٍ منها يجعلها مهملة، وهذه الشّروط[1] هي:

1. عدم زيادة (إن) بعدها، فلا عمل لها عند وجودها.

2. بقاء النفي، فلا عمل لها عند زواله، كقوله -تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[2].

3. تأخرالخبر، فلا عمل لها -غالبًا- عند تقدمه، كقولك: (ما قائمٌ زيدٌ).

4. عدم تقدم معمول الخبر، فلا عمل لها إذا تقدم، ولم يكن ظرفًا، ولا جارًا ومجرورًا كقولك: (ما طعامَك زيدٌ آكلٌ).

وقد جاءت الشّواهد النّحويّة لتدلل على أنّ الواجبَ النّحويّ قد احتلّ مكانه في (ما) الحجازيّة كضابطٍ تركيبيّ يصفُ الاستعمال الصّحيح وصفًا، لا كمانعٍ من أن تُهملَ ما بغير هذه الشّروط؛ ذلك أن (ما) تُهمل في استعمال التميميّين دون مانع، ولكن في حال استعمالها الاستعمال الحجازيّ لابدّ من هذه الضّوابط التركيبيّة التي تمثّل الواجبَ النّحويّ.

ومن الشّواهد النّحويّة التي اعتمدها النّحاة لبيان وجوب تطبيق الشّروط السّابقة لإعمال (ما)، وأنّ فقدانَ أحد هذه الشّروط يُبطلُ عملها، قول الشّاعر[3]:

بَنِي غُدَانَة مَا إنْ أنْتُمُ ذَهَبٌ   وَلا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أنْتُمُ الخَزَفُ[4]

---

(1) انظر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 254/1. وانظر: ابن مالك (672هـ): شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، 431/1.

(2) سورة آل عمران: الآية (144).

(3) لم يُنسب البيت إلى قائل معيّن.

(4) البيت من البحر البسيط. اللغة: غدانة: حي من بني يربوع. الصريف: الفضة الخالصة. الخزف: الفخار. والمعنى: يهجو الشاعر بني غدانة وينعتهم بالحقارة، وأنهم ليسوا بأشراف الناس وأسيادهم. المصدر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشمونيّ (900هـ)، مصدر سابق، هامش 255/1.

فموطن الشّاهد في البيت قوله: (مَا إنْ أنتُمُ ذَهَبٌ)، إذ جاءت (ذهبٌ) مرفوعةً، فدلّ هذا على إهمال عمل (ما)؛ وذلك لوجود (إن) الزّائدة بعدها[1].

ويُشير النّحاة إلى روايةٍ أخرى بالنّصب (ذهباً) وينسبونها إلى (يعقوب بن السكيت)[2]، وقد ذكرها الجوهريّ (393هـ) في الصّحاح فقال: " وقال ابن السكيت: الضريف: الفضة، وأنشد: بَني غُدانَةَ ما إنْ أنتم ذَهَباً، ولا صَريفاً ولكن أنتم الخَزَفُ"[3]، وقد علق النحاة على هذه الرّواية من زاوية تحديد نوع (إن)، " وأوّلَ على أنّ (إنْ) نافية مؤكدة لـ (ما) لا زائدة"[4].

ومن شواهدِ إبطال عملها لتوسّط خبرها، قول الشّاعر[5]:

وَمَا خُذّلٌ قَوْمِي فأخْضَعَ لِلِعدا وَلكِن إذا أدْعُوهُمُ فهُمُ هُمُ[6]

وموطن الشّاهد في هذا البيت قوله: (ما خذلٌ قومي)، فرفعَ (خُذلٌ) على أنّه خبرٌ مقدّمٌ لـ (قومي)، وهذا يعني أنّ (ما النافية) مهملة غير عاملة عمل (ليس)، والسّبب هو تقدّم خبرها على اسمها، أو توسّطه، وبذلك أتى الشّاعر بما لا يتطابق مع شروط إعمال (ما) كما أقرّها النحاة فحكموا بإهمالها، وكان هذا شاهداً على ما اعتمدوه في هذه المسألة[7].

---

(1) انظر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 254/1.

(2) هو يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت (أبو يوسف) أديب، نحوي، لغوي، عالم بالقرآن والشعر، علم ببغداد، وصحب الكسائي، واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله، سنة (244هـ) ودفن في بغداد. انظر: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (1408هـ): معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 243/13، وانظر: محمد بن الحسن بن عبيد الله ابن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر(379هـ): طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص204.

(3) الجوهريّ (393هـ) ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابيّ: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م، 1385/4.

(4) الجوجريّ (889هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، 379/1.

(5) لم يُنسب البيت إلى قائل معيّن.

(6) البيت من البحر الطويل، ومعناه: "ما عودني قومي أن يخذلوني، ويقعدوا عن نصرتي ومعاونتي، والوقوف بجانبي، حتى أخضع وأستكين للأعداء، ولكن إذا دعوتهم هبوا لنصرتي، ووجدت منهم ما أعرفه فيهم؛ من كمال الرجولة والمعاونة الصادقة". المصدر: محمد عبد العزيز النجار: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرّسالة، 2001م، هامش 260/1.

(7) انظر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 256/1.

ومثل هذا الشّاهد، استدلوا على بطلان عمل (ما) إذا توسّط معمول الخبر، كقول الشّاعر[1]:

وَقَالُوْا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنىً   وَمَا كُلَّ مَنْ وَافى مِنًى أنا عَارِفُ[2]

وموطن الشّاهد قوله: (وَمَا كلَّ مَنْ وَافى مِنًى أنَا عَارفُ) إذ جاءت (كلَّ) منصوبةً على أنّها مفعولٌ به لاسم الفاعل (عارفُ)، وعلى ذلك تكون (ما) مهملة غير عاملة، بسبب تقدّم معمول الخبر الجملة الاسميّة (أنا عارفُ)، يقول الصّبّان(1206هـ):" حيث أهمل (ما) عند تقدم معمول خبرها، الذي ليس ظرفًا ولا مجرورًا، هذا على رواية نصب (كلَّ)، أما على رواية رفعه، فـ (كلُّ) اسمها وجملة (أنا عارفُ) في محل نصب خبرها، والعائد محذوف أي: (عارفه)، ولا شاهد فيه حينئذٍ"[3]، إلا أنّ ابن كيسان(299هـ)[4]، يرى بأنّ بقاء العمل في هذه الحالة جائزٌ[5].

ويقدّم النّحاة شاهداً على إمكانيّة توسّط الخبر إذا كانَ ظرفاً، وهو قول الشّاعر[6]:

---

(1) هو مزاحم بن الحارث العقيلي (120هـ) ، شَاعِر بدويّ فصيح إسلامي كانَ فِي زمن جرير والفرزدق وَكَانَ جريرٌ يصفه ويقرظه ويقدمه، جعله ابن سلام(232هـ) في الطبقة العاشرة في كتابه (طبقات فحول الشّعراء). انظر: البغداديّ (1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مصدر سابق، 273/6. وانظر: محمّد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، أبو عبد الله(232هـ): طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة، 769/2.

(2) البيت من البحر الطويل، والمعنى: يصف الشاعر أنه اجتمع بمحبوته في الحج ثم فقدها فجعل يسأل عنها فقيل له: تفقدها لدى النازلين بمنى فقال: إنه لا يعرف كل من وافي منى حتى يسأل عنها وذلك لأنه لا يسأل إلا من يعرفها ويعرفه. المصدر: ناظر الجيش(778هـ): شرح التسهيل، مصدر سابق، هامش 1193/3.

(3) الصّبّان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 367/1.

(4) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، فإنه كان أحد المشهورين بالعلم، والمعروفين بالفهم؛ أخذ عن أبي العباس المبرد، وأبي العباس ثعلب، وكان قيما بمعرفة البصريين والكوفيين، وكيسان لقب لأبيه كذلك، توفي سنة (299هـ). المصدر: الأنباريّ(577هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين: نُزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1985م، ص178.

(5) انظر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، هامش 258/1.

(6) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن.

بأهْبَةِ حَزْمٍ لذْ وَإنْ كُنْتَ آمِنا فمَا كُلَّ حِيْنٍ مَنْ ثُوالِي مُوَالِيَا[1]

وموطن الشّاهد في هذا البيت قوله: (فمَا كلّ حِيْنٍ مَنْ ثُوالِي مُوَالِيَا) إذ أعمل الشّاعر (ما) عمل (ليس) واسمها (من) الموصوليّة، وخبرها (مواليا)؛ لأنّ معمول الخبر (كلّ حين) هو ظرفُ زمان، وهذا مما أجازه النّحاة[2].

ومما سبق، يظهرُ أنّ النّحاةَ قد حددوا ضوابط عَمَلِ (ما النافية) عَمَلَ (ليس)، فكانت هذه الضّوابطُ بمثابة مدخلٍ للواجبِ النّحويّ في المسألة، وإن كان مصطلح الواجبِ النّحويّ غير صريح في المسألة، وهو كما أشرت سابقاً واجبٌ في الإعمال لمن أراد تحقيقه في الاستعمال، وليس واجباً لمن أراد مخالفته في ذلك، فمن أتى بالشروط أعمل (ما النافية)، ومن لم يأتِ بها أهملها.

ويُطالعنا أمام هذا الموقفِ النّحويّ تعدد الأقوال في بعض الشّواهد النّحويّة، ومن ذلك قول الشّاعر[3]:

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْنا بأهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا[4]

فهذا الشّاهد وفق الشروط التي اعتمدها النّحاةُ لإعمال (ما) النافية، يفترض إهمالها؛ لانتقاض نفيها بـ (إلا)، لكنهم يصطدمون بالاسمين المنصوبين بعد (إلا): (مَنْجَنُوْنا)، و(مُعَذَّبا)، فعلى أيّ الأوجه يؤوّلون نصبهما؟؛ ولذلك أشار النّحاة إلى أنّ الحكم على هذا الشّاهد إما أن يكون

(1) البيت من البحر الطويل، معنى المفردات: الأهبة: الاستعداد. الحزم: ضبط الأمور. لذ: التجئ. توالي: تناصر، ومعنى البيت: يقول: كن حازما في أمورك، ولا تستسلم للطمأنينة دائما، لأن ليس كل من تأمنه أو تثق به يكون لك مخلصا. المصدر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، هامش 257/1.

(2) انظر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، هامش 257/1.

(3) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن.

(4) البيت من البحر الطويل، والمعنى: يقول: إن الدهر يدور بالناس كما يدور المنجنون (الدولاب التي يستقى عليها- مؤنثة) ، وأشد ما يتعذب في هذه الحياة هو صاحب الحاجات لكثرة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه. المصدر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، هامش 255/1.

شاذًا، وإمّا أن يؤوّل تأويلاً يبتعد به عن مخالفة القاعدة[1] ، وإمّا أن يُهمل شرط انتقاض النفي بإلا فتكون (ما) عاملةً بحضورها[2].

وقد أشار ابن مالك (672هـ) إلى أنّ تأويلٍ متكلف، فقال: " وتكلف في توجيه هذا البيت بأن قال: (منجنونا) منصوب نصب المصدر الذي يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: (وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون)، أي: (دولاب)، ثم حذف الفعل على حد (تسير) إذا قيل: (ما أنت إلا سير البريد)، ثم حذف المضاف وهو (دوران)، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (منجنون)، وأما (إلا معذبا) فمثل: (إلا تعذيبا)؛ لأن (مُفعّلا) من (فعّل) بمنزلة (تفعيل)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[3]، وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه"[4].

وهذا يعني أنّ النحاة اتجهوا نحو توسيع دائرة العلاقات التركيبيّة في الجملة لتسويغ بنائها وفق الصورة التي تخالفُ القاعدة التي أقرّها النحاة، وهذا الاتساع التركيبيّ يؤدّي إلى توجيه العلاقات النحويّة للأدوات النحويّة، فلا يحدث بينها تصادم دلاليّ أو نحويّ، بل ويكشف عن سعة ترابط الأبنية الصّرفيّة في علاقاتها اللغويّة والنحويّة، وهذا الاتساع هو واحدٌ من صور التأويل التي يستعملها النّحاة حين يواجهون بشواهد مخالفة لقاعدتهم.

ولا عجبَ من أن يتجه النحاة إلى أبسط تعليلاتهم في تفسير مجيء (ما) مهملة في موطن الإعمال، أو عاملة في موطن الإهمال؛ ذلك أنّ خصوصية استعمالها وشهرته في موطني (تميم) و(الحجاز) ، يسمح بذلك، فقد ذهب بعض النحاة إلى تفسير شذوذ تقديم خبر (ما النافية) على اسمها بأنّه من باب "المحاولة الفاشلة" – إن جاز لنا التعبير بذلك.

(1) انظر: الصبّان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 365/1.

(2) انظر: ابن مالك (672هـ): شرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، 373/1.

(3) سورة سبأ: الآية (19).

(4) ابن مالك (672هـ): شرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، 374/1.

ومن الشواهد التي ورد ذلك التعليل بشأنها، قول الشّاعر[1]:

فأصْبَحُوا قدْ أعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثلهُمْ بَشَرُ[2]

وموطن الشّاهد قوله: (وإذْ ما مِثلهُمْ بَشَرُ) فقد قدّم خبر (ما) وهو (مِثلهُمْ)، فكان الواجبُ رفعه وإهمال (ما)، إلا أنّ النّحاة رأوا أنّ ذلك من باب غلط الفرزدق(110هـ) ، وهو" غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر"[3].

وقد اعتمد السّيوطيّ(911هـ) على هذا الشّاهد ليبيّن بأنّ من صور إجماع النّحاة السّكوت، وهو يردّ كلام من قال بأنّ الفرزدق أخطأ، فيقول: "ويجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويبه قوله"[4].

وهناك من رأى بأنّ رواية الشّاهد بالرّفع هي الوجه الصحيح، وإن كان لا بد من التصب، فيؤوّل تأويلاً آخر، فيقول المبرّد (285هـ): " فالرفع الْوَجْه وَقد نَصبه بعض النَّحْويين وَذهب إِلَى أنه خبر مقدم وَهَذَا خطأ فاحش وَغلط بَين وَلَكِن نَصبه يجوز على أن تَجْعَلهُ نعتا مقدما وتضمر الْخَبَر فتنصبه على الْحَال مثل قَوْلك فِيهَا قائِما رجل وَذَلِكَ أن النَّعْت لا يكون قبل المنعوت وَالْحَال مفعول فِيهَا وَالْمَفْعُول يكون مقدما ومؤخرا وَقد فسرنا الْحَال بالعامل إذا كَانَ فعلا وَإِذا كَانَ على معنى الْفِعْل بِمَا يسْتَغْنى عَن إِعَادَة القَوْل فِيهِ"[5].

---

(1) هو همَّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارميّ، أبو فراس، الشهير بـ(الفرزدق)، شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس، يشبه بزهير بن أبي سلمى (13ق هـ)، وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين. وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، توفي سنة 110هـ. المصدر: الأعلام للزّركليّ (1396هـ)، مصدر سابق، 93/8.

(2) البيت من البحر البسيط، ومعناه: أنهم قد أعيدوا إلى كرمهم المعهود، وهم من قريش أشرف بني البشر. المصدر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، هامش 226/1.

(3) الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، هامش 257/1.

(4) انظر: السّيوطيّ (911هـ): الاقتراح في أصول النحو وجدله، مصدر سابق، ص165.

(5) المبرد (285هـ): المقتضب، مصدر سابق، 191/4-192.

ويظهر في كلام المبرد التكلف في التأويل، ذلك أنّه يؤوّل ليمنع تقديم خبر (ما) بينما يرى تقديم النعت على المنعوت، وفي كلا الحالين، هناك تقديمٌ وتأخير، ولو اكتفى برأيه أنّ الوجه الرّفع لكان ذلك أدعى للقبول، وكذلك تأويلات النّحاة بتغليط الفرزدق، وتوجيه النّصّ إلى غير ما وجه.

- زيادة الباء في خبر (ما) النّافية

ولا يفوتنا الإشارة إلى أنّ (ما) النّافية تلتقي مع (ليس) في زيادة الباء في خبر كلٍّ منهما، وهذا كثيرٌ في لسان العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾[1]، فنُلاحظُ رفع لفظ الجلالة (الله)، وجرّ (غافلٍ) بحرف الجرّ الزّائد، وهذا من باب الجواز لا الوجوب[2].

ومن الشّواهد الشّعريّة على ذلك قول الشّاعر[3]:

لعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقه ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّرِ[4]

وموطن الشّاهد قوله: (ما مَعْنٌ بتاركِ)، فقد لحق خبر (ما) حرف الجرّ الزّائد الباء، وقد علق النّحاة على هذا الشّاهد وأشاروا بأنّه يشترك فيه التميميّون والحجازيّون، وقد نقل ابن مالكٍ(672هـ) قول الفرّاء(207هـ)[5]، أنّه " حكى أن أهل نجد كثيرا ما يجرون الخبر بعد ما بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال: هو منصوب المحل، وأن يقال هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازيا، فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته، إلا

(1) سورة البقرة: الآية (74).

(2) انظر: ابن هشام (761هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 281/1.

(3) هو الفرزدق (110هـ) ، انظر ترجمته ص68، 141، من هذا البحث.

(4) البيت من البحر الطويل، المفردات: معن: رجل بالبادية كان يبيع بالنسيئة وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي ، المنسئ: الذي يؤخر المدين بدينه، المتيسر: الذي يتساهل مع مدينه. والمعنى: يهجو الشاعر معنا بأنه رجل شديد لا يترك حقه ولا يتساهل مع الذين يتعاملون معه ولا يمهل صاحب الدين وقتا في سداد دينه حتى يتيسر. المصدر: ناظر الجيش (778هـ): شرح التسهيل، مصدر سابق، هامش 1240/3.

(5) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبوزكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. المصدر: الأعلام للزّركليّ(1206هـ)، مصدر سابق، 145/8.

أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازيا، ورفع إن كان المتكلم تميميا أو نجديا"[1].

وقد ذكر سيبويه (180هـ) هذا الشّاهد في كتابه[2]، وموطن الشّاهد فيه أنّ الشّاعر" رفع (منسئ) ولم يعطفه على الخبر المتقدم، ولو عطفه لصار المعطوف على الخبر الأول خبرا عن (معن) الأول، وكان (معن) الثاني يرتفع (بمنسئ) وما كان لـ(معن) الأول، فرفعه بالابتداء وجعل (منسئ) خبرا عنه، وجعل الكلام جملة معطوفة على جملة"[3]، وهذه الاستفاضة في الاحتمالات إنّما هي لتأكيد موطن الشّاهد وإبعاد أيّة شكوك حول إعمال (ما) النّافية وبيان اسمها وخبرها، ومن خلال ما سبق يظهر أنّ الواجب النحويّ في (ما) النّافية قد انطلق من زاويتين:

- **الزاوية الأولى:**

زاوية المستعمل للغة، وهنا، فرض المجتمع العربيّ سلطة ذهنيّة على أفراده، فتحدّثت الجماعات البشريّة المتجاورة جغرافيّاً وقبليّاً، وفق نمطٍ معيّن، وجبَ الالتزام به، فهذا واجبٌ اجتماعيّ، في التركيب النّحويّ، وهذه السّلطة الذهنيّة باتت مبرمجةً في عقله ويصدر عنها بشكلٍ واعٍ لما يُخالفها، لا رفضاً له، وإنما تمييزاً لواقع اجتماعيّ آخر له ميزته التركيبيّة.

- **الزّاوية الثانية:**

زاوية النّحاة، بما يقومون به من وصفٍ وتفسيرٍ لواقع اللغة، وجهودهم في ضبط حركة اللغة الاجتماعيّة، التي لا تقف عند حدودها الجغرافيّة، ويدفعهم ذلك إلى وضع الضّوابط التي تحفظ للغة أصالتها وتسمح للمتكلمين استعمالها وفق أنماطها الاجتماعيّة، التي نشأت في أحضانها.

(1) ابن مالك (672هـ): شرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، 384/1.

(2) انظر: سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 63/1.

(3) السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 131/1.

اسم (لا النّافية) للواحد

- **اسم (لا التافية) للواحد**

تُعدُّ (لا) التافية للواحد من الحروف المشبّهة بـ (ليس)[1] وعملها هو عمل (كان وأخواتها)، يقول ابن يعيش(643هـ)" وأمّا (لا) المشبّهة بـ (ليس) فحُكمُها حكمُ (ما) في الشَّبَه والإعمال، ولها شرائطُ ثلاثٌ: أحدها: أن تدخل على نكرة، والثاني: أن يكون الاسمُ مقدَّمًا على الخبر، والثالث: أن لا يُفْصَل بينها وبين الاسم بغيره، فتقول: (لا رجلٌ منطلقًا) كما تقول: (ليس زيدٌ منطلقًا)، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر (لَيْسَ) و(ما)، تقول: (لا رجلٌ بقائم) كما تقول: (ليس زيدٌ بقائم)"[2].

وكما هو ملاحظٌ، فإنّ (لا) التافية المشبّهة بـ (ليس) تتطلبُ من الشّروط ما يجبُ توافرها لتقوم بعمل (ليس)، أي: رفع المبتدأ ونصب الخبر، وهذه الشّروط التي أقرّها النّحاة هي الحدّ الفاصل الذي يميّز (لا) التافية للواحد، ويمنحها الصلاحية الكاملة في التشكل التركيبيّ ضمن العلاقات التحويّة في الجملة، ومتى ما تحققت هذه الشّروط فإن المشابهة بين (لا) و(ليس) تطالُ المشابهة التّحويّة في التركيب التّحويّ الوظيفيّ، برفع المبتدأ ونصب الخبر، والتركيب التّحويّ الإضافيّ، كزيادة الباء في الخبر.

ولقد أشار التّحاة إلى أنّ خبر (لا) النافية المشبهة بـ (ليس) غالباً ما يكون محذوفاً[3]، وجاءت الشّواهد التي استدلوا بها وفقاً لذلك، ومن هذه الشّواهد قول الشّاعر[4]:

---

(1) الحروف المشبّهة بـ (ليس) هي: (ما) و(لا) و(لات) و(إن). انظر: ابن هشام (761هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 264/1.

(2) ابن يعيش (643هـ): شرح المفصل للزمخشري، مصدر سابق، 269/1.

(3) انظر: ابن يعيش (643هـ): شرح المفصل للزمخشري، مصدر سابق، 269/1. وانظر: ابن هشام (761هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 274/1.

(4) هو سعد بن مالك بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي، من سراة بني بكر وفرسانها المعدودين، في الجاهلية، قال البغدادي(1093هـ): له أشعار جياد في كتاب بني قيس بن ثعلبة. قتل في حرب البسوس، وقال التبريزي(502هـ): هو جدّ طرفة بن العبد(60ق هـ). المصدر: الأعلام للزّركلي (1396هـ)، مصدر سابق، 87/3.

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا   فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ[1]

وموطن الشّاهد في هذا البيت قوله: (لا بَرَاحُ)، فقد" أورده على أن (لا) بمعنى (ليس)، و(براح) اسمها، وخبرها محذوف للعلم به"[2]، وذكر سيبويه (180هـ) هذا الشّاهد وقال فيه: "وقد جُعلت[أي: (لا)]، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا)، في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة... واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا"[3]، فلم يتعرّض سيبويه لمسألة حذف الخبر، وإنّما اكتفى ببيان أنّ (لا) مشبهة بـ (ليس)، وأنّ عملها مختصّ بالتكراتِ.

وقبل هذا الكلام، أورد سيبويه شاهداً على (لا) النّافية غير العاملة، وهو قول الشّاعر[4]:

وما صَرَمتُكِ حَتَّى قُلتِ معلِنةً   لا ناقةَ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ[5]

فموطن الشّاهد في البيت، قوله: (لا ناقة ليَ في هذا ولا جملُ)، فهو شاهدٌ على تكرار (لا) مع رفع الاسم بعدها، ولا يعني ذلك أنّ (لا) مشبهة بـ (ليس) بل هي مكررة مهملة، والدّليل أنّ سيبويه (180هـ) إنما أورد هذا الشّاهد تحت باب " ما لا تُغيّر فيه (لا) الأسماء عن حالها التي

---

(1) البيت من بحر مجزوء الكامل، وقد قال سعد بن مالك قبله:

يا بؤس للحرب التي   وضعت أراهط فاستراحوا، المفردات: صد: أعرض وامتنع، نيرانها: الضمير للحرب في البيت السّابق، قيس: جده الأعلى، لا براح: لا زوال ولا فرار، ومعنى البيت: من امتنع عن اقتحام الحرب، وتحمل ويلاتها، فأنا لا أمتنع؛ لأني ابن قيس المعروف بالشجاعة، والنجدة والإقدام؛ لا براح لي، ولا نكوص عن خوضها. المصدر: محمد عبد العزيز النجار: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مصدر سابق، هامش 263/1.

(2) ابن الحاجب (646هـ): أمالي ابن الحاجب، مصدر سابق، 326/1.

(3) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 296/2.

(4) الرّاعيّ التميريّ (90هـ)   اسمه عبيد بن حصين، سمي بذلك لكثرة شعره في الإبل وجودة معرفته بها، وهو من شعراء العصر الأمويّ. انظر: ابن جنّي (392هـ): المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، شرح وتعليق مروان العطية وشيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، 1988هـ، ص105.

(5) المعنى: " يقول: ما عمل على فراقها حتى تبرأت منه وجفته وأعلنت بذلك، وضرب قوله: لا ناقة لي في هذا ولا جمل مثلا لبراءتها منه وقطعها له، وهذا مثل سائر في هذا المعنى". المصدر: ابن السّرّاج (316هـ): الأصول في النحو، مصدر سابق، هامش 394/1. وانظر: السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه ، مصدر سابق، 296/1.

كانت عليها قبل أن تدخل (لا)"[1] والعنوان صريحٌ في أنّ (لا) لا تغيّر شيئاً في ما تدخلُ عليه، وقد أتى بهذا الشّاهدِ دليلاً على ذلك.

والظاهر من تناول النحاة لـ (لا) النافية أنهم يعرضونها في صورة مشتركة مع (لا) النافية للجنس، ويقابلونها بـ (ما) النافية العاملة عمل ليس، وكذلك، يعرضونها في حال ضمّ التاء إليها لتكون (لات) ، وهذا ما يبدو من تحليلاتهم في ثنايا كتبهم، والشّاهد السّابق يُظهرُ موقفَ سيبويه الدّاعي إلى الحكم بإهمال (لا) واستبعاد عملها سواءً أكانَ عمل (ليس) أم عمل (إنّ)، ومن الشّواهد على ذلك قول الشّاعر[2]:

وكُنْ لي شَفِيعًا يَوْم لا ذُو شفَاعة   بمغن فتيلاً عَن سَوادِ بن قاربِ[3]

وموطن الشّاهد في البيت قوله: (بمغنٍ) حيث أدخل الشّاعرُ الباء الزائدة على خبر (لا) النافية العاملة عمل (ليس) ، وقد كتبَ النحاة حول هذا الشّاهد ما يبين سعيهم للتفريق بين أنواع (لا) وتداخل صور التحليل النحويّ عندهم، فيقول خالد الأزهريّ (905هـ): " فأدخل الباء في (مغنٍ) وهو خبر (لا)" ثم يقول: "وكقول بعض العرب: (لا خير بخير بعده النار)، فزاد الباء في خبر (لا) التبرئة، إذا لم تجعل الباء بمعنى (في)"[4].

فيُلاحظُ كيفَ دمج الأزهريّ حديثه عن موطن الشّاهد بالحديثِ عن (لا) النافية للجنس، أو (لا) التبرئة، وتوسّع في بيان أنّ الباء الزائدة لا تكون بمعنى (في)، حتى يصحّ القول بزيادتها، وهذا هو قول (ابن مالك) في كتابه شرح تسهيل الفوائد[5].

---

(1) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 295/2.

(2) هو سواد بن قارب الأزدي الدوسيّ أو السدوسي، كاهن شاعر في الجاهلية، صحابي في الإسلام، عاش إلى خلافة عمر- رضي الله عنه- ومات بالبصرة، سنة (15هـ). انظر: الأعلام للزركليّ (1396هـ)، مصدر سابق، 144/3.

(3) البيت من البحر الطويل، ومعناه أنّ الشّاعر يرجو شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة، وقد قال هذا البيت ضمن قصيدة كاملة في حضرته- ﷺ- فأسلم بين يديه، وفرح النبيّ ﷺ بإسلامه. انظر: أبو الحسن البصري(659هـ)، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين: الحماسة البصرية، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت، 117/1.

(4) انظر: خالد الأزهريّ (905هـ): شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، 273/1.

(5) انظر: ابن مالك (672هـ): شرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، 383/1.

ومثلُ ذلكَ يقول ابن الحاجب (646هـ): "وفي القرآن موضع اختلف فيه هل (لا) فيه بمعنى (ليس) أو لنفي الجنس؟ وهو قوله: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]"[2]، فيُلاحظُ أنّ ابن الحاجب يحاول تحليل التركيب النحويّ الذي اختُلفَ في بيان نوع (لا) فيه، فهو يدرس جميع الاحتمالات التي يمكن إسقاطها عليه؛ ليخرج بدلالةٍ صحيحةٍ، إلى جانبِ تأويلٍ صحيحٍ لبيان نوع (لا) وما يترتب على تحديد ذلك النّوع.

ومما قيل حول هذه الآية ما أورده شوقي ضيف (1426هـ) إذ قال: " كان سيبويه... يرى أن (لات) تعمل عمل (ليس)، ويليها إما الاسم مرفوعا وإما الخبر منصوبا، وهو دائماً الحين، مثل: (وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ) ومع الرفع يكون الخبر محذوفا، ومع النصب يكون اسمها محذوفا، وذهب الأخفش[3] إلى أنها غير عاملة، وقال: إذا تلاها مرفوع أعرب مبتدأ والخبر محذوف، وإذا تلاها منصوب أعرب مفعولا به على تقدير فعل محذوف، وقدره في الآية الكريمة: ولات أرى حِينَ مَنَاصٍ"[4].

ومن خلال ما سبق، يظهر أنّ (لا) المشبّهة بـ (ليس) يحيطها الواجبُ النّحويّ في إطار تركيبها ضمن علاقاتٍ نحويّةٍ تستدعي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً، وهذه العلاقات هي التي تمنح (لا) المشبّهة بـ (ليس) توصيفها الوظيفيّ والنّحويّ، ومن أجل تمكين تلك العلاقات استخلصَ النّحاة الشّروط اللازمة لذلك، التي إن تخلف شرطٌ منها، خرجت العلاقات التركيبيّة عن إطار المفاهيم النّحويّة التي تترتب عليها، أو الوظائف النّحويّة للكلمة ضمن حدود تلك العلاقات، وصار لها اتجاهٌ آخر في المفاهيم أو الوظائف النّحويّة.

(1) سورة (ص): الآية (3).

(2) ابن الحاجب (646هـ): أمالي ابن الحاجب، مصدر سابق، 326/1.

(3) هو الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (215هـ).

(4) شوقي ضيف (1426هـ) ، أحمد شوقي عبد السلام ضيف: المدارس النحويّة دار المعارف، ص103.

اسم أفعال المقاربة والرّجاء والشّروع

- **اسم أفعال المقاربة والرّجاء والشّروع**

تمثّل أفعال المقاربة والرجاء والشّروع ميداناً للضّوابط النحويّة، التي حرص النّحاة على توصيفها وتأصيلها، بما تحمله من تنوّع في الدّلالة وصور الارتباط في التراكيب النّحويّة، مع خصوصيّة بعضها في التركيب النّحويّ، قال الأشمونيّ(900هـ) في تعداد هذه الأفعال: " اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل: أفعال المقاربة، وهي ثلاثة: كاد وكرب، وأوشك، وضعت للدلالة على قرب الخبر، وأفعال الرجاء، وهي أيضاً ثلاثة: عسى، وحرى، واخلولق، وضعت للدلالة على رجاء الخبر، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر، وهي: أنشأ، وطفق، وأخذ، وجعل، وعلق؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب"[1].

واتجهت أنظار النّحاة إلى ضبط علاقة هذه الأفعال ضمن حدود التركيب النّحويّ على جميع مستويات أركان الجملة، ابتداءً من الأفعال نفسها، مروراً بأسمائها، وانتهاءً بأخبارها، وتزامنت محاولة ضبطهم لعلاقات هذه الأفعال بتوصيفهم لواقع الاستعمال الذي يواجههم، وتظهر فيه صورة النّسخ الذي تؤدّيه هذه الأفعال في المبتدأ والخبر، رفعاً ونصباً على التوالي.

ومن متابعة تناول النّحاة لأفعال المقاربة والرّجاء والشّروع، يُلاحظُ أنّهم تعرّضوا للحديث عن خبر هذه الأفعال أكثر من الحديثِ عن اسمها؛ ويمكن القول بأنّ هذا الاهتمام هو بسبب تميّز هذه الأفعال في شأن خبرها، الذي غلب عليه أن يكون جملةً فعليّة مضارعة، أو مصدراً مؤوّلاً في صورة (أن) والفعل المضارع[2]، وقد يتحوّل هذا المصدر المؤوّل- عند التأويل- من وظيفة الخبر إلى وظيفة الفاعل[3].

---

(1) الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 273/1.

(2) هذا من الناحية الشكلية، وأمّا من الناحية الدلالية الخبر أهم من الاسم؛ لأنه هو ما يحدد نوع هذه الأفعال؛ فالمقاربة هي مقاربة حدوث الخبر والرجاء تمني حدوث الخبر والشروع هو شروع العمل بالخبر.

(3) سنتناول الحديث عن تحوّل الخبر إلى فاعل، لاحقا، إن شاء الله، انظر ص153.

وأمّا الاسم، فإنّ صورته تنوّعت ما بين اسمٍ ظاهرٍ، وضميرٍ مستترٍ أو بارز، وهذا مما لا يختلف في تصوّره عما يُقال في حقّ أسماء الأفعال النّاسخة الأخرى، كـ (كان) وأخواتها[1]، ويأتي الحديث عن اسم أفعال القاربة، ضمن توصيف النّحاة للصور التي يظهر بها ذلك الاسم في التركيب، بما تمثّله تلك الصور من تفاعلٍ علائقيّ ضمن سلسلة التراكيب النحويّة في الجملة.

ومن الشّواهد التي تناولها النحاة في (اسم كاد)، قول الشّاعر[2]:

وَأسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أبُثُه ثُكَلِمنِي أحْجَارُهُ وَمَلاعِبُه[3]

وموطن الشّاهد في هذا البيت قوله: (كَادَ مِمَّا أبُثُه ثكَلِمنِي أحْجَارُهُ)، وفيه قولان: فإمّا أن يكون التأويل أنّ الشّاعر رفع بالمضارع الواقع خبرا لـ(كاد) الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم، وهو (أحجاره) ليكون فاعلاً، على اعتبار مجيء (اسم كاد) ضميراً مستتراً، والقول الآخر أنّ (أحجاره) بدل من الضمير المستتر في (كاد) العائد إلى (الربع)، وجملة (تكلمني) فيها ضمير مستتر عائد إلى (أحجار)، فكأنّ أصل الكلام هو: (كاد هو أحجاره تكلمني)[4].

ويظهر التكلف في التأويل في محاولة الكشف عن أركان جملة (كاد) وتسويغ صورة التركيب النحويّ الذي جاءت عليه، بما تتمثّله من تداخلٍ بين جزئيّاتها، وهذا التداخل فرضه النّظم الشّعريّ المحتكم إلى الوزن والقافية، والشّاعر أمام هذه القيود الفنّيّة، والقيود النّحويّة، لا يسعه إلا

---

(1) نظم ابن مالك (672هـ) ، في شرح الكافية الشّافية، مصدر سابق، 449/1، قوله:

وهاك أفعالا إلى المقاربـــة تعزى ومع (كان) لها مناسبة

وكاسمها اسمهن لكن الخبر هنا مضارع، ومفـردًا نـــدر

(2) هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره، توفي سنة (117هـ). المصدر: الأعلام للزّركلي، مصدر سابق، 124/5.

(3) البيت من البحر الطويل، والبيت الذي قبله يقول فيه:

وقفتُ على ربْع لِمَيَّة ناقتي فما زلتُ أبكي عنده وأخاطِبُهُ

المفردات: الربع: المنزل، وأبثه: أخبره بما أنا فيه، وأشكو إليه سوء حالي وشدة، اشتياقي، وأحجاره: الأثافي التي فيه، والحجارة التي يديرونها على الموضع الذي يجعلونه مسجداً، والملاعب: جمع ملعب وهو الموضع يجتمع فيه الصبيان للعب والمعنى، يقول: لقد أقام في ربع حبيبته يبكي ويخاطبه ويطلب له السقيا ويبثه لواعجه حتى كادت أحجاره وملاعبه تكلمه. المصدر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، هامش 283/1. وانظر: السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 2/314-315.

(4) انظر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، هامش 283/1.

أنّ يستعين بمكامن اللغة واتساعها على مستوى البنية السّطحيّة والبنية العميقة ليصوغ تركيباً نحويّاً يتوافق مع الدّلالة التي يسعى إليها، ولذلك فإننا نرى أن تقدير الاستتار في (اسم كاد) في الحالين هو أمرٌ حتميّ، وأمّا الانفتاح في تأويل الخبر والعائد ما بين الفاعل والبدل، هو أحد نواتج الاتساع الدّلالي المقبول في تأويل هذا الشّاهد.

ولذلك، نجد النّحاة، يقولون بالحكم بشذوذ هذا التركيب، إلى جانب تأويله؛ لأنه تكلف العلاقات النّحويّة القائمة بين جزئيّاته، يقول محمّد محيي الدّين عبدالحميد: " وأما قول ذي الرمة(117هـ): (وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني أحجاره وملاعبه) فظاهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد وهو (تكلمني) رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو (أحجاره) فهذا ونحوه شاذٌ أو مؤولٌ"[1].

وجديرٌ بالذكر أنّ مسألة الترتيب بين أجزاء جملة (كاد)، لم يكن لها حضور في هذا الشّاهد؛ ذلك أنّ تقديم خبر (كاد) وأفعال المقاربة غير جائز، لكنّه يجوز أن يُحذفَ، وأمّا في مسألة توسّط الخبر فأجازه النّحاة، باتفاق، بشرط ألا يقترن بـ (أن)[2]، وكما هو ملاحظ لا وجود لاقتران (أن) بـ (خبر كاد) حتى يؤوّل التركيب باعتبار (أحجارُه) اسم (كاد) وجملة (تكلمنيّ) خبرها؛ ولذلك قدّرَ ضميرٌ مستترٌ اسماً لـ (كاد).

وعلى صعيدٍ آخر، تُطالعنا مجموعة من الشّواهد التي تصوّر (اسم) أفعال المقاربة ولكنها تركز على جوانب تخصّ (الخبر) بما يحمله هذا الاهتمام من تمييزٍ لأخبار أفعال المقاربة عن أخبار (كان وأخواتها)، ومن هذه الشّواهد قول الرّاجز[3]:

---

(1) ابن عقيل (769هـ) ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980م، هامش 329/1.

(2) انظر: الصّبّان (1206هـ): حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، 380/1.

(3) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف، أو أبو محمد، راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة، مات في البادية سنة (145هـ). المصدر: الأعلام للزّركليّ(1396هـ)، مصدر سابق، 34/3.

أكثرتَ في العَذْل مُلِحًّا دائِمَاَ

لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائمَاَ[1]

ويظهر في هذا الشّاهد قول الشّاعر: (عسيتُ) إذ جاء (اسم عسى) ضميراً متصلاً، وقد استشهدَ النّحاة في هذا البيت على مجيء (خبر عسى) اسماً ظاهراً، والغالب أنّه يأتي مصدراً مؤوّلاً مسبوقاً بـ (أن) ، فكان من النّحاة من رأى بأنّ ذلك من باب تشبيه (عسى) بـ (كان)، ومنهم من قال بأنّ ذلك ضرورةٌ شعريّة[2].

ومن هنا، يظهرُ أنّ (خبر) أفعال المقاربة قد شغلَ حيّزاً في اهتمام النّحاة ووضعوا له توصيفاً شاملاً من حيث وظيفته وشكله التركيبيّ، من ذلك أنّه يجب أن يكون جملةً، وهذه الجملة جملةً فعليّة، ولهذا الفعل ثلاثة شروط، وهي: أن يكون مضارعاً مسبوقاً بـ (أن) رافعاً لضمير اسم أفعال المقاربة[3].

ومما لا يفوتنا ذكره، هو تحوّل (خبر) أفعال المقاربة من وظيفة الخبريّة إلى وظيفة الفاعليّة ضمن سياق التركيب النّحويّ، ومفهوم التحول الذي نقصده هو توصيفٌ لطبيعة أشكال الحضور التركيبيّ لأفعال المقاربة، ولا ينطبق هذا المفهوم على جميع تلك الأفعال، وإنما هو خاصّ بـ (عسى)، التي تتميّز عن بقية الأفعال من جوانب عدة[4]، ولعلّ مجيئها فعلاً تامّاً أو ناقصاً، من أهمّ ما يخصّ جانب التحوّل في الوظيفة النحويّة؛ لما يترتب على ذلك من تأثيرٍ في إعراب المصدر المؤوّل الذي يتصل بها.

---

(1) هذان بيتان من مشطور الرّجز، المفردات: العذل: اللوم والتعنيف. ملحّا: من الإلحاح وهو التتابع، والمعنى: أيها العاذل الملح في عذله ولومه وإساءته إنه لا يمكن مقابلة كلامك بما يناسبه فإني صائم عن النطق المعيب وعن الفعل القبيح.المصدر: ناظر الجيش (778هـ): شرح التسهيل، مصدر سابق، هامش 646-645/2.

(2) انظر: ابن يعيش (643هـ): شرح المفصل، مصدر سابق، 380/4.

(3) انظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مصدر سابق، 279-274/1.

(4) تتميّز (عسى) بالآتي: أوّلا: تأتي حرفاً وتأتي فعلا، ثانيا: حركة وسطها (السّين) يجوز فيه الفتح والكسر في حال اتصالها بضمائر الرفع المتحركة، ثالثا: استعمالها تامّة وناقصة. انظر: محمّد عيد: النحو المصفى، مصدر سابق، ص279-280.

وقد ضرب (محمّد عيد) في كتابه النحو المصّفى أمثلة لتوصيف أثر التمام والنقص في تحوّل الوظيفة النحويّة لـ (خبر) عسى، وجعلها في ثلاث صور(1):

الصورة الأولى: (عسى العدلُ أن يسود الأرض)، وتتكون هذه الصورة من: (الفعل الناسخ + اسم ظاهر + أن المصدرية والفعل المضارع)، ولا خلاف في أنّ التركيب بهذه الصّورة يمنح (عسى) عمل (كان) وأخواتها من رفع الاسم ونصب المصدر المؤوّل على **الخبريّة.**

الصّورة الثانية: (الظالمُ عسى أنْ يُعَاقبَ من الله في الدنيا)، وتتكون هذه الصورة من: (اسم ظاهرٌ + الفعل الناسخ + أن المصدرية والفعل المضارع)، وفي هذه الصّورة تقدّم الاسم الظاهر على (عسى)؛ مما يترتب عليه أحد أمرين:

الأوّل: إضمار اسمٍ لـ (عسى) واعتبار المصدر المؤوّل خبرها، اعتماداً على نقصها.

الثاني: اعتبار (عسى) فعلاً تامّاً، والمصدر المؤوّل بعدها فاعلاً.

ويُلاحظُ أنّ مفهوم التحول الوظيفيّ في (خبرعسى) قد ظهر عند تساوي اعتبار النقص والتمام في (عسى)، وهذا الاعتبار، أي: (النقص أو التمام) لا يخضعُ لمؤثرات تركيبيّة، وإنما يخضع لاعتبارات التأويل المنفتحة على هذين الاختيارين، ضمن حدود اختيارٍ تركيبيّ يعتمد هذه الصورة النحويّة.

الصّورة الثالثة: (عسى أن يتمكّنَ المظلومُ من ظالمه)، وتتكوّن هذه الصورة من: (الفعل الناسخ + أن المصدرية والفعل المضارع + اسم ظاهر)، وكما هو ملاحظ، فإنّ تأخّر الاسم الظاهر وتوسّط المصدر المؤوّل، يجعل من تأويل التركيب يقبل بتمام ونقص (عسى)، ولكن ليس على منوال الصورة الثانية، وإنما باعتبار التقديم والتأخير أو (توسّط خبرها) في حال النقص، واعتبار المصدر المؤوّل فاعلاً لها في حال التمام، غير أنّ اعتبار تمامها أرجح؛ ابتعاداً عن مبدأ تقديرِ (توسّط الخبر)، مع بقاء الاحتمالين واردين، ولكنّ هذه الاعتبارات قد تخضع لعامل التأنيث، مما يجعل له دوراً في تحديد ركنيّ جملة (عسى) بالاحتكام إلى تأنيث الفعل وتذكيره.

وممّا سبق، يظهرُ أنّ الضّوابط التي رسمها النحاة لحدود أفعال المقاربة، رغم تنوّعها، كانت تُحاط بسياج الجائز النحويّ، في الغالب، وأمّا الواجبُ النحويُّ فكان حضوره ضمن إطار توصيفهم للعلاقات القائمة بين الفعل الناسخ واسمه وخبره على سبيل الاختيار لا الإلزام.

(1) انظر: محمّد عيد: النحو المصفى، مصدر سابق، ص282-283.

خبر (إنّ) وأخواتها

- **خبر (إنّ) وأخواتها**

يمثّل (خبر إنّ) واحداً من العناصر الوظيفيّة التي تحتلّ موقع الرّفع في التركيب النّحويّ، وهذه الوظيفة هي مغايرة لوظيفة الخبر في جملة (كان وأخواتها)، بينما تتميّز عن (خبر المبتدأ) من خلال علاقة الإسناد المركبة- إن صحّ التعبير- التي تربطها بـ (إنّ) و(اسمها)؛ ولذلك ارتأينا تسمية هذا الخبر بـ (الخبر المنسوخ) ؛ كون العلاقة الإسناديّة الأصليّة قد تعرّضت لتغيير في التسمية والوظيفة النّحويّة.

ويمكن القول بأنّ الأحكام النّحويّة التي عالجت (خبر إنّ) وأخواتها تناولت جملةً من المسائل، ومن أهمّها:

- مسألة التقديم والتأخير
- مسألة الحذف والذكر
- مسألة الارتباط بـ (اللام)

وتفصيل ذلك على النّحو الآتي:

أوّلاً: مسألة التقديم والتأخير

إن الحديث عن ترتيب جملة (إنّ) وأخواتها يتصل بالحديث عن ترتيب جملة (كان) وأخواتها والجملة الاسميّة، من حيث مجيء الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، ففي هذه الحالة، يكون للترتيب منهجٌ آخر يقتضي تقديماً وتأخيراً، يقول ابن جنّي (392هـ): " وأخبار (إن وَأَخَوَاتهَا) كأخبار الْمُبْتَدَأ من الْمُفْرد وَالْجُمْلَة والظرف، وَلَا يجوز تَقْدِيم أَخْبَارهَا على أسمائها إلا أن يكون الْخَبَر ظرفا أو حرف جر تَقول إن فِي الدَّار زيدا وَلَعَلَّ عنْدك عمرا"[1].

ويمثّل هذا الترتيب الذي يتقدّم فيه (خبر إن) اتجاهان: تقديمه على (إنّ واسها)، وتقديمه على (اسم إنّ)، أو توسّطه، فأمّا تقديم (خبر إنّ) على (إنّ واسمها)، فلم يقل به أحدٌ من النّحاة، يقول أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ): " ونص أصحابنا على أنه لا يلي (إن) وأخواتها إلا اسمها إن تقدم على الخبر، أو خبرها إن تقدم على الاسم، وكان ظرفًا أو مجرورًا، فلو تقدم معمول الخبر،

(1) ابن جنّي (392هـ): اللمع في العربيّة، مصدر سابق، ص41-42.

وكان غير ظرف أو مجرور، نحو: (إن طعامك زيدًا آكلٌ)، فلا خلاف يُعرف في بطلان ذلك، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا فقد جاء ما ظاهره يقتضي جواز ذلك"[1].

ويفهم من كلام أبي حيّان السّابق ما يأتي:

أوّلا: لا يتقدّم (خبر إنّ) على (إنّ واسمها) مطلقا، ومستندُ هذا الإطلاق اتفاق النّحاة بما لمسوه في الاستعمال من عدم ورود هذه الصيغة التركيبيّة؛ ولذلك لم يمثّل لها أبو حيّان في كلامه، فهي مفهومة ضمنا.

ثانيا: الحديث عن تقديم (خبر إنّ) على (اسمها)، أو توسّط الخبر، يختصّ بما ذكرناه سابقا في أن يكونَ الخبرُ (ظرفا) أو (جارّا ومجرورا)، ومثْلُ الخبر معموله، فلا يتقدّم معمول خبرٍ ليس (ظرفا) أو (جارّا ومجرورا)، بل يجوز أن يتقدّم معمول الخبر إذا كان (ظرفا) أو (جارّا ومجرورا).

ومن الشّواهد النّحويّة التي ذكرها النّحاة حول هذه المسألة، قول الشّاعر[2]:

فلا تلْحَني فيها فإنَّ بحُبّها   أخاك مُصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ[3]

وموطن الشّاهد في هذا البيت قوله: (فإنَّ بحُبّها أخاك مُصابُ القلبِ) إذ قال أبو عليّ الفارسيّ (377هـ): " ففصل بقوله: (بحبها) بين (إن واسمها)، ولو كان مكان الظرف غيره لم يجز ذلك... كأنه قال: (فإن أخاك مصابُ القلب بحبها)، فالظرف متعلق بالخبر"[4]، ومن هنا، يظهرُ تغيير الترتيب بين إنّ واسمها وخبرها، جائزا حين يتوسّط الخبر، بشرط أن يكون (ظرفا) أو (جارّا ومجرورا)، وما عدا ذلك فلا يُجيزه النّحاةُ.

---

(1) أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مصدر سابق، 37/5.

(2) لم يُنسب البيت إلى قائل معيّن.

(3) البيت من البحر الطويل. المفردات: (تلحني): - من باب فتح - لحى، يلحى، لا تلمني ولا تعذلني، (جمّ): كثير، (بلابله): وساوسه، وهو جمع بلبال، وهو الحزن واشتغال البال. والمعنى: " لا تلمني في حبّ هذه المرأة، فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبها، فالعذل لا يصرفني عنها". المصدر: محمّد شرَّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مصدر سابق، 227/2. وانظر: السّيوطيّ (911هـ): شرح شواهد المغني، مصدر سابق، 969/2.

(4) أبو عليّ الفارسيّ (377هـ) ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1988م، ص270.

ومن جانبٍ آخر، قد يمتنعُ التركيب النحويّ لـ (إنّ وأخواتها) بمثل هذا التوسّط وإن كان الخبر (ظرفاً) أو (جارّاً ومجروراً)؛ وذلك حينَ يكونُ الخبر من ألفاظٍ لها الصّدارة في التركيب، ومن أمثلة ذلك، ما أشار إليه ابن مالك (672هـ) فقال: "والإشارة بذلك إلى نحو: (أين زيد؟) فإن فيه مانعاً من دخول (إنّ) عليه، وهو كون المسند منه واجب التقديم؛ لتضمنه معنى حرف الاستفهام"[1] ، وهذا المنع من التوسّط لا ينطبق على كان وأخواتها؛ والسبب أنّ خبر (كان) وأخواتها يجوز تقديمه عليها، فتقول: (أين كانَ زيدٌ؟)[2].

وبناءً على ذلك، يُمكن أن نستخلصَ من إشارة ابن مالك السّابقة ما يأتي:

أوّلاً: إنّ الواجبَ النّحويّ يمتلك سلطة تختصّ بها بعض الألفاظ، قبل دخولها في أيّ تركيبٍ نحويّ، وأنّ التركيب النّحويّ حينَ يخلو من هذه الألفاظ يجوزُ فيه تغيير ترتيب الجملة، ضمن حدود العلاقات مع الألفاظ الأخرى، ولكنّ هذا اللفظ بذاته، يُشكل مانعاً من تغيير الترتيب الخاصّ بـه؛ نظراً لكونه لا يقبل تغيير مكانه.

ثانياً: إنّ خصوصيّة بعض الألفاظ و امتلاكها للواجب النّحويّ الذي يستدعي علاقات تركيبيّة تمنع تغيير ترتيبها في الجملة حين نسعى إلى إدخال بعض عناصر البناء التركيبيّ الأخرى، فإنّها تسمح بذلك الدّخول مع بقاء سلطتها المكانيّة الواجبة في التركيب حين تكون تلك الألفاظ، أو عناصر البناء التركيبيّ، قابلة للتغيير، وما عدا ذلك، فإنّ التركيب لا يقبل دخول عناصر تركيبيّة تتصادم في علاقاتها مع الواجب النّحويّ الذي تمتلكه بعض الألفاظ التركيبيّة.

ومن هنا، يمكن القول بأنّ هناك شكل من أشكال الواجبات النّحويّة يتمثّل في الواجب النّحويّ اللفظي، ويمكن توصيفه بالقول بأنه: (الواجب الذي ينبع من خصوصيّة لفظٍ ما، ويفرض سلسلة من العلاقات التركيبيّة التي تسمح ببناء العلاقات أومنعها بحسب خصوصيّة اللفظ وحدود علاقاته واختصاصها).

ولكنّ هذه الخصوصيّة متفاوتة السّلطة، فهي قد تضعف أمام عناصر تركيب أخرى، تؤثّر في العلاقات التركيبيّة والوظائف النّحويّة، والنّحو العربيّ مليء بمثل هذه الألفاظ التي تمتلك حيّزاً من الواجب النّحويّ، ومنها: أسماء الاستفهام- على سبيل المثال لا الحصر، فهي لا تتأخر عن صدارة التركيب مع (كان) وأخواتها، ولكنها تشكل التركيب ضمن سلسلة تغييرات لا تؤثّر على

(1) ابن مالك (672هـ): شرح الكافية الشّافية، مصدر سابق، 472/1.

(2) انظر: السّابق نفسه، 472/1.

صدارتها، بينما تمنع إقامة العلاقة التركيبيّة مع (إنّ وأخواتها) مطلقًا، في حين، تقبل هذه الألفاظ أن يسبقها عنصر تركيبيّ آخر يؤخّرها في التّشكل على الصّدارة، كأنْ يُسبق اسم الاستفهام بـ (حرف جرّ)، نحو: (إلى أينَ تذهب الآن؟).

وقد أشار النّحاة إلى مفهوم القوة والضّعف في سلطة بعض الألفاظ النّحويّة، ومن ذلك قول الصّبّان (1206هـ): " فإن قيل: قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع لأنها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف إن وأخواتها"[(1)]، فالصّبّان يعلّل جواز تقديم (خبر أنّ) على اسمها في حال كونه ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا بسبب ضعف حملها- في تفسير عملها- على المقارنة بـ (ليس) التي تمثّل فرعًا على (كان)، إذ هي مقيسة عليها في العمل، وهذا إقرارٌ بأنّ سلطة الألفاظ تتفاوت بحسب النّمط التركيبيّ الذي ترد فيه.

وقد تنبّه النّحاة إلى العلاقة بين بعض الألفاظ وتأثيرها، مما يدخل ضمن مفهوم الواجب النّحويّ اللفظي على نحو ما نجده من مواقفهم تجاه (خبر أنّ) الواقعة بعد (لو) فقد " ذهب إليه الزّمخشريّ(538هـ) والسّيرافيّ (364هـ) إلى أنّ (خبر أنّ)الواقعة بعد (لو) يجبُ أن يكونَ فعلاً؛ ليكون عوضًا عن ظهور الفعل المقدّر بين (لو) و(أنّ)، فإذا قلت: (لو أنّ زيدًا جاءني)، فكأنّك قلت: (لو جاءني زيدٌ)"[(2)]، فظاهر هذا الكلام يوحي بإحساس النّحاة بوجود سلطة نحويّة واجبة يفرضها اللفظ (لو) على التركيب، وهذا الالتزام نابعٌ من إدارك التلاقي الدّلاليّ للتراكيب، فكأنّهم بنوا التراكيبَ التي يتعدّد فيها إدخال المتغيّرات التركيبيّة على الجملة الأصل.

فجملة (لو أنّ زيدًا جاءني)، توازي جملة (لو جاءني زيدٌ)، مع فارق وجود (أنّ)، التي تمثّل عنصرًا إضافيًا بمقارنة الجملتين مع بعضهما، وهذا التوازي يُظهر أنّ ثمّة تغييرًا فرضه دخول (أنّ)، ولكنّه لا ينبغي أن يتعارض مع خصوصيّة (لو) في وجوب أن يتبعها فعل، وهنا، تتداخل العلاقات التركيبيّة مع بعضها، وتتفاعل سلطات الألفاظ فيما بينها، فذاك يستدعي خبرًا، أيًّا كان ذلك الخبر، وهذا يستدعي فعلاً، لا يمنع معه أن يكون خبرًا؛ فلهذا يُمكن أن نعدّ مدخل النّحاة

(1) الصّبّان (1206هـ): حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 366/1.

(2) محمود مبارك عبيدات: الزّجز والتقعيد اللغويّ، دار جليس الزّمان للنشر والتوزيع، عمّان، 2012م، ص69. وانظر: المراديّ (749هـ)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: الجنى الداني في حروف المعاني، مصدر سابق، ص281.

في فكرة وجوب أن يلحق (لو) فعلاً، هو أمراً مقبولاً[1]، تماماً كما قبلنا إلزامهم لـ (خبر عسى) أن يكون متبوعاً بـ (أن والفعل المضارع).

وشواهد هذه المسألة كثيرةٌ في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ﴾[2]، و قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ ﴾[5]، فيظهر من هذه الآيات مجيء (خبر أنّ) فعلاً، أو جملةً فعليّة، مما يجعل من موقف القائل بذلك ذا مرجعيّة ومستندٍ، يحقّ معه القول بأنّ من واجبات (لو) أن يأتي (خبر أنّ) بعدها فعلاً، أو جملةً فعليّة، ولكنّها تبقى نظرةً من زاويةٍ واحدةٍ، اعتمدت على عددٍ من الشّواهد التي تُقابلها شواهدُ أخرى، لا تعارض هذه الصورة التركيبيّة بقدر ما تعارض الحكم النّحويّ الواجبَ فيها.

فمن جانبٍ آخر، يُطالعنا دور السّماع في هذه المسألة، ليُظهر لنا أنّ ما يقرّره النّحاة وفق فلسفةٍ فكريّةٍ من زاويةٍ ما، لا يقوى على ردّ ما يُسمعُ من العربِ في المسألة ذاتها؛ ولذلك، كان لبعض النّحاة موقفًا رافضًا للواجبِ النّحويّ الخاصّ بـ (لو) اعتماداً على ما سُمعَ من العربِ، ومن الشّواهد التي ساقها النّحاة لردّ هذا الأمر، قول الشّاعر[6]:

---

(1) انظر في أحكام (لو): ابن هشام (761هـ): مغني اللبيب ، مصدر سابق، ص353- 359.

(2) سورة البقرة: الآية (103).

(3) سورة النساء: الآية (66).

(4) سورة النساء: الآية (66).

(5) سورة الحجرات: الآية (5).

(6) هو العوام بن شوذب (عبد عمرو) الشيبانيّ، من بني الحارث بن همام، شاعر جاهلي، من الفرسان، كان حيا يوم (غبيط المروت) قبل الإسلام بنحو عشرين عاما أو أقلّ، وهو اليوم الذي أسَر فيه عتيبة بن الحارث اليربوعي أبا الصهباء، بسطام بن قيس الشيبانيّ، ففدى نفسه بأربعمائة ناقة، والبيت الشّاهد من قصيدة قيلت في هذا اليوم، ومنها:

(وفر أبو الصهباء إذ حمس الوغى   وألقى بأبدان السلاح وسلما)

المصدر: الأعلام للزّركليّ (1396هـ)، مصدر سابق، 93/5.

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا   مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وأَزْنَمَا[1]

وموطن الشّاهد في هذا البيت قوله: (وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ)، فقد جاء (خبر أنّ) التي بعد (لو) اسماً جامداً وهو (عصفورةٌ)، وهذا يُناقض ما قيل بشأن وجوب مجيء (خبر أنّ) بعد لو فعلاً[2]، ومثل هذا البيت قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[3]، فأقلام: (خبر أنّ) بعد (لو)، وهو اسمٌ جامد.

وقد كان النّحاة ينظرون إلى المسائل من عدّة جوانب؛ ويلتمسون العذر لبعضهم في الكشف عن طريقة التفكير التي ينطلق منها غيرهم في الحكم النّحويّ على مسألة ما، في الوقت الذي لا يتردد آخرون بالتصريح بخطأ غيرهم ووصف أخطائهم بالأخطاء الفاحشة، أحياناً، ففي هذه المسألة رأى بعض النحاة أنّ الزّمخشريّ (538هـ) ارتكبَ خطأً فاحشاً حين أوجب مجيء (خبر أنّ) بعد (لو) فعلاً؛ نظراً لما عرضوه من شواهدَ على غير ذلك، على نحو ما عرضناه في الشّاهد السّابق[4].

ومن جانبٍ آخر، التمسَ بعض النّحاة العذر، فأشاروا إلى أنّ الزّمخشريّ قد فكر من زاوية العلاقة بين الفعل والمشتق، انطلاقاً من وجود هذه الصورة الاشتقاقيّة لـ (خبر أنّ) بعد (لو)، ومن الشّواهد على ذلك قول الشّاعر[5]:

---

(1) البيت من البحر الطويل، وفيه يهجو خصومه بأنهم لوْ رأوا عُصفورةً لحسبوها من جُبنهم خيلا مُسَوَّمةً، وعُبيد وأرنم اسما قبيلتين. انظر: عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد البرقوقي (1363هـ): الذخائر والعبقريات - معجم ثقافي جامع، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 275/2.

(2) انظر: المراديّ (749هـ): الجنى الدّاني في حروف المعانيّ، مصدر سابق، ص281.

(3) سورة لقمان: الآية (27).

(4) انظر: المراديّ (749هـ): الجنى الدّاني في حروف المعانيّ، مصدر سابق، ص281.

(5) هو صخر بن عمر بن الحارث بن الشريد الرياحي السلمي (10 ق هـ) ، من بني سليم ابن منصور، من قيس عيلان، أخو الخنساء الشاعرة، كان من فرسان بني سليم وغزاتهم، جرح في غزوة له على بني أسد بن خزيمة، ومرض قريبا من الحول، وله في ذلك أبيات أولها:

أرى أم صخر لا تملّ عيادتي   وملت سليمى مضجعي ومكاني

وسليمى زوجته، ثم نتأت قطعة من جنبه، فأزيلت، فمات. المصدر: الأعلام للزّركليّ (1396هـ): مصدر سابق، 201/3.

ولو أنّ حيًّا فائتُ الموتِ فاته   أخو الحرب فوق القارح العَدَوان[1]

وموطن الشّاهد في البيت قوله: (ولو أنّ حيًّا فائتُ الموتِ)، فقد جاء (خبر أنّ) اسم فاعلٍ، وهو من المشتقات، على خلاف ما رأى الزّمخشريّ (583هـ)، وقد قال المراديّ (749هـ): "قلت: الذي ينبغي أن يحمل عليه الكلام الزمخشري أنه منع كون خبرها اسماً مشتقا، والتزم الفعل حينئذ، إمكان صوغه، قضاء لحق طلبها للفعل، وأما إذا كان الاسم جامداً فيجوز، لتعذر صوغ الفعل منه، كما فصل ابن الحاجب(646هـ)؛ ألا ترى قوله في المفصل: (ولو قلت: لو أن زيداً حاضر لأكرمته، لم يجز). ولم يتعرض لغير المشتق، وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى: (ولو أن ما في الأرض، من شجرة، أقلام)، ولا نحو: (ولو أنها عصفورة...)، وإنما يرد عليه: (لو أن حياً مدرك الفلاح...)، وللمجيب عنه أن يقول: إن هذا البيت، ونحوه، من النادر، فلا يرد عليه"[2].

ويفهم من كلام المراديّ ما يأتي:

أوّلاً: يرى المراديّ أنّ الزّمخشريّ إنّما أوجب مجيء الفعل خبراً لـ(أنّ) بعد (لو) منعاً لمجيء الاسم المشتق الذي بينه وبين الفعل علاقة اشتقاقيّة يلتزمُ معها الاسم المشتق بالقيام بعمل فعله، فطالما كان الأمر كذلك؛ فالواجبُ المجيء بالفعل؛ "ليكون ذلك عوضا عن ظهور الفعل المقدر بين لو وأنّ"[3] وهذا تفسير المراديّ لموقف الزّمخشريّ، وليس بالضّرورة أن يكون هو هذا مقصد الزّمخشريّ؛ لذلك تجده يقول: (الذي ينبغي أن يحمل عليه الكلام الزمخشري)، فهو تفسير محتمل لموقف الزّمخشريّ.

ثانياً: لا يوافق الزّمخشريّ على منع الاسم الجامد من أن يكون خبراً لـ (أنّ) بعد (لو)؛ انطلاقاً من تعذر صوغ الفعل منه، وهو هنا، يحاول التقريب بين الآراء، ويوجد نقطةً يلتقي عندها النّحاة مع الزّمخشريّ في إيجاد مساحة للتوافق حين لا يمكن المجيء بالفعل، مع الاعتماد على المسموع من كلام العرب لتأييد موقفه، وهذا ما قدّمه من خلال مجموعة الشّواهد القرآنيّة والشّعريّة.

---

(1) البيت من البحر الطويل. معاني المفردات: (القارح): من قولهم قرح (ذو الحافر): انتهت أسنانه، وإنما ينتهي في خمس سنين، (العدوان): بفتح العين والدال: شديد العدو. انظر: ابن مالك (672هـ): شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، هامش 1638/3.

(2) المراديّ (749هـ): الجنى الدّاني في حروف المعانيّ، مصدر سابق، ص282.

(3) ابن مالك (672هـ): شرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، 99/4.

ثالثاً: يذهب المراديّ إلى أنّ مجيء شاهدٍ على الاسم المشتقّ خبراً لـ (أنّ) بعد (لو) إنّما هو من باب النّادر الذي لا يُقاسُ عليه، ويرى ذلك جواباً كافياً لمنع الاعتراض على الزّمخشريّ، والشّاهدُ الذي ذكره المراديّ وعدّه من النادر الذي لا يُقاس عليه، هو(1):

لو أن حيًّا مُدْرِكُ النجاح أدركه مُلاعِبُ الرّماح(2)

وموطن الشّاهد فيه، قوله: (لو أن حيًّا مُدْرِكُ)، فقد جاء (خبر أنّ) بعد (لو)- وهو (مُدْرِكُ)- اسماً مشتقاً، وقد رأى النّحاة هذا الشّاهد دليلاً على ضعف حجّة الزّمخشريّ في ما ذهب إليه من وجوب مجيء الفعل خبراً في مثل هذه الحال، بينما ذهب المراديّ إلى أنّ هذا الشّاهد من النّادر الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه(3).

وقد ردّ ابن هشام (761هـ) على الحكم بالنّدرة بضرب عدّة شواهد من القرآن الكريم فقال: " وَقد وجدت آيَة فِي التَّنْزِيل وَقع فِيهَا الْخَبَر اسْما مشتقا وَلم يتَنَبَّه لهَا الزَّمَخْشَرِيّ كَمَا لم يتَنَبَّه لآيَة لُقْمَان[الآية (27)] وَلَا ابْن الْحَاجِب(646هـ)؛ وَإِلَّا لما منع من ذَلِك، وَلَا ابْن مَالك(672هـ)؛ وَإِلَّا لما اسْتدلَّ بالشعر وَهِي قَوْله تَعَالَى: ﴿يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾(4) وَوجدت آيَة الْخَبَر فِيهَا ظرف ... وَهِي: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾(5)"(6).

---

(1) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري(41هـ)، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، من أهل عالية نجد، أدرك الإسلام، ووفد على النبي صلى الله عليه وآله ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم، وترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتا واحدا، قيل: هو:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه، والمرء يصلحه الجليس الصالح

وسكن الكوفة، وعاش عمرا طويلا، وهو أحد أصحاب المعلقات. ومطلع معلقته:

عفت الديار محلها فمقامها بمنى، تأبد غولها فرجامها

المصدر: الأعلام للزّركليّ (1396هـ)، مصدر سابق، 240/5.

(2) البيت من بحر الرّجز، و(ملاعبُ الرّماح) يُقصد به: عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، أبو براء، توفي سنة (10هـ). انظر: الأعلام للزّركليّ (1396هـ)، مصدر سابق، 255/3.

(3) انظر: المراديّ (749هـ): الجنى الدّاني في حروف المعانيّ، مصدر سابق، ص282.

(4) سورة الأحزاب: الآية (20).

(5) سورة الصّافات: الآية (168).

(6) ابن هشام (761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مصدر سابق، ص357.

فيظهر من ذلك أن مبدأ الواجبّ التحويّ اللفظيّ يخضع لسلسلةٍ من التغييرات التركيبيّة في الاستعمال، تجعل من سلطته أقل تاثيراً في التركيبِ، فلا يقوى على الحفاظ على حكمه حين يُبنى التركيب وتؤسّس العلاقات بين الألفاظ فيه.

وممّا سبق، يظهرُ أنّ علاقة أجزاء جملة (أنّ وأخواتها) بركنيها: (الاسم والخبر) تنتظمها علاقة الترتيب والتأثير النحويّ لـ (أنّ) وأخواتها ضمن سلسلة من العلاقات المتداخلة مع عناصر تركيبيّة تمتلك سلطةً نحويّة واجبة، تجعل من الخبر متوسّطاً في حال كونه ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، على سبيل الجواز لا الوجوب، ومن جانبٍ آخر، تتاثر (أنّ وأخواتها) بسلطة عناصر تركيبيّة أخرى تمنعها من الدّخول في علاقات تركيبيّة- على سبيل الواجب النحويّ- أو تتوسّع في بناء التركيب وفق نمطٍ استعماليّ محدّد، تتعدّد معه صور الخبر من حيث الاشتقاق أو الجمود أو التركيب الفعليّ- على سبيل الجواز لا الوجوب، كما ظهر معنا تعدد الاستعمال فيها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ موقف النّحاة من إقرار قاعدة وفق نمطٍ تركيبيّ محدّد على نحو ما وجدنا عند الزّمخشريّ (583هـ) في قوله بوجوب مجيء (خبر أنّ) بعد (لو) فعلاً، وردود النّحاة عليه وبيانهم لصورٍ تركيبيّة تُلغي مبدأ الوجوب النّحويّ الذي قرّره الزّمخشريّ، فهذا الموقف يثير جملةً من التساؤلات حول الكيفيّة التي يقرّر بها النّحاة الواجب النّحويّ، لمجرّد الاعتماد على شاهدٍ أو شاهدين في تقرير القاعدة، وتقدير الحكم.

إنّ اعتماد النّحاة على الشّاهد النّحويّ في تقرير القاعدة يُخفي الكثير من المسائل الجانبيّة التي تُحيط بالشّاهد، كمسألة لهجات القبائل، ودورها في بيان صور الالتزام بأنماط التركيب اللّغويّ عندهم، وما يكثر في استعمال قبيلة ما ويقلُّ عند قبيلةٍ أخرى، فمواقف النّحاة كانت واضحةً في بيان مثل هذا التباين التركيبيّ في مسائل محدودة كمسألة (ما) الحجازيّة و(ما) التميميّة، واعترافهم بأنّ مثل هذه الأنماط إنّما هي واجبة في حقّ أفراد كل قبيلةٍ بعينها، فما يجبُ في استعمال قبيلةٍ ما، فهو غيرُ واجبٍ في استعمال القبائل الأخرى، بينما نجد هذا الاتجاه ضعيفاً في كثيرٍ من الشّواهد النّحويّة التي تتناول أنماطاً تركيبيّة تتضارب فيها آراء النّحاة دون أن يتعرّضوا إلى مبدأ الاحتكام إلى الجانب الاجتماعيّ في تبنّي آرائهم.

ثانياً: مسألة الحذف والذكر

ومن المسائل التي تناولها النحاة في (خبر إنّ) وأخواتها، مسألة الحذف والذكر، وقد ذكر أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ) مجمل الأقوال في موقف النحاة في هذه المسألة، فقال: " حذف خبر (إن) وأخواتها للعلم به فيه ثلاثة مذاهب: أحدها: الجواز، وهو مذهب سيبويه (180هـ)، وسواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، قال سيبويه (180هـ): (ويقول الرجل: هل لكم أحد؟ إن الناس عليكم، فتقول: إنّ زيدًا وإنّ عمرًا، أي: إنّ لنا) والثاني: مذهب الكوفيين، وهو أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة، نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش (الأصغر- 315هـ)، والثالث: مذهب الفرّاء(207هـ)، زعم أنه لا يجوز، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، إلا إن كان بالتكرير، نحو: إنّ محلا، وإنّ مرتحلا ...، ولا يجوز في غيره"[(1)].

ومن كلام أبي حيّان السّابق، يتضحُ ما يأتي:

أوّلاً: حذف (خبر إنّ) وأخواتها يرتبطُ بـ (اسم إنّ)، من حيث التعريف والتنكير، ولعلّ هذا الارتباط يدلُّ على أنّ الحذفَ يستندُ إلى ضرورة مجيء التركيب النّحويّ مكتفياً بعناصره المذكورة من حيث تحقيق المقصود أو وضوح الدّلالة، وهذا الإحساس الذي امتلكه النّحاة، أثر في موقفهم من الحكم بجواز أو منع الحذف؛ كونه يؤثر على الدّلالة الكليّة للتركيب.

ثانياً: تباينت مواقف النحاة من تأثير التعريف والتنكير على مسألة الحذف، وهذا التباين أضاف إلى جملة المؤثرات في الحذف عنصرين آخرين، هما: العنصر التداوليّ الذي مثّله سيبويه باعتماده على السّياق الدّلاليّ، في السّماح بالحذف، وهو"مِمَّا يحذف لعلم المُخَاطب بمَا يقْصد لَهُ"[(2)]، وأمّا العنصر الآخر فهو عنصر التكرار اللفظي لتركيب (إنّ وأخواتها) المكتفي بـ (اسمها) ، وكلا الموقفين يستندان إلى ما يمكن أن ينوب عن ذكر الخبر، من حيث اكتمال الدّلالة للتركيب النّحويّ، وهذا بدوره يتصل بمبدأ التعريف والتنكير ووضوح الدّلالة بالاعتماد على (اسم إنّ) كذلك.

ثالثاً: يتضحُ من مواقف النّحاة السّابقة أنّ وجود أركان جملة (إنّ وأخواتها) خاضعٌ لعناصر تداوليّة وتركيبيّة وصرفيّة، ومن شأن ذلك أن يجعل من الحكم النّحويّ الواجب يتسرّب إلى هذه المسألة من خلال هذه العناصر، ولكنّه لا يظهرُ بوضوح فيها؛ كون مسألة الحذف، ذاتها،

---

(1) أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مصدر سابق، 48/5.

(2) المبرّد (285هـ): المقتضب، مصدر سابق، 129/4.

مقبولةً في الاستعمال النّحويّ، ولكنّها محاطةٌ بجملةٍ من المحدّدات التركيبيّة، أو القرائن اللغويّة، التي تدفعُ باتجاه الإلزام بتحقيقها عند تحقيق الحذف.

ومن الشّواهد التي تناولها النّحاة ضمن حدود هذه المسألة قول الشّاعر[1]:

إنَّ محَلاً وإنَّ مُرْتَحَلا وإنَّ فِي السَّفْر إذْ مَضَى مَهَلا[2]

وموطن الشّاهد في هذا البيت قوله: (إنَّ محَلاً وإنَّ مُرْتَحَلا)، "والشاهد فيه حذف المسند الذي هو (خبر إنّ) اتباعًا للاستعمال الوارد على حذف الخبر عند تكرار (إنّ) وتعدد اسمها كما في البيت المذكور"[3]، وهذا هو موقف الفرّاء(207هـ) في هذه المسألة، كما مرّ معنا.

ومن الشّواهد التي ساقها النّحاة على حذف (خبر إنّ) وأخواتها اعتماداً على السّياق التداوليّ الذي يوحي بالعلم بهذا الخبر، قول الشّاعر[4]:

وَمَا كُنْتُ ضَفَّاطاً وَلَكِنَّ طَالِبَاً أناخَ قَلِيلاً فوقَ ظَهْرِ سَبِيلِ[5]

وموطن الشّاهد في البيت قوله: (وَلَكِنَّ طَالِبَاً)، فقد حُذفَ (خبر لكنّ)، قال سيبويه (180هـ): " أي ولكن طالبا منيخا أنا، فالنصب أجود؛ لأنه لو أراد إضماراً لخفف، ولجعل المضمَر مبتدأ كقولك: (ما أنت صالحاً ولكنْ طالحٌ) "[6]، ومعنى كلام سيبويه، أنّ (طالباً) منصوبةٌ على أنّها (اسم لكنّ)، وهذا الاختيار هو الأجود في التركيبِ اللغويّ- برأي سيبويه- ولا

---

(1) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي(7هـ) ، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، وكان يغني بشعره، فسمي (صناجة العرب)، ولقب بالأعشى لضعف بصره، وعمي في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية (منفوحة) باليمامة قرب مدينة (الرياض)، ومطلع معلقته:(ما بكاء الكبير بالأطلال ... وسؤالي وما ترد سؤالي). المصدر: الأعلام للزّركليّ، مصدر سابق، 341/7-342.

(2) البيت من البحر المنسرح، و"معناه: أنهم يقولون: إن لنا محلا في الدنيا وارتحالا بالموت، وإن في مضي من قبلنا، يعني: موت من يموت، مهلة لنا، لا أنا نبقى بعدهم، وهو معنى الإمهال". المصدر: ابن الحاجب (646هـ): أمالي ابن الحاجب، مصدر سابق، 346/1.

(3) حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتراث، 55/2.

(4) هو الأخضر بن هبيرة، شاعر فارس. انظر: الآمديّ (370هـ): المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم، مصدر سابق، ص40.

(5) البيت من البحر الطويل، و(الضفاط): المحدث الذي قضى حاجته من جوفه. و(الطالب): طالب الإبل الضالة. انظر: ناظر الجيش (778هـ)، شرح التسهيل، مصدر سابق، هامش 1310/3.

(6) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 136/2.

تقدير لضميرٍ يكون (اسماً) لـ (لكنّ)؛ لكون نون (لكنّ) غير مخففة، ولو كانت مخففة فستكون وظيفة هذا الضّمير النّحويّة هي الابتداء.

وهذا الرأي الذي يقول به سيبويه في تحليل الشّاهد، ليس واجباً نحويّاً، بل هو اختياره وفق تصوّره الذي ربط فيه بينَ الالتزام بمنح الحرف النّاسخ دوره الوظيفيّ في التركيب؛ نظراً لامتلاكه لسلطته النّحويّة، طالما لم يحدث له تغييرٌ في تشديد حرف النّون في آخره؛ ولذلك نجد النّحاة يقولون بجواز الرّفع في هذا الشّاهد، قياساً على شاهدٍ آخر، وهو قول الشّاعر[1]:

فلَوْ كُنْتُ ضَبّيًا عَرَفتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زنجيّاً عَظِيمَ المشافِرِ[2]

وموطن الشّاهد في البيت قوله: (ولكنَّ زنجيًّا) فقد حُذفَ (خبر لكنّ)، كما في الشّاهد السّابق، وهذا على رواية النّصب، بينما أورد سيبويه (180هـ) هذا البيت برواية الرّفع، أي: (ولكِنَّ زَنجيّ)، وقال: " والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: (ولكن زنجياً عظيمَ المشافر) لا يعرف قرابتي، ولكنه أضمر هذا كما يُضمر ما بنى على الابتداء"[3]، فسيبويه يُقرّ بأنّ أكثر العرب تنصب في مثل هذا التركيبِ، ولكنّه لا يمنع من وروده بالرّفع، كما في هذه الرّواية، التي ساقها، مما يدلّ على أنّ هذه الصورة التركيبيّة تحتملُ توجيهين في الوظائف النّحويّة لعناصر التركيب في كلّ صورة.

ويُلاحظ على موقف سيبويه من الشّاهدين ما يأتي:

أوّلاً: جاء موقف سيبويه من الشّاهدين ثابتاً في تقريره بأنّ أكثر العرب تنصب في مثل هذا التركيب، أي: تحذف (الخبر)، وتنصب الاسم المذكور على أنّه (الاسم).

ثانياً: لا يرفض سيبويه أن يأتي التركيب بمثل هذه الصّورة برفع الاسم الذي يلي الحرف النّاسخ، ولكنّه يرى بأنّ الرّفع يستدعي ربط العلاقة التركيبيّة مع (لكنّ) المشدّدة بتقدير ضميرٍ يكون (اسماً) لها، والمرفوع هو (الخبر)، ومن جانبٍ آخر، يفترض سيبويه أن تكون صورة

(1) هو الفرزدق (110هـ) ، همام بن غالب.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو " في هجاء رجل من ضبة اسمه: (أيوب بن عيسى) فنفاه عنها ونسبه إلى الزنج، وأصل المشفر للبعير فاستعاره للإنسان لما قصد به تشنيع الخلق، والقرابة التي بين ضبة وبينه، أنه من تميم بن مر بن أد بن طابخة وضبة هو ابن أد بن طابخة". المصدر: ابن السّراج (316هـ): الأصول في النحو، مصدر سابق، هامش 247/1.

(3) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 136/2.

التركيب في حال الرّفع مرتبطة بـ (لكنْ) المخفّفة، وهنا، يكون تقدير الوظائف النّحويّة بتبنّى الابتداء، إهمالاً لعمل (لكنْ).

ثالثاً: القول برواية (زنجيّ) يستدعي القول بحذف (اسم لكنّ)، وهذا مما أدخل النّحاة في سلسلةٍ من الاختلاف حول مسألة حذف أسماء الأحرف النّاسخة، فمن قائلٍ بأنّ ذلك من باب الضّرورة الشّعريّة، ومنهم من أجاز حذفها، يقول البغداديّ (1093هـ): " وَتَقْيِيد الشَّارِح الْمُحَقق[1] حذف الاسْم بالضَّرُورَةِ أَجود من إِطْلَاق ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي[2] فِي قَوْله: (وَقد يحذف اسْمهَا)"[3]، فهو يرى أنّ القول بأنّ حذف (اسم لكنّ) من باب الضّرورة الشّعريّة أفضل من القول بجواز ذلك.

وممّا سبق، يتضح أنّ التركيب النّحويّ الذي يُحذفُ فيه (خبر إنّ) وأخواتها واردٌ في الاستعمال بكثرة، بل يعدّه النّحاة- بحسب الشّواهد السّابقة- فصيحاً في مثل تلك التراكيب، لكنّه لا يصل إلى مستوى الواجبِ النّحويّ؛ لما فيه من توسّع في الاستعمال الذي يَحدثُ فيه تغييرٌ للوظائف النّحويّة لعناصر التركيب، مما يترتب عليه انفتاح التّأويل من جانب النّحاة.

وأمّا شواهد القول بحذف (خبر إنّ) ضمن حدود الاهتمام بعلاقة التعريف والتنكير في (اسم إنّ)، فمنها قول الشّاعر[4]:

خلاَ أَنَّ حيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا   على النّاس أَوْ أَنَّ الأكارم نَهْشَلا[5]

وموطن الشّاهد في هذا البيت، قوله: (أَنَّ الأكارم نَهْشَلا) فجاء بـ (أنّ) واسمها المعرفة، وحذف (خبرها). قال البغداديّ (1093هـ): " هَذَا الْبَيْت يرد على الْكُوفِيّين فِي اشتراطهم، لحذف الْخَبَر، تنكير الاسْم وعَلى الْفراء فِي اشْتِرَاطه تكْرير (أنّ) فَإِنَّهُ حذف خبر (أنّ) الْمَفْتُوحَة الْهمزَة

(1) يَقصد: الأعلم الشنتمريّ، وهو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج، عالم بالأدب واللغة، ولد في شنتمري الغرب (Santa Maria Algarve) كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم، توفي سنة (476هـ). المصدر: الأعلام للزّركليّ، مصدر سابق، 233/8.

(2) انظر: ابن هشام (761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مصدر سابق، ص384.

(3) البغداديّ (1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مصدر سابق، 445/10.

(4) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة ابن عمرو(90هـ) ، من بني تغلب، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل. انظر: الأعلام للزّركليّ، مصدر سابق، 123/5.

(5) أي: أو أنّ الأكارم نهشلا تفضلوا.

الثّانِيَة، وبدلالة مَا قبله تَقْدِيره: (تفضلوا)، و(اسْمهَا) معرفة وَهِي غير مكررة، وَأما أن الأولى المَفْتُوحَة الهمزَة أيْضا فخبرها مَذْكُور"[1].

ويتضح من هذا الشّاهد والتعليق عليه، ما يأتي:

أوّلاً: يُفهمُ بأنّ هذا الشّاهد إنّما أتيَ به للرّد على الكوفيّين والفرّاء، في مواقفهم من اشتراط حذف (خبر إنّ) وأخواتها، وهذا يعني أنّ استعمال الشّاهد النّحويّ لم يكن من أجل بناءِ قاعدةٍ نحويّة فحسب، بل ومن أجل هدم قاعدةٍ أخرى، وهذا السّجال النّحويّ يستندُ فيه كلّ طرفٍ على ما يجده من واقع الاستعمال اللّغويّ المسموع.

ثانياً: يأتي في هذا الشّاهد موضعان متشابهان من حيث تعريف (اسم أنّ) ويختلفان في كون الأوّل (أنَّ حيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا) مذكور الخبر، والآخر(أنَّ الأكارِم نَهْشَلا) محذوفه، وهذا إن دلّ، فإنّما يدلّ على أنّ حذف الخبر لا ينبغي أن يُشترطُ فيه أيّ شرطٍ، خلافاً لمن رأى ضرورة الاشتراط.

ومن المواقف النّحويّة الثّلاثة السّابقة، يظهر بوضوح أنّ حذف (خبر إنّ) وأخواتها جائزٌ في كلام العرب، ويمثّل عنصر (العلم به) بقرينة لفظيّة أو معنويّة، أو بدلالة السّياق التداوليّ، يمثّل عنصر جواز الحذف؛ فالعرب تتوسّع في كلامها فتحذفُ إذا عُلم المحذوفُ أو دلّ عليه دليلٌ.

ومن تتبّع واقع الاستعمال اللّغويّ لـ (خبرّ إنّ) وأخواتها، نجد أنّ العرب قد نحت منحى الحذف في بعض الصّور التركيبيّة، خلافاً لما سبق عرضه، فإنّ هذه الصّور التركيبيّة باطّرادها في الاستعمال قد فرضت بذاتها على النّحاة القول بوجوبها، ومنع مخالفتها، ومن هذه الصّور ما يأتي:

أوّلاً: حذف (خبر إنّ) مع (واو المصاحبة)، وذلك نحو قول الشّاعر[2]:

---

(1) البغداديّ (1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مصدر سابق، 461/10.

(2) هو بشر بن (أبي خازم) عمرو بن عوف الأسدي، أبو نوفل: شاعر جاهلي، له قصائد في الفخر والحماسة، توفي قتيلا في إحدى الغزوات، سنة (22 ق هـ). المصدر: الأعلام للزّركليّ، مصدر سابق، 54/2.

فدَعْ عَنْكَ ليلى إنَّ ليلى وَشَأنَهَا   وَإنْ وَعَدَتْكَ الوعــدَ لا يَتَيَسَّر[1]

وموطن الشّاهد في هذا البيت قوله: (إنَّ ليلى وَشَأنَهَا)، إذ حُذفَ (خبر إنّ) في التركيب النّحويّ الذي يتضمّن (واو المعيّة، أو المصاحبة)، وهذا الموضع مطّردٌ في الاستعمال، وقد قال النّحاة بوجوب حذف الخبر في هذا التركيب؛ وأغنى تركيبُ (واو المعيّة) عن ذكره، وسدّت مسدّه[2] فهذا وجوبٌ خاصٌّ يُذكرُ ولا يُقاس عليه.

وقد قال سيبويه (180هـ): " ومثلُ ذلك قول العرب: إنّك مَا وخَيْرا، تريد: إنك مع خَيْرٍ"[3] ، ويمثل هذا التوضيح الذي ساقه سيبويه مدخلاً لتفسير اعتماد النحاة على (واو المعيّة) لتسدّ مسدّ الخبر، فتقدير سيبويه معنى (الواو) بـ (معَ)، يدفع إلى تقدير وظيفة (مع)، أهي الجرّ حرفاً، أم بالظرفيّة والإضافة؟، وهذا التركيب، أي: الجرّ والظرفية، هو من الصّور التركيبيّة التي يأتي عليها الخبر، فتأويل النحاة التركيب بهذه الصّورة هو امتداد لتأصيلاتٍ سابقة فيما يخصّ الخبر نفسه، فكأنّهم يقولون بأنّ هذه (الواو) متعلقة بالخبر، طالما أنها بمعنى (مع)، وما يُرجّح أن تكون (الواو) بمعنى (الظرفيّة) ما نُقلَ عن الكسائيّ (189هـ)، أنه حكى: "(إن كل ثوب لو ثمنه)، بإدخال (اللام) على (الواو)؛ لسدِّها مسدّ (مع)"[4]، فدخول حرف الجرّ علامة على اسميّة (الواو) مما يُرجّح كونها بمعنى (مع) على أساس الظرفيّة.

ثانياً: حذف (خبر إنّ) مع الحال، وذلك نحو قول الشّاعر[5]:

إنّ اختيارَك مَا تبغيه ذَا ثِقَةٍ   باللهِ مُسْتظهراً بالحزْم والجَلَدِ[6]

وموطن الشّاهد في البيت قوله: (مُسْتَظهرا)، فقد حذف الشّاعر (خبر إنّ) مكتفياً بهذه الحال، التي تسدّ مسدّه، قال ابنُ مالك(672هـ): " وكذلك حذف خبر (إن) لِسَدّ الحال مَسَدَّهُ، كما كان كذلك في باب الابتداء، تقول: (إن أكثر شربي السويق ملتوتا)، كما قلت في الابتداء: (أكثر

---

(1) البيت من البحر الطويل، ومعناه واضحٌ.

(2) انظر: ابن مالك (672هـ): شرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، 16/2.

(3) سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 302/1. و(ما) هنا زائدة.

(4) أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مصدر سابق، 55/5.

(5) لم يُنسب البيت إلى قائل معيّن.

(6) البيت من البحر البسيط، ومعناه واضحٌ.

شربي السويق ملتوتا)، والتقدير هنا، كالتقدير هناك"[1]، فالحال تسدّ مسدّ الخبر سواءً أكانت الجملة منسوخةً أم غير منسوخة، وهذا من باب الواجب النّحويّ؛ نظراً لاطّراده في الاستعمال.

ثالثاً: الالتزام بحذف (خبر ليت)، والشّواهد كثيرةٌ على ذلك، ومنها قول الشّاعر[2]:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أبيتَنَّ لَيْلَةً   بِوَادٍ وَحَوْلِي إذْخِرٌ وَجَلِيلُ [3]

وموطن الشّاهد في البيت قوله: (لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أبيتَنَّ لَيْلَةً)، إذ حُذفَ (خبر ليت) على وجه الإلزام وجوباً، وقد سدّ الاستفهام مسدّه، قال ناظر الجيش (778هـ): " والتزمت العرب حذف خبر (ليت) في قولهم: (ليت شعري ...)؛ لأنه بمعنى: (ليتني أشعر)، ولا بد بعده من استفهام يسد مسد المحذوف"[4]، "والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع"[5].

وممّا سبق، يظهر أنّ مسألة حذف (خبر إنّ) وأخواتها، خضعت لتأثيرات الواقع الاستعماليّ، الذي توسّع بحذف ا لخبر في كثيرٍ من الاستعمالات، حين يحمل السّياق ما يدلّ عليه، وهذا من باب الجائز، وليس الواجب؛ كون الحذف والذكر سواسية في التركيب، من حيث إمكانيّة تحقيق ذلك.

ومن جانبٍ آخر، حضر الواجبُ النحويّ في حذف (خبر إنّ) وأخواتها في حال سدّ مسدّه (واو المعيّة) أو الحال، واختصّت (ليت) بالتزام الحذف في التركيب الذي يُبنَى مع (شعريّ)، ويكون الاستفهام الذي يأتي في التركيب بمثابة ما يسدّ مسدّ الخبر، دون أن يكون هو الخبر.

ثالثاً: مسألة ارتباط (خبر إنّ) بـ اللاّم

يمثّل ارتباط اللام بـ (خبر إنّ) صورةً تركيبيّةً تستدعي جملةً من الضّوابط التي حدّدها النّحاة من واقع توصيفهم لهذه المسألة؛ ذلك أنّ ثمّة جدليّةً في تحديد أصل العلاقة التركيبيّة التي

(1) ابن مالك (672هـ): شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، 477/1.

(2) قيل هو بلال بن رباح (20هـ)- رضي الله عنه- ، مؤذن الرّسول- صلى الله عليه وسلم. انظر: ابن قتيبة (276هـ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوريّ: الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، 31/1.

(3) البيت من البحر الطويل، (إذخر): حشيش طيب الرائحة. (الجليل): الثمام إذا عظم وجل. المصدر: ناظر الجيش (778هـ): شرح التسهيل، مصدر سابق، هامش 1312/3.

(4) ناظر الجيش (778هـ): شرح التسهيل، مصدر سابق، هامش 1312/3.

(5) أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مصدر سابق، 56/5.

ثقيمها هذه اللام في الجملة، أمع الاسم، أم الخبر؟، فالنحاة يرون بأنّ اللام التي مع الخبر هي هي التي تسبق المبتدأ، وقد تسبق بعض الأفعال الجامدة أيضاً، نحو: " لعسى أن يقوم"[(1)]، فما نوع هذه اللام؟ وما وظيفتها في التركيب؟ وما ضوابط استخدامها في العلاقة التركيبيّة مع (خبر إنّ)؟.

والحقيقة أنّ النحاة يُطلقون على هذه اللام تسمية (لام الابتداء)؛ يقول خالد الأزهريّ (905هـ): "وسميت لام الابتداء؛ لأنها لا تدخل على المبتدأ، وتدخل على غيره بعد (إنّ) المكسورة"[(2)] ، وهذا التعليل يُشير إلى خصوصيّة مجيء هذه اللام بعد (إنّ) المكسورة دون غيرها من أحرف النسخ، وتلتقي (إنّ) المكسورة مع المبتدأ في كونهما يحتلان موطن صدارة التركيب من الجانب الوظيفيّ؛ ذلك أنّ مجيء (إنّ) مكسورةً هو دليلٌ على استئناف الكلام، أو الجملة.

وقد تنبّه النحاة إلى العلاقة بين التسمية والموقع التركيبيّ لهذه اللام، فاختاروا لها تسمية أخرى، تعبّر عن موقعها الأصليّ، مع الاحتفاظ بخصائصها الوظيفيّة، ودلالتها التركيبيّة، فأسموها (اللام المزحلقة)، قال خالد الأزهريّ (905هـ): " وتدخل لام الابتداء بعد (إن) المكسورة، نحو: (إن زيدًا لقائم)، وتسمى: (اللام المزحلقة)، و(المزحلفة)، بالقاف والفاء، وبنو تميم يقولون: (زحلوقة)، بالقاف، وأهل العالية: (زحلوفة)، بالفاء؛ سمّيت بذلك؛ لأن أصل (إنّ زيدًا لقائم): (لأنّ زيدًا قائم)؛ فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين، فزحلقوا (اللام) دون (إنّ)؛ لئلا يتقدم معمولها عليها، وإنما لم ندع أن الأصل (إنّ لزيدًا قائمٌ)، لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول"[(3)] ، ويُفهم من كلام الأزهريّ، ما يأتي:

أوّلا: هذه (اللام) ليس لها وظيفة نحويّة، أو محلٌّ من الإعراب، شأنها شأن جميع الحروف، ولذلك قالوا عنها بأنّها (زائدة) ، ولا يعني ذلك أنّها خالية من الوظائف، على الإطلاق، وإنّما تأتي لوظيفةٍ بلاغيّة، تؤدّيها من خلال علاقاتها التركيبيّة، وهي التوكيد[(4)].

---

(1) ابن هشام (761هـ): أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، 336/1.

(2) خالد الأزهريّ (905هـ): شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، 311/1.

(3) السابق نفسه، 311/1.

(4) انظر: ابن جنّيّ (392هـ): اللمع في العربيّة، مصدر سابق، ص42.

ثانياً: العلاقات التي ترتبطُ بها هذه (اللام) تؤثر على موقعها التركيبيّ، فقد تأتي في صدر الجملة متصلةً بالمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ﴾[1] وقد تأتي متصلةً بـ (اسم إنّ)، نحو قولهم: (إنّ في السّماء لخبرًا)، وقد تأتي متصلة بـ (خبر إنّ)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[2].

وهذا التعدد التركيبيّ لموضع (اللام) يصوّر التفاعل بين عناصر التركيب، بما يُحقق الانسجام بينها، ويمثل الغاية الدّلاليّة من اتصالها بهذا العنصر أو ذاك، علماً بأنّ الأمر لا يخلو من ملامح الإلزام، أو الوجوب التركيبيّ، فلا يعني كون هذه (اللام) لام ابتداء، أن تبقى في صدر الجملة، بل يفرض عليها التركيب أن تغيّر موقعها، مع الاحتفاظ بخصائها اللفظيّة والبلاغيّة.

ثالثاً: تأتي تسمية اللام بـ (المزحلقة) تصويراً من قبل النحاة لتخيّل طريقة انتقال (اللام) من موضعها الأوّل إلى الموضع الآخر، ولذلك، أشار الأزهريّ (905هـ) إلى أصل التركيب قبل تغيير موضع (اللام)، فردّه إلى (لأنّ زيداً قائمٌ)، ومثله: (لأنّ في السّماء خبراً).

ففي جملة (لأنّ زيداً قائمٌ) تنتقل اللام إلى (المبتدأ)، وتعود (إنّ) إلى كسر همزتها؛ نظراً لأنّ القول بوجود اللام يفرضُ فتح همزة (أنّ) لتناسب فتح (اللام)، فتصبح الجملة: (إنّ لزيداً قائمٌ)، وهذا التركيب مرفوضٌ في فكر النّحاة كونه يفصل بين العامل والمعمول؛ ولذلك احترز الأزهريّ فنبّه إلى أنّ هذا التركيب ليس هو التركيب الأصل، فلا يبقى إلا أن تنتقل اللام إلى (الخبر) لتصبح الجملة: (إنّ زيداً لقائمٌ)، فهذا التفسير التحليليّ للنحاة يعبّر عن تخيّلهم لحركة الانتقال من أول التركيب إلى آخره، فهذا يشبه الزّحلقة، فأطلقوا هذه التسمية على اللام، فقالوا: (المزحلقة).

وأمّا في جملة: (لأنّ في السّماء لخبراً)، فيُلاحظ أنّ التركيب الاستعماليّ الذي عليه الجملة هو: (إنّ في السّماء لخبراً)، فارتباط (اللام) من حيث الموقع هو في آخر ركني الجملة، وهو الذي يُمثل (اسم إنّ)، ومن هنا، يتضح بأنّ تحرّك اللام من موضع الابتداء وتزحلقها، يفرض التأخّرَ عن عامل النّسخ (إنّ) فيكون بينها وبينه فاصلٌ.

(1) سورة الحشر: الآية (13).

(2) سورة العنكبوت: الآية (69).

ولكَوْنِ الفاصل هنا هو شبه الجملة (في السّماء) فقد التزمت (اللام) التأخر بصرف النظر عن وظيفة الاسم الذي ستتصل به، فهي تستدعي التأخّر عن العامل النّاسخ، سواءً اتصلت بالاسم أو بالخبر؛ ولذلك نجدها في (خبر إنّ) حين يكون جارّاً ومجروراً أو ظرفاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[1]، وقولهم: (إن زيدًا لعندك)[2]، كما وجدناها في الاسم في قولهم: (إنّ في السّماء لخبراً).

وبناءً على ذلك، وجد النّحاة أنفسَهم أمام حركةٍ تفاعليّة لهذه (اللام)، فوضعوا لها واجباتٍ نحويّة تنظّم مواضع اتصالها بـ(خبر إنّ) على وجه الخصوص؛ كونها ناتجٌ فرعيّ من أصل موضعها في الابتداء، فاشترط النّحاة لمجيء (اللام) مزحلقةً إلى (خبر إنّ) ثلاثة شروط تُوصّف (الخبر) أكثر من توصيفها (اللام)، وهذه الشّروط، هي[3]:

1. أن يتأخّر الخبر عن الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[4].

2. إن كان الخبر جملةً فعليّة، فيجب ألا يكون فعلها ماضياً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعۡلَمُ ﴾[5].

3. أن يكون الخبر مثبتاً، لا منفيّا؛ وذلك لكون النّفي يتعارض مع معنى التوكيد الذي تحمله (اللام)، كما يتضح في الشّاهدين السّابقين.

وممّا سبق يتضح أنّ الواجب النّحويّ في ارتباط (اللام) بـ (خبر إنّ) ينحو منحيين، الأوّل يتعلق بـ (اللام)، والآخر يتعلق بـ (الخبر)، فأمّا ما يخصّ (اللام) فيتمثّل الواجبُ النّحويّ بتأخير (اللام) عن العامل النّاسخ، فيكون هذا التّأخير بمثابة موضع لازمٍ لها، لا يصحّ أن تخالفه، أو تنزاح عنه.

---

(1) سورة القلم: الآية (4).

(2) انظر: خالد الأزهريّ (905هـ): شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، 311/1.

(3) انظر: السّابق نفسه، 311/1.

(4) سورة إبراهيم: الآية (39).

(5) سورة النمل: الآية (74).

وأمّا الواجب النّحويّ في (خبر إنّ) في حال اتصاله بـ (اللام) فيتحدّد بتلك الشّروط التي تفرضُ الصورة التي يكون عليها الخبر من حيث الموضع والدّلالة الزّمنيّة على غير الماضي، بالإضافة إلى خلوّه من معاني النّفي التي تتعارض مع التوكيد الذي تحمله (اللام).

وأمام هذه الضّوابط، لم يجد النحاة بدّاً من الحكم على ما يواجههم من شواهد نحويّة تخالف هذه المقرّرات النّحويّة بالشّذوذ، دون تحديد حجم هذه الشّواهد، أو مقدار حضورها في الاستعمال اللّغويّ.

ومن الشّواهد التي تناولت تعدّد أقوال النّحاة في تقدير (اللام) المزحلقة ضمن علاقتها في التّركيب النّحويّ، قول الشّاعر[1]:

وَأعلم إنّ تَسْلِيمًا وتَرْكاً   للا مُتَشابِهان وَلا سَوَاءُ[2]

وموطن الشّاهد في البيت قوله: (للا متشابهان)، فقد جاء (خبر إنّ) منفيّاً، وقد اتصلت به (اللام) المزحلقة، وهذا مخالفٌ لما عليه شروط اتصال (اللام) بـ(خبر إنّ)، وقد حكم النّحاة على موطن الشّاهد بأنّه (نادرٌ)، وقيل عن (اللام) بأنّها (زائدة)[3] اعتماداً على فتح همزة (أنّ) في رواية أخرى للبيت[4]، ونقل الأزهريّ (905هـ) رأياً بأنّ تأويل الشّاهد ممكنٌ فقال: " قيل إنه شبه (لا) بـ (غير) فأدخل عليها اللام، والمعنى: (أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين، ولا قريبين من السواء)، وكان حقّه أن يقول: (للا سواء ولا متشابهان)، ولكنه اضطر فقدّم وأخّر، و(سواء) في الأصل مصدر بمعنى المساواة، فلذلك صح وقوعه خبرًا عن اثنين"[5].

وإننا نرى أنّ تقدير الضّرورة في هذا البيت أمراً مقبولاً، إذا أوّلنا (لا) بمعنى (غير)، وهذه مسألة متاحة في الاستعمال اللّغويّ، إذ قد يُستعمل الحرف بمعنى الاسم، وعلامة ذلك اتصال

(1) نسب ابن جني (392هـ) البيت إلى أبي حزام العُكليّ، وقال صاحب الخزانة: اسمه: غَالب بن الحَارث. انظر: ابن جني (392هـ): سرّ صناعة الإعراب، مصدر سابق، 55/2. وانظر: البغداديّ (1093هـ): خزانة الأدب، مصدر سابق، 331/10.

(2) البيت من البحر الوافر، شرح المفردات: (التسليم): إلقاء السلام. (الترك): الابتعاد. والمعنى: يقول: (إنني أعلم أن التداني والابتعاد غير متشابهين، أو إن التداني غير الجفاء). المصدر: الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، هامش 309/1.

(3) انظر: ابن قيّم الجوزيّة (767هـ)، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، 1954م، 240/1.

(4) انظر: محمّد شرّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مصدر سابق، 74/1.

(5) خالد الأزهريّ (905هـ): شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، 312/1.

حرف الجرّ به، وفي هذه الحال، لا يكون في الشّاهد مخالفة لشروط اتصال اللام المزحلقة بـ (الخبر)، وقد رأى ابن جنّي (392هـ) هذا الرأي في كتابه (سرّ صناعة الإعراب)[1].

(1) انظر: ابن جني (392هـ): سرّ صناعة الإعراب، مصدر سابق، 55/2.

خبر (لا) النّافية للجنس

- **خبر (لا) النافية للجنس**

تمثّل (لا) النافية للجنس الخلفيّة الوظيفيّة لعمل (إنّ وأخواتها)، ولا يعني ذلك أنّها ليست متمتعةً بخصائص في ذاتها، بل تأتي في إطار العمل النحويّ للأحرف النّاسخة، مع خصوصيّة الأداء التركيبيّ في حدود جوانب العلاقات بين عناصر الجملة التي تبنى فيها.

ومن أجل ذلك، فقد وضح النحاة شروطاً تعملُ (لا النافية للجنس) بموجبها عمل (إنّ وأخواتها) ، ويمكن أن نَعُدَّ هذه الشّروط مدخلاً للنحاة يبنون أحكامهم النحويّة وفقاً لها، وحرصاً على ضبط حركة العلاقات ضمن حدود التراكيب النحويّة، وهذه الشّروط هي[1]:

1. أن تكون لا نافية للجنس، وليست (لا الناهية) ولا (الزائدة).

2. أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا تعمل في معرفة لأنها على تقدير(من) الاستغراقية المختصة بالنكرات، على نحو تقدير قولك: (لا من رجلٍ في الدّار)، فـ (من) للاستغراق.

3. أن تكون (لا) مباشرة للنكرة، أي: اسمِها، فلا يفصل بين (لا) واسمها أيّ فاصل ولو بخبرها، ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فلا يُقبل الفصل بين (لا) ومدخولها مطلقًا.

ويُلاحظُ على هذه الشّروط ما يأتي:

أوّلا: اختصاص (لا) الدّلاليّ بنفي الجنس، وهذا المعنى يستثني معه أيّ دلالةٍ أخرى قد تَعْتَورُ (لا) في الاستعمال، فتشبيه (لا) بـ (إنّ) ينطلق من هذه الدّلالة، وإن كانت ليست ذا صلةٍ بدلالات (إنّ) وأخواتها، إلا أنّها تمثّل النفي المقابل للنفي في (كان وأخواتها) الذي يحصل لها من (ما) العاملة عمل (ليس) وأخواتها، فكان لا بدّ من هذا الاختصاص الدّلاليّ ليكون منطلق التمايز الوظيفيّ في التركيب، ويثري الأحرف النّاسخة بهذا المعنى.

ثانياً: يرتبط مفهوم الجنس بـ(العموم) الذي يستغرق جميع أفراد جنسٍ ما، ويلتقي هذا المفهوم بالتنكير؛ لما يحمله الاسم النكرة من دلالة العموم، فنجد أنّ اشتراط النّحاة تنكير الاسم

---

(1) انظر: الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبّ القلاوي الشنقيطي)، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، 2010م، ص580.

والخبر، إنّما لتحقيق الانسجام الوظيفيّ بين العامل والمعمول، إذ تمثّل مسألة التنكير في عناصر جملة (لا النّافية للجنس) منطلق العلاقة التوافقيّة بين هذه العناصر في الجانب الدّلاليّ.

ثالثاً: تمثّل (لا النّافية للجنس) عنصراً تركيبيّاً مُلازماً لـ(اسمها)، فلا تنفصل عنه بحالٍ من الأحوال، وهذا التلازم التركيبيّ يُتوقعُ معه أن يكون خبر (لا النّافية للجنس) مؤخّراً دائماً، وهذا ما أقرّه النّحاة على نحو ما أشار إليه السّيوطيّ (911هـ)[1]، وهذا التأخير اللازم يمثّل منطلقاً للواجب النّحويّ الذي يرى فيه النّحاة ضابطاً تركيبيّاً للعلاقات الدّاخليّة لجملة (لا النّافية للجنس).

وبناءً على ما سبق، يظهرُ (خبر) (لا النّافية للجنس) متمتعاً بجملةٍ من الحدود التي تمنحه خصوصيّة الارتباط الوظيفيّ بـ (لا النّافية للجنس)، انطلاقاً من جملةٍ من المفاهيم التي تنبثق من مفهومه ووظيفته في جملة (لا النّافية للجنس).

ويمكن القول بأنّ أهمّ المسائل التي تناولها النّحاة في خبر (لا النّافية للجنس)، هي على النّحو الآتي:

- الحذف والذّكر
- التّقديم والتّأخير

وتفصيل هاتين المسألتين على النّحو الآتي:

أوّلاً: مسألة الحذف والذّكر

تدخل مسألة الحذف والذّكر ميدان الجدل الفكريّ عند النّحاة العرب انطلاقاً من واقع الاستعمال اللّغويّ الذي تمسّك فيه الأفراد بسلوكٍ لغويٍّ متباينٍ، بحيث شكل هذا السّلوك طريقين مختلفين، فأحدهما يحذفُ (خبر) (لا النّافية للجنس) في جميع استعمالاته اللّغويّة، والآخر يثبته.

(1) انظر: السّيوطيّ (911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، 522/1.

ولذلك؛ كانت الشّواهدُ النحويّة التي يتناولها النحاة محطّ التأويلات المتعدّدة، بخضوعها لتحليلات النّحاة وتداولاتهم الفكرية لموطن الشّاهد فيها، ومن ذلك، قول الشّاعر[(1)]:

وردَّ جازرُهُمْ حرفا مُصَرّمَــــةً   في الرأس مِنها وفي الأصلاب تملِيحُ

إذا اللقاحُ غدتْ مُلقىً أصِرَّتُهـا   ولا كَريـمَ من الولـدانَ مصبْوحُ[(2)]

وموطن الشّاهد في البيت الثاني، وهو قوله: (ولا كَريمَ...مصبوحُ)، فقد جاءت (لا) نافيةً للجنس، وعاملةً في (كريم) ومباشرةً له، وخبرها هو (مصبوحُ)، وكلٌّ من الاسم والخبر نكرتان، الاسم مبنيّ في محلّ نصب، والخبر مرفوعٌ، وقد أورد سيبويه (180هـ) هذا الشّاهد لبيان ضرورة عدم الفصل بين (لا) النافية للجنس واسمها كي تعمل، إلا أنّ هذا الشّاهد، أيضاً، يعبّر عن جانب التنكير في الاسم والخبر، كما هو ظاهرٌ[(3)].

وعلى صعيد مسألة الحذف والذكر، يبرزُ الشاهد الاختلاف بين التميميّين والحجازيّين في مسألة الحذف والذكر في (خبر لا)، فالحجازيّون يرون (مصبوح) الخبر، والتميميّون يرون (مصبوح) نعتاً على موضع (لا) واسمها، والخبر محذوف؛ لأنّهم يحذفونه في كلامهم دائماً ويقولون إنّه من الأصول المرفوضة [(4)]، وهذا كلام النحاة في سبيل استخلاص السّلوك اللغويّ عند التميميّين والحجازيّين وليس من كلام التميميّين والحجازيّين أنفسهم.

---

(1) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني (46 ق هـ) ، أبو عَدِيّ، فارس، شاعر، جواد، جاهلي، يضرب به المثل في الجود والكرم، كان من أهل نجد، وزار الشام فتزوج ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض (جبل في بلاد طيّئ)، في السّنة الثامنة بعد مولد النبيّ – صلى الله عليه وسلم. المصدر: الأعلام للزّركليّ، مصدر سابق، 151/2.

(2) البيتان من البحر البسيط، والمفردات: (اللقاح): جمع لقحة وهي الناقة ذات اللبن، و(الأصرّة): جمع صرار وهو ما يشد على ضرع الناقة لئلا يرضعها فصيلها، يريد: أنهم ألقوا الأصرّة؛ لأنه لم يكن في الإبل ذات لبن فتُصَرُّ، يصف جهداً وجدباً ذهبت فيه الألبانُ، و(الولدان): الصبيان الواحد وليد، و(المصبوح): الذي يسقى عند الإصباح، يريد: أنه لم يكن عندهم من اللبن ما يسقي هذا الصبي، و(الجازر): الذي ينحر الناقة ويكشط جلدها ويفصل لحماها، و(التمليح): بقية بقيت من شحم، و(الحرف): الضامر، و(المصرمة): التي لم يبق فيها لبن، يريد: أن الجازر لم يجد ناقة سمينة، أتى بناقة فيها بقية من شحم من رأسها وصلبها. المصدر: السّيرافيّ (385هـ): شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، 7/2.

(3) انظر: سيبويه (180هـ): الكتاب، مصدر سابق، 299/2.

(4) انظر: ابن يعيش (643هـ): شرح المفصّل، مصدر سابق، 262/1- 265. فالحجازيون والتميميون لا يرون فهم أهل اللغة وإنما الذين يرون هم النحاة قياساً على لغة أولئك الأقوام.

والواقع أنّ سُلوك التميميّين يُخالفُ فكرة النّحاة في حكمهم بوجوب ذكر الخبر إذا لم يُعلم[1]، ولكنّ النّحاة الذين يأخذون بقولهم يردّون على ذلك بمنح الخبر وظيفةً أخرى، يُعلمُ منها ذلك الخبر، حين يقدّرونه (نعتاً) على موضع (لا واسمها).

وأمام هذين الموقفين السّلوكيين، لا يجد النّحاة أمامهم سوى الاعتراف بكلّ سلوكٍ لغويّ كلاً على حدةٍ، ولكن الجدليّة تصدر من موقفهم من الحكم النّحويّ الواجب في المسألة التي تحمل في ثناياها طرفيّ النّقيض.

ولذلك، ربط النّحاة بين (خبر لا النافية للجنس) و (خبر إنّ)، في أنّ الأوّل مطّرد الحذف في الاستعمال التميميّ المرتبط ، بينما لا يطّرد الحذف في جملة (إنّ)، وتفسيرهم لذلك ينطلق من التفريق بين دلالة النّفي في (لا) ودلالة الإثبات في (إنّ)؛ ولذلك قالوا: إنّ " عُموم النفي ينبئ عن معنى الخبر، وليس للإثبات عمومٌ كعموم النفي، فإن أردت خبرًا خاصًّا لم يكن بُدٌّ من ذِكره، نحو: (لا رجل في الدار)؛ لأن عموم النفي لا يدلّ على الخبر الخاصّ، فإن وقع النفيُ في جواب (هل من رجل في الدار؟) مصرَّحًا به، فقلتَ في جوابه: (لا رجلَ)، ومعناه: (في الدار)، جاز، وإن لم تذكره؛ لتقدُّم ذكره ودلالةِ ما سبق عليه"[2].

ويُفهم من كلام ابن يعيش (643هـ)، ما يأتي:

أوّلاً: يؤكد ابن يعيش أنّ ذكر الخبر أو حذفه لا يكون إلا عندما يُعلم، فهو لا يرى حذفه لكونه سلوك التميميّين فقط، ولذلك قال: (عموم النفي لا يدلّ على الخبر الخاصّ)، فلا بدّ إذن من ذكر خبر (لا النّافية للجنس) حين لا يُعلم، وهو بذلك يسير وفق القاعدة التي ينتهجها النّحاة في ذلك، بينما يُجيز حذف خبر (لا النّافية للجنس) إذا عُلم، كما في تمثيله بجملة السّؤال وجوابه: (هل من رجل في الدار؟)، وجوابه: (لا رجلَ)، فجاز حذف الخبر؛ (لتقدُّم ذكره ودلالةِ ما سبق عليه).

(1) انظر: ابن الصّائغ (720هـ) ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين: اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2004م، 499/1.

(2) ابن يعيش (643هـ): شرح المفصّل، مصدر سابق، 266/1.

ثانياً: الحكم النّحويّ الذي يراه النّحاة في هذه المسألة ينقسم قسمين:

- **حكمٌ جائزٌ**، ويتمثّل في جواز حذف الخبر حين يُعلم، أو يدلّ عليه دليلٌ في التركيب، وهذا الجواز يصدر من النّحاة أنفسهم، بوصفهم مراقبين للسّلوك اللغويّ، فهو حكمٌ من خارج الاستعمال.

- **حكمٌ واجبٌ**، ويتمثّل في وجوب حذف (خبر) (لا النّافية للجنس) باطّرادٍ، سواءً أدلّ عليه دليلٌ أم لم يدلّ، وهذا الحكم صادرٌ من الاستعمال اللغويّ الخاصّ بالتميميّين، بوصفهم مستعملين للغة، فلذلك، هو حكمٌ من واقع الاستعمال.

وهذان الموقفان، يُشيران إلى مفهوم النّظام والاستعمال اللغويّ، ومدى التطابق بينهما، مما يفتح آفاقاً واسعة من الجدليّة الفكريّة حول معياريّة اللغة ووصفيّتها، ولذلك وجدنا من النّحاة من يتأوّل الشّاهد النّحويّ وإن كانت روايته على وجهٍ واحدٍ، إذ بات جواز الحذف مسوّغاً لتأويل النصوص، ومن ذلك تعليقهم على قول الشّاعر(1):

فلا أبَ وابْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وابْنِهِ إذا هو بالمَجْد ارْتَدَى وتَأزَّرا(2)

وموطن الشّاهد في البيت قوله: (فلا أبَ وابْنًا مِثْلَ)، يقول أبو القاسم الزّجاجيّ (337هـ): " نصب الأب بلا ولم يلحق به ألفا لأنه غير مضاف وأضمر الخبر كأنه قال: لا أب في زمان أو مكان والثانية أن يقال لا أب لك بالرفع يرفع بالابتداء وتلغى لا والخبر لك وإن شئت جعلتها بمعنى ليس فرفعت بها وهو أضعف الوجهين"(3).

فيُلاحظُ على كلام الزّجاجيّ أنّه يتوسّع في تأويل الشّاهد، ويرى فيه ثلاثة أوجه، الأوّل: يقول فيه بحذف (خبر لا النّافية للجنس) ويقدّره بـ (في زمان)، أو (في مكان)، والثاني: يقول فيه

---

(1) البيت منسوب للفرزدق (110هـ) ، ولرجل من عبد مناة بن كنانة، وهو في مدح مروان بن الحكم(65هـ) ، وابنه عبد الملك(86هـ). المصدر: محمد بن محمد حسن شُرَّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مصدر سابق، 436/1.

(2) البيت من البحر الطويل، ومعنى (المجد): العزّ والشّرف، و (ارتدى): لبسَ الرّداء، وهو ما يستر النصف الأعلى، و(تأزّر): لبسَ الإزار وهو الثوب الذي يستر النصف الأسفل؛ والارتداء والاتزار بالمجد كِناية عن غاية الكرم ونهاية الجُود، فكأنّهما متلبّسان به لا يفارقانه. المصدر: ابن الصّائغ (720هـ): اللمحة في شرح الملحة، مصدر سابق، هامش 496/1.

(3) أبو القاسم الزّجاجيّ (337هـ) ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي: اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1985م، ص105.

بإلغاء عمل (لا)، وبناء الجملة على الابتداء، فيجعلُ (أبُ) المبتدأ، و(لك) الخبر، والثالث: شبّه فيه (لا) بـ (ليس)، فرفع (أب) بها، ولعله يرى أنّ (مثلَ) في هذه الحال هي الخبر.

إذن! فنحن أمام مشهدٍ واسع من آراء النّحاة التي يتوسّعون فيها بدراسة الشّواهد النّحويّة، ويقولون فيها بجملةٍ من الاحتمالات التأويليّة، على الرّغم من أنّ الشّاهد قد يأتي بروايةٍ واحدة، وما ذلك إلا مظهرٌ من مظاهر المنهجيّة النّحويّة التي تسعى إلى الموازنة بين النّظريّة والتطبيق، أو بين النّظام اللغويّ والاستعمال اللغويّ، وتمنح المتكلم مساحةً أوسع في حريّة بناء كلامه ضمن حدود العلاقات النّحويّة والدلالات اللغويّة المقصودة.

ثانياً: مسألة التّقديم والتّأخير

تُعدّ مسألة التّقديم والتّأخير في جملة (لا النّافية للجنس) الشّرط الثالث لاستيفاء تمكنها من العمل النّحويّ في الجملة الاسميّة؛ ذلك أنّ النّحاة اشترطوا مجيء جملة (لا النّافية للجنس) على التّرتيب الأصليّ، حتى تتمكن من العمل، وهو: [(لا النّافية للجنس) + اسمها + خبرها]، ففي هذه الصّورة التركيبيّة، تُعدّ (لا النّافية للجنس) عاملةً عمل (إنّ)، ويأتي ضمن إطار هذه الصورة التركيبيّة: [(لا النّافية للجنس)+ اسمها]، في حال كان الخبر محذوفاً.

والشّواهد على ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾(1)، وقوله تعالى:

﴿ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ﴾(2) ، ففي هاتين الآيتين يرد التركيب وفق الصّورة الكاملة، وهي:

[(لا النّافية للجنس) + اسمها + خبرها]

[(لا النّافية للجنس) + هادي + له]

[(لا النّافية للجنس) + رادّ + لفضلِه]

---

(1) سورة الأعراف: الآية (186).

(2) سورة يونس: الآية (107).

وأمّا شواهد الصورة الثانية، فمنها قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾(1)، وكذلك كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله)، وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾(2)، وصورة التركيب في هاتين الآيتين، كما يأتي:

[(لا النّافية للجنس)+ اسمها]

[(لا النّافية للجنس) + ضير]

[(لا النّافية للجنس) + إله]

وخبر (لا النّافية للجنس) في هاتين الآيتين محذوفٌ، ويُفترضُ في تقديره التأخير، فتكون هاتان الصورتان، بإثبات الخبر أو حذف، تقومان على الترتيب الأصليّ لجملة (لا النّافية للجنس)، فلا تقديم للاسم، ولا توسّط للخبر، فتكون (لا) عاملةً عمل (إنّ)، ما لم تفقد أيّاً من الشّرطين الآخرين: تنكير الاسم والخبر، ومباشرة (لا) للاسم.

وأمّا في حال توسّط الخبر بين (لا النّافية للجنس) واسها، ليجيء التركيب بهذه الصورة: [(لا النّافية للجنس) + الخبر + الاسم]، ففي هذه الحال لا تتمكن (لا النّافية للجنس) من العمل، فتصبحُ مهملةً، ويكون تقدير الوظائف النّحويّة للاسمين بعدها ضمن حدود وظائف الجملة الاسميّة غير المنسوخة، [(لا النّافية للجنس)+ الخبر+ المبتدأ]، ومن الشّواهد اللغويّة على هذه الصورة التركيبيّة، قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾(3)، وتمثيل الصورة على النحو الآتي:

[(لا النّافية للجنس)+ الخبر+ المبتدأ]

[(لا النّافية للجنس)+ فيها + غولٌ]

(1) سورة الشّعراء: الآية (50).

(2) سورة محمّد: الآية (19) ، وقد وردت، أيضاً، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ سورة الصّافات: الآية (35).

(3) سورة الصّافات: الآية (47).

وثمّة صورةٌ أخرى، يُفصَلُ فيها بين (لا النافية واسمها) وبين خبرها، إمّا بوصفٍ وإمّا بعطف، وفي كلا الحالين، تعملُ (لا) عمل (إنّ)، ولذلك، كان شرط النّحاة في المباشرة، خاصّاً بـ (اسمها)، فلو فُصلَ بينها وبينه بفاصل، بطُلَ تأثيرها النّحويّ في وظائف الكلمات في الجملة، ومن ذلك قولك: (لا رجلَ ظريفٌ فيها)(1)، وقولك في العطف: (لا رجلَ وامرأةٌ في الدّار)(2).

فالصّورة في التركيبين السّابقين كما يأتي:

[(لا النّافية للجنس) + النّعت + اسمها + خبرها]

[(لا النّافية للجنس) + اسم معطوف + اسمها + خبرها]

وكما هو واضحٌ، فإنّ ترتيب جملة (لا النّافية للجنس) بقي على أصله، على الرّغم من الفاصل بين الاسم والخبر، وحينها تتعدّد الأقوال في إعمالها أو إهمالها، ومن شواهد تكرار (لا)، قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾(3).

وأمّا تقدّم اسم (لا النّافية للجنس) على عامله، فهذا غيرُ واردٍ في الاستعمال ولا في آراء النّحاة، إذ " كان جمهور البصريين يذهب ... إلى أن اسم (لا النافية للجنس) إذا كان مثنى أو جمع مذكر رُكب معها وبُني كما بُني مفردها"(4) وهذا التركيب ليس لغاية البناء الإعرابيّ، إذ قد يأتي اسم (لا النّافية للجنس) معرباً(5)، بل هو مظنة عدم الانفصال الموجب لتأخّر الاسم عن العامل.

وممّا سبق، يتبيّن أنّ (خبر لا النّافية للجنس) يمثّل عنصراً تركيبيّاً خاضعاً لسلطة الحرف النّاسخ، في مسألة الترتيب، فلبناء العلاقة بينهما على أساس النّسخ يجب الالتزام بتأخّر (الخبر) عن الاسم وعامله، وهذا سلطة، اعتباطيّة- إن صحّ التعبير- فمخالفتها بالتوسط يفترض علاقة

(1) انظر: الصّبّان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، مصدر سابق، 18/2.

(2) انظر: ابن الصّائغ (720هـ): اللمحة في شرح الملحة، مصدر سابق، 495/1-496.

(3) سورة البقرة: الآية (254). وانظر في الأقوال حين تتكرّر (لا): الأشمونيّ (900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 335/1-339.

(4) شوقي ضيف (1426هـ): المدارس النّحويّة، مصدر سابق، ص127.

(5) اسم (لا النّافية للجنس) يبنى على ما يُنصبُ به إذا كان مفرداً في محلّ نصب، ويكون معرباً منصوباً إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف. انظر: ابن هشام (761هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، ص371.

اعتباطيّة من نوع آخر، تنطلق من إهمال الحرف الناسخ، وقيام التركيب على منح عناصره وظائف الابتداء النّحويّ.

وأمّا في جانب الحذف والذكر، فقد شكلت هذه المسألة المزاوجة بين الاستعمال والتقعيد، وقد اتسع النّحاة في تأويلهم لها، في حين، كان الاستعمال أكثر ميلاً للواجبِ النّحويّ في جانب الحذف، عند بيئةٍ لغويّة معيّنة، وهنا، يبرز الواجبُ النّحويّ من واقع الاستعمال، أكثر من كونه صادراً عن النّحاة في إطار سعيهم لتوصيف وتأطير اللّغة.

الفصل الثّالث

المبحث الأوّل: ثنائيّة اللغة والكلام عند (سوسير) وعلاقتها بالواجب النحويّ

المبحث الثّاني: النّحو التّوليديّ والتّحويليّ عند (تشومسكي) وعلاقته بالواجب النحويّ

المبحث الثّالث: نظريّة المتبقي لـ (لوسيركل) وعلاقاتها بالواجب النحويّ

المبحث الأوّل

ثنائيّة اللّغة والكلام عند (سوسير) وعلاقتها بالواجب النّحويّ

ثنائيّة اللغة والكلام عند (سوسير) وعلاقتها بالواجب النحويّ

(فردينان دي سوسير) عالمٌ سويسريّ من علماء اللغة في العصر الحديث، ولد عام (1857م) وتوفي عام (1913م) ، وقد خلف منهجاً لغويّاً في الدّراسات اللسانيّة الحديثة اعتمد عليه كثيرٌ من أصحاب المدارس والاتجاهات اللغويّة في الغرب[1] ، وقد تقلد منصب أستاذ اللغات الهنديّة الأوروبّيّة والسّنسكريتيّة، وأستاذ علم اللغة العام، له كتابان، أحدهما كتبه بنفسه ونشره في حياته وهو بحثٌ حول (النسق الأساسيّ للصّوائت في اللغات الهند- أوروبّيّة)، نُشر عام (1878م)، وكتابه الذي نُشر بعد وفاته على يد تلميذيه (شارل بالي) و(ألبرت سيكاهي)، الذي طبعت أولى نسخه عام (1916م)، وهو كتاب (علم اللغة العام) وقد ترجمه آخرون بعنوان (دروس في الألسنيّة العامّة)[2].

لقد انتقد (سوسير) (1913م) في الفصل الأوّل من كتابه (علم اللغة العام) الطريقة التي كانت عليها دراسة اللغة في مرحلتها الأولى، ورأى فيها نزوحاً إلى المعياريّة التي تبتعد عن الملاحظة الصّحيحة للحقائق، وأنّها محدودة المجال؛ ذلك أنّه "ليس لها من هدفٍ سوى وضع القواعد التي تميّز بين الصّيغ الصّحيحة وغير الصّحيحة"[3].

ولذلك، أظهر (سوسير) منذ البداية، اهتمامه بدراسة نظام اللغة ومنحه أفضليّة في الدّراسة على الواقع الاستعمالي الفرديّ، سعياً منه للتجديد في الدّراسات اللغويّة، وقد أوضح ذلك في تمييزه لمفهوم اللغة على أربعة جوانب، على النّحو الآتي[4]:

---

(1) من بين هذه المدارس والاتجاهات: مدرسة براغ (1926م)- من رجالها: (رومان ياكبسون-1982م)، ومدرسة كوبنهاجن (1935م)- من رجالها: (لويس هالمسلاف- 1965م) ، والاتجاه التوزيعيّ (1930م)- من رجاله: (بلومفيلد- 1949م) و(زليج هاريس- 1992م) ، والاتجاه التوليديّ والتحويليّ (1957م)- من رجاله: (نعوم تشومسكي)، والاتجاه الوظيفيّ – من رجاله: (أندريه مارتينه- 1999م). انظر موجز الحديث عن هذه المدارس والاتجاهات : حنيفي بناصر، ومختار لزعر: اللسانيّات- منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2009م، الفصل الأوّل ص54-81.

(2) انظر: فردينان دي سوسير(1913م): علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النصّ العربيّ مالك يوسف مطلبي، دار آفاق عربيّة، بغداد، 1985م، ص3.

(3) فردينان دي سوسير(1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص19.

(4) انظر: السّابق نفسه، ص33.

1. الجانب الاجتماعيّ للغة، بمعنى أنّ وجود اللغة مرتبطٌ باتفاق أعضاء مجتمع معيّن على هذه اللغة، وينبغي على الفرد أن يقضي فترةً معيّنة يتعلم فيها وظيفة اللغة، المحدّدة بقواعد وقوانين مشتركة بين أفراد المجتمع[1](اجتماعيّة اللغة).
2. رمزيّة اللغة، وذلك لأنّها نظامٌ من الإشارات التي تربط بين المعاني والأصوات، وهذه الرّمزيّة هي نتاج الجانب الاجتماعيّ ، فهي رموزٌ متفقٌ عليها عند أفراد المجتمع (الدّالّ والاعتباط).
3. إمكانيّة الإحساس باللغة، يقول (سوسير): " فالإشارات اللغويّة ... ليست تجريديّة والارتباطات التي تحمل الطّابع الجماعيّ وموافقة المجموعة، التي من مجموعها تتألف اللغة، هي أشياء حقيقيّة لها وجود في الدّماغ، ثمّ إنّ الإشارات اللغويّة يُمكن إدراكها بالحواس، حيث يمكن تحويلها إلى رموز كتابيّة تقليديّة"[2](اللغة والفكر).
4. استقلاليّة نظام اللغة في دراسته وتحليله، وإن كان غائباً عن واقع الاستعمال اللغويّ، إذ يبقى النّظام اللغويّ قائماً في حدود الخصائص التي امتلكها من خلال المجتمع الذي توافق عليها (الوصف والتفسير).

وبالنّظر في هذه المبادئ الأربعة للغة التي وصفها سوسير، يتضح ما يأتي:

أوّلاً: يقرّ (سوسير) بسلطة المجتمع على النّظام اللغويّ من خلال إقصائه- في الدّراسة- لأيّ شكلٍ لغويّ خارج عن حدود اللغة وملامحها في مجتمع ما، أو لا يُعبّر عن هذا المجتمع، مع اعترافه بأنّ نظام اللغة في مجتمع ما هو حصيلة نتاج الاستعمالات الفرديّة مجتمعةً[3]، وهذه السّلطة تتمثّل في إيجاد مساحة مشتركة من الرّموز اللغويّة التي تمتلك علاقات "اعتباطيّة" أو (عُرفيّة).

ثانياً: لا يعني أن يكون للمجتمع سلطة على اللغة، بتوافقهم، أن يُقْصَى السلوك اللغويّ الفرديّ إقصاءً فعليّا، بل يعترفُ (سوسير) بهذا السّلوك الفرديّ ويصفه بأنّه "الكلام"، أو "نتاج الفرد المستخدم للغة"[4]، و هو لا ينفي الارتباط بين اللغة والكلام، ولكنّه يريد أن يبيّن أنّ لكلّ

(1) انظر: حنيفي بناصر، ومختار لزعر: اللسانيّات- منطلقاتها النّظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2009م، ص45.

(2) فردينان دي سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص33.

(3) انظر: السّابق نفسه، ص38.

(4) حنيفي بناصر، ومختار لزعر: اللسانيّات- منطلقاتها النّظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، مصدر سابق، ص45.

منهما مميّزاته، فيقول: "فاللغة والكلام إذن! يعتمدُ أحدهما على الآخر، مع أنّ اللغة هي أداة الكلام وحصيلته، ولكنّ اعتماد أحدهما على الآخر لا يمنع من كونهما شيئين متميّزين تماماً"[(1)].

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأنّ (سوسير)، في نقده للمعياريّة التي بدأ عليها النحو في المرحلة الأولى لدراسة اللغة، لم يكن يقف موقفاً رافضاً للمعياريّة في ذاتها، وإنّما أظهر أنّ الدّراسة اللغويّة في تلك المرحلة قد تناولت جانباً واحداً من جوانب الدّراسات اللغويّة، ولم يكن هدفها سوى تقديم المعايير التي تميّز الصّواب وغير الصّواب من الاستعمال.

ولذلك نجد موقفه من مفهوم اللغة وربطه إيّاها بالمجتمع يعود إلى المعياريّة التي انتقدها في المرحلة الأولى، فماذا تكون المعياريّة إذا لم تكن الالتزام بنظام اللغة المرتبط بالمجتمع؟ وما من شكٍّ بأنّ هذه المعياريّة تمثّل سياجاً حافظاً لموروثات المجتمع وثقافته.

ولذلك، جاءت أفكار (سوسير) لتشمل الحديث عن (الثابت والمتغيّر) و(القياس) و(القواعد) بما تحمله من ملامح الواجب النّحويّ الذي نحن بصدده، ونجعلها تحت العناوين الآتية:

العنوان الأوّل: (الثابت والمتغيّر)

فقد أشار (سوسير) إلى ثنائيّة منهجية في دراسة اللغة متمثلة بـ (التزامن، أو السنكرونيّة) و (التعاقب، أوالدّياكرونيّة)، ويُقصد بالتزامن: (الحالة اللغويّة التي يمارسها الفرد في فترة زمنيّة واحدة دون النّظر إلى تاريخ هذه الحالة وكيف كانت من قبل، أو كيف أصبحت بعد ذلك)، وعلى الطرف الآخر، (التعاقب)، ويُقصدُ به: (المقابلة بين الحالات اللغويّة في فترات زمنيّة متباعدة؛ وتصوير التغييرات التي تميّز بين هذه الحالات اللغويّة)[(2)] والوقوف على أسبابها.

وهذا الإدراك لمفهومي (التزامن) و(التعاقب) هو ما يُشير إليه (سوسير) في عرضه لهذه الثنائيّة اللغويّة التي تنطلق من ثنائيّة سابقة وهي (ثنائيّة اللغة والكلام)، يقول (سوسير): "ينقسم علم اللغة- مرّة أخرى- إلى قسمين: فقد لاحظنا- أوّل الأمر- أنّ علينا أن نختارَ بين اللغة والكلام، أمّا الآن، فأمامنا مرّة أخرى تقاطع طريقين: أحدهما يؤدّي إلى علم اللغة الزّمنيّ، والآخر إلى علم اللغة التزامنيّ، وإذا أدركنا هذا المبدأ الثنائيّ للتصنيف، نستطيعُ أن نُضيفَ أنّ كلّ شيءٍ

(1) فردينان دي سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص38.

(2) انظر: السّابق نفسه، ص100.

(دياكرونيّ) في اللغة إنّما هو (دياكرونيّ) بسبب الكلام، فجميعُ أنواع التغيير تنبعُ من الكلام، وكلّ تغييرٍ يبدؤه عددٌ من الأفراد قبل أن يقبله عامّة النّاس، فيدخلُ الاستخدام الشّائع"[1].

وألمح (سوسير) إلى تأثير هذه النظرة الثنائيّة على مسألة الالتزام بالنظام والخروج عنه، ذلك أنّه يرى بأنّ التزامن، أو الحالة اللغوية الفرديّة تمثل ظاهرة "القياس" أو "الانتظام" بوصفها حقيقة لغويّة، ولكنّه يعود فيقرّر بأنّ هذا القياس اللغويّ "ليس لازماً"[2]؛ ذلك أنّ التغيير في النظام اللغويّ هو أمرٌ حتميٌّ، تفرضُه التغييرات الدّياكرونيّة نفسها، و"تسبّبه حوادث خارج النّظام، فضلاً عن كونها معزولة، لا تؤلف فيما بينها أيّ نظام"[3].

وبذلك، يمكننا القول بأنّ (سوسير) يجمع الاعتراف بوجود القياس، أو الواجب اللغويّ، مع التحرّر من الالتزام بهذا القياس، ليس من باب تبنّي الفكرة بوصفها فلسفة فكريّة يطرحها، وإنّما تقرير لحالات لغويّة قد وصفها بـ (الحقائق) إيماناً منه بأنّها واقعيّة ملموسة لا مفرّ من الاعتراف بها.

ولكن! ما مفهوم القياس في نظر (سوسير)؟ وأين (سوسير) من حقيقة أنّ بعض الحالات الفرديّة تمثل خرقاً للقياس؟ وأين موضع هذا الخرق من القياس الذي يقصده؟ وهذا هو العنوان الثاني الذي أشار إليه (سوسير) ويُلمِحُ إلى الواجب النّحويّ.

العنوان الثاني: (القياس)

إنّ القياس عند (سوسير) هو (مُعادِل) لغويّ يعتمدُ على وجود نموذج ومحاكاة هذا النموذج وفق نظامه الخاصّ، حسب قاعدةٍ معيّنة، ويعمل القياس على توحيد الصّيغة اللغويّة وإعادة تنظيمها[4].

ولا يعني ذلك أنّ (سوسير) يمنح القياس سلطةً لغويّة على الواقع الاستعماليّ؛ فهو حين يُقرّ بأنّ القياس "يجنحُ نحو توحيد الأساليب الإعرابيّة وأسلوب التركيب"[5]، يُصرّح بأنّ هذا

(1) فردينان دي سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص115.

(2) انظر: السّابق نفسه، ص112.

(3) السّابق نفسه، ص112.

(4) انظر: السّابق نفسه، ص184.

(5) السّابق نفسه، ص185.

الاتجاه يتعرّض إلى ما أسماه بـ (مقاومة) القياس، والخروج عليه[1]، وما من سبيل لكبح جماح هذا الخروج أو هذا الخرق، فلا يبقى للقياس من دورٍ سوى (إشاعة الأسلوب اللغويّ) وليس (إلغاء الفروقات بين الأساليب)[2].

ومن جانبٍ آخر، يُشيرُ (سوسير) إلى مفهومٍ آخر لـ (القياس) يخلو من النّموذج الحقيقيّ الذي يُمكن اعتماده أساساً للمحاكاة، فهو يرى في التراكيب النّحويّة، التي يُقاس عليها النّظام أو القاعدة، أنّها لا تملك السّلطة المستقلة التي تمكنها من أن تكون "مثالاً" أو نموذجاً يُقاسُ عليه؛ فيقول: " لم يفهم اللغويّون الأوائل طبيعة ظاهرة القياس، التي أسموها بـ (القياس الكاذب)... إذ كانوا يعدّون كلّ شيءٍ يخرجُ على الحالة الأصليّة شذوذاً وتشويهاً لصيغة مثاليّةٍ، فوقعوا في الوهم، الذي كان سائداً في عصرهم حين نظروا إلى الحالة الأصليّة للغة على أنّها شيءٌ مثاليٌّ كاملٌ، ونتج عن ذلك أنّهم لم يسألوا أنفسهم سؤالاً بسيطاً: (هل سبقت تلك الفترة المثاليّة فترةٌ أخرى؟)، لقد عدّوا كلَّ خروج على هذه الحالة من باب الشّذوذ والغرابة في اللغة، وأوّل من وضع القياس في مكانه المناسب هو (مدرسة القواعد الجديدة) أو (مدرسة النّحاة الجدد)[3]، إذ بيّنت هذه المدرسة أنّ القياس والتّغييرات الصّوتيّة هما العاملان الأساسان في تطوّر اللغات، وهو الأسلوب الذي تمرّ به اللغات من حالةٍ من التنظيم إلى حالةٍ أخرى"[4]، ويُفهم من كلام (سوسير) ما يأتي:

أوّلاً: ينطلق (سوسير) من المنطق (التاريخيّ أو الدّياكرونيّ) في النّظر إلى قياسيّة اللغة التي اعتمدها اللغويّون، إذ يرى أنّ (المثاليّة) اللغويّة التي اعتُمدت في تلك الفترة أنّها (وهم)؛ ذلك أنّ الحركة التّاريخيّة للغة تقتضي أن يكون هناك فترات لغويّة سابقة، وفي هذه الحال، ينبغي أن تكون الفترة المعاصرة هي نتاج تحوّل أو قياس على فترات سابقة.

---

(1) انظر: فردينان دي سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص185.

(2) انظر: السّابق نفسه، ص185.

(3) هي مدرسة لغوية ألمانية ظهرت في القرن التاسع عشر، من أشهر روادها: "فرانز بوب" (1791-1868) وهو أول من درس الفونولوجيا التاريخيّة، "يعقوب جريم" (1785-1863) وهو مبتكر النحو المقارن، و "بوت" (1802-1887) الذي أسس النحو الهندو - أوروبي المقارن. وقد أدت أبحاثهم إلى "اصطناع مناهج في دراسة اللغة أدق من المناهج السابقة عليهم، وكان من نتائج هذه المناهج الجديدة الدقيقة أن فرق علماء اللغة فيما بعد تفريقا بينا بين أمرين كانا يختلطان أكبر اختلاط وهما ما يعرف بـ (Philology)، و (Linguistics) فاستبان أن المقصود من (phi – lology) "فقه اللغة" هو دراسة الوثائق المكتوبة ولغتها أما (Linguistics) (علم اللغة) فهو الذي يتخذ موضوعا له دراسة اللغة من حيث اللغة (دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها) كما قال دي سوسير فيما بعد سواء كانت هذه اللغة مكتوبة أو غير مكتوبة". محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط2، 1997م، ص271-272.

(4) فردينان دي سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص185-186.

ثانياً: يؤكد (سوسير) أنّ الأخذ بمبدأ التحوّل أو القياس على فترات سابقة، هو الاتجاه الصّحيح الذي تبنته (مدرسة القواعد الجديدة) أو (مدرسة النّحاة الجدد)، التي أقرّت بوجود التطوّر بفعل (القياس) في جانب التراكيب، و(التغييرات الصّوتيّة) في جانب الألفاظ.

وبناءً على ذلك، فإنّ (سوسير) يُشير إلى أنّ اللغة في حركة دائبة نحو التغيير على المستوى التركيبيّ والمستوى البنيويّ اللفظيّ، فكلّ تركيبٍ عرضة لأن يُستعاضَ عنه بتركيبٍ آخر، يُسميّه في ما بعد بـ (العنصر المنافس) في مقابل (العنصر التقليديّ)، ضمن حلقة ثلاثيّة تُضافُ إليها سلسلة العناصر اللغويّة المشتركة مع هذين العنصرين في حدود العلاقة اللغويّة، فتُساهم في إحداث التغيير من داخل اللغة انطلاقاً من هذه العلاقات المشتركة بين الأطراف الثلاثة[1]، وهذا يعني أنّ (القياس) يؤدّي إلى ابتكار عناصر لغويّة جديدة وعلاقات لغويّة جديدة، ولعلّ هذه الفكرة توحي بمبدأ التوليد اللغويّ للتراكيب، الذي هو عرضة للخروج عن الأصل؛ في حال استُعمل التركيبُ الجديد في الواقع، وترتب على هذا الاستعمال التخليّ عن التركيب القديم.

ومن هنا، يُقرّر (سوسير) أنّ القياس لا يملك السّلطة على كبح جماح التغييرات اللغويّة في الاستعمال التركيبيّ أو التغييرات الصّوتيّة، كما أنّه لا يملك النّموذج اللغويّ الذي يصحُّ اعتماده مثالاً يُقاسُ عليه.

وهذا الحكم على القياس ناتجٌ من النّظرة (التاريخيّة) أو (الدّياكرونيّة) للغة، التي تُلاحظُ التغييرات الواقعيّة التي مرّت بها اللغة فلا نجدُ معها للقياس السّلطة التي يُوحي بها مفهومه بوصفه (معادلاً) لنموذج مثالٍ يُحتذى به في اللغة؛ وهذا ما دفع (سوسير) إلى القول بأنّ " القياس بأكمله يقعُ ضمن القواعد والظاهرة السنكرونيّة"[2].

ولكن! إذا سلمنا بفرضيّة (سوسير) بأنّ القياس خاصٌّ بالحالات الفرديّة أو (السّنكرونيّة) فهل يعني ذلك أنّ جميع الحالات (السّنكرونيّة) أو (التزامنيّة) تصلحُ أن تكونَ قياساً؟ فالقياس أنواعٌ، ومن ضمن أنواعه (القياس الخاطئ) الذي أسماه قدماء العرب (التوهّم)، وهو ما يمكن أن نقول بأن (سوسير) قد عناه حين قال بأنّ النحاة الجدد فسروا الشواذ من خلال القياس.

ويُظهرُ التاريخُ النّحويّ عند العرب أنّ النّحاة اعتمدوا على المسموع في تقرير الحكم النّحويّ، فطالما وُجدَ الاستعمالُ كان الحكمُ بالاستعمال لهذا التركيبِ أولى أن يُقاس عليه، وقد

(1) انظر: فردينان دي سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص186.

(2) السّابق نفسه، ص189.

مثلت هذه المسألة منعطفاً في مسار الدراسات النّحويّة العربيّة، حين انقسمت إلى قسمين في تبنّي المسموع:

- قسمٌ تشدّد، وقاس على المطّرد فقط، إذ يقول ابن جنّيّ (392هـ): " اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره"(1).
- وقسمٌ تساهل، وقاس على النّادر والشّاذ، وقد أشار السّيوطيّ (911هـ) إلى أنّ الكوفيّين كانوا يقيسون على الشّاذ والنّادر(2).

وبناءً على ذلك، نرى مقدار الفجوة بين منهجيّة (سوسير) في البحث في القياس، وما كان عليه النّحاة العرب في موقفهم من القياس، إذ كانت نظرة النحاة العرب أكثر اهتماماً بتوظيف القياس مع اختلافهم في كثيرٍ من مسائله، وقد أشار (محمّد عيد) إلى أشكال (الاضطراب، أو الاختلاف) في القياس بين النحاة العرب(3)، وجعلها في مجريين:

"أوّلهما: وجود قياسٍ واحدٍ لا تؤيّده النّصوص المسموعة، وفي هذه الحالة، يُنكرُه بعضُ النّحاة مستدلين بتلك النّصوص، الثاني: تعارض الأقيسة، بأن يكونَ للأمر الواحدِ قياسان أو أكثر وتختلفُ نظرةُ النحاة لكل قياسٍ منها، وكلها صحيحٌ في نظرهم، هذان المجريان يعودُ إليهما- بصورةٍ عامّةٍ- غالبيّة المسائل التي اضطرب فيها القياس، فالنّزاع إمّا أن يكونَ حولَ قياسٍ واحدٍ، أو حولَ أقيسةٍ متعدّدة"(4).

والمُلاحظُ على هذين المجريين أنّهما يُشيران إلى موطن الاختلاف الذي يمثّل نقطة الخروج عن النّظام النّحويّ في تفكير النّحاة فيما بينهم أنفسهم، وليس في موقف المستعمل للغة؛ ولذلك، بيّن (محمّد عيد) بعد ذلك مرجعيّة هذا الاختلاف فقال: "والحقيقة أنّ هذا الاضطراب يرجعُ إلى أسباب تتعلق بشخصيّة الباحثين في النّحو، سواءً منها ما يتعلق بجهودهم في معرفة الشّواهدِ، أو ما يتعلق بنظرتهم إليها أو لمن رويت عنه"(5).

(1) ابن جنّيّ (392هـ): الخصائص، مصدر سابق، 100/1.

(2) انظر: السّيوطيّ (911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، 196/1.

(3) وهذا ما يؤكد أنّ القياس الذي عناه (سوسير) هو القياس الخاطئ أو التوهّم.

(4) محمّد عيد: أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب- القاهرة، 1989م، ص74.

(5) السّابق نفسه، ص75.

وأمّا (سوسير) فيُمكنُ القول بأنّ نظرتَه للاختلاف في القياس- بوصفه مظنّة الخروج عن النّظام أو عاملاً مؤثراً في التطور اللغويّ- تنبعُ من الاستعمال الذي يُزاحمُ اللغة في جزئيّاتها فيؤثر في الـ جزئيّات التي لا تستندُ إلى مقوّمات البقاء والصّمود أمام سيل العلاقات اللغويّة القائمة في اللغة، فيقول: "إنّ الصّيغة تُحافظُ على كيانها بفضل أحد العاملين المضادّين: انعزالها التامّ أو اندماجها التامّ بالنظام اللغويّ، الذي يُحافظُ على الأجزاء الأساسيّة للكلمة من دون تغيير، ويهبّ هذا النّظام- دائماً- لإنقاذ الكلمة، فأثرُ القياس في الابتكار لا يكونُ إلا في المجموعة الوسطى للصّيغ، التي لا تدعهما الصّيغ المحيطة بها"(1).

العنوان الثالث: (القواعد)

يقصدُ (سوسير) بالقواعد: "شيئاً نظاميّاً معقّداً يتحكمُ بالعلاقات المتبادلة بين القيم الموجودة في آنٍ واحدٍ، والقواعدُ تدرسُ اللغة على أنّها نظامُ وسائل التعبير، والشّيء القواعديّ يعني (السّنكرونيّ) (التزامنيّ) الذي له معنى، ولمّا كان النّظامُ لا يضمُّ فتراتٍ كثيرةٍ، لم يوجد شيءٌ، إذن، يُسمّى (القواعد التاريخيّة)"(2).

ويُفهم من توصيف (سوسير) لمفهوم (القواعد) ما يأتي:

أوّلاً: الإشارة إلى حقيقة وجود نظام يحكم العلاقات التركيبيّة للألفاظ في الكلام، فقوله: (نظام وسائل التعبير) يدخلُ فيها التراكيب المعبّرة عن المعاني، وهذا يدلّ على إيمانه بأنّ ثمّة أسساً تتحكم بهذه العلاقات.

ثانياً: يدلّ نفيه لمفهوم (القواعد التاريخيّة) على أنّ النّظام النّحويّ يمتلك خصوصيّة زمنيّة، انطلاقاً من أنّه يُنسبُ إلى حدودٍ زمنيّة وهذه الحدود الزّمنيّة تمنح النّظام اللغويّ خصائص تسمح بدراستها كونها تنتمي إلى السّياق الاجتماعيّ ذاته، ومن هنا، يُمكن اكتشاف العلاقات التركيبيّة التي تنتظمُ عناصر هذه اللغة، وبيان طرق تأليفها، ويعود سبب نفيه للقواعد التاريخية إلى عدم وجود فترات كثيرة للنظام اللغويّ، أمّا بالنسبة للغات التي تمتلك هذه الفترات، كما هو الحال في العربية، فلم يتكلم عنها.

وهذا التوصيف الذي يُقدّمه (سوسير) لمفهوم القواعد يُشير إلى جملة من المسائل النّحويّة التي تمثّل منطلقاً لحضور الواجب النّحويّ أو التركيبيّ، وهذه المسائل على النّحو الآتي:

(1) سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص195.

(2) السابق نفسه، ص154.

- **مسألة التّرتيب**

ويُشير (سوسير) إلى هذه المسألة بقوله: "والحقيقة أنّ الوحدات المادّيّة- وحدها- تخلقُ القيمة عن طريق ترتيبها بأسلوبٍ معيّن، حيث لا نستطيع أن ندرس أيّة قيمة نحويّة خارج عددٍ من الألفاظ الملموسة، ثمّ إنّ فهمنا لوحدة لغويّةٍ مركبةٍ...إنّما هو دليل على أنّ نظام تسلسل الكلمات وحده يعبّر عن الفكرة"(1).

وإن كانت هذه العبارة لا تدلّ على مفهوم الواجب النّحويّ بشكلٍ صريح، إلا أنّ إشارة (سوسير) إلى ترتيب الكلمات في العبارة، تدلّ على أنّ ثمة واجباً يُحتم على مستعمل اللغة الالتزام به لأداءِ معنًى معيّن، وهذا الترتيب هو ما أشارت إليه الدّراسات النّحويّة عند العرب ضمن مسائل التّقديم والتّأخير، وأثر ذلك في أحكام النّحاة على وظائف الكلمات بوجوب تقديمها تارةً أو وجوب تأخيرها؛ تأديةً للمعنى المُراد؛ ولذلك قال (سوسير) بعدها: "إنّ الوحدة المادّيّة لا وجود لها إلا من خلال معناها ووظيفتها"(2) فالعلاقات التركيبيّة تحتمل الواجبَ التّرتيبيّ الخاصّ لأداء معنًى معيّن.

وممّا سبق، يُمكنُ القول، بأنّ (سوسير) يرى أن أصل الأحكام النّحويّة إنّما ينطلق من سلسلة العلاقات التّركيبيّة القائمة بين الألفاظ، وأن ترابط هذه الألفاظ وتعالقها مع بعضها هو ما يمنح التّركيب النّحويّ حكمه، ويجعله عنصراً لغويّاً يفرض نفسه على واقع الاستعمال، ضمن حدود الخصائص الصّرفيّة والمعجميّة والتّركيبيّة للألفاظ.

- **مسألة التّصريف البنيويّ للكلمة**

يُشير سوسير من هذه المسألة إلى العلاقة المترابطة بين النّحو والصّرف فيقول: " فالأشكال والوظائف يعتمدُ بعضها على البعض الآخر، ومن الصّعب، بل من المستحيل، الفصلُ بينهما، والصّرف من النّاحية اللّغويّة ليس له موضوعٌ مستقلٌّ، فهو لا يكونُ موضوعاً متميّزاً عن النّحو"(3)، ويدلنا كلام (سوسير) هذا على مواطن الرّبط بين التركيب والوظيفة النّحويّة للكلمة، وشكل الكلمة يدخل فيه: تعريفها وتنكيرها، ومفردها وجمعها، وتذكيرها وتأنيثها، وما شابه ذلك، وجميع هذه المسائل كان لها أثرٌ في ضبط العلاقات التّركيبيّة ضمن حدود الجملة، فكأنّ (سوسير) يُلمحُ إلى ضمنيّة الواجب النّحويّ باعتبار هذه المسائل، فعلى سبيل المثال، إذا أردنا أن نصوغ جملةً باختيار العناصر الصّرفيّة الآتية:

(1) سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق ، ص159.

(2) السّابق نفسه، ص159.

(3) السّابق نفسه، ص154-155.

الاسم: (محمّد)   الفعل: (كتب)

فإنّ تركيب الجملة سيكون باعتبار تذكير الفعل (كتب) مع الاسم (محمّد)، فنقول: (كتب محمّد) أو (محمّد كتب) ، ففي هذه الحال نُلاحظ أنّ صيغة الكلمة تناسقت ضمن حدود التركيب، وكذلك لو غيّرنا صيغة الاسم من المفرد إلى الجمع، باختيار العناصر الآتية:

الاسم: (الرّجال)   الفعل: (كتب)

فسيكون التركيب النّحويّ: (الرّجال كتبوا) أو (كتب الرّجال)، وهذا الاعتبار الصّرفيّ للألفاظ تناسب مع العلاقات التركيبيّة في الجملة.

إن هذا التمثيل الذي نقدّمه لتوضيح موقف (سوسير) من الإشارة إلى العلاقة القائمة بين الصّرف والنّحو؛ إنّما هو لبيان أن فكرة الواجب النّحويّ لها حضورٌ في الفكر النّحويّ الحديث عند (سوسير) ، دون أن يتبلور من مفاهيم خاصّة أو تُسردَ من خلال شواهد أو أمثلةٍ متعدّدة لتوضيحه.

ولعل هذا التفكير النّحويّ الخاصّ بضبط المعياريّة المتعلقة بلغةٍ ما، هو أساسٌ في شرح فكرة النّظام اللغويّ، وإن كان ضمن أولويّات التفكير عند (سوسير)؛ إلا أننا نجد اتساعاً في المفاهيم التي قدّمها (سوسير) في دروسه وفرضيّاته التي أراد منها أن يُقدّم منهجاً جديداً في الدّرس اللغويّ، ينقل به الدّراسات اللغويّة من الحدود النّحويّة الخاصّة بلغةٍ ما إلى الحدود الإنسانيّة الأوسع انتشاراً، دون أن يُنقصَ من قيمة هذه اللغة أوتلك.

- **مسألة الحذف والذكر**

يمكن الدّخول في هذه المسألة من تمييز (سوسير) لنوعين من أنظمة العلاقات بين الكلمات، الأوّل: العلاقة السّياقيّة (الأفقيّة)، والثانيّ: العلاقة الإيحائيّة أو الترابطيّة (الرّأسيّة)، ويرى أنّ هذين النّوعين من العلاقات القائمة بين الكلمات في التركيب يقومان بتنسيق ترتيب العناصر اللغويّة.

ويقصدُ (سوسير) بالعلاقة السّياقيّة (الأفقيّة): تركيب كلمتين أو أكثر تركيباً متتالياً، يترتب عليه حصول الكلمة على قيمة نحويّة بربطها بما سبقها أو بما لحقها من كلمات، بحيث تشكل هذه الكلمات بمجموعها امتداداً سياقيّاً منتظماً[1].

(1) انظر: سوسير (1913م): دروس في الألسنيّة العامّة، ترجمة صالح القرمادي ومحمّد الشاويش ومحمّد عجينة، الدار العربيّة للكتاب، 1985م، ص186.

وفي المقابل، نجد أنّ العلاقة الإيحائيّة (الرّأسيّة) التي يقصدها (سوسير) تدلّ على التنسيق اللغويّ المرتبط بالعقل البشريّ الذي يُمكن الإنسان من الرّبط بين عددٍ من العناصر اللغويّة دون أن يكون لها حضورٌ في التركيب، وهي تأتي ضمن سلسلة وهميّة موجودة في مجال ذاكرة الإنسان(1).

ومن هنا، يُمكن القول بأنّ الحذف في التركيب هو أمرٌ خاضعٌ للنّظام التركيبيّ الذي فرضته العلاقات القائمة بين الألفاظ، وهو حذفٌ لا يُقيمُ له (سوسير) اعتباراً ولا قيمة نحويّة إذ يرى في المذكور ما يُغني، انطلاقاً من إيمانه بأنّ قيمة الوحدة المادّيّة إنّما تكون بما لها من معنى ووظيفة(2).

وبذلك، يفرّق (سوسير) بين إدراك جمهور المتكلمين وتحليل النّحاة في معرفة مدلول التركيب اللغويّ، إذ يقول: " لا نستطيع أن نعرف بالضّبط: هل إنّ إدراك جمهور المتكلمين يبلغ من البعد والعمق ما يبلغه النّحويّ في تحاليله؟، على أنّ الأهمّ هنا، هو أنّ الكيانات المجرّدة تقوم في نهاية المطاف دوماً على كياناتٍ ملموسة، ولا وجودَ للمجرّدات في النّحو ما لم تتوفر طائفة من العناصر المادّيّة، هي لها بمثابة الحامل والعماد، وعلينا أن نعود دائماً إلى تلك العناصر بالذات في نهاية المطاف"(3).

وهذا يدلّ على أنّ (سوسير) يُدرك أن هناك ارتباطات إيحائيّة في التراكيب اللغويّة لا غنى عنها في تحقيق الإدراك الحقيقي لمدلول التركيب، ولكنه يتساءل عن مدى تمثل جمهور المستعملين للغة لهذه العلاقات أثناء سماعهم للتراكيب اللغويّة، في الوقت الذي يُمكن للنّحويّ أن يصل إلى هذه العلاقات من خلال تحليله العميق للتركيب.

ولكنّ هذه النّظرة للعلاقات الإيحائيّة (الرّأسيّة) لا تصل إلى أهمّيّة وجودها في التركيب اللغويّ من خلال موقف (سوسير) منها إلا بالاعتماد على الملموسات اللغويّة، فهل يعني ذلك أنّ التركيب يُصبح ناقصاً في علاقاته السّياقيّة (الأفقيّة) إذا تبيّن أنّ هناك مدلولات إيحائيّة مرتبطة بالتركيب؟، فإن كان الأمر كذلك، فإنّ مسألة الحذف النّحويّ عند (سوسير) مشابهة لموقف النّحاة العرب في هذه المسألة التي تمثل أسلوباً نحويّاً أقرّ به العرب، واتخذوا فيه مواقفهم من حيث الوجوب والجواز.

---

(1) انظر: السّابق نفسه، ص187.

(2) انظر: السّابق نفسه، ص208.

(3) السّابق نفسه، ص207.

إنّ (سوسير) بموقفه من الرّبط بين الكيان اللغويّ الملموس والعلاقة الإيحائيّة قد أقام موقفه من الموجود اللغويّ باعتباره الاستعمال اللغويّ ومدلوله، إذ يجعلُ المدلول جزءاً من الكيان اللغويّ الملموس، إذ يقول: "ليست الدّلائل التي تتكوّن منها اللغة من المجرّدات، بل هي أشياء حقيقيّة، وتلك الدّلائل مع ما بينها من علاقات، هي موضوع الدّراسة الألسنيّة، ويمكن أن نطلقَ عليها اسم (الكيانات الملموسة) لهذا العلم"(1).

ويبني (سوسير) موقفه من العلاقات النّحويّة على الكلمات، ويرى أنّها المنطلق في البحث عن إدراك مدلول التركيب، فيقول: "مما لا شكّ فيه، أنّ نظام الكلمات في المجموعة هو كيان تجريديّ، ولكنّ وجوده يعتمدُ كليّاً على الوحدات الملموسة التي يضمّها نظام الكلمات هذا، تلك الوحدات التي تمتدُّ على بعد واحدٍ، أي: لها تسلسل خطيٌّ، ولكن، من الخطأ أن نتصوّر وجودَ نحوٍ غير ملموس خارج الوحدات المادّيّة موزّع في الفراغ المكانيّ"(2).

ويُفهم من كلام (سوسير) السّابق ما يأتي:

أوّلاً: يقصدُ (سوسير) بـ (نظام الكلمات) النّظام الذي يربط الكلمات بعضها ببعض، ولذلك كان هذا النّظام أو الترتيب هو المظهر الملموس لوجود التركيب النّحويّ ، أو الحقيقة النّحوية، وبغير هذا النّظام لا يتصوّر (سوسير) أيّ وجود لعلاقات تركيبيّة غير ظاهرة، أو (لا شيء).

ثانياً: يأتي مفهوم (اللاشيء) عند (سوسير) ليعبّر عن معنى ارتباط ضمنيّ، يؤدّي إلى إيجاد قيمة نحويّة تركيبيّة داخل نظام الكلمات الملموسة، من أمرٍ غير ملموس، وقد مثّل لذلك بالتفريق بين الإنجليزيّة والفرنسيّة في التعبير عن معنى جملة (الرّجل الذيّ رأيته)، فإن الإنجليزيّة لا تستخدم الاسم الموصول (الذي) للتعبير عن هذا المعنى وإنّما تستخدم (اللاشيء) أو (العدم)، بينما تستعمله الفرنسيّة، ولذلك؛ فقد رأى (سوسير) أنّ (اللاشيء) في هذا التركيب وهو ما جرى عليه الاستعمال في الإنجليزيّة، يُعبّر عن الملموس (الاسم الموصول) في الفرنسيّة، وتجدر الإشارة إلى أنّ (الاسم الموصول) مستخدم في الإنجليزيّة باختلاف أنواعه الصّرفية عدداً وجنساً، ولكنّ مقارنته مع الفرنسيّة في التركيب السّابق جعلته في مقابل (اللاشيء) في الاستعمال السّابق فقط، لكنّه حاضرٌ في المعنى وفي اللغة أساساً(3).

(1) سوسير (1913م): دروس في الألسنيّة العامّة، مصدر سابق، ص160.

(2) سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص158.

(3) الجملة في الإنجليزيّة: (The Man, I have seen) وفي الفرنسيّة: (L'home que j'ai un) حيث (que) تعني: الاسم الموصول (الذي).

انظر: سوسير (1913م): علم اللغة العام، مصدر سابق، ص158-159.

ثالثاً: تمثّل نظرة (سوسير) التحليليّة المقارنة هذه محاولة للتفريق بين الملموس وغير الملموس في اللغة، وهو يدعو إلى إعطاء الملموس الأحقّيّة بمنح القيمة التحويّة والاعتماد عليه في تقرير العلاقات التركيبيّة، وهذه النّظرة، وإن كانت نظرة مقارنة، إلا أنّها تُعبّر عن رأيه في تبنّي الاعتماد على الملموس أو المذكور اللغويّ لرسم حدود العلاقات التحويّة.

ولا يعني ذلك، أنّ (سوسير) ينفي وجود ارتباطات بين الملموس المتمثل بنظام الكلمات ومدلولها، وبين كيانات لغويّة غير مذكورة في التركيب، وهذا ما يُمكن استخلاصه من خاتمة كلامه حول الوحدات اللغويّة وتحديدها، إذ يقول: "فاللغة إذن، صفة غريبة، تسترعي الانتباه، وهي أنّها لا توفر لنا كيانات يُمكن إدراكها من أوّل وهلة، مع أنّه لا يمكننا أن نشكّ في وجود هذه الكيانات، وفي أنّ تعاملها هو الذي تتكوّن منه اللغة"[1]، وقد يكون كلامه هذا دليلٌ على القول بالحذف التّحويّ طالما أقرّ باحتياج الكيان الملموس إلى تقدير كيانٍ مهمّ لإكمال صورة الدّلالة المقصودة من التركيب اللغويّ، وهنا يمكننا القول بأنّ (سوسير) قد أضاف إلى ثنائيّاته اللغويّة ثنائيّة التركيب الملموس والتركيب ا لمجرّد، وحاجة النّحاة إلى إدراكهما من أجل تحقيق أكبر قدرٍ ممكن الدّقة في بيان المعنى ووظيفة الكلمات في النّظام التركيبيّ وتوزيعها ضمن سلسلةٍ خطّيّةٍ ينتظمها العقلُ البشريّ ويستوعبها أداءً وإدراكاً.

وممّا سبق، يتضح أنّ (سوسير) لا يقول بالواجب التّحويّ إلا في حدود طبيعة اللغة المستعملة ، وينفي أيّ دور للتحويّ أو الدّارس اللغويّ في تقرير هذا الواجب التّحويّ، إذ لا يجب على الدّارس اللغويّ سوى توصيف هذه الطّبيعة اللغوية وتفسير مجيئها بهذه الطّبيعة انطلاقاً من اللغة وانتهاءً بها كذلك، وملاحظة التغييرات – الممكن ملاحظتها- بما تسمح به الدّراسات اللغويّة التاريخيّة.

إذ إنّ (سوسير) لا يرى بأنّ خروج أيٍّ من الصّور التركيبيّة عن طبيعة النّظام اللغويّ، في زمانٍ ما، مسوّغاً كي يستقلّ ذلك الخروج بنظامٍ آخر، كونه لا يمثّل نظاماً في أساسه، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، ليست الأنظمة التركيبيّة مظنّة التغيير التاريخيّ الممكن في نظره[2].

وكما هو واضحٌ، فإنّ (سوسير) في مبادئه لم ينقل نظريّاته بصورة تطبيقيّة شاملة، وإنّما كان يمثّل لها بما يتوفر له من الفصائل اللغويّة المتنوعة زماناً ومكاناً[3]؛ ولعلّ سبب ذلك يرجعُ

---

(1) سوسير (1913م): دروس في الألسُنيّة العامّة، مصدر سابق، ص166.

(2) انظر: سوسير (1913م): دروس في الألسُنيّة العامّة، مصدر سابق، ص245-246.

(3) انظر: السّابق نفسه، ص11.

إلى أنّ همّ (سوسير) " كان موجّهاً أساساً إلى وضع الحدود، وضبط المفاهيم، وتصنيفِ مختلف الظواهر اللسانيّة، وذلك راجعٌ – حسبما جاء في إحدى رسائله- إلى ما لاحظه من قصورٍ فيما هو شائعٌ من المصطلحات، وإلى شعوره بضرورة إصلاحه"[1].

ويمكن القول، بأنّ (سوسير) كان المُلهم للدّراسات اللسانيّة الحديثة في الغرب ورائد المدرسة التركيبيّة البنيويّة، إذ تبنّى أسسه التي بناها جمعٌ من المدارس والاتجاهات اللغويّة، كلٌّ حسب اهتمامه، فـ "راح جلّها يتأثر بما أشار إليه الباحث اللسانيّ (دي سوسير)؛ إذ غدا كلُّ منظرٍ يُعطي للحدث اللغويّ بُعده الوجوديّ والمعرفيّ، الذي ينبغي أن يلعبه في الدّراسة اللغويّة"[2].

ولكنّ البنيويّة التي أرساها (سوسير)، " اكتفت بوصف التراكيب اللغويّة وتحليلها بطريقة شكليّة، متجاهلةً بذلك الدّور الذي يلعبه المعنى على مستوى اللغات، ولم تبذل أيّ جهدٍ لتحديد القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوين جملٍ غير محدودةٍ، ومن ثمّة فإنّها لم تُعطِ أو تُعِرْ أيّ اهتمامٍ للكفاءة اللغويّة، يضاف إلى ذلك أنّ البنيويّة ... لم تتمكن ... من وضع قوانين شاملة وتعميماتٍ عميقة"[3].

(1) سوسير (1913م): دروس في الألسُنيّة العامّة، مصدر سابق، ص9.

(2) حنيفي بناصر، ومختار لزعر: اللسانيّات- منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، مصدر سابق، ص49.

(3) مختار درقاويّ: نظريّة تشومسكيّ التوليديّة التحويليّة- الأسس والمفاهيم، الأكاديميّة للدراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة- قسم الآداب والفلسفة، العدد 13، 2015، ص4.

المبحث الثاني

النّحو التّوليديّ والتّحويليّ عند (تشومسكي)

وعلاقته بالواجب النّحويّ

النحو التّوليديّ والتّحويليّ عند (تشومسكي) وعلاقته بالواجب النحويّ

لقد شكلت مبادئ (سوسير) نقطة تحوّل في الدّراسات اللغويّة الحديثة، ولا يعني ذلك أنها قد سيطرت على السّاحة العلميّة في تناولها لجوانب اللغة، وإنّما أثرت في اتساع المجال لدراسة اللغة انطلاقاً من مبادئ موضوعيّة وعلميّة تستند إلى فلسفة فكريّة، وهذا بدوره أدّى إلى نشوء مناهج واتجاهات في دراسة اللغة[1].

ولم تكن تلك المناهج والاتجاهات تقبل ما قدّمه (سوسير) بجملته، بل برزت مناهج واتجاهات تختلف، من حيث المنهج، في تناولها للدّراسات اللغويّة؛ ذلك أنّ المنهج البنيويّ الذي أقامه (سوسير) قد تناول اللغة مهتمّاً بوصف البنية السّطحيّة، وتحليل التراكيب شكليّاً، دون اهتمامٍ بالمعنى ودوره في التراكيب، بالإضافة إلى تجاهل تحديد القواعد التي تضبط الجملة عند المتكلم، وهذا بدوره دفع الاتجاهات اللغويّة لتقوم بواجب تغطية النقص الذي رأوه في اللسانيّات منذ تأسيسها[2].

ومن أبرز المناهج التي تناولت التركيب اللغويّ متبنية منهجاً مقابلاً للاتجاه البنيويّ هو المنهج التوليديّ التحويليّ الذي أسّسه (تشومسكي)؛ سعياً منه إلى نقل البحث اللغويّ من دراسة العلامات اللسانيّة التي تجسّد اللغة، إلى دراسة نظام معرفة العلامات الممثلة داخليّاً في العقل[3]، وهذا الاهتمام الذي قدّمه (تشومسكي) كان منطلقه في رفض كثير من الاتجاهات اللغويّة التي لا تهتمّ بالعمليّات العقليّة في تحليل النظام اللغويّ[4].

مفهوم التّوليد والتّحويل في نظريّة (تشومسكي)

يمثل مفهوما التوليد والتحويل ركيزتين يقوم عليهما منهج تشومسكي في دراسة التركيب اللغويّ، وقد سمّيت بهما النظريّة، فأمّا التوليد، فهو: "إنتاج تركيبٍ أو مجموعةٍ من التراكيب من الجملة الأصل، التي تسمّى (الجملة التوليديّة- Generative sentence)، وأهم ما توصف به

(1) انظر: حنفي بناصر ومختار لزعر: اللسانيّات- منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، مصدر سابق، ص49.

(2) انظر: مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص4.

(3) انظر: السّابق نفسه، ص4.

(4) انظر: حنفي بناصر ومختار لزعر: اللسانيّات- منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، مصدر سابق، ص63.

الجملة التوليديّة أنّها: الجملة التي تؤدّي معنًى مفيداً، مع كونها تتشكل من أقلّ عددٍ ممكنٍ من الكلمات، ومع كونها أيضاً خاليةً من عمليّات التحويل"[1].

وأمّا التحويل فهو : " عمليّة تغيير تركيب لغويّ إلى آخر، بتطبيق قانون تحويليّ واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملةٍ مبنيّة للمعلوم إلى جملةٍ مبنيّة للمجهول، أو من جملةٍ خبريّةٍ إلى جملةٍ إنشائيّةٍ، أو من جملةٍ مثبتةٍ إلى جملةٍ منفيّةٍ"[2].

وقد مرّت نظريّة (تشومسكي) بثلاث مراحل[3]:

الأولى: مرحلة المباني التّركيبيّة (1957 – 1965)، وهي مرحلة أسس لها (تشومسكي) بكتابه (المباني التركيبيّة- Synthetic Structures)، وانتقد فيها المناهج والاتجاهات التي سبقته، ويوضّح فيها خلفيّته الفلسفيّة، وأسس نظريّته التحويّة التي تبنّت الجملة بوصفها الشّكل اللغويّ الذي يمثّل المعنى، وهي مرحلة تبنّت جملة من النّماذج، وهي: نموذج القواعد التّحويّة المحدودة، ونموذج بنية العبارة، ونموذج القواعد التحويليّة[4].

الثانية: مرحلة التّجديد- النظريّة النموذجيّة (1965 – 1970)، وقد أسس لها مع ظهور كتابه: (أوجه النظريّة التركيبيّة- Aspects of the Synthetic Theory)، فقامت على مبادئ ثلاثة: الكفاءة والأداء، والبنية العميقة والسّطحيّة، والمكوّن الدّلاليّ، وهي أكثر اتساعاً للقواعد التحويليّة، وتختلف على المبادئ التركيبيّة التي نادى بها في كتابه الأوّل: (المبادئ التركيبيّة).

الثالثة: مرحلة النظريّة النموذجيّة الموسّعة (ما بعد 1970م)، وهي مرحلة ارتبطت بالاهتمام بنوعين من أنواع الدّلالة، الأوّل: الدّلالة التفسيريّة، التي "ترى أنّ الوظيفة الأساسيّة

---

(1) ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس النحويّ العربيّ- دراسة نظريّة تحليليّة، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2014م، ص15.

(2) السّابق نفسه، ص16.

(3) انظر: مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص5-9، وانظر: نعوم تشومسكي: اللسانيّات التوليديّة- من التفسير إلى ما وراء التفسير، ترجمة وتقديم محمّد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013م، ص9-30.

(4) انظر: مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص5-6.

للمكوّن الدّلاليّ هي إسناد التفسير الدّلاليّ الملائم للمتواليات التي يولدها التركيب بواسطة المعلومات المركبيّة، على أن يتمّ هذا التفسير على مستوى البنية العميقة دون البنية السّطحيّة"[1].

وأمّا النوع الثانيّ: فهو الدّلالة التوليديّة التي تسعى إلى معرفة كيفيّة ارتباط المفاهيم الدّلاليّة مع بعضها داخل الجمل، للتعبير عن معانٍ جديدة؛ وهي تستعين بقواعد الرّبط بين المفاهيم داخل الجملة، التي تكفل توليد جملٍ ذات معنى[2].

والمُلاحظ على هذه المراحل أنّها تتجه في مسيرتها إلى العمق في النّظر إلى التركيب التحويّ، انطلاقاً من النّظرة الشّكليّة للتركيب، وتحليل مكوّناته، ومروراً بالرّبط بين الشّكل والمعنى العميق الذي تمثله البنية العميقة، ودور الحدس في إدراك صوابيّة التركيب، وصحّة دلالته ومعناه.

ولعلّ ما يهمّنا في موطن بحثنا، هو الكشف عن حضور الواجب التّحويّ في نماذج (تشومسكي)، ويمكننا أن نستعين بمعطيات نماذجه التّحويّة التي رسمها للتركيب اللغويّ؛ لنصل منها إلى موقع الواجب التّحويّ، وموقف (تشومسكي) منه، وكيفيّة معالجته لهذه القضيّة التركيبيّة.

لقد رسم (تشومسكي) نماذجه التّحويّة في المرحلة الأولى لنظريّته التوليديّة التحويليّة، ثمّ تحوّل في المرحلة الثانية إلى موقفٍ تجديديّ، أضاف إليه مبادئ عامّة، تثري النّماذج التي رسمها، حتى وصل في نظريّته إلى توسيع نماذجه، وتناول مظاهر التراكيب التحويّة على اختلاف صورها، ولننظر في هذه النماذج كما عرضها (تشومسكي):

1. نموذج القواعد التحويّة المحدودة

وهو نموذج يقوم على سلسلة من الاختيارات التي تتم في سياق خطيّ للكلام، عن طريق قوانين محدودة تطبّق على مفردات اللغة، وتؤثر المفردة السّابقة باختيار المفردة اللاحقة، مما يكفل توليد مجموعة غير نهائيّة من الجمل[3]، فعلى سبيل المثال: نقول: (هذا)، فينبغي أن يكون الاختيار الذي يليه يختصّ باسم مفردٍ مذكر، فنقول: (الرّجلُ)، ثمّ يلزمُ إضافة كلمةٍ تُخبرُ عن ما سبق بتناسق الدّلالة على الإفراد والتذكير فنقول: (كريمٌ)، وإذا أردنا أن نوسّع أو نمدّد الجملة فإننا نضيف من الألفاظ ما يتناسب مع ما سبق.

---

(1) مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص11.

(2) انظر: السّابق نفسه، ص11.

(3) انظر: السّابق نفسه، ص6.

ومن الملاحظ على هذا النّموذج أنّه يركز على بنية الجملة بوصفها كياناً لغويًّا ذا أجزاء محددةٍ يمكن أن تتمدّد، وأنّ هذه الجملة تقوم في أساسها على الوحدات المعجميّة، ضمن إجراء اختياريّ مترابط، ترتبط به الجملة بفعل أثر السّابق في اللاحق، وتتمدّد به الجملة ضمن (إجراء تكراريّ)- بحسب وصف (تشومسكي)- يتكوّن من عمليّات الضّمّ والعمليّات التحويليّة، التي تتفاعل لبناء بنيات أكثر تعقيداً[1].

ومعنى ذلك: " أنّ المتكلم يوظف عدّة عمليّات في توليد الجمل، وما يَسِمُ بعض هذه العمليّات أنّها مكرّرة (تكرار أسماء الإشارة، وحروف العطف...)، ويمكن أن نبرّر ذلك، بأنّه ما دام أنّ النّحو يتألف من عددٍ من المفردات، وهذه المفردات قادرة على توليد عددٍ غير محدودٍ من الجمل، فإنّ هذا يعني بالضّرورة أنّ عدداً من هذه القواعد لابدّ أن يصلحَ للتطبيق أكثر من مرّة، وتسمّى هذه القواعد والتراكيب التي تولد باسم (التراكيب أو القواعد المكرّرة)"[2].

وقد أخذ على هذا النّموذج مآخذ كثيرة، لعلّ أهمّها أنّ تشكيل بعض الجمل على هذا النّموذج قد يكون صحيحاً نحويّاً، ولكنّه غير مستساغ من الجانب الدّلاليّ، كأن تقول: (العاملُ الذي عينه واقفة)[3]، "فكلمة (عين) و(واقفة) ليس بينهما ترابطٌ دلاليّ، ومن هنا؛ وصفت اللغات التي تتضمّن هذا النّوع من الجمل بأنّها لغات خارجة عن دائرة نموذج القواعد المحدودة"[4]، وهو يشبه نموذج (دي سوسير) في العلاقات الأفقيّة.

2. نموذج بنية العبارة

وقد رسم (تشومسكي) معالم هذا النّموذج بوصفه استكمالاً لنموذجه النّحويّ الذي ابتدأه بالجملة ضمن حدود (القواعد المحدودة)، وقد أقام هذا النموذج على أساس تحليل الجملة إلى مكوّناتها المباشرة[5].

فهو نموذج يصحّ تسميته بـ (نموذج قواعد إعادة الكتابة)[6]، ويؤسّس (تشومسكي) هذا النّموذج على قاعدة أنّ الجملة تتكوّن من مركبين: اسميّ وفعليّ، وكلّ مركب، من هذين المركبين،

---

(1) انظر: نعوم تشومسكي: اللسانيّات التوليديّة- من التفسير إلى ما وراء التفسير، مصدر سابق، ص43.

(2) مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص7.

(3) السّابق نفسه، ص7.

(4) السّابق نفسه، ص7.

(5) انظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس النّحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص34.

(6) انظر: مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص7.

له مكوّناته المباشرة كذلك، فالمركب الاسمي يتكوّن من أداة التعريف، وهي مكوّن حرفيّ، والاسم، والمركب الفعليّ يتكوّن من الفعل والمركب الاسميّ، ثمّ يحلل المركب الاسميّ إلى مكوّنين: أداة التعريف والاسم، لتكون السّلسلة النهائيّة للجملة على النّحو الآتي[1]:

أداة تعريف (حرف) + اسم + فعل + أداة تعريف (حرف) + اسم

ويُلاحظ على هذا النموذج، أنه يُبرز أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وهذه هي فكرة نموذج قاعدة إعادة الكتابة، فهي تحلل الجملة إلى عناصرها الأساسيّة الثلاثة، غير أنّ هذا التحليل وفق هذا النموذج، يبقى محدوداً؛ " لأنه لا يستطيع استيعاب كلّ الظواهر اللغويّة، كما أنه يقف عاجزاً عن تحليل بعض الجمل التي تحتمل أكثرَ من معنى"[2]، ففي هذا النموذج لا يمكن تحليل الجملة التي تحتوي على حذف، مثلاً، إذ يبقى العنصر المحذوف خارج إطار التحليل، كما أنّ تقدير دلالة الجملة التي تنفتح على أكثر من معنى في تأويلها، من خلال مبدأ التقديم والتأخير، مثلاً، لا تدخل في إطار هذا النموذج، ولكنّه يبقى أكثر ملاءمة، في رأي (تشومسكي)[3]، من نموذج (القواعد النّحويّة المحدودة)، على الرّغم من هذا القصور في تحليله للجملة؛ ولذلك، فقد استندَ (تشومسكي) إلى هذا النموذج في استكمال صورة النموذج النّحويّ التحويليّ، باعتباره الخطوة الأولى لتحليل الجملة، ويأتي النموذج التحويليّ تالياً، وهو استمداد من نموذج (بلومفيلد) في تحليل المكونات المباشرة.

3. نموذج القواعد التّحويليّة

يصوّر هذا النموذج التفكير النّحويّ الذي يهتمّ بالشّكل الخارجيّ للجملة، إلى جانب المعنى الباطني الذي يُمثله ذلك الشّكل، وهو نموذجٌ " يتكوّن من قواعد معيّنة تسمح بتحويل البنية العميقة المولدة بواسطة (قواعد إعادة الكتابة) إلى بنية سطحيّة، وهي تُخضع البنية العميقة إلى عدّة تغييراتٍ، من تقديمٍ وتأخيرٍ، وحذفٍ وزيادةٍ، حتى تصلَ بها إلى شكلها الصّوتيّ النّهائيّ، الذي تأخذه في البنية السّطحيّة"[4].

---

(1) انظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس النّحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص35. وانظر: مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص7-8. وانظر تفصيل ذلك: جون ليونز: نظريّة تشومسكي اللغويّة، الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 1985م، ص121-126.

(2) مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص8.

(3) انظر: السّابق نفسه، ص8.

(4) حنفي بناصر ومختار لزعر: اللسانيّات- منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، مصدر سابق، ص70.

والجدير بالذكر، أنّ (تشومسكي) طوّر "هذه الطريقة في كتابه الثاني (وجوه النظريّة التحويّة) وأضاف إليه الجانب الدّلاليّ؛ إذ رأى أنّ العنصر الدّلاليّ يجب أن يكونَ جزءاً أساسيّاً في التحليل التحويّ، فالنحو- في رأيه- نظامٌ من القواعد يربطُ معنى كلّ جملةٍ يولدها بالتمثيل الفعليّ الصّوتيّ"(1)، وهذا التحوّل الفكريّ في الاتجاه التحويّ عند (تشومسكي)، ينطلق من كونه اهتمّ بمبدأ (الحدس) لدى مستخدمي اللغة؛ ذلك أنّ عمليّة إنتاج اللغة وإدراكها، تتطلب ذلك (الحدس) الذي يجعل من عمليّة التواصل اللغويّ ناجحة، من حيث الإنتاج والإدراك.

ولذلك، أشار (تشومسكي) إلى مفاهيم متنوّعة في نظريته التحويّة، ترتبط بـ (الحدس)، ولعلّ من بينها مفهومي (الكفاءة والأداء)(2)، اللذين " يمثلان حجز الزّاوية في النظريّة اللغويّة عند (تشومسكي) ، فالأداء أو السّطح، يعكس الكفاية، أي يعكس ما يجري في العمق من عمليّات، ومعنى ذلك: أنّ اللغة التي ننطقها فعلاً، تكمن تحتها عمليّات عقليّة عميقة، تختفي وراء الوعي، بل وراء الوعي الباطن، أحياناً، ودراسة الأداء، أي دراسة بنية السّطح، تقدّم التفسير الصّوتيّ للغة، التي عني بها الوصفيّون، أمّا دراسة الكفاية، أي: البنية العميقة، التي تهتمّ بها نظريّة (تشومسكي) فتقدّم التفسير الدّلاليّ"(3).

ومن هنا، وُجدَ (الحدس)، الذي يمنح مستخدم اللغة إنتاجاً واستماعاً القدرة على الحكم على استقامة العبارة نحويّاً، وهذا هو تعريف (الحدس) في نظر التحويليين، وهو أمرٌ عقليّ، يجعل الكفاية اللغويّة "لا تشتمل على مقدرة إنتاج جمل اللغة وفهمها، فحسب، بل تتضمّن أيضاً الحكمَ على صحّة الجمل، فاللجوء إلى الحدس اللغويّ الخاصّ بمتكلم اللغة، يُتيح للباحث الألسنيّ استنباط القواعد اللغويّة الكامنة ضمن كفايته اللغويّة"(4)، وهذه المنهجيّة في استنباط القواعد اللغويّة مارسها النّحاة العرب القدماء، حينما حدّدوا القبائل التي تؤخذ منها اللغة؛ فهذا دليلٌ على أنّهم اهتمّوا بأن يكون مصدر اللغة ممّن صفا لسانُهم، وصحّ حدسُهم، فكان نتاجهم اللغويّ يمثل المستوى التحويّ الصّائب، الذي يُقاسُ عليه، وتُستنبَطُ الأحكام منه.

---

(1) ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس التحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص36.

(2) يُقصد بالأداء: الكلام أو الجمل المنتجة، أمّا الكفاية فتعني: نظام اللغة الكلي في ذهن أبناء اللغة. انظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس التحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص22-23.

(3) ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس التحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص23-24.

(4) السّابق نفسه، ص26.

ومن هنا، قدّم (تشومسكي) في نموذجه التحويليّ، مجموعةً من القواعد التحويليّة، التي انقسمت إلى قسمين: وقد أشار (مختار درقاوي) إلى هذين التقسيمين في بحثه (نظرية تشومسكي التويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم)، ومثّل لكلٍّ منهما بمثالين في موضوع الحذف[1].

أمّا **القسم الأوّل:** فهي قواعد تحويليّة اختياريّة، وهي التي تعني أنّ التركيب التحويّ الذي تأتي عليه يقع ضمن دائرة الجائز التحويّ في حال إسقاط القاعدة عليه، وذلك نحو: حذف المسند في حال مجيئه جواباً للاستفهام، كقولك جواباً لمن يسأل: من قام؟، فتقول: (عليّ)، بدل أن تقول: (قام عليّ)، فهذه تقع ضمن دائرة قاعدة التحويل الاختياريّة[2].

وأمّا **القسم الثانيّ:** فهو القواعد التحويليّة الإلزاميّة، أو الإجباريّة، وهي التي تعني أنّ التركيب التحويّ لا يصحُّ مجيئه على غير الصورة، أو الشّكل التركيبيّ الذي يرتضيه الصّواب اللغويّ، واستقرّ في ملكة المستعمل للغة، واستنبطه النّحاة من الاستعمال، وهذه القواعد هي ما يمكن تسميتها بـ (قواعد الواجب التحويّ)[3].

وبالنّظر إلى الحذف في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[4]، يُلحظ أنّه يُقدّر في هذا التركيب حذف الفعل الذي يُفسّر عن طريق الفعل المذكور (استجارك) وهو مفهومٌ في جانب البنية العميقة[5]، فالحرف (إنْ) الشّرطيّ يمتلك خاصيّة الدّخول على الأفعال فقط، ومجيئه في هذا التركيب قبل الاسم يمثّل خرقاً لخاصيّته، مما يدفعُ إلى القول بأنّ ثمّة تقديراً لفعلٍ محذوفٍ، منعاً لذلك الخرق.

ولكنّ مفهوم الإلزام، أو الواجب التحويّ، في المثالين السّابقين، يتمثّل في كون التركيب قد فرضَ حذف أحد أجزائه لتقديم معنًى معيّنٍ، فكان الحذفُ، بوصفه أحد قواعد التحويل التحويّة، واجباً في هذا التركيبِ، بينما كان جائزاً في تركيبٍ آخر، والظاهرُ من كلام (درقاويّ) أنّه اعتمدَ في تصنيف (الحذف) جائزاً في الأوّل وواجباً في الثانيّ، على السّياق الذي ورد فيه التركيبان، لذلك قال بعد ذلك: "وضابطُ هاتين القاعدتين هو الدّليلُ المقاليّ بالنّسبة للأولى، والمتمثّل في

(1) انظر: مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التّحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص9.

(2) انظر: السّابق نفسه، ص9.

(3) انظر: السّابق نفسه، ص9.

(4) سورة التوبة: الآية (6).

(5) انظر: مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص9.

السّؤال، وبالنسبة للثانية فدليلها دخولُ الكلمةِ، على اسمٍ، لا تدخلُ إلا على جملةٍ فعليّةٍ تقتضي حذفَ العامل (الفعل) الذي يرفعُ الفاعلَ، على أن يكونَ هناكَ فعلٌ يفسّر الفعل المحذوف (المسند)، وهو في الآية (استجارك)"[1].

ومن هنا، يظهرُ جليّاً أنّ (تشومسكي) في نظريّته التحويليّة، قد اعترف بأنّ ثمّة واجباً نحويّاً في التركيب اللغويّ، غير أنّ هذا الواجب النّحويّ إنّما يستندُ إلى عاملين أساسيّين في تحديده، يعتمد كلٌّ منهما على بعضٍ، متوشّحين بغطاء الكفاءة اللغويّة المستقرّة في أذهان أصحاب اللغة:

الأوّل: (الحدس) ، الذي يُفترض حضوره في مُنشِئ الكلام، أو المتكلم، وكذلك في المتلقي، إذ يُفترض حضور هذا (الحدس) الذي يجعل من التواصل اللغويّ أمراً مُدرَكاً من جانبي عمليّة التواصل، فيختار المتكلم تركيب الكلام وفق إمكانيّاته اللغويّة التي تستند إلى خبرته في الكفاءة اللغويّة، فيكون أداؤه موافقاً لتلك الكفاءة، ويترتب على ذلك أن يكون للمتلقي الخبرة ذاتها في الكفاءة اللغويّة؛ فيلتقط بـ (حدسه) الكلام فيحكم بصوابيّته أو غير ذلك، وعليه؛ تنشَأ في اللغة واجباتٌ نحويّة انطلاقاً من قبول (الحدس) أو رفضه، بالاعتماد على الكفاءة اللغويّة، التي استقرّت في أذهان أصحاب اللغة.

الثاني: (البنية العميقة)، وهذه البنية تمنح التركيب حكم الواجب النّحويّ من خلال إدراك المتكلم لضرورة إجراء التحويلات التركيبيّة في الكلام لتأدية معنًى ما، فيجري الحذفَ أو التقديم، أو التنكير، ونحو ذلك، ضمن دائرة المعنى الذي يرغب في إيصاله، ويبقى على المتلقي دور إدراك أثر هذه التحويلات في المعاني التي استقبلها، وهي تقع أيضاً، ضمن دائرة المسموح في الكفاءة اللغويّة.

وممّا سبق، يظهرُ أنّ الواجبَ النّحويّ في حدود نظريّة (تشومسكي) ينطلق من طبيعة اللغة، ذاتها، وليس من رأي النّحويّ، الذي لا يعدو دورُه الكشف عن هذه الطبيعة، واستقراء موطنها في واقع الاستعمال، الذي يمثل المستند الأقوى في تقرير صوابيّة الكلام أو تخطئته.

وهذا الافتراض، يُماثِلُ جزءاً من عمل النّحاة العرب، في اعتمادهم على المسموع في تقرير الواجب النّحويّ، غير أنّ ثمّة توسّعاً في عمل النّحاة العرب، بما أضافوه إلى مسائل الواجب النّحويّ من تعدّد أوجه التأويل والانفتاح فيه.

(1) مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويليّة التوليديّة- الأسس والمفاهيم، مصدر سابق، ص9. وانظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس النّحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص49.

وأمّا العمل الذي سعى إليه (تشومسكي) فقد كانَ الكشف عن الكيفيّة التي تولد فيها الجمل ضمن قواعد التحويل التي تتمتع بها اللغة، بوصفها جزءاً من الآليّة اللغويّة التي يمتلكها أصحاب اللغة، ويمارسونها ضمن حدود معرفتهم الباطنيّة للغة وأدواتها، وفي خلال هذا السّعي، برزت ملامح الواجب التحويّ، كونها ضرورةً تركيبيّة لتأدية معنًى معيّن، لابدّ من أدائه بهذه الصّورة، بتوافق المشترِكِينَ في هذه اللغة.

وبالنظر في القواعد التحويليّة التي رسمها (تشومسكي)، يمكن ملاحظتها ضمن حدود الواجب التحويّ كما يأتي:

أوّلاً: قاعدة التقديم والتأخير

تأتي قاعدة التقديم والتأخير في المنهج التحويليّ ضمن مفهوم (إعادة الترتيب)؛ ذلك أنّ بناء الجملة ضمن حدود ركنيها وما زاد عليهما، هو عرضة للتغيير في ترتيب أجزاء الجملة، فيُقدّمُ المسندُ في الجملة الفعليّة على الأصل، ويُقدّم المسندُ إليه في الجملة الاسميّة، وهذا على الأصل أيضاً، وتغيير أحد الموقعين هو من باب إعادة الترتيب (تقديماً وتأخيراً)، وهذا خاضعٌ لعدّة أمور[1]:

أوّلاً: تحقيق غرضٍ معنويّ من إعادة الترتيب، فلا يكون المعنى بعد تغيير الترتيب كما هو عليه قبل الترتيب، فمثلاً: قولك: (الحمد لله)، يختلف في معناه عن قولك: (لله الحمد) بتقديم الخبر، وقد أفاد تقديمه غرض تخصيص الحمد لله وحده لا شريك، وذلك وفق السّياق الذي يقتضي هذا المعنى، وهذا الأمر، يشتركُ فيه جميع مظاهر إعادة الترتيب الجائزة والواجبة، فكل تغييرٍ في ترتيب الجملةِ يحقق غرضاً معنويّاً، ولكنّه قد يكون سبباً في إلزام التركيب ترتيباً معيّناً لا يتحقق المعنى المقصود إلا به، ضمن حدود السّياق الذي يرد فيه، ولا يتحقق المعنى إلا بترتيبٍ معيّن.

ثانياً: المحافظة على تصنيف الجملة من حيث بنيتها السّطحيّة، وهذا يعني، أنّ تغيير ترتيب أجزاء الجملة يخضع بالدّرجة الأولى لمضمون البنية العميقة، وأن بروزه ضمن البنية السّطحيّة ينبغي أن يتوافق مع هذا المضمون، ويمتدّ توافقه إلى تصنيف التركيب التحويّ وعلاقات أجزائه بعضها ببعض، وما يُسمحُ تقديمه وما يجبُ تأخيره، لتحقيق المعنى المقصود، ومن أمثلة ذلك، قولك: (شربتُ الماء بارداً)، فإنّ نموذج إعادة الترتيب يسمحُ بعدّة صورٍ تعبّر عن المضمون، ومنها:

(1) انظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس التحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص45.

- بارداً، شربتُ الماء.
- الماءَ بارداً، شربتُ.

فيُلاحظ أنّ تقديم الحال والمفعول به، كان مقبولاً من حيث المعنى، ولم يُغيّر من تصنيف الجملة، بوصفها جملة فعليّة، دون أن يغيب عن الذهن تخصيص المعنى بعد التقديم، بينما قد تتسع الجملة في حال فصل الضمير، وتقديمه، كأن تقول: (أنا شربتُ الماء بارداً)، وهذا التركيب، وإن كان جائزاً، فإنّه أثّر في تصنيف الجملة، ووسّع من مكوّناتها، ومثلها، قولك: (أشرقت الشّمس)، و(الشّمس أشرقت)، حيث تغيّر تصنيف الجملة من الفعليّة إلى الاسميّة، وعلى ذلك، يكون حضور الواجب التحويّ في هذا الجانب مرتبطاً بتحقيق الغاية المعنويّة التي تتوافق مع التركيب التّحويّ ضمن حدود العلاقات بين أجزائها، ويكون الاعتماد في تقرير الواجب التحويّ في هذه الحال على المتكلم، الذي يختار التركيب المناسب للغاية المعنويّة التي يقصدها، ولا يعني ذلك أنّ المستوى الشّكليّ هو ما يجعلنا نحافظ على ترتيب الجملة، فلاشكّ في أنّ للمعنى دوراً أكبر في جعل الجملة اسميّة أو فعليّة، ولكنّ حديثنا هنا مرتبط بإجراء التقديم أو التأخير وما يتصل به من فروق في تصنيف الجملة من الناحية الشّكلية اسميّة هي أم فعليّة، ويبقى المعنى المتعلق بسياق التواصل اللغويّ أساس التأثير في اختيار اسميّة الجملة أو فعليّتها.

مثال: تأخير اسم (كان وأخواتها)

إنّ تأخير اسم (كان وأخواتها) في حال مجيئه متصلاً بضميرٍ يعود على الخبر، نحو قولك: (كان في البيت صاحبُه)، فيجب تأخير (اسم كان) وهو (صاحبُ) لاتصاله بالضّمير (الهاء) العائد على (البيت) الواقع اسماً مجروراً، وبالنّظر في التحليل التّحويّ لمراحل التحويل في الجملة، يظهر أنّ التركيب في البنية العميقة هو: (كان صاحبُ البيت في البيت)، وقد استُبدِل بالاسم الظاهر ضميرٌ متصلٌ، ليصبح التركيب: (كان صاحبه في البيت)، وهذا التركيب مرفوضٌ؛ لكون الضمير فيها لا يعود على متقدّم، فوجب تأخير (صاحبه) وتقديم (في البيت)(1).

(1) انظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس التحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص148-149.

بينما يجوز التقديم والتأخير[1] في مثل تركيب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، فيُقال: (وكان نصر المؤمنين علينا حقاً)[3]، فالمعنى ضمن البنية العميقة واحدٌ، مع وجود تخصيصٍ في المعنى بحصول تقديم الخبر (حقاً) على (اسم كان) (نصرُ)؛ لتحقيق غاية معنويّة تناسب سياق الآيات التي تتناول الحديث عن ضرورة توحيد الله تعالى وعقوبة الإشراك به، وذكر بعضٍ من الآيات الدّالة عليه، فمناسبٌ لهذا أن يُقدّم الخبر الذي يعبّر عن عدالة الله تعالى الذي أوجب على نفسه وجعله حقاً عليه- سبحانه وتعالى- أن يكافئ المؤمنين بالنّصر، فتقديم ما يتعلق به سبحانه وتعالى مناسبٌ لسياق الحديث الذي يعرض وحدانيّته وجزاء المؤمن به والكافر به- جلّ وعزّ.

ثانياً: قاعدة الحذف

تمثّل قاعدة الحذف، أهم قواعد التحويل في النّحو التحويليّ؛ ذلك أنّها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى، فلا يلجأ المتكلم إلى الحذف إلا لتحقيق غرضٍ معنويّ، ويأتي الحذف في صورتين: **الأولى:** حذف عنصرٍ تركيبيّ دون تعويض، مثل حذف المبتدأ أو الخبر في قولك: (ما اسمك؟) فيُجابُ: (محمّدٌ)، بدل قولك: (اسمي محمّد)، فحُذف المبتدأ[4].

أمّا **الصورة الثانية:** فهي حذف عنصرٍ مع تعويض[5]، ومن ذلك، قولك: (شربَ الولدُ الماء)، بحذف الفاعل، تقول: (شُربَ الماء)، والتعويض هنا يُشير إلى إحلال عنصرٍ تركيبيّ محلّ أحد أركان الجملة، فحلّ المفعول به محلّ الفاعل بعد حذفه، بخلاف حذف المبتدأ في المثال الأوّل، إذ لم يحلّ مكانه عنصرٌ تركيبيّ عوضاً عنه، واحتفظت الجملة بعلاقة الإسناد ضمن حدود الأصل، بينما استُعير المفعول به في المثال الثانيّ ليكون مسنداً إليه، عوضاً عن الفاعل المحذوف.

---

(1) انظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس النحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص149.

(2) سورة الرّوم: الآية (47).

(3) وتجدرُ الإشارة إلى أننا نقول: يجوز في مثل هذا التركيب، وليس في هذا التركيب نفسه، كونه من كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

(4) انظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس النحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص37-38.

(5) انظر: السّابق نفسه، ص37-38.

مثال: تحويل الحذف في الابتداء

إذ يأتي هذا المبدأ النّحويّ عند التحويليّين انطلاقاً من تقدير بنية عميقة للتركيب، وذلك حين يكون الخبر شبه جملةٍ: ظرفيّةٍ أو جارّاً ومجروراً، والتحويل في هذا المبدأ يعتمد مسألة تعلّق شبه الجملة بمحذوفٍ، ومن أمثلة ذلك، قولك: (محمّدٌ عندي)، إذ يكون التحليل على النّحو الآتي[1]:

أصل الجملة: محمّد مستقرٌّ[2] عندي

التّحويل بالحذف: محمّد عندي

وهذا التحويل، أو التفكير النحوي في تلك البنية العميقة، قد اضّطرد في الفكر النّحويّ عند العرب، فكانت العلاقة بين شبه الجملة ومتعلّقها أمراً حتميّاً، وبالنّظر في واقع الاستعمال، نجد أنّ تركيب شبه الجملة هو عنصرٌ نحويٌّ حاضرٌ في الاستعمال، وأنّ بروز فكرة (التّعلّق) هي إحدى نتائج الفكر النّحويّ الذي يتعدّى في التحليل البنية السّطحيّة، ويعتمدُ على المعنى لإبراز جميع جوانب التركيب وتحديد علاقاته.

ومن هنا، دخلت فكرة (التّعلّق) حيّز الواجب النّحويّ بوصفها تحليلاً للبنية العميقة، بالإضافة إلى ضرورة تستدعيها دلالة التركيب، فعلى الرّغم من اطّراد فكرة التّعلّق في شبه الجملة، إلا أنّ دخولها حيّز الواجب النحويّ يمكن في تقرير الصّورة التركيبيّة ودلالتها، إذ ليس ممنوعاً أن يؤتى بمتعلّق شبه الجملة مذكوراً، كأن تقول: (محمّد مستقرٌّ عندي)، وهو بخلاف قولك: (محمّدٌ عندي).

فإنّه يترتب على معنى كلّ جملةٍ اختلافٌ نسبيّ، من جانبين: الأوّل، أنّ المتعلّق المحذوف كما في جملة (محمّد عندي) هو كونٌ عامّ مقدّر بكلمة (كائنٌ، أو مستقرّ، أو موجودٌ)، بينما في الجملة الثانية (محمّد مستقرٌّ عنديّ) فهي ذاتُ كونٍ خاصّ إذ لا يمكن معه حذف كلمة (مستقرٌّ)، والجانب الثاني: فهو التحوّل من الإخبار إلى الوصفيّة، فشبه الجملةِ (عندي) تتحوّل من وظيفة

(1) انظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس النحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص143-144.

(2) ينقسم النحاة إلى قسمين في تقدير المتعلّق: فالقول الأول: المتعلّق اسم فاعل، نحو كائنٌ، مستقرٌّ، والقول الآخر: المتعلّق هو فعل، نحو: يستقرّ، استقرّ. انظر: ابن هشام (761هـ): أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، 1/199-201. وانظر: ابتهال محمّد البارّ: مظاهر التحويل عند تشومسكي في الدّرس النحويّ العربيّ، مصدر سابق، ص143.

الإخبار في جملة (محمّدٍ عندي) إلى وظيفة الوصف في جملة (محمّد مستقرٌّ عندي)[1]، وعليه فإنّ الواجب في شبه الجملة الحصول تقدير متعلق إما لفظاً وإمّا تقديراً[2].

ومن خلال ما سبق، يتضح أنّ التحويليّين قد اعتمدوا الواجبَ النّحويّ في منهجهم، وقد حرصوا على الوصول إلى كيفيّة بناء الجملة في ذهن المتكلم، وطرق تحويلها وفق المقاصد المعنويّة التي ينشدها.

ومما يُلاحظ على الطريقة التحويليّة في تقرير الواجب النّحويّ، ما يأتي:

أوّلاً: أنّ الواجب النّحويّ يمثّل حالة ذهنيّة إدراكيّة، يلتزم بها المتكلم لبناء تركيب الجملة وفق نمطٍ معيّن، يُدركه المتلقي ضمن الوجه المعنويّ المقصود، وهذا الإدراك الذهنيّ، يأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين الألفاظ وما تستدعيه هذه العلاقات من تقديم وتأخيرٍ، ونحو ذلك.

ثانياً: يمثّل هذا الإدراك الذهني نقطة التحوّل في مسار الدّراسات النّحويّة الحديثة، التي تجاوزت الجانب الوصفيّ للغة في الكشف عن نظام اللغة، وراحت تبحث في كيفيّة إنتاج اللغة وطرق توليدها وأنظمة التحويل التي تطبقها وصولاً إلى هذا العمل النّحويّ المُنجَز.

(1) انظر: عبّاس حسن (1398هـ): النحو الوافي، مصدر سابق، 478/1.

(2) ويستثنى من ذلك شبه الجملة المكونة من جار ومجرور في حالات خاصّة بنوعية اعتبار حرف الجرّ، وهي: حرف الجرّ الزّائد، لعلّ في لغة عقيل، لولا، ربّ، خلا وعدا وحاشا، وكاف التشبيه. انظر: ابن هشام (761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مصدر سابق، ص575- 578.

المبحث الثالث

نظريّة المتبقي لـ (لوسيركل) وعلاقاتها بالواجب التّحويّ

نظريّة المتبقي لـ (لوسيركل) وعلاقاتها بالواجب النّحويّ

لقد مثّلت النّظريّات اللّغويّة محاولاتٍ لضبط النّظام اللّغويّ وتحديد مناهجه وتأطير حركته في الاستعمال، فضلاً عن توصيف هذه الحركة وبيان التغييرات التي تطرأ عليها، وقد انتهج اللّغويّيون في سبيل هذا الضّبط الإشارة إلى مفهوم الواجب الذي يمنع مخالفة ذلك النّظام، فـ " النظام اللغوي يتكون من قائمة محتويات من العناصر، ومفردات الوحدات، والقوانين التي تحدد الجمل صحيحة البنية"(1).

ولم يكن ليغيب عن أذهان اللغويّين أنّ ثمّة خروجاً على ذلك النّظام، سواءً أكانَ خروجاً تركيبيّاً، أم خروجاً دلاليّاً، ونحوهما، واتجهت أنظارهم في توصيف هذا الخروج تأويلاً تارةً، واتساعاً تارةً أخرى، وتعدّد لهجاتٍ من زاويةٍ أخرى، "فهناك رجال المنهج الوصفي الذين يأخذون هذا (التحرك) قضية مسلمة، ولا يعنيهم منه إلا ملاحظته وتسجيله بأسلوب موضوعي صرف، ولا يدخلون أنوفهم فيما يلاحظون بنظرة ذاتية تَسِمُهُ بالصواب أو الخطأ أو الجودة وعدم الجودة، وتنحصر وظيفتهم في وصف ما يلاحظون وتسجيل قواعده المستخلصة من الأمثلة المتشابهة، فالجديد عندهم إن كا ن مطردًا في سلوكه ومظاهره ينضم إلى قواعد اللغة ويصبح جزءا من نظامها، وإن لم يكن مطردًا فهو ابتكار فردي، ربما يأتي عليه اليوم الذي يرشحه للقبول العام"(2).

ويمكن القول بأنّه قد برزت ثلاثة اتجاهات في تحديد النّظام اللّغويّ، الأول: يسعى إلى تحديد النّظام اللّغويّ ومنع مخالفته، وقد سار على هذا الاتجاه أتباع النّحو التقليديّ، والثاني: يسعى إلى توصيف واقع اللغة بعيداً عن الحكم على صوابيّته أو خطئه، وأمّا الاتجاه الثالث: فقد خرج على الاتجاهين السابقين بنظريةٍ تسعى إلى ما يمكن تسميته بـ (تنظيم اللانظام)، أي: وضع نظامٍ لما تمرّد على قواعد اللغويين ، في محاولةٍ لإضفاء الشّرعيّة على جميع الظواهر اللّغويّة المخالفة لتلك القواعد؛ سعياً إلى إدخاله في حيّز القواعد الضّابطة للغة، وقد سُمّيت هذه النّظريّة بـ (نظريّة المتبقّي).

---

(1) جون ليونز: اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربيّة، ص87.

(2) كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص254.

مفهوم المتبقي

(المتبقي) اسم فاعل من الفعل (تبقى) وجذره (بقي)، و"الْبَاءُ وَالْقَافُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الدَّوَامُ. قَالَ الْخَلِيلُ: يُقَالُ: بَقِيَ الشَّيْءُ يَبْقَى بَقَاءً، وَهُوَ ضِدُّ الْفَنَاءِ"[1]، وقد جرّد هذا المفهوم في الدراسات اللغويّة على يد (جان جاك لوسركل) حيث أطلقه عنواناً لنظريته التي أنشأها في اللغة ضمن كتابه (عنف اللغة).

ويدلّ مصطلح (المتبقي) في نظر (لوسيركل) على جانب من جوانب اللغة " الذي يروغ من قواعد النحو، ويتفلت من قوانين الألسنيّة التي درسها وصاغها (فرديناند دوسوسير)، وهذا الجانب هو الذي يرتع فيه المبدعون والشعراء والصّوفيّون والمهووسون، ومن شابههم، ومع أنّ الممارسات في هذا الجانب لا تسير بحسب قواعد النحو، إلا أنّها، كما يؤكد (لوسيركل) تُغني اللغة وترفدها ولا تنقضُ عُراها"[2].

ولا يفوتنا ملاحظة ذلك التلاقي في الدلالة اللغويّة والدلالة الاصطلاحيّة لمفهوم (المتبقي) ، فما كان ضدّ الفناء في حقيقته، هو مقابل الديمومة في الواقع، ولسنا نذهبُ بعيداً إذا افترضنا أنّ مفهوم (المتبقي) في نظر (لوسيركل) يعبّر عن معنى الاستمراريّة في الوجود اللغويّ بما يصاحبُه ذلك من اتساع في الاستعمال وتنوّع في صور التعبير، وخروج عن نظام اللغة الذي وصفه اللغويّون.

وفي إطار سعي (لوسيركل) إلى منح نظريّته القبول المنطقيّ، يصنّف (لوسيركل) قواعد النحو إلى قسمين: الأوّل: قواعد معياريّة، وهي قواعد تسبق العمل اللغويّ وتضع له الأسس والضّوابط، والقسم الثاني: قواعد وصفيّة، وهي قواعد تأتي تالية للعمل، وتصفه، ويضع (لوسيركل) نفسه ضمن مجموعة المؤطّرين للقواعد الوصفيّة؛ ذلك أنّه يرى أنّ قواعد النحو المعياريّة قابلة للإلغاء، كما أنّها سابقة للتطبيق، إضافة إلى كون هذه الطريقة المعياريّة تجريديّة ولا تصلح في تفسير العمليّة بشكل مقنع، على حدّ رأيه[3].

إنّ (لوسيركل) في تصنيفه السّابق يمهّد لتأسيس نظريته، بإيجاد حلقةٍ في سلسلة الواقع الاستعماليّ للغة، تعدُّ حلقة مفقودة- كما يُفهَم- كونها لا تدخل في تصنيف القواعد النحويّة التي

(1) ابن فارس (395هـ): معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، 276/1.

(2) جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، ترجمة وتقديم محمّد بدوي، مراجعة سعد مصلوح، الدار العربيّة للعلوم/ المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت- لبنان، 2005م، ص7.

(3) انظر: السّابق نفسه، ص231-232.

سبقته، من خلال اعتبارها خروجاً على النظام، وهو بدوره يسعى إلى تأطيرها، وإدخالها في النظام اللغويّ (العام) بوصفها مكمّلاً للوجود اللغويّ، فالنظام اللغويّ يشمل القواعد اللغويّة والخروج عن هذه القواعد، فما كان خارجاً عن هذه القواعد هو موجودٌ في النظام الكلي بوصفه جزءًا من اللغة وطبيعتها، التي تتماشى مع فلسفة الحياة في كثيرٍ من أشكالها، وتشكل وجوداً له دلالته التي يمكن الوصول إليها بربطها وتحليلها.

ولا يعني أنّ حلقة (المتبقي) مفقودة بأنها لم تخضع لتحليلات اللغويّين من قبل، بل سبق وأن أشرنا إلى محاولة النحاة تأويل الخارج عن النظام النحويّ وإعادة جميع المسائل- التي تبدو خارجة عن ذلك النظام- إلى النظام نفسه، من خلال ربطها بعلاقات المجاز المتنوّعة أو تأويلها، أو ربطها بنظام لهجيّ خاصّ، وما موقف النحاة من الضّرورة الشّعريّة عنّا ببعيد؛ ولذلك فإنّ (لوسيركل) يرى في (المتبقي) جزءًا من النظام اللغويّ الذي يكملُ الصورة العامّة للواقع اللغويّ، بوصفه أمراً حتميّاً، لا مفرّ منه، فكان لا بدّ من الاعتراف به (نظاماً) وإن كان بلا نظام[1].

وقد تبدو محاولة (لوسيركل) وضع قواعد لـ (المتبقي) ضرباً من التناقض، فهو يرى أنّ (المتبقي) قائمٌ على خرق النظام، وليس له نظام، فكيف يضع قواعدَ لهذه الفوضى – بحسب تعبيره؟ إن (لوسيركل) يُخرج نفسه من الوقوف في موقف التناقض هذا بأمرين:

الأوّل: استناده إلى حقيقة وجود التناقض في النظام اللغويّ الذي يزاوج بين الوصفيّة والمعياريّة، والتناقض يدخل من باب مخالفة الواقع الوصفيّ للقاعدة المعياريّة، فاللغة انسجام لكنّ كلام (لوسيركل) هو عن أنظمة تقنين اللغة.

الثاني: يعبّر (لوسيركل) عن طبيعة عمله في تقعيد (المتبقي) بقوله: "أحاول أن أصف هذه النزعات تجاه الفوضى، والتي كنتُ قد نسبت إليها الصّفة العامّة- (النقض- Defeasibility)"[2]، فهو يقوم بعمل وصفيّ، يحاول من خلاله استكشاف طبيعة الفوضى وصورها، وليس تقعيدها.

---

(1) هناك وسائل متعددة في إدخال الخارج عن القواعد إلى حيز النظرية العامة، وهذه الوسائل هي ما يمكن أن نسميها النظريات الفرعية التي ترافق النظرية الكلية للنحو العربيّ، وهي نظرية العامل، ومن النظريات الفرعية: الحمل على الجوار، التوهم، الإعراب التقديري والمحليّ، وغيرها.

(2) جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، مصدر سابق، ص234.

وقد **رسم (لوسيركل) لـ (المتبقي) القواعد أو الملامح الآتية:**

القاعدة الأولى: الاستغلال أو الازدراء والمعاصاة

وتدلّ هذه القاعدة على أنّ طبيعة قواعد اللغة قابلة للقهر والاختراق، وأنّ (المتبقي) يستغلّ هذه الطبيعة فيكون (المتبقي) في هذه الحالة "سلبيّاً وتخريبيّاً، في حالة عراك دائمٍ مع نزعات النظام"[1].

القاعدة الثانية: قاعدة التناقض الظاهريّ (Paradox)

يعبّر (لوسيركل) عن قاعدة التناقض الظاهريّ، من خلال الرّبط بين التكوين النحويّ والتكوين الدّلاليّ، فالتركيب اللغويّ الذي يوافق الصّواب النّحويّ، ويحمل في طيّاته انحرافاً من حيث الدّلالة عن المألوف هو أحد أضرب التناقض الظاهريّ الذي يسعى (المتبقي) إلى أن يجد له فيه موطئ قدم.

وقد ضرب (لوسيركل) لذلك مثلاً، وهو بناء تركيبٍ نحويٍّ صحيح من معنىً غير مألوف، وهو قوله: (جون أخاف الإخلاص)، فهو يرى أن هذا التركيب لا يصحّ من الجانب النّحويّ، ولكي يكون صواباً فإنّه ينبغي تأليف كلماتٍ تنقل العلاقات فيما بينها إلى تلك الصّوابيّة، على النّحو الآتي:

- من الهراء التكلم عن إخافة الإخلاص.
- ليس الإخلاص من الأشياء التي يمكن إخافتها.
- لا يمكن للمرء أن يُخيفَ الإخلاص.

فهذه الأمثلة الثلاثة هي صحيحة من حيث التركيب النحويّ، وتحملُ ضرباً من الانحراف في المعنى، حين يُجسَّدُ الإخلاص ويُمنَحُ صفات الكائن الحيّ الذي يشعرُ، ومن هنا، يرى (لوسيركل) أنّ (المتبقي) يجدُ لنفسه موضعاً في مثل هذا التناقض الظاهريّ، وهو تناقض (من منظورٍ غير تركيبيّ)- بحسب تعبير (لوسيركل)[2].

(1) جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، مصدر سابق ، ص234.

(2) السابق نفسه، ص240-242.

القاعدة الثالثة: قاعدة العمل الجذموري

وتمثل هذه القاعدة صورة من صور طبيعة عمل (المتبقي)، ويقول (لوسيركل) فيها: "والذي ينبغي لنا أن نفهمه... أنه ليس هناك شخصٌ أو هيئة أو شيء يسيطر في عالم المتبقي ويمسك بزمام الإنتاج اللغويّ المتكاثر- فهنا، ينسحب المسيطر الوحيد مخلياً السبيل أمام الإدارة الجماعيّة للغة والمنطق- كما أنّ الإنتاج المتكاثر لا يسمح لمسيطر أوحد بالإمساك به كشيءٍ مفرد، فليس هناك نقاط أو مواضع ثابتة على الساق الجذموري- كما في الشجرة- يمكن أن يحتلها الفاعل لكي يركب مفعولاً، ويجعل منه شيئاً ذا معنى"(1).

ومعنى ذلك أنّ (لوسيركل) يشبّه حركة اللغة بحركة جذر الشّجرة الذي ينمو في الأسفل في اتجاهات متعدّده من دون أن يكون له نظامٌ خاصّ ينمو وفقه، فالنمو المتعدّد في هذا الجذر يشبه النّمو في اللغة متمثلاً بذلك الإنتاج المتكاثر الذي يصدر من المجتمع، وتتعدّد صور تركيب الكلام معه على نحو تعدّد صور تركيب الفاعل مع المفعول به.

ويرى (لوسيركل) أنّ (المتبقي) يختلف عن (الجذر الشّجري) في كون الأخير يعود إلى أصلٍ واحدٍ تتفرّع منه بقيّة الفروع، أمّا في (المتبقي) فلا يوجد مسيطرٌ واحد يتحكم بزمام الإنتاج اللغويّ، إذ يقول: "ينسحب المسيطر الوحيد مخلياً السبيل أمام الإدارة الجماعيّة للغة والمنطق"(2)، وكأنّ (لوسيركل) يشير إلى أنّ صور (المتبقي) تتنوّع بمقدار تنوّع التكتلات الجمعيّة للأفراد، فكلما تعدّدت التكتلات الجمعيّة تعددت صور المتبقي.

ويمكن القول بأنّ توصيف اللغة وفق هذه النّظرة التي تمنح التجمّع البشريّ دوره في إنتاج اللغة، مقبولٌ من جانبٍ واحدٍ فقط، وهو وجود ارتباطٍ بين أفراد المجتمع في إنتاج اللغة، وتختلف صور هذا الارتباط باختلاف المجتمعات، انطلاقاً من مبدأ التواضع على اللغة.

في حين، يدفع (لوسيركل) إلى إلغاء سيطرة مبدأ التواضع أمام حركة اللغة، حين يشير إلى أنّ مبدأ التكاثر اللغويّ الجمعيّ "لا يسمح لمسيطر أوحد بالإمساك به كشيءٍ مفرد"(3)، ومعنى ذلك، أنّ حركة الإنتاج اللغويّ قد تسير في بعض مراحلها وفق نظرة جمعيّة ما، لكنها قد تتحرّر من هذا الارتباط الجمعيّ بطبيعتها التي تأبى الوقوف عند ارتباط محدّد، وهنا، يظهر (لوسيركل) معبّراً عن طبيعة اللغة، فهو في توصيفه هذا، يُبرز طبيعتها التي تتحرّك ضمن بعديها التزامنيّ

(1) جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، مصدر سابق ، ص252.

(2) السّابق نفسه، ص252.

(3) السّابق نفسه، ص252.

والتطوّريّ، حركةٌ دائبةٌ، وأنّ أيّ انقطاع لحركة اللغة وفق مبدأ (المتبقّي) تنطلق عند نقطة الانقطاع حركة لغويّة أخرى[1].

القاعدة الرّابعة: قاعدة الفساد

يظهر (المتبقّي) وفق هذه القاعدة بأنّه " ذلك الجزء من اللغة الذي يتميّز بحساسية تجاه الظروف التاريخيّة، ففي عالم (المتبقّي) يحكم الفساد، كما تحكمُ المحافظة"[2] ومعنى ذلك أنّ حركة التغيير التي تصيب اللغة عبر التاريخ تمثّل منطلق اهتمام (المتبقّي)؛ ذلك أنّ التغييرات التي استبعدها نظام اللغة قديماً، يتبنّى (المتبقّي) فيها زمام الأمور، فيكون مفهوم (المتبقّي) ضمن هذه القاعدة كما يقول (لوسيركل):

"إنّ المتبقّي هو العودة إلى حضن اللغة للتناقضات والنزاعات التي تشكل الجانب الاجتماعيّ، إنّه ا لاستمرار من ضمن اللغة للتناقضات والصراعات الماضية، وتوقع التناقضات والصراعات القادمة، فليس هناك ما يمكن أن نسميه بـ (واقع اللغة المستقرّ)، فالواقع التزامنيّ الرّاهن دائماً يرث تاريخ اللغة، ويتخلله الجانب التاريخيّ... و(المتبقّي) هو اسمٌ آخر لانعدام الاستقرار هذا"[3].

ويقودنا (لوسيركل) في كلامه هذا إلى الإشارة إلى فكرة العودة إلى الأصول المهجورة[4] في اللغة؛ ذلك أنّ الحديث عن التحوّل التاريخيّ في اللغة يُمكن تصنيفه إلى نوعين من التحوّل، الأوّل: تحوّل تتسع معه دائرة استعمال اللغة، وتتعدّد دلالاتها وتراكيبها، والثاني: تحوّلٌ يُستغنى معه عن استعمال اللغة في أحد جوانبها، فيكون الجانب المُهملُ، أو الذي سقط تاريخيّاً، هو إحدى صور (المتبقّي) التي يعبّر عنها (لوسيركل)، وتمثّل جزءًا من النّظام اللغويّ الموازي- إن صحّ التعبير.

---

(1) يعبّر (لوسيركل) عن عمل المتبقي وفق قاعدة العمل الجذموري بعدّة مبادئ، هي: مبدأ الاتصال، مبدأ التنوّع والاختلاف، مبدأ الكثرة، مبدأ الانقطاعات غير الدّالة، ومبدأ رسم الخرائط، وقد أجملنا الحديث عنها ضمن الحديث عن القاعدة الجذموريّة دون تخصيص. انظر: (جان جاك لوسيركل): عنف اللغة، مصدر سابق، ص251-253.

(2) جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، مصدر سابق، ص253.

(3) السابق نفسه، ص327.

(4) يشير الباحثون إلى فكرة أنّ الضرورة الشّعريّة في حقيقتها تمثّل عودة إلى الأصول المهجورة؛ رغبة في إقامة وزنٍ أو نحوه. انظر: الأنباري (577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مصدر سابق، 451/2، 601.

ولكنّ هذا الجزء - وإن عُدّ مجازاً بأنه نظامٌ- لا يرتقي إلى أن يصبح نموذجاً مستقلاً يحفظ حدود اللغة؛ وذلك كونه لم يخضع لدراسة تستشفّ منه نظاماً محدّداً يسمح بتحديد منهجيّة خاصّة نرسُمُ بها معالمَ خاصّة باللغة التي ينتمي إليها، بالإضافة إلى كونه خرج عن مسار النّظام اللغويّ، فهو مسارٌ طبيعيّ في اللغة وليس نظاماً للغة.

ويمكن القول بأنّ هذا (المتبقي) قد لقي معارضة في حركته التاريخيّة، جعلت من صوره أن يكون أصلاً مهجوراً، دون أن يكون لهذه المعارضة القدرة على محوه كليّاً من الوجود اللغويّ؛ نظراً لخروجه إلى الوجود مرتبطاً بإنتاج لغويّ، سواءً أكانَ إنتاجاً شعريّاً أم نثريّاً، وبقايا هذه الأصول وإن حُجرَ عليها في حدود كيانٍ لغويٍّ اجتماعيٍّ معيّن، إلا أنّها احتفظت ببقائها ضمن تلك النتاجات اللغويّة وبقايا حدودٍ اجتماعيّةٍ لم يعتدّ النّحاة بها.

ومن هنا، أين يقع (المتبقي) ضمن دائرة الأصول اللغويّة؟ لقد بات جليّاً أنّ (المتبقي) من منظور (لوسيركل) هو خارج منظومة تلك الأصول، سواءً أكانت أصولاً في التقعيد أم أصولاً في التحليل اللغويّ، وعليه، فإنّ (المتبقي) يبتعد عن تلك الأصول، ولكنّه لا يملك أن يبتعدَ دون أن يكون ثمّة خيطٌ رفيعٌ يمثّل مدخلاً أو مرجعاً يمنحُ ذلك (المتبقي) مكانةً يُمكنُ ربطها بتلك الأصول.

ولذلك، فقد حاول (لوسيركل) بيان بعض صور هذه المرجعيّة التي يتمتع بها (المتبقي) وأشار إلى الاستعارة، فقال: " إنّ الاستعارة هي الموقع الذي يجري فيه التطابق أو التراكب بين نظام اللغة والمتبقي، وبهذا الوصف، تشكل الاستعارة أحد أهمّ أشكال عودة المتبقي المطرود إلى حرم نظام اللغة"(1)، وتؤدّي الاستعارة دور الرّبط بين (المتبقي) ونظام اللغة من الجزء الذي يعوّض حذف أحد الطرفين، ليكون دليلاً عليه(2).

والملاحظ أنّ (لوسيركل) في نظريته هذه، يربط بين الاستعارة والنحو والمتبقي، ولكنّه يرى أنّ اختراق المتبقي للنّحو يتم بواسطة الاستعارة، وأنّ دور النّحو في عملية الاختراق يكمن في أهمّيته في بناء العلاقات بين الألفاظ في التركيب، يقول (لوسيركل): " الاستعارة هي حالة يجري فيها استغلال علم النّحو من قبل المتبقي"(3).

---

(1) جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، مصدر سابق، ص281.

(2) انظر في الاستعارة: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (1362هـ): جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية- بيروت، ص260 وما بعدها. وانظر: أحمد بن مصطفى المراغي (1371هـ): علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، ص259 وما بعدها.

(3) جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، مصدر سابق، ص285.

ولكنّ في المقابل، نجد عند (لوسيركل) إشارات إلى منطقة عمل (المتبقّي) ضمن حدود العلاقات التركيبيّة التي يرى فيها (لوسيركل) محلّ اهتمام (المتبقّي) في خرق القاعدة النّحويّة، فعلى سبيل المثال، يرى (لوسيركل) أنّ عنصر التقديم والتأخير في التركيب النّحويّ هو من عناصر عمل (المتبقّي) الذي يُساهم في خرق القاعدة النّحويّة، ولكنّه خرقٌ على مستوى الدّلالة- في رأيه- وقد يلجأ إليه لتحقيق صورةٍ تساهمُ في إيجاد اتجاهٍ يخترق النّظام اللغويّ، اعتمادًا على أثره الدّلاليّ، فيقول (لوسيركل): " إنني لا أجدُ سبيلاً لإحياء التعبير المبتذل ... إلا بإجراء تقديمٍ وتأخيرٍ في العبارة... ولئن كانت الاستعارة تتألف من فتحِ لسبيلٍ دلاليٍّ جديدٍ... ولكن باستعمال نمطٍ نحويٍّ مقبول ومحترم، فإنّ هذا السّبيل ما إن يُفتَح وتذلل أرضه، حتى يبقى مفتوحاً، وسرعان ما تصبح الاستعارة مقبولةً وراسخة"[1].

فيُلاحظُ أنّ (لوسيركل) اعتمد على فكرة التقديم والتأخير التركيبيّ لإنتاج استعارةٍ تمثّل خرقاً للمألوف، وهي وإن كانت كذلك من جانب الدّلالة، إلا أنّ مجيئها بوساطة (نمطٍ نحويٍّ مقبولٍ ومُحترم) قد ساهم في تذليل الطريق أمام قبولها ورسوخها في الاستعمال، ويظهرُ (المتبقّي) في نظر (لوسيركل) وفق هذا المبدأ على أنّه اختراق للدّلالة النّحويّة النّاتجة من تأليف المفردات في التركيب.

فهل يعني ذلك أنّ التغييرات التركيبيّة الحاصلة في الأنماط النّحويّة ليست ضمن حدود (المتبقّي) الذي يقصده (لوسيركل)؟ وتقودنا الإجابة عن هذا السّؤال إلى تحليل عمل (المتبقّي) ضمن القواعد الأربعة - السّابق ذكرها- التي رسمها (لوسيركل).

فالتغييرات التركيبيّة في الأنماط النّحويّة هي من مناطق عمل (المتبقّي) ضمن (قاعدة العمل الجذموريّ)، التي تمنح مستعمل اللغة حريّة التحرّك التركيبيّ من خلال إقامة علاقات متعدّدة بعيداً عن النّظام الأساس الذي انبثقت منه.

ومن هنا، يمكن القول بأنّ أيّ تغييرٍ تركيبيّ في الأنماط النّحويّة كالتقديم والتأخير، أو الحذف والذّكر، هو مظهرٌ من مظاهر نزوع اللغة إلى التحرر من النّظام في طبيعتها بالإضافة إلى التحرّك الاجتماعيّ الذي يرافق هذا التحرر ويمنحه القبول والاستمرار، على الرّغم من وجود استبعاد تاريخيّ لـ (المتبقّي) في بعض المراحل.

(1) جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، مصدر سابق، ص294.

وفي هذه القاعدة، نجد نزوع (المتبقّي) لاختراق النظام يشمل اتجاهين: الأوّل: اتجاه في اللغة ذاتها، من خلال إحداث تغييرٍ في طرق التأليف النحويّ والدّلاليّ، والثاني: اتجاهٌ في الإدارك العقليّ الفرديّ والجمعيّ لـحركة اللغة، وما يترتب عليها من قبول أو رفض تزامنيّ أو تاريخيّ.

ومن جانب آخر، نجد (المتبقّي) يوظّف (قاعدة الاستغلال) و (قاعدة التناقض الظاهريّ) لاستغلال القواعد النحويّة وأنماطها وإمكانيّة التغيير فيها، وصولاً إلى نتاج لغويّ دلاليّ جديدٍ، فهو التزامٌ بطبيعة نحويّة من جانبٍ، وخرقٌ لدلالة لغويّةٍ من جانبٍ آخر، وبذلك تتكامل صور عمل (المتبقّي) في طريقه لاختراق النّظام، فهو يستفيد من النظام لخرق النظام نفسه.

وأمّا (قاعدة الفساد) التي يعمل من خلالها (المتبقّي) فهي عنوان عمله وغاية هدفه، فهو يرسم حدود عمله وفق مبدأ مخالفة النظام والتنازع معه لإبقاء حالةٍ من عدم الاستقرار في حركة اللغة التاريخيّة والتزامنيّة، وذلك على جميع الأصعدة نحويّاً وصرفيّاً ودلاليّاً ومعجميّاً.

ويظهرُ جليّاً أنّ المنهج الذي سار عليه (لوسيركل) في تأصيله لنظريّة (المتبقّي) هو المنهج الوصفيّ، الذي زاوج من خلاله بين التقرير والتفسير والتحليل، وبذلك كانت دراسته محاولة لتأسيس نظريّة جديدة تُعنَى بما أزاحه النحاة من أن يكون مشمولاً بالنّظام اللغويّ، من جانب، وبما أزاحه الاستعمال من الناحية التاريخيّة، وهو بذلك لا يريد للغة أن تبقى عند ما قرّره النحاة وأصّلوه، وكأنّ في اختياره تسمية (المتبقّي) استدراكاً لنقصٍ رآه في عمل اللغويّين أراد استكماله.

ولا اعتراض على حقيقة ما قدّمه (لوسيركل) بشأن طبيعة الفوضى التي تنتاب اللغة إن نحن أطلقنا لها العنان، ولا اعتراض على أهمّيّة دراسة ذلك (المتبقّي) بما يكشفه من حقائق تمسّ تاريخ اللغات، وتستشرفُ مستقبلها، كما أنّه لا اعتراض على تعدّد أوجه (المتبقّي) في توصيف (لوسيركل)، ويأتي الاعتراض من باب أنّ (لوسيركل) يدرس المعنى فقط، واللغة مبنى ومعنى.

ولكن! لم يضع (لوسيركل) أسساً واضحة في تصنيف (المتبقّي) بل جعل توصيفه له معتمداً على مخالفة النّظام اللغويّ بشكلٍ عام، فكل ما كان مخالفاً للنظام يدخل في عمل (المتبقّي) ويدخل في تصنيفه، ولذلك نجد أن (المتبقّي) يدخل في التراكيب النحويّة، والعناصر الدّلاليّة للغة، والمفردات المعجميّة، والأبنية الصّرفيّة والتغييرات الصّوتيّة في الكلمات.

وقد طرح (يحيى عبابنة) في كتابه (اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي- في ضوء نظريّة الأفضليّة، دراسة وصفيّة تحليليّة) عدّة موضوعات تتناول توصيف الجانب النظريّ

والعمليّ للموضوعات النحويّة من زاوية الكشف عن العلاقة بين ما قدمه النحاة من أنظمة قواعديّة، وما تمتلكه اللغة من طبيعة متمرّدة على هذه الأنظمة يظهر معها ذلك الكمّ من (المتبقي).

وقد أشار (يحيى عبابنة) إلى مفهوم الأفضليّة في سياق الحديث عن الالتزام بالقواعديّة، إذ يقول: " الأفضليّة لا تعني الناحية التفضيليّة من حيث التداول أو المفاضلة الذوقيّة بين أصناف التراكيب اللغوية، ولكنها مسألة علمية تتعلق بقياس التزام التراكيب الاستعمالية بالقواعد اللغوية، فإذا اكتمل تحقق شروط القواعدية فإن النمط يكون قد حقق العلامات الجوهرية وربما العلامات الشكلية للتراكيب التي يشتمل عليها الباب، وعندها ينبغي إخراج الأنماط التي لا تشتمل على هذه العلامات منه إلى المنحى غير القواعدي، ولكنّ إخراجنا إياها من هذا المنحى لا يعني استبعاده من جسم اللغة نفسها، ولا يعني أن النمط الذي حقق الشروط القواعديّة (أفضل) منه، بل إنه حقق شروط القواعديّة أكثر منه"[(1)].

وما أشار إليه (يحيى عبابنة) يبيّن مواطن البحث في عمل (المتبقي) وكيفيّة الاستفادة من تحديد (المتبقي)، وتقديم صورة توصيفيّة تفسيريّة أعمق ممّا أسماه (عناصر الأفضليّة الاستعماليّة) التي بدورها تمنح التركيب اللغويّ الأحقيّة في البقاء ضمن دائرة الاستعمال أو الأداء، في مقابل توصيف المتبقي الذي يعاني من (نقص عناصر الأفضليّة الاستعماليّة) في بعض الصّور التي يرد فيها[(2)].

ويلفت (يحيى عبابنة) النظر إلى مسألة هي من صميم بحثنا هذا، ألا وهي مسألة الحكم، إذ يشير إلى أنّ البحث اللغويّ وفق هذه المنهجيّة لا يمارس سلطات إصدار الحكم على الأداء اللغويّ؛ ويُمكن إجمال تعليله لهذا الموقف، في أمرين[(3)]:

الأوّل: أنّ عناصر الأفضليّة لا تكون واحدةً لكلّ مظاهر النّحو، بل هي متعدّدة بتعدّد العلامات الجوهريّة والشّكليّة لكل بابٍ على حدةٍ.

---

(1) يحيى عبابنة: اللغة العربيّة بين القواعدية والمتبقي- في ضوء نظرية الأفضلية، دراسة وصفية تحليلية، دار الكتاب الثقافيّ، الأردن- إربد، 2017م، ص56. وانظر: أحمد عبدالمجيد القيسي: نظرية الأفضليّة اللغوية، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية- عمان، 2017م.

(2) نقول بعض الصور؛ بسبب أنّ (لوسيركل) يرى أن الاستعارة هي ضربٌ من صور المتبقي، وهي داخلة في عناصر الأداء اللغويّ وتمتلك عناصر الأفضليّة الاستعماليّة، إلا أن لوسيركل يفرّق بين استعمال استعارة دون أخرى. انظر: جان جاك لوسيركل: عنف اللغة، مصدر سابق، ص281 وما بعدها.

(3) انظر: يحيى عبابنة: اللغة العربيّة بين القواعدية والمتبقي، مصدر سابق، ص75 وما بعدها.

الثاني: وهو ناتجٌ من التعليل الأوّل وهو أن عنصر الأفضليّة الاستعماليّة يتحقق في النمط القواعديّ ونمط المتبقي، اعتماداً على تعدّد العلامات الجوهريّة والشّكليّة لكل بابٍ نحويّ.

ومن هنا، فإنّ سلطة إصدار الحكم على التركيب اللغويّ تُمنحُ عند توفر عناصر الأفضليّة الاستعماليّة للتركيب نفسه، وهذه المسألة تمثل تجديداً في الدراسات النحويّة، من حيث الاصطلاح، فما قام به النحاة من تأصيلٍ لقواعد النحو يأتي من باب كشف النحاة عن عناصر الأفضليّة الاستعماليّة، واستثنائهم لبعض مظاهر الأداء لما وجدوه من نقصٍ في تلك العناصر[1].

وممّا سبق، فإنّ الأحكام النحويّة تتفاوت بتفاوت عناصر الأفضليّة الاستعماليّة، ففي الوقت الذي يرسمُ به النحاة الأحكام النحويّة اعتماداً على لحظةٍ تركيبيّةٍ ثابتةٍ، تمثلت فيها عناصر الأفضليّة الاستعماليّة، فإنّهم لا يملكون إيقاف حركة اللغة في الاستعمال عبر لحظاتٍ تركيبيّة أخرى، وهذا ما يدفع باتجاه توسيع دائرة الأحكام النحويّة.

وأمّا حكمهم الواجب في التركيب النحويّ فإنّه وإن بدا عصيّاً على التغيير وممنوعاً منه، إلا أنّ واقع الاستعمال الذي أظهر مخالفة لذلك الواجب، قد أزاح ذلك الواجب عن مكانته المقدّسة- إن صحّ التعبير- خضوعاً لجملةٍ من العناصر التي أفرزت ذلك النتاج اللغويّ وتماهت مع طبيعة اللغة التي تسير بحركة فوضويّة هي من صميم اللغة.

وفي الوقت الذي يسعى فيه النحاة إلى الحفاظ على النظام اللغويّ الذي يعبّر عن الهويّة القوميّة لها، في صورةٍ متناسقة، فقد حرصوا على منع حصول هذه الفوضى التي تؤثر في مكوّنات اللغة بمستوياتها المتعدّدة.

وفي الطرف الآخر، نجد أنّ تأسيس نظريّة (المتبقي) قد اتجه نحو توصيف الواقع اللغويّ المغاير للنظام في سبيل تحقيق مشروعيّة لوجوده وتسويغ قبوله وإحياء حضوره في الواقع الاستعماليّ، وبذلك كان الواجب النحويّ في بعض مواطن حضور المتبقي عاملاً من عوامل اختراقه للنظام اللغويّ، اعتماداً على الصورة التركيبيّة المقبولة في الاستعمال، فالمتبقي لا يعترف بالواجب النحوي المعروف عند النحاة؛ وذلك لأنه يقيم القواعد على ما خالف هذا الواجب أو خرج عنه.

(1) للتوسّع انظر: مضيّان عوّاد الرّشيديّ: البنية التركيبيّة لمكمّلات العمليّة الإسناديّة بين القاعدة والمتبقي، رسالة دكتوراة، إشراف أ.د. يحيى عبابنة، جامعة مؤتة، 2013م.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال العرض السابق يمكن إجمال خلاصة ما قدّمه البحث على النحو الآتي:

1. يمثّل الحكم النّحويّ موقفاً نظاميّاً للغة ينطلق من اتجاهين: الأوّل: مسلك اللغة ذاتها، وهو اتجاهٌ داخليّ، وقد مثّل الحكمُ الواقعة النّحويّة القائمة في الاستعمال اللغويّ، ولها سلطة حضوريّة تتمثّل في شيوعها واطّرادها على ألسنة المتكلمين باللغة، والثاني: اتجاهٌ خارجيّ وهو مسلك النّحاة وتقريرهم لصوابيّة الاستعمال اللغويّ، من جانب، وتقعيد هذا الصواب من جانبٍ آخر، بتقرير القاعدة النّحويّة، وإطلاق الحكم بخصوص المسألة مصطلحين على هذا الحكم بالوجوب أو الجواز ونحوهما، أو تخطئة ما يتوفر لديهم من شواهد، وهذا ما دفعنا إلى تعريف الحكم النّحويّ بأنّه: وصفٌ يُطلقه النّحاة على التركيب اللغويّ بقصد بيان مقدار جريانه وفق النّظام اللغويّ، وتحديد مدى صحّته في الاستعمال، ضمن حدود ما تقرّره القاعدةُ النّحويّة المستندة إلى الشّواهد النّحويّة والقياس عليها.
2. تمثل دلالة لفظة (الواجب) في اللغة على معنى اللزوم منطلق القول في المعنى الاصطلاحيّ للواجب النّحويّ، الذي لم يختلف عن منهجية الدلالة على معناه كما في في مصطلح الحكم، إذ شكل اللزوم النحويّ أو الواجب النّحويّ مظهرين: المظهر الأوّل: اللزوم المنسوب للكلمة في التركيب، أوهو لزوم الحالة الإعرابية، والمظهر الثانيّ: اللزوم القائم في المستعملين للغة، وتمتد مساحة الواجب النحويّ لتشمل ما أسماه النّحاة بـ (القياس) الذي استند إلى (المسموع) ضمن حدودٍ ومعايير خاصّة، فيكون الواجب النّحويّ ما استندَ إلى هذين الأصلين، وأمّا الاطّراد الذي يذكره النّحاة فهو عاملٌ مساعدٌ في تقوية الحكم النّحويّ الواجب.
3. اتضح بأنّ مفهوم المرفوعات في الفكر النّحويّ العربيّ استند في واقعه إلى عدّة محاور اتّخذ معها حضوراً مؤثّراً في التراكيب اللغويّة، وحرص النّحاة معها على توصيف حقيقة هذا المفهوم الذي تربّع على عرش المرفوعات من الأسماء، واتضح كذلك، بأنّ مفهوم المرفوعات يرتكز في أساسه على فكرة الإسناد، فالإسناد مظنّة وجود المرفوعات من حيث تأسيس ركني الجملة العربيّة، الذي يترتب عليه تحديد جميع ما يتعلق بمفهوم المرفوعات في المحاور الأخرى كالبحث عن العامل، والإعراب اللفظيّ والإعراب المحليّ، والأصل والفرع، وإعراب اللفظ وإعراب الجملة.
4. يمثّلُ اعتبار أوّل أحوال الاسم الابتداء حُكماً نحويّاً في قاعدة المرفوعات يشير إلى أنّ الجملة الاسميّة لها ترتيبٌ أصليٌّ لركنيها، فالجملة الاسميّة هي ما ابتدأت باسمٍ ابتداءً أصليّاً، فتتجه؛ بذلك، أبعاد هذا الحكم، إلى فرض قالبٍ لصورة الجملة الاسميّة، ولكنّه قالبٌ يتصف بالمرونة حيناً، وبالصّلابة حيناً أخرى، إذا كانت مرونته ستخرجه عن تحقيق الاعتبارات السّابقة، إذ

كانت القضايا النّحويّة تنحو منحى الإلزام أو الوجوب في جانبين: أولا: الابتداء وشروط الكلمة التي تأتي مبتدأ، ثانيا: التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر.

فكلا الجانبين يتعلقان بمسألة ترتيب ركني الجملة الاسميّة، وهنا، نجدُ النّحويّين قد أصدروا جملةً من القواعد التي تضبطُ مسار الجملة الاسميّة بما يضمن الحفاظ على هذا الترتيب، ويجعله يسير وفق أطرٍ تسمحُ بها خصائص الكلمة المفردة في ذاتها حين ترشّح للابتداء، أو الجملة بأكملها حين ترشّح للتوسّع الاستعماليّ في التركيب، أو في ظلّ غياب أحد الرّكنين في الجانب التقديريّ للتركيب النحويّ.

5. برزت أهمّية الترتيب في تقرير الأحكام النّحويّة المتعلقة بالفاعل المرفوع، وبرز حكم الوجوب والإلزام في جانب الفاعل من حيث الترتيب، غيرَ أنّ هذا الإلزام يتجه نحو التأويل في الإعراب وليس الإلزام في الاستعمال، ومن هنا، فإنّ التفكير النّحويّ عند العرب كان مهتمّاً ومتأثراً بفكرة التأويل، وما فرضته عليه من تقرير في الأحكام.
6. ينطلق النّحويّون في تقريرهم لأحكام الواجب النّحويّ بحقّ نائب الفاعل من أبعاد التغيير التي تحصل في الجملة، حين يرتبط مفهوم التغيير بالمقارنة بين الجملة المبنيّة للمعلوم والجملة المبنيّة للمجهول، بالإضافة إلى مفهوم العلاقة الإسناديّة بين ركني الجملة في واقعها الجديد المبنيّ للمجهول، بما يفرضه الإسناد من استدعاء للأحكام المقررة للفاعل، والاعتبارات التي يُقيمونها لإرساء دعائم أحكامهم النّحويّة.
7. النّواسخ هي مركز القوّة التي تفرزُ الحكمَ النّحويّ الواجب، وتفرضه، فهي تفرضُ نفسها حينَ نعقدُ مقارنةً بين جملتها وجملة الابتداء، وما نلحظُه من تأثيرها المباشر على جملة الابتداء بركنيها: المبتدأ والخبر، في نواحي الحركة الإعرابيّة، والدّلالة النّحويّة، والتسمية الاصطلاحيّة لركنيّ الجملة، بالإضافة إلى اعتبارات الإسناد الضّمنيّ، وتماهي هذين الركنين مع هذه النّواسخ، وليس هذا فحسب، بل إن الشروط التي وضعها النّحاة في وصفهم للعلاقات القائمة بين النواسخ والاسم والخبر، ليست مجرد ضوابط إلزاميّة يفرضونها على المتحدّث باللغة، بل هي توصيفٌ لطبيعة اللغة التي تنسجمُ التراكيبُ فيها بصورةٍ تتعدّد معها الدّلالات التي ينبغي تركيبها بعباراتٍ مناسبةٍ تؤدّيها ضمن حدودٍ اجتماعيّة خاصّة.

8. من أبرز المسائل التي يظهر دورها في تقرير أحكام الواجب النّحويّ في المرفوعات، ما يأتي:
   - التقديم والتأخير، وتدخل هذه المسألة في علاقة جميع المرفوعات بأجزاء الجملة.

- التعريف والتنكير، وتبرز هذه المسألة في العلاقة بين ركني الجملة الاسميّة.
- الحذف والذكر، وتبرز هذه المسألة في علاقة ركني الجملة بالنواسخ.
- الارتباط بأجزاء مخصوصة في التركيب، كارتباط اللام بخبر (إنّ).

9. لا يقول (سوسير) بالواجب النحويّ إلا في حدود طبيعة اللغة، وينفي أيّ دور للنحويّ أو الدّارس اللغويّ في تقرير هذا الواجب النحويّ، إذ لا يجب على الدّارس اللغويّ سوى توصيف هذه الطبيعة اللغوية وتفسير مجيئها بهذه الطبيعة، وملاحظة التغييرات بما تسمح به الدّراسات اللغويّة التاريخيّة، كما أنه لا يرى بأنّ خروج أيٍّ من الصّور التركيبيّة عن طبيعة النّظام اللغويّ، في زمانٍ ما، مسوّغاً كي يستقلّ ذلك الخروج بنظامٍ آخر، كونه لا يمثل نظاماً في أساسه، ومن جانبٍ آخر، ليست الأنظمة التركيبيّة مظنّة التغيير التاريخيّ الممكن في نظره، وقد أضاف (سوسير) إلى ثنائيّاته اللغويّة ثنائيّة التركيب الملموس والتركيب المجرّد، وحاجة النحاة إلى إدراكهما من أجل تحقيق أكبر قدرٍ ممكن الدّقة في بيان المعنى ووظيفة الكلمات في النّظام التركيبيّ وتوزيعها ضمن سلسلةٍ خطيّةٍ ينتظمها العقلُ البشريّ ويستوعبها أداءً وإدراكاً.

10. اعتمد التحويليّون الواجبَ النحويّ في منهجهم، وقد حرصوا على الوصول إلى كيفيّة بناء الجملة في ذهن المتكلم، وطرق تحويلها وفق المقاصد المعنويّة التي ينشدها. ومما يُلاحظ على طريقتهم في تقرير الواجب النحويّ، ما يأتي:

- **أوّلاً:** أنّ الواجب النحويّ يمثل حالة ذهنيّة إدراكيّة، يلتزم بها المتكلم لبناء تركيب الجملة وفق نمطٍ معيّن، يُدركه المتلقي ضمن الوجه المعنويّ المقصود، وهذا الإدراك الذهنيّ، يأخذ بعين الاعتبارالعلاقات بين الألفاظ وما تستدعيه هذه العلاقات من تقديم وتأخير، ونحو ذلك.
- **ثانياً:** يمثل هذا الإدراك الذهني نقطة التحوّل في مسار الدّراسات النحويّة الحديثة، التي تجاوزت الجانب الوصفيّ للغة في الكشف عن نظام اللغة، وراحت تبحث في كيفيّة إنتاج اللغة وطرق توليدها وأنظمة التحويل التي تطبقها وصولاً إلى هذا العمل النحويّ المُنجَز.

11. إنّ تأسيس نظريّة (المتبقّي) قد اتجه نحو توصيف الواقع اللغويّ المغاير للنّظام في سبيل تحقيق مشروعيّة لوجوده وتسويغ قبوله وإحياء حضوره في الواقع الاستعماليّ، وبذلك كان الواجب النحويّ في بعض مواطن حضور المتبقّي عاملاً من عوامل اختراقه للنّظام اللغويّ، اعتماداً على الصورة التركيبيّة المقبولة في الاستعمال، فالمتبقّي لا يعترف بالواجب النحوي المعروف عند النّحاة؛ وذلك لأنه يقيم القواعد على ما خالف هذا الواجب أو خرج عنه.

الملاحق

- ملحق الآيات القرآنية
- ملحق الشواهد الشعرية

- **ملحق الآيات القرآنية**

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	63	الحج	21
﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾	42	الأنفال	30
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	2	الفاتحة	30
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾	67	يونس	56
﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾	124	البقرة	83
﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾	10	الممتحنة	91
﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾	177	الأعراف	104
﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾	65	التوبة	104
﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾	20	سبأ	104
﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾	177	البقرة	129
﴿لَّيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ﴾	61	التوبة	129
﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ﴾	93	المائدة	129
﴿لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾	61 17	النور الفتح	129
﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾	47	التوبة	134
﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	2	المجادلة	134
﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾	101	هود	134
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	31	يوسف	134
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾	144	آل عمران	135
﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾	19	سبأ	139
﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	74	البقرة	141
﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	3	ص	147

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ﴾	103	البقرة	159
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ ﴾	5	الحجرات	159
﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾	66	النساء	159
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ ﴾	66	النساء	159
﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾	27	لقمان	160
﴿ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ ﴾	20	الأحزاب	162
﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾	168	الصافات	162
﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾	13	الحشر	172
﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	69	العنكبوت	172
﴿ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾	39	إبراهيم	173
﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾	4	القلم	173
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾	74	النمل	173
﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾	186	الأعراف	182
﴿ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ﴾	107	يونس	182
﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾	50	الشعراء	183
﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾	35	الصافات	183
﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾	47	الصافات	183
﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾	19	محمد	183
﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾	254	البقرة	184
﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	47	الروم	212

- **ملحق الشواهد الشعرية**

الصفحة	البيت		البحر
67	بنوهن أبناء الرجالِ الأباعدِ	بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا	الطويل
75	مُقيّظٌ مُصيّفٌ مُشتّي	مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهَذا بَتّي	الرجز
75	على الغمرات يقتحم الفراغ	بعيري مسرعٌ جلدٌ جريءٌ	الوافر
80	وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدُومُ	صَدَدْتِ فأطوَلتِ الصُّدودَ وقلما	الطويل
82	أجندلا يحملن أم حديدًا	مَا لِلجمَال مَشْيُها وَئِيدَا	الرجز
85	مِنَ النّاس، أبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطعِما	وَلَوْ أنَّ مَجداً أخلَدَ الدَّهْرَ واحِداً	الطويل
100	يكونُ مزاجَها عسلٌ وَمَاء	كَأنّ سلافةً من بَيتِ رَأسٍ	الوافر
108	إلى قطريٍّ لا إخالكَ رَاضِيَا	فإنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّني	الطويل
110	فما اعتذارُك منْ قولٍ إذَا قِيلا	قدْ قِيلَ مَا قِيْلَ إنْ صِدْقاً وَإنْ كَذِباً	البسيط
112	تَميمًا ببطن الشأم أم مُتساكرُ	أسكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إذ هَجَا	الطويل
114	فإنَّ قوْمِي لمْ تأكُلهُمُ الضَّبُعُ	أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نفَر	البسيط
116		أمْرَعَتِ الأرْضُ لوْ أنَّ مَالا لوْ أنَّ نوْقا لكِ أوْ جِمَالا أوْ ثلةً مِنْ غنمٍ إمَّا لا	الرجز
118	مَنَعَ الرِّحالةَ أنْ تَميلَ مَمِيلا	أزْمانَ قومِي والجماعة كالذي	الكامل
123	وليسَ كلَّ النَّوَى تُلقِي المسَاكينُ	فأصْبَحُوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ	البسيط
125	إلاَّ يَداً ليْسَتْ لها عَضُدُ	أبَنِي لُبَيْنَى، لسْتُمُ بيَدٍ	الكامل
128	فليْسَ سَوَاءً عَالمٌ وجهــولٌ	سَلِي إن جهلتِ النَّاسَ عَنّا وعنهمُ	الطويل
130	وَلاَ سَابقٍ شَيئًا إذَا كَانَ جَائِياً	بَدَا لِي أنِّي لسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى	الطويل
131	فلسْنَا بالجبال ولا الحَدِيدَا	معاويَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ	الوافر
135	وَلا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أنْتُمُ الخَزَفُ	بَنِي غُدَانَة مَا إنْ أنْتُمُ ذَهَبٌ	البسيط

الطويل	وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلِعدا	وَلكِن إذا أدْعُوهُمُ فهُمُ هُمُ	136
الطويل	وَقَالوْا تَعَرَّفهَا المَنِازلَ مِنْ مِنىً	وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنَى أنا عَارفُ	137
الطويل	بأهْبَةِ حَزْمٍ لذْ وَإنْ كُنْتَ آمِنا	فمَا كُلَّ حِيْن مَنْ تُوالِي مُوَالِيَا	138
الطويل	وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَتجَنُوْنا بأهْلِهِ	وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا	138
البسيط	فأصْبَحُوا قدْ أعَادَ اللَّهَ نِعْمَتَهُمْ	إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثلُهُمْ بَشَرُ	140
الطويل	لعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حقه	ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّر	141
البسيط	وما صَرَمتُكِ حتَّى قلتِ معلِنَةً	لا ناقةَ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ	145
مجزوء الكامل	مَنْ صدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا	فأنا ابْنُ قيْسٍ لا بَرَاحُ	145
الطويل	وكُنْ لي شَفِيعًا يَوْم لا ذُو شفاعة	بمغن فتيلاً عَن سَوادِ بن قاربِ	146
الطويل	وَأسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أبُثُه	تُكَلِمنِي أحْجَارُهُ وَمَلاعِبُه	150
مشطور الرجز	أكثرتَ في العَذْل مُلِحًّا دائِمَاً لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائمَاً		152
الطويل	فلا تلحَني فيها فإنَّ بِحُبِّها	أخاك مُصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ	156
الطويل	وَلَوْ أنَّهَا عُصْفُورَةٌ لحَسِبْتَهَا	مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وأزْنَمَا	160
الطويل	ولو أنّ حيًّا فائتُ الموتِ فاته	أخو الحرب فوق القارِح العَدَوان	161
الرجز	لو أن حيًّا مُدْرِكُ النجاح	أدركه مُلاعِبُ الرِّماح	162
الطويل	وَمَا كُنْتُ ضَفَّاطاً وَلكِنَّ طَالِبَاً	أناخ قلِيلاً فوقَ ظَهْرِ سَبيلِ	165
المنسرح	إنَّ محَلاً وإنَّ مُرْتَحَلا	وإنَّ فِي السَّفْر إذْ مَضَى مَهَلا	165
الطويل	فلَوْ كُنْتُ ضَبِّيًا عَرَفتَ قرَابَتي	وَلكِنَّ زنجيّاً عَظِيمَ المشافِرِ	166
الطويل	خلا أنَّ حيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تفضَّلُوا	على النّاس أوْ أنَّ الأكارم نَهْشَلا	167
البسيط	إنّ اختيارَك مَا تبغيه ذَا ثِقةٍ	باللَّهِ مُسْتَظْهِراً بالحزْم والجَلدِ	169
الطويل	فدَعْ عَنْكَ ليلى إنَّ ليلى وَشَأنَهَا	وَإنْ وَعَدَتْكَ الوعــدَ لا يَتَيَسَّر	169

الطويل	**ألا ليْتَ شِعْري هَلْ أبيتنَّ ليْلةً**	**بوَادٍ وَحَوْلِي إذْخِرٌ وَجَلِيلُ**	**170**
الوافر	**وَأعلم إنّ تَسْلِيمًا وترْكاً**	**للا مُتشابهان وَلا سَوَاءُ**	**174**
البسيط	**وردَّ جازرُهُمْ حرفا مُصَرَّمَــــةً** **إذا اللقاحُ غدتْ مُلقى أصِرَّتُها**	**في الرأس مِنها وفي الأصلاب تمـليحُ** **ولا كَريـمَ من الولـدانَ مصبْوحُ**	**179**
الطويل	**فلا أبَ وابْنًا مِثلَ مَرْوانَ وابْنِهِ**	**إذا هو بالمَجْد ارْتدَى وتأزّرا**	**181**

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- أوّلاً: الكتب

- الآمديّ (370هـ)، أبو القاسم الحسن بن بشر: **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم،** تحقيق ف. كرنكو، دار الجيل – بيروت، 1991م.
- ابن الأثير (630هـ)، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين: **أسد الغابة،** دار الفكر – بيروت، 1989م.
- الأشمونيّ (900هـ)، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،** دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1998م.
- الأفغاني (1417هـ)، سعيد بن محمّد بن أحمد: **الموجز في قواعد اللغة العربية،** دار الفكر - بيروت – لبنان، 2003م.
- الأنباريّ (577هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات: **أسرار العربيّة،** دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1999م.
- الأنباري (577هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين- البصريين والكوفيين،** المكتبة العصرية، 2003م.
- الأنباريّ (577هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات: **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث،** تحقيق رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، ط2، 1996م.
- الأنباريّ(577هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء،** تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1985م.
- ابتهال محمّد البارّ: **مظاهر التّحويل عند تشومسكي في الدّرس النحويّ العربيّ - دراسة نظريّة تحليليّة،** عالم الكتب الحديث، إربد- الأردنّ، 2014م.
- إبراهيم مصطفى: **إحياء النحو،** مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- جمهورية مصر العربيّة، 2014م.
- أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (1362هـ): **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع،** ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية- بيروت.
- أحمد بن مصطفى المراغي (1371هـ): **علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع».**

- أحمد عبدالسّتار الجوّاريّ: **نحو المعاني**، المؤسسة العربيّة للدراسات والنّشر، بيروت، 2006م.
- أحمد عبدالمجيد القيسي: **نظرية الأفضليّة اللغوية**، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية- عمان، 2017م.
- البغدادي (1093هـ)، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4، 1997م.
- تشومسكي، نعوم: **اللسانيّات التّوليديّة- من التّفسير إلى ما وراء التّفسير**، ترجمة وتقديم محمّد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013م.
- تمام حسان عمر: **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، ط5، 2006م.
- التهانوي (1192هـ)، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي: **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، 1996م.
- جان جاك لوسيركل: **عنف اللغة** ، ترجمة وتقديم محمّد بدوي، مراجعة سعد مصلوح، الدار العربيّة للعلوم/ المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت- لبنان، 2005م.
- ابن جنّي (392هـ)، أبو الفتح عثمان الموصليّ: **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- ابن جنّي (392هـ)، أبو الفتح عثمان: **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2000م.
- ابن جنّي (392هـ)، أبو الفتح عثمان الموصلي: **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- ابن جنّي (392هـ)، أبو الفتح عثمان الموصليّ: **المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة**، شرح وتعليق مروان العطية وشيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، 1988هـ.
- الجوجريّ (889هـ)، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، 2004م.

- جون ليونز: **اللغة وعلم اللغة**، ترجمة مصطفى زكي حسن التوني، دار النهضة العربيّة-القاهرة، 1987م.
- جون ليونز: **نظريّة تشومسكي اللغويّة**، ترجمة حلمي خليل، الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 1985م.
- الجوهريّ (393هـ)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1987م.
- ابن الحاجب (646هـ)، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي: **الكافية في علم النحو**، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، 2010م.
- ابن الحاجب (646هـ)، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي: **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، 1989م.
- الحازميّ، أحمد بن عمر بن مساعد: **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية** (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، 2010م.
- حامد عوني: **المنهاج الواضح للبلاغة**، المكتبة الأزهرية للتراث.
- أبو الحسن البصري (659هـ)، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين: **الحماسة البصرية**، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت.
- حسن خميس الملخ: **نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ**، دار الشّروق للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن، 2001م.
- حصّة مبارك الرّشود: **الوجوب في النحو**، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، 2000م.
- حنيفي بناصر، ومختار لزعر: **اللسانيّات - منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجيّة**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2009م.
- خالد الأزهريّ (905هـ)، ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ: **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 2000م.
- الرّازيّ (666هـ)، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي: **مختار الصحاح**، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5، 1999م.

- رضي الدين الأستراباذي (686هـ)، محمد بن الحسن: **شرح شافية ابن الحاجب،** مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (1093هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1975م.
- الزبيدي (379هـ) محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي: **طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)،** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.
- الزّجاجيّ (337هـ)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي: **اللامات،** تحقيق مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1985م.
- الزّركليّ (1396هـ)، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: **الأعلام،** دار العلم للملايين، 2002م.
- الزمخشري (538هـ) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: **المفصل في صنعة الإعراب،** علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، 1993م.
- الزّمخشريّ (538هـ)، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: **المفصّل في صنعة الإعراب،** تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، 1993م.
- ابن السّرّاج (316هـ)، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي: **الأصول في النحو،** تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- سيبويه (180هـ)، عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب،** تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
- السيرافيّ (385هـ)، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد: **شرح أبيات سيبويه،** تحقيق محمد علي الريح هاشم، راجعه طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1974م.
- السيوطي (911هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: **الاقتراح في أصول النحو وجدله،** تحقيق محمود فجال (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، 1989م.
- السّيوطيّ (911هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: **شرح شواهد المغنيّ،** علق على حواشيه أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1966م.
- السّيوطيّ (911هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

- ابن الشّجريّ (542هـ)، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة: **أمالي ابن الشجري**، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1991م.
- شوقي ضيف (1426هـ)، أحمد شوقي عبد السلام ضيف: **المدارس النحويّة**، دار المعارف.
- ابن الصّائغ (720هـ)، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين: **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2004م.
- الصّبّان (1206هـ)، أبو العرفان محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1997م.
- عباس حسن (1398هـ): **النحو الوافيّ**، دار المعارف، ط15.
- ابن عبد ربه الأندلسيّ (328هـ)، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم: **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ.
- عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد البرقوقي (1363هـ): **الذخائر والعبقريات - معجم ثقافي جامع**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- عبدالقاهر الجرجانيّ (471هـ)، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني - القاهرة - دار المدني - جدة، ط3.
- ابن عَدْلان (666هـ)، عليّ بن عدلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي: **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1985م.
- ابن عقيل (769هـ)، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980م.
- العكبريّ (616هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، 1999م.

- العكبريّ (616هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله : **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،** تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، 1986م.
- العكبريّ (616هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: **اللباب في علل البناء والإعراب،** تحقيق عبدالإله التبهان وغازي طليمات، دار الفكر – دمشق، 1995م.
- أبو عليّ الفارسيّ (377هـ)، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب،** تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1988م.
- عليّ محمّد البنا: **الأحكام التحويّة والقراءات القرآنيّة، جمعاً وتحقيقاً ودراسة، من سورة الفاتحة إلى غاية سورة الكهف،** رسالة دّكتوراة، جامعة أم القرى، 1990م.
- عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (1408هـ): **معجم المؤلفين،** مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين(395هـ): **معجم مقاييس اللغة،** تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
- الفراهيديّ (170هـ)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم: **الجمل في النحو،** تحقيق فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.
- فردينان دي سوسير(1913م): **دروس في الألسنيّة العامّة،** ترجمة صالح القرمادي ومحمّد الشّاويش ومحمّد عجينة، الدار العربيّة للكتاب، 1985م.
- فردينان دي سوسير(1913م): **علم اللغة العام،** ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النّصّ العربيّ مالك يوسف مطلبي، دار آفاق عربيّة، بغداد، 1985م.
- ابن قتيبة (276هـ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوريّ: **الشعر والشعراء، دار الحديث،** القاهرة، 1423هـ.
- ابن قيّم الجوزيّة (767هـ)، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب: **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك،** محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، 1954م.
- الكلاباذي (398هـ)، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر: **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد،** تحقيق عبدالله الليثيّ، دار المعرفة – بيروت، 1407هـ.
- كمال بشر: **دراسات في علم اللغة،** دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- ابن مالك (672هـ)، محمد بن عبد الله: **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.
- ابن مالك (672هـ)، محمد بن عبد الله: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى- مكة المكرّمة.
- المبرّد (285هـ)، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس: **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محمّد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، أبو عبد الله(232هـ): **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة.
- محمد عبد العزيز النجار: **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرّسالة، 2001م.
- محمّد علي السرّاج: **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل**، مراجعة خير الدين شمسي باشا، دار الفكر – دمشق، 1983م.
- محمّد عيد: **أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب- القاهرة، 1989م.
- محمد عيد، **النحو المصفى**، مكتبة الشّباب.
- محمد بن محمد حسن شُرَّاب: **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري**، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 2007م.
- محمود السعران: **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط2، 1997م.
- محمود فهمى حجازى: **علم اللغة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمود مبارك عبيدات: **الرّجز والتّقعيد اللغويّ**، دار جليس الزّمان للنّشر والتوزيع، عمّان، 2012م.
- المرادي (749هـ)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، 2008م.
- المراديّ (749هـ)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1992م.

- المرزباني (384هـ)، أبو عبدالله محمد بن عمران: **معجم الشّعراء،** تعليق: (ف . كرنكو)، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1982م.
- ابن المستوفي (637هـ)، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي: **تاريخ إربل،** تحقيق سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م.
- ابن مضاء القرطبيّ (592هـ)، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي: **الرّدّ على النحاة،** تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979م.
- مضيّان عوّاد الرّشيديّ: **البنية التّركيبيّة لمكمّلات العمليّة الإسناديّة بين القاعدة والمتبقي،** رسالة دكتوراة، إشراف أ.د. يحيى عبابنة، جامعة مؤتة، 2013م.
- موزة المقباليّ: **أحكام الوجوب في كتاب سيبويه،** مؤسسة الانتشار العربيّ، بيروت- لبنان، 2009م.
- ابن ناصر الدّين (842هـ)، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين: **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم،** تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1993م.
- ناظر الجيش (778هـ)، محمد بن يوسف بن أحمد: **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»،** تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1428هـ.
- ابن هشام (761هـ)، عبد الله بن يوسف بن أحمد: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،** تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- ابن هشام (761هـ)، عبد الله بن يوسف بن أحمد: **شرح قطر الندى وبلّ الصّدى،** تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط13.
- ابن هشام (761هـ)، عبد الله بن يوسف بن أحمد: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.
- ابن الورّاق (381هـ)، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن: **علل النحو،** تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، 1999م.
- ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ): **معجم الأدباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،** تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، 1993م.

- يحيى عبابنة: **اللغة العربيّة بين القواعدية والمتبقي- في ضوء نظرية الأفضلية، دراسة وصفية تحليلية**، دار الكتاب الثقافيّ، الأردن- إربد، 2017م.
- ابن يعيش (643هـ)، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي: **شرح المفصّل**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2001م.
- يوسف الشيخ محمد البقاعي، في هامشه على تحقيق **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، للمؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، المعروف بـ(ابن هشام -761هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- **ثانياً: الدّوريات والمجلات**

- إبراهيم صالح الحندود: **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - 1421هـ/2001م.
- حسام قدوري عبد، وحيدر عبد الزّهرة: **ضوابط الأحكام النحويّة في ضوء الدّرس المقارن- الأسماء السّتّة أنموذجاً**، مجلة كليّة التربية الأساسيّة، جامعة بغداد، العدد65، 2010م.
- شهاب الدّين الأندلسيّ (860هـ)، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذِيُّ: **الحدود في علم النحو**، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ/2001م.

" تمّ بحمد الله "